تكنولوجيا المعلومات والاتّصال

الفرص الجديدة المتاحة لوسائل الإعلام

بالمغرب العربي

تونس، الجولة الثانية للقمة العالميّة لمجتمع المعلومات، نوفمبر 2005

المؤلفان :

- **رضا النجار** : أستاذ الصحافة بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار بتونس والمدير العام للمركز الإفريقي لتدريب الصحافيين والاتصاليين منذ 1983 .

Ridha.najar@email.ati.tn

- **جمال الدين ناجي** : أستاذ الصحافة بالمعهد العالي للإعلام والاتصال بالرباط. والمشرف على كرسي اليونسكو في الاتصال (الرباط ، شبكة أوربيكوم ORBICOM

Jamaleddine.naji@gmail.com

تنبيه :

إن الأفكار والآراء الواردة في هذا الكتاب هي للمؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر اليونيسكو والإسيسكو.

كما أن الأسماء المستعملة وتقديم المعطيات لاتنطوي على أي موقف لليونسكو والايسيسكو إزاء الوضع القانوني للبلدان المعنية وأراضيها ومدنها أو مناطقها وسلطاتها أو ضبط حدودها.

كلمة شكر

يتقدّم المؤلّفان بخالص الشّكر إلى مسؤولي مكتب اليونسكو في الرباط والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ـ إيسيسكو ـ الذين بادروا إلى طرح فكرة إعداد هذه الدراسة العلميّة المختصرة.

شكرهما يتّجه أيضا بالخصوص إلى مساعدي مكتب اليونسكو بالرباط الذين يسّروا عمل الباحثين وساهموا بسخاء في تجسيمه بتنظيم ورشة مرّاكش التمهيدية في نوفمبر 2004 بالتعاون مع الإيسيسكو.

وأخيرا وليس آخرا فإنّهما يعربان عن اعترافهما للمشاركين في ورشة مراكش ولرشيد جنكاري الذي قام بتوليف أعمالها وساهم إلى حدّ كبير بفضل معرفته الجيدة لخفايا الواب في إنارة المؤلّفين.

الفهرس

صفحة

- مقدمة عامة :..... 5
- الباب التمهيدى : تطور تكنولوجيات المعلومات والاتصال والتحديات المطروحة 9
- الباب الثّانى : تكنولوجيات المعلومات و الاتصال وانعكاساتها على مهن الاعلام..... 41
- الباب الثّالث : وسائل الاعلام وتكنولوجيات الاعلام والاتصال فى المغرب العربى : مستوى التشخيص..... 59
- الباب الرابع : قاعة التحرير المعلوماتية..... 88
- الباب الخامس : مصادر الخبر..... 105
- الباب السادس : صناعة المادة الاخبارية ونشرها..... 122
- الباب السابع : التّوثيق والأرشيف..... 148
- الباب الثّامن : اعتبارات مرتبطة بأخلاقيات المهنة..... 155
- الباب التّاسع : تكوين الصحافيين في المغرب العربي 183
- خاتمة : من أجل إرساء استراتيجية لتطويروسائل الإعلام بالمغرب العربى..... 195

مقدمة عامة

هل إن انتاج هذا المؤلّف العملي والمختصر والجديد حول تكنولوجيات الإعلام والاتّصال يمكن أن يعتبر كذلك؟ إنّ الإجابة عن هذا التّساؤل لا تخلو من مفارقة طرفاها نعم ولا.

نعم، لأنّ هذا المؤلّف يتحدّث عن تلك التكنولوجيات ولا، لأنّه لا يفعل ذلك بصورة شاملة. وإنّما يتناولها مركّزا أساسا على علاقتها بمهن الإعلام على مستوى كل حلقة من حلقات السّلسلة بدءا باستيقاء المعلومات فمعالجتها فصناعتها ونشرها، وصولا إلى تخزينها. ثمّ لا، ثانية، لأنّ هذا المؤلّف لا يدّعي أن يكون ذا طابع تقني يتّجه إلى مهندسين أو تقنيين مختصّين سيجدون فيه دونما شك بعض المختصرات التبسيطية أو التوضيحات غير الشّافية أو الكافية. من جهة أخرى فقد بات من الثّابت اليوم أنّ الوسائل المعلوماتية تختلف باختلاف المهن التي تشكّل مجالا لتطبيقها. فوسائل الإعلام من وكالات أنباء وصحافة مكتوبة وإذاعة وتلفزيون وهي التي اختارت أن تنتدب حصرا متخصّصين في المعلوماتيّة من خرّيجي المدارس العليا، تؤكّد هذه الحقيقة المتمثلة في قسوة المعاناة التي عاشها هؤلاء جرّاء عدم تطابق تكوينهم الهندسيّ المحض مع المهن التي تقتضيها المعلوماتية الخاصّة بوسائل الإعلام. وإذا كان التحكّم في الشّبكات وفي قواعد البيانات من العناصر المشتركة من المسلّمات، فإنّ تنظيم التدفّق التّحريري وتحديد نماذج المواد الموزّعة بين النصّ الخالص والكوديكات الخاصّة بضغط الصّور الثّابتة والمواد المسموعة والمرئيّة وتشفيرها إضافة إلى المسائل المتّصلة بوحدة الحروف وأشكالها ونسخ النّصوص على أشرطة فوتوغرافيّة وصفائح الطّباعة وتوضيب الشّاشات والأجهزة الملحقة بها، واختيار اللّون حسب رباعي الألوان الطّباعيّة القياسية والبث الهرتزي أو الفضائي أو التّدفقي أو عبر الأنترنات، كلّ هذه المعطيات وغيرها ممّا لم نذكره، هي معطيات حديثة تماما بالنّسبة إلى كلّ معلوماتي غير متخصص. لقد حرصنا في هذا الكتاب الذي يتناول "دور تكنولوجيا الإعلام والاتّصال في خدمة وسائل الإعلام المغاربية" على استعمال لغة بسيطة تكون في متناول الجميع وتتّجه إلى جمهور محدّد من غير التّقنيين يتكوّن من أصحاب وسائل الإعلام ومسيّريها ومن الصحافيين والمصوّرين أو الموثّقين العاملين في القطاع، إضافة إلى المدرّسين في معاهد الصّحافة المختصّين في المجال دون أن ننسى كلّ من تهمّه مادة

هذا المؤلّف في المقام الأوّل. لقد شهد هذا المؤلّف النّور بفضل إرادة المكتب الإقليمي لليونسكو بالرباط (المغرب) الذي كان يرغب في الآن نفسه في تشخيص الوضع القائم بالبلدان المغاربية ومساعدة وسائل الإعلام على الإنخراط كليّا في عصر تكنولوجيات الإعلام. وهكذا ندرك أنّه ليس من باب الصّدفة أن يكون هذا المنتوج الفكريّ قد وضع على ذمّة جمهوره المستهدف في نوفمبر 2005، في ذات الوقت الذي كانت تُعقد فيه بتونس الجولة الثّانية من القمّة العالميّة حول مجتمع المعلومات. وتمهيدا لهذا الانجاز انتظمت بمرّاكش في نوفمبر 2004 ورشة مغاربيّة تحضيريّة شارك في أعمالها ممثّلون عن وسائل الإعلام بالبلدان المغاربية الخمسة وهي الجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا وتونس. وقد تمكّن التّقرير الذي أعدّه رشيد جنكاري، من الوقوف على أوضاع تكنولوجيات المعلومات والاتّصال في وسائل الإعلام المغاربيّة، ورسم الخطوط العريضة لمضمون هذا المؤلّف وبنيته.

إنّ هذا المؤلّف الذي نُشِرَ في مرحلة أولى في شكل قرص مدمج لتيسير إدراجه بالشّبكة العنكبوتية (الأنترنيت) وتحيينه كلما اقتضى الأمر ذلك، يتضمّن عشرة أبواب. فبعد باب تمهيدي يرسم التطوّر العام لتكنولوجيات المعلومات والاتّصال، وبشائرها والتحدّيات التي تطرحها بالنسبة إلى بلدان الجنوب، تناولنا في باب ثان وباختصار انعكاسات هذه التكنولوجيات على مهن الإعلام مطلقين صرخة إنذار.أمّا في الباب الثّالث فقد اهتممنا بتشخيص أوضاع وسائل الإعلام المغاربيّة في علاقتها مع هذه التكنولوجيات بعد مرحلة تبنّيها لها. هذا وسنعود في الأبواب اللاّحقة وبمزيد من التّفاصيل إلى تناول الحلْقَةِ الإعلاميّة بأكملها انطلاقا من تنظيم التدفّق التّحريري بقاعة التّحرير (الباب الرابع) ومصادر الخبر (الباب الخامس) مرورا بورشة صناعة الخبر ونشرها (الباب السّادس) وصولا إلى التّوثيق والأرشيف وحفظه (الباب السّابع). وقبل أن نتناول المسائل المتعلّقة بالتّكوين الأساسيّ والمستمرّ للصحافيين (الباب التّاسع) رأينا من الضّروري ألاّ نهمل الإعتبارات الأخلاقيّة للمهنة الصحفيّة (الباب الثّامن). أما الباب العاشر والأخير، فقد خصّصناه للخاتمة العامة حيث ركّزنا باختصار على ما تطرحه تكنولوجيات المعلومات والاتّصال من تحدّيات، داعين المؤسّسات الإعلامية المغاربية إلى إرساء استراتيجيات

تطوير منسجمة ومتواصلة سواء كان ذلك على مستوى سياسة اقتناء التّجهيزات أو على مستوى سياسة التّكوين والتّدريب المستمرّ للأعوان الإداريّين والتّقنيين والصّحافيين. وهو مستوى لا سبيل في تقديرنا إلى التغاضي عن أهمّيته أو تجاوزه.

ولقد حرصنا في كلّ باب من هذه الأبواب على التّذكير بالتّكنولوجيات القديمة وما أفرزته من تنظيمات وإجراءات وفعلنا ذلك لا من قبيل الحنين إلى الماضي، وإنّما لأنّ هذه التكنولوجيات ما تزال مستخدمة، وإلى حدّ كبير، في عدد من وسائل الإعلام المغاربيّة.

وحاولنا من حين لآخر إبراز القفزة النّوعية وما نتج عنها من أرباح إن على مستوى الوقت أو على المستوى المالي نتيجة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتّصال (وذلك طبعا بعد الإستثمارات الضروريّة التي اقتضتها هذه التكنولوجيات). غير أنّ هذا التمشّي لم يحُل دون وجود بعض التّكرار والإطناب وبما أنّ هذا المؤلّف غير مهيّأ لأن يطالع دفعة واحدة وبصورة خاطفة وبتسرّع، وإنّما هو يحتاج إلى قراءة متأنّية لكلّ باب من أبوابه، فإنّنا اضطررنا في النّهاية إلى التخلّي عن هذا التوجّه، غير أنّ صياغة هذا الكتاب في شكل (PDF) من شأنها أن تيسّر إبحارا مريحا سواء بواسطة ما يتضمّنه من مؤشّرات دالّة (Signets) أو باعتماد خيارات البحث داخل النصّ ككلّ (La recherche en texte intégrale). وخلاصة القول فإنّ مؤلّفنا هذا هو في ذات الوقت صيحة إنذار ودليل يستهدف تمكين وسائل الإعلام المغاربيّة من الانخراط في عصرها وتحقيق تحوّلها التّكنولوجي. وخلافا للمؤلّفات التي سبقته. فإنّه يرمي بوجه خاص إلى حمل هذه الوسائل الإعلامية على اتّخاذ قرار تبنّي هذه التّكنولوجيات والتحكّم فيها وبرمجتها وفق أهدافها.

يبقى أنّ "نصائحنا" لم تذهب إلى حدّ الإيحاء باقتناء تجهيز معيّن أو استثمار محدّد أو التّعامل مع مزوّد مفضّل لأنّنا لسنا وكلاء تجاريين لأيّ جهة مقاولة أو مصمّمي حلول جاهزة، لا سيما وأنّ تطوّر التكنولوجيات بلغ درجة أصبح يُنتج معها معدّات جديدة تروّج على مستوى السّوق كلّ ستّة أشهر، فضلا عن تسويق نوع مبتكر من البرمجيات يزيح

سابقيه كلّ ثمانية عشر شهرا. واعتبارا لما أوضحناه آنفا، فإنّنا سنكتفي بوصف الاتّجاهات الكبرى للمهن مع الإشارة إلى الحلول التي تبنّاها هنا وهناك، سواء في بلدان الشمال أو الجنوب، (نظراؤنا) الأكثر تفتّحا. ذلك أنّ كلّ من يطالع الصّحافة في لبنان أو في أقطار الخليج، يمكنه بسهولة أن يتبيّن ما حقّقته تلك الصّحافة من تقدّم في مجال التحكّم في تكنولوجيات الإعلام والاتّصال.غير أنّ البعض قد يردّ علينا، كما عهدنا ذلك دائما، بأنّ المسألة هي مسألة إمكانيات وهو ردّ صائب من جهة وغير صائب من جهة أخرى، هو صائب لأنّه لابدّ من الإقرار في كلّ الأحوال بأن كلّ مؤسّسة تنشد مواكبة التطوّرات المسجّلة في مجال عملها مدعوّة إن لم نقل مطالبة بتوظيف نسبة من الإستثمارات كلّ عشر سنوات تقريبا.وهو غير صائب لأنّ مسائل التّنظيم والاستراتيجيات والتّكوين والميثاق التّحريري وأخلاقيات المهنة والتّفاعل مع الجمهور المستهدف لا تتطلّب بالضّرورة نفقات باهظة. ومن ثمّة فإنّه يتعيّن على أصحاب وسائل الإعلام المغاربية ومسيّريها وصحافييها وموثّقيها أن يدركوا ما تتيحه تكنولوجيات الإعلام والاتّصال من فرص مواتية لتنمية مؤسّساتهم، والتحكّم في القدرات الجديدة التي تقتضيها تطوّرات العمل الصّحفي من جهة، والنّهوض بالأرشيف والذاكرة الجماعية وضمان بقائها محفوظة لفترات أطول من جهة أخرى، كلّ ذلك من أجل استعادة الجمهور المغاربي الذي انصرف إلى العروض الأجنبية : الفضائية منها أو الالكترونيّة، وهو لعمري جمهور يستحقّ إعلاما جيّدا، إعلاما يقوم على احترام قاعدة القرب ويرتبط ارتباطا وثيقا بمعيشه وشواغله، جمهور هو في نهاية المطاف غاية كلّ عمل إعلامي أو اتّصالي.

رضا النجار
و
جمال الدين ناجي

تونس، أكتوبر 2005.

الباب التمهيدي

تطور تكنولوجيات الإعلام والاتّصال والتحديات المطروحة

الإعلاميّة والسّمعي المرئي، والاتّصالات السّلكية واللاّسلكية ذا هو الثّالوث السّحري الذي حدّد التّطوّر التّكنولوجي الذي سجّل في نهاية القرن العشرين ولايزال يشهده القرن الحادي والعشرون. إنّنا اليوم أمام تطورات وترابط تكنولوجيات وسائل الإعلام وتقنيات معروفة (كالتلفزيون والهاتف والكابل والأقمار الصناعية والإعلامية والفيديوتكس...) غير أنّ هذا التّرابط سيفجّر طاقات تخزين الإشارات ومعالجتها وتفاعلها ونقلها، مضاعفا بذلك عروض البرامج والمسالك والقنوات والرّكائز والخدمات.

لقد أبرز تطوّر الاتّصالات السّلكية واللاّسلكية (الأقمار الصناعيّة، الكوابل، الألياف البصرية، الشبكة الرقمية ذات الخدمات المدمجة...) امكانيات ضخمة للمسالك التي استخدمتها إلى أبعد الحدود وسائل إعلام كلاسيكية (كالتّلفزيون الهرتزي والتّلفزيون الرّقمي الأرضي والتّوزيع بواسطة الكابل والهاتف الثّابت والهاتف المحمول، والاستنساخ عن بعد والفيديوتكس، وطلب المعلومات عن بعد من بنوك المعطيات، والحصول على الصّور عن طريق الأقمار الصناعية والأنترنت من ناحية، ووسائل أقلّ كلاسيكيّة كالهاتف البصري والتعلّم عن بعد والنّدوات عن بعد والمشاهدة الخالصة الثّمن مسبقا (pay per view) والفيديو وفق الطّلب والشّراء عن بعد والخدمات المشفّرة والمشخصنة والتلفزيون التفاعليّ ... وفي هذا الاتّجاه يعكف صناعيون يابانيون حاليّا على إعداد "تلفزيون افتراضي في حدود 2020، من شأنه أن يمكّن من مشاهدة صور ثلاثية الأبعاد من جميع الزّوايا و"لمس" الأشياء المعروضة عموديا بواسطة شاشة أفقيّة. هذا ويشهد التّبادل الهاتفي حاليّا (la commutation téléphonique) بعد أن كان اِلكترومغناطيسيّا في مرحلة أولى ورقميّا في مرحلة ثانية، قفزة تكنولوجيّة جديدة عبر تعميم الألياف البصريّة واعتماد نمط الانتقال اللاتزامني ATM (Asynchronous Transfert Mode) وهي تقنية تمكّن

من إقامة عمليّات ربط ذات تدفّق يتغيّر بتغيّر الطّلب وضمان استمرار التدفّق مع نوع من البطء المقبول على مستوى الاتصالات السمعيّة المرئيّة([1])

وبفضل خطّ الإشتراك الرّقمي اللاّتناظريADSL (Asymetrical Digital Subscriber line) من الجيل الأوّل ثمّ الثّاني تبّين أنّ الخطوط الهاتفية الكلاسيكية المصنوعة من النّحاس، أصبحت هي الأخرى كافية لتشغيل الأنترنت ذات التدفّق العالي ونقل الصّور بجودة مقبولة تضاهي جودة عرضها بواسطة قناة تلفزية أو جهاز فيديو.

ثم إنّ تطوّر الإلكترونيات الصّغيرة الحجم (micro électronique) وهو الذي ضاعف قدرة المكوّنات وسرعتها، مكّن قطاع المعلوماتية من تحقيق تقدّم هائل

وبالإضافة إلى ذلك فإنّ تراجع أسعار المعدّات المعلوماتية وفّر للمؤسّسات والجماهير وذوي الدّخل المحدود، تقنيات متطوّرة كانت حتّى عهد قريب جدّا حكرا على المؤسّسات والأجهزة الكبرى.

وفي هذا الاتّجاه أيضا يتعيّن أنّ نشير إلى أن الضّغط الرقميّ للإشارات ولاسيّما الصوّر منها هو بصدد تخفيف اكتظاظ الطّيف الإلكترو مغناطيسي، بما مكّن وبفضل جهاز تبادل البرقيات (Multiplexage) من بث عدة برامج في ذات الوقت (من 6 إلى 8 برامج) على نفس القناة، مقلّصا بذلك كلفة البثّ.

هذا وقد شرعت التلفزة والإذاعة التناظريتان بصورة تدريجيّة في الإنتقال إلى الإنتاج والبثّ الرقميين. وبفضل التّقنية الرقميّة التي تسمح بالتّرابط الآني وبثّ عدّة برامج في الوقت ذاته (Multiplexage) اقترحت قناة (Canal Plus) والرّابطة الفرنسيّة لكرة القدم، منذ سبتمبر 1996، بثّ المباريات التّسع للبطولة الفرنسيّة مباشرة ومقابل الدّفع المسبق (Pay per view) وفي نفس الوقت، سواء عن طريق الكابل أو القمر الصناعي تاركة حريّة الاختيار للمشاهد ودون إلغاء البرامج العادية بالنّسبة إلى بقيّة أفراد العائلة.

وجدير بالملاحظة أنّ الاستخلاص المسبق يتمّ مباشرة عن طريق البطاقة البنكية بإيداعها في موقعها الملائم ليتولّى جهاز تفكيك الرّموز الرقميّ القيام بوظيفته.

[1] تيري جيرار : الطريق السيارة للمعلومات، التوثيق الفرنسي، باريس، 1994، ص 14

فبعد شركة كابل نوز (Cable Noos) أطلقت القناتان الفرنسيتان TF1 وCanal Plus في نوفمبر 2005 خدمة الفيديو حسب الطلب على الأنترنات، ويفكّر المعهد الفرنسيّ للسمعيّ المرئي في فتح أرشيفه لخدمة مماثلة.

وكانت استديوهات السينما الأمريكيّة (Moviel Link) قد أطلقت منذ سنة 2003 نظاما لبيع الأفلام عن بعد. وبفضل ربط عالي التدفّق (حوالي 512 كلوبيت في الثانية بالنسبة إلى +Canal و2 مغابيت في الثانية بالنسبة إلى TF1) يمكن اختيار مشاهدة فيلم انطلاقا من فهرس الكتروني مقابل 5 أورو. ولم تخف شريكتا (Google وYahoo) رغبتهما في المضيّ في هذا الاتّجاه.

أفضل من ذلك فإن الإيبود (l'IPOD) وهو آخر ابتكار لشركة (Apple) رأى النّور في سبتمبر 2005 – قد أتاح فضلا عن تنزيل الموسيقى عن بعد (Télécharger) اِنطلاقا من (Tunes Musique Stree) إمكانية تسجيل ومشاهدة الفيديوهات. وهكذا أصبحت الأغاني المصوّرة أو الكليبّات والمسلسلات التلفزيّة الناجحة مثل (Desperate وLost) معروفة بتلك الفهارس الالكترونيّة مقابل 1.99 دولارا أمريكيّا للحلقة الواحدة. وبالرّغم من أنّ جودة الصّور ما تزال محدودة (320 x240 بكسيل Pixels)، فإنّ القبول بها يجنّب المرء عناء الانتظار لفترات طويلة قصد تسجيلها. وتقدّر مبيعات شركة آبل (Apple منIPOD) وحدها عام 2005 بحوالي 22.5 مليون نسخة. وقد مكّن إدماج التّقنيات الرّقمية من الإنتقال دون إشكال يذكر إلى البثّ الرقمي وإلى التلفزيون (فائق الدقّة) حيث يُتوقع أن تضاهي جودة الصورة (التي تبلغ بأوروبا 1250 سطرا، أو 50 هرتزا) نظيرتها في الشّريط السينمائي من نوع 35 سنتمترا، فضلا عن الحصول على صوت ستيرفوني (Stéréophonique). أمّا أبعاد الشاشة فقد انتقلت من نسبة 3/4 إلى نسبة 9/16 وهي نسبة أقرب ما يكون إلى الرؤية البشرية وهكذا سيغزو البثّ الإذاعيّ الرقميّ DAB (.Digital Audio Broadcasting) أمواج الأثير محققا جودة الصّوت واستقبال الإشارات خاصّة داخل السيّارة ومن ثمّة فإنّ هذا التطوّر على مستوى الارسال الإذاعي يكتسي نفس الأهميّة التي عرفها إحلال القرص المدمج (CD) محلّ قرص الفينيل (disque vinyle) وفي نفس السّياق فإنّ جهازنا التّلفزيوني الكلاسيكيّ، وهو حتّى عهد

غير بعيد متقبّل سلبيّ، سيشهد تطوّرا تدريجيّا ليتحوّل إلى حاسوب ذكيّ متعدّد الوسائط وقطب مركزيّ ترتبط به وتتفرّع عنه عدّة إمكانيات وخدمات كالإستقبال التّقليدي للبرامج التلفزيّة والبثّ التلفزيّ السّلكي أو البثّ التلفزيّ المشفّر، واستقبال البرامج التّلفزيّة المسبقة الدّفع (pay per view) والتلفزة التفاعليّة. فالفيديو حسب الطلب، (وقرص الفيديو المدمج) والحاسوب المصغّر، والدّخول إلى بنوك المعطيات والاستنساخ عن بعد، والهاتف البصري (visiophonie) والإرساليات، والألعاب والتعلّم الذاتي، وتوزيع البريد الالكتروني والشّراء عن بعد، والتعلّم عن بعد.

وعلى درب مزيد الابتكارات تتعيّن الإشارة إلى أنّ شاشة الحاسوب وجهاز التّلفاز الكلاسيكي يتّجهان إلى الاندماج ليصبحا جهازا واحدا. وتجسيما لهذا التوجّه اقترحت شركة ميكروسوفت (Microsoft) برنامجا معلوماتيّا (Soft) يصبح معه جهاز الحاسوب المنزلي جهازا مركزيّا متعدد الوسائط. كما أنّ آخر جهاز ماكنتوش أنتجته شركة (Apple) في سبتمبر 2005 يباع مصحوبا بجهاز تحكّم عن بعد وبرنامج معلوماتي يتيح تحويله إلى جهاز تلفاز فضلا عن تزويده بكاميرا (عدسة) من نوع (Sight) أدمجت بهيكله.

هذا وقد حلّت بعد ذلك شاشات الكريستال السائل (LCD liquid crystal Display) محلّ الشّاشات المهبطية (cathodiques) إلى جانب الإعلان عن تكنولوجيات جديدة منافسة تتمثّل في العرض بالتوصيل السطحي والارسال الالكتروني (Le SED) وهي تقنية تجمع بين الأنابيب المهبطية و(شاشات) الكريستال السّائل.

وقد اقتحم الهاتف الجوّال مجال خدمات الأنترنت والتّجارة الإلكترونية والتلفزيون ولعلّ آخر ابتكار مثير هو حلول التلفزيون في الهواتف المحمولة، بفضل الجيل الثّالث من التّجهيزات وهكذا فإنّ الجمهور المحتمل المتكوّن من أصحاب الهواتف المحمولة هو الذي بات يثير نهم القائمين على البثّ الإذاعيّ وشركائهم في قطاع الخدمات الهاتفيّة. وفعلا فقد بلغ عدد مستعملي الهاتف المحمول إلى حدود سبتمبر 2005، ملياري مستعمل وفق ما صدر عن شركة الدّراسات (Wireless Intelligence) التّابعة لشركة (GSM Association) . وهي نسبة تناهز ثلث سكّان العالم المقدّر عددهم ب 6.5 مليار نسمة.

ثمّ إنّ شركات + Canal و SFR وNokia وTowercast شرعت في أكتوبر 2005 في تجريب التّلفزيون المحمول بباريس وفي حدود مائتين وخمسين مشتركا، وذلك بأعتماد مقياس بثّ الفيديو الرّقمي (DVB-H) وهكذا صار من الممكن التقاط البرامج التلفزيّة ومشاهدتها إن بواسطة الهاتف المحمول، أو تلفاز الجيب أو داخل السيّارة. والملاحظ أنّ المشتركين يتقبّلون برامج ثلاث عشرة قناة من باقة (Canal/Stellite) إلى جانب برامج تفاعليّة ودليل البرامج بل حتّى الفيديو حسب الطّلب.وأخيرا فإنّ تكنولوجيات الإعلام الجديدة تبشّر بدارات تفاعليّة (Circuits intéractifs) ستؤدّي إلى وضع حدّ لأحاديّة الاتّجاه الإعلامي وإعادة الاعتبار للمتقبّل الذي أصبح فاعلا في العمليّة الاتصاليّة.

وبذلك فإنّ تكنولوجيات الإعلام الجديدة بشّرت بفتح آفاق واسعة بدءا بالتّبادل التّفاعلي والاستفسارات عن بعد والعمل عن بعد والعمل الجماعيّ والخدمات عن بعد، مرورا بالهاتف المرئي المسموع (Visiophonie) والتعلّم عن بعد، وصولا إلى الدّيمقراطية المِهبطيّة أو الكاتوديّة (cathodique).

وقد لوحظ منذ 1993 ولأوّل مرّة نزوع إلى انخفاض نسبة مشاهدة التّلفاز لدى الأطفال عقب الاختراق الذي أحدثة تزايد انتشار أجهزة الألعاب الإلكترونية والحواسيب متعدّدة الوسائط. وهكذا صار (Super Mario) بطل ألعاب (Nitendo) يضاهي في شعبيّته (Mickey) في أوساط الأطفال الأمريكيين، بل إنّه تحوّل إلى أستاذ الكتروني يتمتّع بحضور واضح في الأقراص المدمجة. وقد تزايد اتّساع هذا الانخفاض على مستوى مشاهدة التّلفاز نتيجة دقرطة الأنترنت وتطوّرها المذهل، الأمر الذي جعل هذه الظّاهرة تشكّل أحد الاتّجاهات العشرة البارزة التي ميّزت العقد الأخير في مجال دراسة جمهور وسائل الإعلام.

أمّا فيما يتعلّق بالسّينما فإنّ العروض الرّقمية الأولى قد تّمت في قاعات السّينما بالولايات المتحدة الأمريكية. وافتتح مهرجان كان السينمائي سنة 2002 بعرض رقميّ للجزء الثّاني المعروف بـ"هجوم الكائنات المتنسخة" من فيلم جورج اوكاتش "حرب النجوم" مع الملاحظة أنّ التّقنيات الرقميّة كانت وراء ما حقّقته السّينما من نجاحات كبرى على مستوى الإنتاج ومرحلة ما بعد الإنتاج. ويبقى نجاح الجزء الثّاني من "هجوم الكائنات

المستنسخة" من فيلم "حرب النّجوم" مدينا للسّينما الرقميّة. وقد صار عرض نتاج التّصوير آنيا دونما حاجة إلى تحميض الشّريط كما أصبح التّركيب الافتراضي يمكّن من ربح في الوقت بنسبة 30%، فضلا عمّا يوفّره من إمكانية صياغة العمل في نسخ متعددة سواء كان ذلك في المجال السّينمائي أو التلفزيّ، دون أن ننسى طبعا الخدع السّينمائية والمؤثرات الخاصّة التي تنجز بواسطة الحاسوب. ومن ثمة صارت الشّخصيات المصطنعة تحلّ محلّ الممثّلين الآدميين، وتحوّل الأستاذ Dedi Yoda من مجرّد دمية في أولى الأفلام الملحميّة إلى شخصيّة افتراضيّة. وأصبح الديكور ينزّل بطريقة الكترونيّة على خلفية زرقاء في حين أن شخصيّات الرّسوم المتحرّكة باتت تنشّط بوسطة برامج معلوماتية. ومن خلال حركات حقيقيّة يقوم بها ممثلون مزوّدون بشتّى تقنيات الرّبط. وهو ما يؤشّر على قرب اختفاء الفيلم من قاعات العرض التي سيستمّ ربطها بمحطّة مركزيّة عالميّة عن طريق الأقمار الصناعيّة.

إنّ تطبيقات التّكنولوجيات الجديدة في مجال الطّباعة ستدفع تدريجيّا بصناعة النّشر من طباعة تقليديّة وطباعة تسلية وترفيه إلى الاتّجاه نحو التّكامل بين النّشر الورقيّ والرقميّ إن لم نقل إلى الانخراط كليّا في مجال النّشر الرقميّ. ثمّ إنّ القرص المدمج ما فتئ بعد تطويره سنة 1985 يحدث ثورة في عالم الطّباعة والتّربية والتّسلية وحفظ الوثائق. فلم تكد تمرّ سبع سنوات على طرحه في الأسواق حتّى بيع 8000 عنوان عبر العالم منها 300 عنوان في مجال الصحّة و300 في القانون و280 في الدّراسات التّسويقية و260 في الجغرافيا في حين تناول 71 عنوانا مسائل عسكرية ([2]).

كما أنّ شركة "مكروسوفت" التي كان لها قصب السّبق في إنتاج القرص المدمج سنة 1987، قد انخرطت في سباق محموم لشراء حقوق النّشر حتّى أنّها حاولت اقتناء حقوق المتاحف الفرنسية لا سيّما متحف رودان. وقد كشف بيل غيتس (Bill Gates) عن خطّة تسعى لترسيخ الاعتراف به كأوّل مزوّد للصّور الرقميّة في العالم. وفي هذا الاتّجاه اشترى منذ 1991 حقوق استغلال الصّور من دار النّشر البريطانيّة (Darling Kindersley) ملتهما كذلك اللّوحات الفنيّة التّابعة لمؤسّسة (Barnes) دون أن يغفل عن توقيع اتّفاقات

[2] De LA Baume (Renaud), Bertolus (Jean-Jérôme) : les nouveaux maîtres du monde, Belfond, 1995, p.45.

مع كبريات المكتبات مثل مكتبة الكونغرس بواشنطن والرّواق الوطني(National Gallery) بلندن، ومتحف المنسك (L'Ermitage) بسان بترسبورغ (Saint Petersbourg). وفي سنة 1996 اشترى غيتس (Gates) عن طريق شركته الخاصة (Corbis) أرشيفات المصوّر الأمريكيّ الشّهير بيتمان (Bettmann) الذي قام بتغطية الانسحاب الأمريكيّ من فيتنام، كما قام بإنشاء موسوعة (Encarta) متعدّدة الوسائط التي تتيح النّفاذ إلى 25 ألف مقال و17 ألف وثيقة متعدّدة الوسائط.

وهكذا بدأ النّشر متعدّد الوسائط يشمل جميع المجالات لاسيّما مجال الموسوعات، وأصبح قطاع الألعاب والتّربية يمثّل أكبر سوق للنّشر الالكترونيّ والألعاب التّفاعليّة والتكوين المهنيّ.مثل هذا التطوّر بات دونما شكّ يهدّد بشكل جدّي قطاع النّشر التّقليدي وبذلك أصبحت دور النّشر التقليديّة عاجزة عن مواجهة عمالقة النّشر الالكترونيّ. وأمام الأرباح التي يوفّرها التخلّي عن الطّباعة الورقيّة. أصبحت كبريات شركات البيع بالمراسلة مثل (La redoute) أو (La Camif) تفكّر جديّا في الإكتفاء بتوزيع الفهارس الفخمة لمبيعاتها في شكل أقراص مدمجة وفعلا فإنّ بعض المنظّمات الدّوليّة قد تبنّت هذا التوجّه ومنها المنظّمة الأمميّة للتّغذية والزّراعة (الفاو) التي تخلّت عن الطّباعة الورقيّة لمجلّتها الشّهيرة (Ceres) في إطار الضّغط على النّفقات لكن دون أن يكون لمثل هذا الإجراء انعكاس سلبيّ على فلاّحي الجنوب.

وقد بدأ النّشر المباشر يغزو شبكة الأنترنت فعمد المؤلّف الأمريكيّ ستيفن كينغ (Stephen King) تجسيما للشّعار "من المؤلّف إلى القارئ". وبصفته رائدا في هذا المجال، إلى عرض روايته (Unmey's last case) على الشّبكة مقابل سعر زهيد لا يتجاوز (5) خمسة دولارات. واعتبارا لاختفاء تكاليف التّصنيع والتّخزين والتّوزيع في مجال النّشر الإلكتروني فقدت المكتبات التّقليديّة كلّ هامش للمناورة.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية تمّ اعتماد أسلوب جديد للنّشر يقوم على الإختيار المحض والحرّ للمستفيد موجّهٍ أساسا لطلاّب الجامعات، ووفق هذا الأسلوب وعن طريق شبكة الأنترنت، يسمح بنك المعلومات (Primis) الذي يضمّ أكثر من مائة ألف صفحة من الكتب للطّالب باعداد ركائز دروسه وتحديد المراجع الضروريّة والمناسبة كما أنشئت

بالجامعات طابعات مكلفة ثمن الواحدة منها يقدّر بمائتين وخمسين ألف دولار وقادرة على طباعة ثمان وستّين صفحة من كلا الوجهين في الدّقيقة الواحدة وتجليدها ممّا يوفّر على الطلاّب نفقات مهمّة، علما بأنّ الحاسوب هو الذي يتولّى مهمّة تحديد وضمان حقوق التّأليف المترتّبة عن هذه العمليّة.[3]

وقد دخل محرّك البحث (Google) بدوره، مجال النّشر بطرح خدمة ما أطلق عليه (Google print) (http :print.google.fr) التي توفّر إمكانيّة النّشر الرّقمي للعناوين الأدبيّة العالميّة والاطّلاع المجاني عليها ممّا جعلها متداولة في الفضاء العموميّ. ولتحقيق انطلاقته، التهم غول موتين فيو (L'ogre de Moutain View) كما يلقّبه منتقدوه، أرصدة خمس من كبريات المكتبات الغربيّة، أربعة منها أمريكيّة وواحدة أنجليزيّة غير أنّ ذلك ليس إلا بداية. وفعلا اتجه أصحاب هذا المشروع بعد اكتساح السّوق الأمريكيّة إلى الأوروبيّين ليعرضوا عليهم رقمنة فهارسهم مجانا. واقتداء بما فعلته مكروسوفت تحديدا ألمحوا إلى أنّهم لا يطمحون من وراء هذا العمل إلاّ إلى تنظيم قطاع الإعلام والمعلومات في العالم. هذا ويتطلّع (Google) إلى فهرسة ما لا يقلّ عن خمسة عشر مليون مؤلّف في أفق 2010. غير أنّه اصطدم بالمفهوم الأوروبي لحقوق التّأليف المغاير لمفهوم حقوق التأليف الأنقلوسكسوني وكان الرّد الأوروبّي أنّ لأوروبا مشروعها الرقميّ في المجال المكتبي وهو الذي ينكبّ على إعدادهJean –Noël Jeannene مدير عام المكتبة الوطنيّة الفرنسيّة.

أمّا بخصوص ركائز التّخزين فإنّ التطوّرات التّكنولوجيّة تنبئ بتحقيق نجاحات بالنّسبة إلى الرّكائز البصريّة. فبعد قرص الفيديو الرقميّ ذي الدقّة الرقميّة العاليّة (HD-DVD Hight Definition-Digital versatile Dish) المتكوّن من طبقتين 30 (جيغا أكتي)، وهو الذي طوّرته شركة توشيبا (Toshiba) أو نظيره (Blu-Ray) الذي اخترعته شركة سوني (Sony) ظهر إلى حيز الوجود في سنة 2006 قرص الفيديو الرقمي الخطّي (DVD Holographique) بقوة 300 (جيغا أوكتي) والذي سيكون

[3] Herellier (Jean Marc) : Le multimédia, sybex, 1994.

بأكثر من تيترا أوكتي في حدود 2010 وبقطر يبلغ إثني عشر سنتمترا هذا وما فتئت معدّلات نقل المعلومات تحقّق مستويات باهرة من حيث السّرعة إذ ستصل إلى 160 ميغا بيت في الثّانية على أن تبلغ 960 ميغا بيت في الثّانية سنة 2010.

وهذا يعني أنّ مكتبة إلكترونية مكوّنة من أقراص الفيديو الرقمية لن تشغل أكثر من المساحة المخصّصة لعلبة أرشيف. هكذا إذن فإنّ الحلم القديم بمكتبة الإسكندريّة الافتراضيّة التي لا يمكن تخريبها قد بدأ يرى النّور. وجدير بالذّكر أنّ الصّحافة المكتوبة لم تبق بمعزل عن هذه الثورة الحاصلة في عالم النّشر، فقد شرعت عدّة صحف في تسويق مجموعاتها على أقراص مدمجة. وتشهد شبكة الأنترنيت يوميّا ميلاد جرائد يوميّة أو أسبوعيّة جديدة يمكن الاطّلاع عليها والحصول عليها عن بعد.

فأمام تراجع القراءة وارتفاع النّفقات وحدّة منافسة الوسائل السّمعية المرئيّة ونظرا لاحتدام أزمة المصداقية وتدنّي الموارد الإشهاريّة ماذا عسى أن تفعل كوكبة غوتنبرغ ؟ هل أنّها مهدّدة فعلا بالإنقراض كما يتكهّن بعض المتنبّئين الذين أعلنوا بعد نهاية عصر الطّباعة؟ أسئلة وتحدّيات عديدة تطرحها الأنترنيت على الصّحافة المكتوبة.

الأنترنيت : شبكة الشبكات

تبقى شبكة الأنترنيت حتّى يومنا هذا بمثابة النّموذج العمليّ الوحيد لما سمّي في نهاية تسعينات القرن الماضي "بالطّرق السيّارة للمعلومات". فقد أصبح من الصّعب جدّا إحصاء عدد الحواسيب المرتبطة حاليّا بالشّبكة وتحديد عدد المبحرين فيها. ومع ذلك يمكن القول بأنّ مبحرا جديدا ينضاف كلّ دقيقة إلى المرتبطين بالشّبكة (أنظر الملحق الإحصائي). هذا وتقدر صحيفة لوموند (Le Monde) الفرنسيّة في عددها الصّادر يوم الجمعة 9 غشت 2005 (الصّفحة 14 : الرّابعة عشرة) عدد المبحرين بمليار نسمة أي ما يعادل 14.6% من سكّان المعمورة. ففي غضون عشر سنوات قلبت الأنترنيت بفضل خصائصها الثلاث: الحضور الكلّي مكانا وزمانا فالتنوّع والتّفاعليّة الاقتصاد العالمي ونظام التّصنيف التّقليدي لوسائل الإعلام، ومع ذلك فإنّ هذه المغامرة ليست بحديثة العهد : إنّها انطلقت منذ ثلاثين عاما بالولايات المتّحدة الأمريكيّة (1969) وكانت في الأساس لا تعدو أن تكون سوى

مشروع خاصّ بوزارة الدّفاع مكّن أربعة مراكز جامعيّة للبحث من الإرتباط ببعضها البعض. وكان هذا المشروع يتعلّق بإنشاء شبكة اتّصال تكون قادرة على الصّمود في حال هجوم نوويّ محتمل من ناحية، وعلى الإستمرار في العمل حتّى وإن دمّرت بعض أجزائها من ناحية أخرى.

وبعد ثلاث سنوات على ذلك، ولدت شبكة Arpanet التي ربطت بين ما يقارب خمسين مركزا تعنى كلّها بالبحث في المجال العسكريّ. وفي سنة 1984 تعهّدت المؤسّسة العلميّة الوطنيّة (NSF) بتمويل بعض الجامعات قصد تمكينها من تقاسم موارد مراكز بارزة في ميدان الحساب. وغير بعيد عن الولايات المتّحدة، شرع الكنديون في إنشاء شبكة بحث خاصة بهم. وهي شبكة تعنى هي الأخرى بالأبحاث العسكريّة. وفي فترة لاحقة ارتبطت تلك المراكز الوطنيّة فيما بينها قصد تيسير التبادل بين مختلف الباحثين فكانت بذلك ولادة الأنترنيت. وأمام هذا الافتتان بهذه الشّبكة أخذت الهيئات التي تراقب المجموعات الوطنيّة الفرعيّة – تفكّر في تحسين مردود استثماراتها في مجال البنية التحتيّة فلجأت إلى التخلّي عن عدد من المنافذ لإيجارها بعض التجّار بالجملة وبذلك كانت ولادة الأنترنيت، أنترنيت كلّ النّاس. وهكذا ترتبط اليوم آلاف الشّبكات غير المتجانسة فيما بينها عبر الأنترنيت من أجل استخدامات ما فتئت تبتعد عن البحث العسكريّ والجامعيّ وغيرهما. وفي هذا الاتّجاه تمّ تطوير مراكز تقديم الخدمات، علما بأنّ بعضها يقدّم هذه الخدمات بمقابل مالي.

وتمرّ عبر هذه الشّبكة غير الرسميّة والأكبر من نوعها في العالم النّصوص والأصوات والصّور، ويكفي لأيّ كان أن يكون له حاسوب وخطّ هاتفي ومعدّل إشارات (Modem) كي يتمكّن من الدّخول إلى الشّبكة على أنّ تبادل المعلومات بهذا الشّكل بين حواسيب من مختلف الأحجام والأنواع بفضل بروتوكول التّبادل(TCP-IP) وهو اختصار للعبارة الأنجليزية بروتوكول التحكّم في نقل المعلومات بالشّبكة (Transport control protocol /internet protocol)، وبالتّوازي مع الانتشار الواسع للحاسوب اتّسعت هذه الشّبكة غير الرسميّة حتّى صار بعضهم يتكهّن بإنبعاثها من تلقاء ذاتها. على أنّ بعض الباحثين أو الجامعيّين لا يخفون امتعاضهم من هذا التطوّر بسبب اكتظاظ الشّبكة وبطء التّبادل في مجال تخصّصه ممّا حدا بهم إلى المطالبة بإنشاء أنترنيت ثان يخصّص لقطاع البحث.

ويعود السّبب في ذلك إلى أنه لا أحد بوسعه أن يتحكّم في ملايين الرّسائل المتبادلة يوميّا، إذ أصبحت شبكة الأنترنيت منتدى حقيقيّا وساحة عامّة عالميّة تتبادل في إطارها معطيات تمتدّ في تنوّعها من الأبحاث المتطوّرة إلى مجرّد المحادثات الحميميّة.لا شكّ أنّ هناك هيئات مراقبة وطنيّة ودوليّة مثل "مجمّع الأنترنيت (Internet society) غير أنها جمعيات تستهدف حماية وتطوير بروتوكولات الإتّصال والمعايير المتّصلة بها. وإزاء بعض الإنحرافات كالإستغلال الجنسيّ للأطفال والإرهاب وتبييض أموال المخدّرات والبريد المتطفّل (Spam) أو القرصنة المعلوماتيّة، بدأ العديد من الدّول لا سيّما من بلدان الشّمال، في التّفكير في تقنين القطاع وتحميل مقدمي الخدمات مسؤولياتهم. إنّ التحدّيات والرّهانات التي تطرحها الأنترنيت بالنّسبة إلى دول الجنوب، تلخّص بحقّ التحدّيات المرتبطة بتكنولوجيات المعلومات والاتّصال الجديدة وهي تحدّيات ورهانات تتمثّل فيما يلي.

1- <u>ندرة الموارد وغياب واجهة استخدام باللغات الوطنية</u> (Interface utilisateur)

تتميّز شبكة الأنترنيت في الوقت الرّاهن بهيمنة المصادر والموارد الأنجلوسكسونيّة وبالاستعمال الواسع للغة الإنجليزيّة. وفعلا فإنّ الطّرق السيّارة للمعلومات لا تخاطبك إلاّ بالإنجليزيّة، ثم إنّ العثور على مصادر باللّغة العربيّة يعتبر أمرا نادرا ونفيسا جدّا.

وحسب ما جاء على لسان جويل دي روسناي (Joêl de Rosnay) مدير التنمية والعلاقات الدوليّة بمدينة العلوم والصّناعة بباريس فإنّ 76% من المضامين التّي تجرّها الشّبكة في سنة 1996 يتمّ باللّغة الإنجليزيّة في المقام الأوّل، بينما تأتي اللّغة الإسبانيّة في المرتبة الثانية ([4])

ولئن احتفظت اللّغة الإنجليزية سنة 2004 بالمرتبة الأولى من حيث الإستعمال من قبل المبحرين على الشّبكة بنسبة 35% فإنّ لغات أخرى برزت على الواجهة منها اللّغة الصّينيّة بنسبة 13.7% والإسبانيّة (9%) واليابانيّة (8%) واللّغات الألمانية 4.2% ثم الفرنسيّة 3.8% وأخيرا العربيّة بنسبة لم تتجاوز 1.4% ([5]).

---

[4] رسالة الفرنكوفونية ، عدد 92، ماي 96، ص 8 .Lettre de la francophonie, n92, mai 96, p8

[5] المصدر Global research .

ومع ذلك تبقى اللّغة الإنجليزيّة مصدرا لمعظم قواعد المعلومات النصيّة.

2- تطوير البنى التحتيّة للاتّصالات السلكيّة واللاّسلكيّة ومراكز تقديم الخدمات المحليّة.

3- تحدّي التحكّم في هذه التكنولوجيات وبالتّالي تحدّي ما يطرحه تكوين الموارد البشرية وتحسين قدراتها أيضا.

4- غير أنّ التّحدي الحقيقي يتمثّل كما هو الشأن بالنسبة إلى القطاع السمعي المرئي في إنتاج المضامين المحليّة.

وهنا يبقى السؤال الجوهريّ المطروح يتمحور حول ما يمكن أن تجرّه هذه الأنابيب (tubes) من إنتاج وطني وخدمات وبرامج وما يمكن أن يتوفّر من إمكانيات للإرتباط بقواعد بيانات وطنية.

مجتمع المعلومات
أو
نهاية المجتمع الصناعي

بعيدا عن الجانب الماديّ المتمثّل في التّجهيزات والمعدّات فإنّ التطوّرات التّكنولوجيّة في مجال وسائل الإعلام تنمّ عن بداية عهد جديد يكون فيه الاتّصال سيّد الموقف وتقاس فيه قوّة الأمم والأفراد بمدى التحكّم في مسالك المعلومات وتدفّقها. وهكذا ستفقد الطّاقة من الآن موقعها كمنتوج إستراتيجي لتحلّ المعلومة محلّها بكلّ ما يعنيه ذلك من معالجة فعّالة للبيانات وتخزينها وتوزيعها.

ويرى جيرار تيري (Gérard Théry) أنّ الثّورة ستشهد نسقا أسرع لأنّ التّكنولوجيات تتطوّر هي الأخرى بخطى أكبر ممّا كان عليه الأمر قبل قرن من الزّمن، ومن هذا المنطلق فإنّها ستغيّر بشكل جذريّ الهياكل الإقتصاديّة وأنماط التّنظيم والإنتاج وقدرة الأفراد على الوصول إلى المعرفة والتّرفيه وأساليب العمل والعلاقات الاجتماعية. ([6])

وفي هذا السيّاق يؤكّد المفكّر (Alvin Toffler) (ألفين توفلار) المعروف بنزعته التبشيريّة "أنّنا نعيش اليوم فجر ثورة المعرفة بعد أن عشنا عصر الثّورة الفلاحية والثّورة الصناعيّة، فبعد العصر الفلاحي جاء العصر الصناعيّ والمنتجات الصناعيّة ومع ذلك ومنذ الثمانينات من القرن الماضي فإنّ نصيب الخدمات في الاقتصاد العالميّ ما فتئ يتزايد. ووفق ما ذهب إليه ج. سنتوكشي (G. Santucci) وهو من الإدارة العامّة للاتّصالات السّلكية واللاّسلكيّة بالاتّحاد الأوروبيّ(DG.XIII) : "فإنّه بالإمكان أن نعتبر بوجه عام أنّ النّظام التقنيّ الصّناعيّ قد مرّ بمراحل ثلاث متتالية منذ نهاية القرن الثّامن عشر وهي: مرحلة البخار ومرحلة الفولاذ فمرحلة الالكترون أو الكهرباء.

وهكذا سوف لن يقوم النّظام الصناعي على المادة أو الطّاقة بل على بنيوية الزّمن حيث سيحل محلّ الزمن الكوني القائم على المناطق الزمنية المرتبطة بالمواقع الجغرافية

---

[6] تيري جيرار: الطرق السيارة للمعلومات. المصدر السابق، ص 11
Thery Gerard : les autoroutes de l'information, op., eit, p.11.

للقارات والبلدان، زمن عالميّ جديد يتحدّد بكثافة تداول المال (الأسواق الماليّة) ووسائل النّقل (كالملاحة الجويّة) والمعلومات (الشّبكات المعلوماتية وشبكة الاتّصالات السّلكية واللاّسلكيّة). ([7]) وبعد كلّ هذا هل كان بوسع الحقبة الصناعيّة أن تصمد؟ فالمجتمع الصّناعيّ([8]) كان يتميّز بـ:

- تمركز وسائل الإنتاج
- تخصّص المهامّ ومراقبتها الهرميّة
- إنتاج سلع ماديّة ومنمّطة (standardisés) يتمّ توزيعها بكثافة.

ثم إنّ تنظيم هذا المجتمع كان يخضع لهاجس المراقبة ممّا أدّى إلى فرض النّموذج الهرميّ وبذلك كان عقد العمل في المؤسّسة يقوم على غرار التّراجيديا الكلاسيكيّة – على ثلاث وحدات هي:

- وحدة المكان
- وحدة الزّمن
- وحدة الوظيفة

غير أنّ كافّة هذه الأركان سرعان ما اِندثرت بقيام مجتمع المعلومات. وفعلا فإنّ المعالجة الإلكترونية للمعلومات والصّياغة الرقميّة للمعطيات، ثم، وهذا هو الأهمّ، تطوّر الشّبكات، جعلت من النّظام الهرميّ شكلا غير ملائم لنمط تسيير متحرّر من قيود المكان والزّمان. ومن ثمّة فإنّ الوحدات الثّلاث المؤسّسة لعقد العمل ستختفي ليحلّ محلّها الإنتشار الواسع في الفضاء إلى جانب لا مركزية المهام وغياب تزامنيّة الأنشطة وانحسار الطّابع المادّي للتّبادل ويرى بيار شابنياك (Pierre Chapignac) أنّ كلّ شيء يفيد أن تزايد مكانة المعلومة سيفضي إلى تحول بنيويّ من شأنه أن يغيّر النّظام الإجتماعيّ والإقتصاديّ ذاته([9]). كما يجزم أنّ الإقتصاد لم يعد يتمحور حول المهارات العمليّة والإنتاجيّة وإنّما

---

[7] Santucci (G) : les autoroutes de l(information : enjeux et stratégies, in IPT Magazine, 13, printemps 1994.

[8] تستند التصوّرات المتعلّقة بنهاية المجتمع الصناعي بشكل أساسيّ إلى مقال جويل دي روسناي (Joël de Rosnay) المعنون: "ما الذي ستغيّره الثورة المعلوماتية؟ (Ce que va changer la révolution informationnelle) والمنشور بجريدة (Le monde Diplomatique)، 6 أوت 1996، ص 19.

[9] Chapignac (Pierre) : les changements sociaux générés par l'émergence de l'économie del'immatériel in ITD 945,textes et communications, p.85 et s/

حول الذّكاء والفكر الخلاّق مع ما يعنيه ذلك من توفّر القدرة على معالجة المعلومات والإبتكار والتصوّر والتّنظيم والتكيّف.

وجدير بالملاحظة أنّ القيمة المضافة الحقيقيّة تكمن أساسا في مستوى الإبداع والابتكار اللّذين يصبحان بمثابة المصدر الحقيقيّ للرّبح على حساب البعد الكمّي للسّلع الماديّة. وإذا كان ذلك يبدو طبيعيّا بالنّسبة إلى عملاق البرمجيات مكروسوفت (Microsoft) فقد لا يكون كذلك بالنّسبة إلى شركة مثل IBM التّي تعدّ أوّل منتج للحواسيب في العالم.

وبالرّغم من وزن هذه الأخيرة الماليّ الذي يقدّر بـ 72 مليار دولار، فإنّ أقلّ من عشرين ألفا من بين أجرائها البالغ عددهم أربعمائة ألف، يعملون في قطاع الإنتاج.

كماأنّ تكلفة تصنيع الحاسوب الواحد لا تمثّل سوى 10% من عائد بيعه ([10]) مع الملاحظة أنّ الميزانية التي يرصدها عملاق المعلوماتيّة العالميّ للبحث والتّطوير تبلغ 5.5 مليار دولار، عام 1996. وبالمقارنة مع ذلك تخصّص شركة ميكروسوفت ميزانية سنوية تقدر بمائة مليون (100) دولار لمجموعة البحث التابعة لها.

وهكذا لم يعد هناك مجال للعمل بمقاييس المجتمع الصناعي واقتصاد السوق. إن مخطط النمو التقليدي القائم على الانتاج وتوزيع المواد المصنّعة وبالتالي خلق فرص الشغل، قد أثبت قصوره ومحدوديته، ذلك أن مجتمع المعلومات قد أفرز أنماطا جديدة من المبادلات وصيغا تجارية مغايرة وأشكالا غير معهودة من المقايضة كالبرامج المجانية والبرمجيات المشتركة ومقايضة المعلومات بين أشخاص لا يتمتعون دائما وبالضرورة بالأهلية المالية والقدرة على الدفع مثلما تقتضي عادة قواعد الاقتصاد التقليدي. وتعتبر شبكة الشبكات ممثلة بالأنترنيت مثالا نموذجيا على هذا التطور الزاحف.

[10] De La Baume (Renaud) et Bertolus (Jean-Jérôme) : les nouveaux maîtres du Monde, Belfon, Paris, 1995, 236p, P.41.

فنحن إذن أمام مواطن من الجيل الثالث، مواطن منتج/مرسل ومستهلك للمعلومة في ذات الوقت، بواسطة حاسوب شخصيّ واستثمار محدود، وبذلك يمكن لأيّ فرد عاديّ أن ينافس دولة أو أكبر شركة متعدّدة الجنسيات على مستوى إنتاج المعلومات وإرسالها.

إنّ تطوّر الأنترنيت في أقصى تجلّياته، من شأنه أن يؤدّي إلى ظهور مفهوم المؤسّسة الخاصّة/الشّخصية ومتعدّدة الجنسيات ([11]).

وأمام هذه الثّورة الاجتماعية والثّقافيّة، يجد رجال السّياسة والموظّفون والأحزاب السّياسيّة بل حتّى النّقابات أنفسهم في حيرة من أمرهم فهم لم يعودوا يتعاملون مع ناخب أو مستهلك إنهم أمام ظاهرة تتميّز ببروز أفراد وأشخاص متواصلين فيما بينهم، قادرين على الخلق والإبتكار، أحرار لا سبيل إلى إخضاعهم للرقابة ([12]). وهكذا يستنتج ممّا سبق أنّ الفكر الدّيكارتي التّحليلي التّبسيطي والخطّي لم يعد يكفي لفهم ما يجري في عالمنا هذا. لقد صار الأمر يتطلّب ثقافة جديدة لمواجهة هذا المحيط اللاّمادي والمتشتّت، هي ثقافة المركّب (Culture de la complexité) التي تستمدّ أصولها من الفكر النّسقي وتتلافى التمشّي الأحادي الاتجاه وتقرّ بتعدّدية الأبعاد. ([13])

وبغضّ النّظر عن صراعات الأجيال والانقسامات السّياسيّة برز إلى الوجود شرخ ثقافيّ جديد بالمعنى الحضاري للكلمة وبالتّالي ينبغي إعادة النّظر بشكل كلّي في صياغة عقد العمل من خلال رؤية جديدة لمفهومي الزّمان والمكان.

إنّ مجتمع المعلومات الجديد سيمكّن فعلا من :

- العمل عن بعد
- اختيار وقت العمل
- انجاز عدّة مهامّ في آن واحد
- العمل عن بعد وبشكل تزامنيّ وضمن مجموعة عمل متجانسة ومتخصّصة، على نفس المسألة.

[11] Joël de Rosnay, ce que va changer la révolution informationnelle, op. cit.

[12] نفس المصدر,

[13] المصدر السابق

أمّا على الصّعيد السّياسي فإنّه يتعيّن على جميع السّلطات أن تتعلّم من جديد أسلوب التّعامل مع هذه الثّقافة الجديدة القائمة على التنوّع من جهة، وتعيد النّظر في طريقة تعاطيها مع حريّة التّعبير لدى الأشخاص والجمعيّات من جهة أخرى، علما بأنّ هؤلاء أصبحوا اليوم قادرين على الوصول إلى مصادر المعلومات بشتّى أنواعها وإيصال أصواتهم لبقيّة العالم خاصّة وأنّ دقرطة وسائل الإعلام ما انفكّت تسعى إلى ردّ الإعتبار للفرد والمجتمع المدنيّ، كلّ ذلك في ظلّ مواجهة الدّول والشّركات متعدّدة الجنسيات. وتتأكّد هذه الحقيقة بالنّسبة إلى دول الجنوب بوجه خاصّ، حيث ما تزال بعض الأنظمة السّياسية تخوض معركة الدّفع إلى الوراء بمصادرة الإعلام وفرض الرّقابة عليه وإزعاج المواطن وخنق الحرّيات الفرديّة وخرق حقوق الإنسان.

وفي هذا الصّدد لن تعوزنا الأمثلة إذا ما أردنا رصد الحالات التي انبرى فيها هذا المجتمع الدوليّ الجديد الناشئ في أحضان الأنترنيت، لمناهضة الرّقابة والدّفاع عن البيئة مسلّحا بقيم التطوّر والتآزر الإنسانيّ والجمعياتي. ([14])

ففي ديسمبر 1998 اغتيل الزّعيم البرازيلي تشيكو منداس (chico Mendas) المعروف بمناصرته لحماية البيئة على يد جماعة من الإقطاعيين، فهبّ المعهد البرازيلي للتّحاليل الإجتماعيّة والاقتصاديّة، وهو منظّمة غير حكوميّة ليبادر بنشر الخبر عبر شبكة Alternex و Peace Net ، ولم تكد تمر ساعة حتى تهاطل على الحكومة البرازيلية سيل من الإحتجاجات الإلكترونيّة، داعية إلى إخلاء سبيل ثلاثة زعماء نقابيين كانت قد اعتقلتهم.

وفي أبريل 1993، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكيّة توقيعها على اتّفاقية التنوّع الحيويّ (bio diversité) وهي إحدى أهمّ الوثائق المنبثقة عن قمّة الأرض بريودي جانيرو (Rio de Janeiro) غير أنّ الإدارة الأمريكيّة أعلنت بالموازاة مع ذلك أنّها ستنشر مستقبلا وثيقة تضمّنها تأويلها الخاصّ لهذه الاتّفاقية. وقد نجحت شبكة العالم الثالث (TWN,Third World Net Work) في نشر وشجب هذه الوثيقة التّأويليّة في جميع

---

[14] الأمثلة الموالية مستقاة من مقالين منشورين بجريدة (Le Monde diplomatique) عدد جويلية 1994، أحدهما لكارلوس ألبرتو أفنسو (Carlos Alberto Afonso) بعنوان الشبكة الإلكترونيّة والعمل السياسي في خدمة المجتمع المدني (Réseaux électroniques et action politique au service de la société civile) والآخر لروبارتو بيسيو (Roberto Bissio) بعنوان: "الفضاءالإفتراضيّ والديمقراطية" (cyberespace et démocratie) .

أنحاء العالم وترى هذه الشّبكة "أنّ التّأويل التّعسّفي من شأنه أن يضمن الإلتفاف على هذه الإتّفاقيّة وجعلها أداة ضدّ مصالح العالم الثّالث"

إنّ موطن التّجديد هنا لا يكمن في محتوى الخبر أو طرافته وإنّما في الفاعلين الذين أنتجوه. وفي هذه الحالة فإنّ الفاعلين ليسوا بنوكا أو مؤسّسات متعدّدة الجنسيات أو تكتّلات ضخمة في مجال الإتّصالات، ثم إنّ الرسائل المتبادلة ليست بمثابة المبادلات المالية أو التّجارية. فالفاعلون هم منظّمات غير حكوميّة وهدف عملهم الاتّصالي هو حماية حقوق المواطنين ([15]).

لقد نظّم الاتحاد الدّولي لنقابات عمّال الكيمياء والطّاقة والمعادن في جويلية 1996 أوّل تظاهرة على الأنترنيت، احتجاجا على العملاق الياباني لصناعة العجلات المطّاطية (Bredgestone-Firestone) المتّهمة بطرد 2300 مضرب عن العمل ([16]) . غير أنّه لئن كان هذا الوجه من وجهي هذه العملية يذكّر بعالم مثالي فإنّ وجهها الآخر يثير عديد المخاوف والتّساؤلات.

والتّساؤل المطروح هو هل أن التحدّي العالمي الذي تشكّله تكنولوجيات المعلومات والاتّصال يعني في ذات الوقت دول الشمال والجنوب على حدّ سواء؟

وهل أنّ ميلاد مجتمع الإعلام والمعلومات يعني تمكّن الجميع أفرادا، مجموعات وبلدانا من المعلومة بصورة متكافئة وبالتّالي نهاية حقبة شحّ المعلومة؟ أمام هذه الظّاهرة كيف سيكون ردّ فعل المجتمعات الحاليّة؟ كيف ستتطوّر العقليات والثّقافات؟ وكيف ستتعايش حكومات بلدان الجنوب مع النّفاذ الحرّ للمواطن إلى المعلومة وبروز المجتمع المدني ؟ ثمّ هل أنّ هذه الطّرق السيّارة الإلكترونيّة ستجلب معها الدّيمقراطية التي تسعى القارّة الإفريقيّة بكلّ ما أوتيت من قوّة إلى بنائها؟ هل ستكون هذه الطّرق حوامل ناجعة لنشر وحماية ثقافة حقوق الرّجل والمرأة والطّفل؟ هل ستزداد الهوّة اتّساعا بين البلدان الغنيّة والبلدان الفقيرة؟ كيف سيكون ردّ فعل التكتّلات التّقليديّة والفرنكوفونيّة وغيرها على هذا المعطى الجديد؟ لكن من غير المحتمل، وهذا مؤسف. أن تجعل قوانين السّوق المحتومة

[15] Carlos – Alberto Afonso : Réseaux électroniques et action politique au service de la société civile, le Monde Diplomatique, juillet 1994.

[16] Le Monde, supplément radio TV, Démanche – Lundi 18 – 19 Août 1996, P.24.

كلفة هذه التّكنولوجيات الجديدة في متناول الجميع. وعلى أيّ حال ففي هذا الاتّجاه وحول هذا الموضوع عبّر الرئيس الفرنسي جاك شيراك عن حيرته وفي لهجة لا تخلو من التّحذير : "إذ لم يحدث أيّ شيء كفيل بتعديل قوانين السّوق، فإنّ تطوّر الطّرق السيّارة للإعلام يوشك أن يوسّع الهوّة أكثر بين الشّمال والجنوب ([17]).

ألا يوشك تحويل المعلومة إلى بضاعة وهو ما بات أكثر وضوحا اليوم أن يؤدّي إلى انحراف الخدمة العموميّة بجعلها خدمة للعموم؟

مثل هذه الحيرة بات يتقاسمها عدد كبير من الملاحظين: فهاربرت شيلّر (Herbert Schiller) وهو أستاذ بجامعة كاليفورنيا، يتساءل عمّا سيؤول إليه "الملك" العمومي وما يتهدّده من خطر الإهمال وتركه على حافة الطّريق الإلكترونيّة. إنّ المشروع الأمريكيّ المتعلّق بالطّرق السيّارة للمعلومات يثير في نظره الكثير من الرّيبة إزاء الطّابع الدّيمقراطي للمجتمع الأمريكي ويهدّد باختفاء الفضاء العموميّ برمّته، هذا الفضاء الذي كان من المفروض أن تكون فيه الغلبة للمصلحة الاجتماعيّة على الرّبح الخاصّ أو الفرديّ([18]).

وإذ كان شيلر (Schiller) يرى أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة ذاتها توشك أن تنقسم إلى طبقة مالكة وأخرى محرومة فكيف سيكون حال بلدان الجنوب؟ إنّها توشك بدورها، للأسف، أن يغمرها طوفان التّرفيه والألعاب الإلكترونيّة التي تتهيّأ الشّركات الخاصّة في بلدان الشّمال لأن تطرحها في الأسواق ([19])

هذا ما ذهب إليه أيضا أسدراد توريس (Asdrad Torras) حيث يقول: "إنّ الفوارق الاقتصاديّة – في العهد الذي تحوّلت فيه المعلومة إلى سلعة ستتكرّر حتما متى تعلّق الأمر بالوصول إلى المعلومة والتمكّن منها. ([20])

[17] Cité in la lettre de la francophonie n.92, Mai 1996, P.8.
[18] Schiller Herbert : Réléguer le bien public sur les bas côtés, in le Monde Diplomatique, mars 1994.

[19] Ibid
[20] Torres Asdrad : sur les autoroutes de l'information la ruée des géants de la finance, in le Monde Diplomatique, Mars 1994.

ومع ذلك فإستراد توريس نفسه (Asdrad Torres) أبدى على غرار باسكال رينو (Pascal Renaud) تفاؤله بخصوص ما توفّره شبكة الأنترنيت من حظوظ لبلدان الجنوب.

إن هذه المخاوف هي التي كانت وراء المبادرة التّونسية لعقد قمّة عالميّة حول مجتمع المعلومات، انعقدت جولتها الأولى بجينيف عام 2003، في حين برمج التئام جولتها الثّانية بتونس خلال شهر نوفمبر 2005 ، برعاية الإتّحاد الدّوليّ للاتّصالات السّلكية والاّسلكيّة.

وبالرّغم من العوائق التي تواجهها بلدان الجنوب على مستوى التّجهيزات فإنّ مؤلّفيّ مقال "أنترنيت فرصة تتاح لبلدان الجنوب([21]) يلاحظان أنّ نسبة التقدّم في دول الجنوب مرتفعة نسبيّا (أكثر من 53% بإفريقيا، وأكثر من 51% بآسيا مقابل 40% فقط بأوروبا الغربيّة و35% بالولايات المتّحدة الأمريكيّة وذلك، بالنّسبة إلى الأشهر السّتّة الأولى من سنة 1995 وفق إحصائيات مجتمع الأنترنيت (Internet Society).

فالشّبكة تمكّن الباحثين الأفارقة من الوصول إلى المعلومة والبقاء على اتّصال مع الأسرة العلميّة الدّوليّة كما أنّها تحدّ من هجرة الأدمغة وتوفّر إمكانيات كبيرة للنّشر مقابل استثمارات غير مكلفة. إلاّ أنّ ذلك يتطلّب تطوير استراتيجيات وطنيّة قصد التوصّل إلى تحويل حقيقيّ للتّكنولوجيات وتملّكها، واجتناب مجرّد إسقاطها على الواقع الوطنيّ والبقاء في وضع المستهلك السّلبيّ. وهو ما يحتّم مرّة أخرى على هذه البلدان تحديد أولوياتها وأهدافها الخصوصيّة، ذلك أنّ الرهانات التي تطرحها الطرق السيارة للمعلومت كثيرة وجسيمة وتشمل جميع مجالات الحياة الاقتصاديّة والصّناعية والسّياسيّة والقانونيّة والأخلاقيّة فالتربويّة والثّقافيّة.

I- الرّهانات الاقتصاديّة والتّقنية والصناعيّة:

تشكّل بلدان الجنوب حاليّا سوقا بالنّسبة إلى البلدان المتقدّمة وذلك على المستويات التّالية:

- مستوى مواد التّجهيز
- مستوى المنتجات الفلاحيّة الأساسيّة كالقمح واللّحوم والألبان والبذور...
- مستوى التّكنولوجيا نفسها والبحث والتّطوير.

[21] Renaud (Pascal) et Torres (Astrad) : internet une chance pour le Sud, in le Monde Diplomatique, février 1996.

أمّا بخصوص الإشكاليات التي يطرحها ثالوث (الشّبكات/المعدّات/البرامج) فإنّ بلدان الجنوب غير معنيّة وهي مستبعدة تماما. فهي لا تصنع الأقمار الصناعيّة ولا منصّات إطلاقها كما أنّها لا تمتلك تجهيزات الإرسال ومحطّات أرضيّة ... فضلا عن أنّها لا تنتج أجهزة الإستقبال (كالتّلفاز والهوائيّات وأجهزة عزل الإشارة أو معالجة المعلومات (من حواسيب، ومحطّات تشغيل وشبكات وبرمجيات).

وبينما يساهم حاليّا بروز ركائز ومسالك اتّصالية جديدة في إحداث وتنمية مواطن شغل جديدة بالبلدان المتقدّمة كمعلوماتيات البرمجيات والمعدّات الإعلاميائية الموصلة (Télématique) والصّور المستحدثة والواقع الافتراضيّ، والإبتكار المدعم بالحاسوب وصناعات البرامج السمعيّة المرئيّة والمضامين متعدّدة الوسائط، تبقى بلدان الجنوب أسواقا "طبيعيّة" لهذه المنتوجات المصمّمة والمصنّعة في بلدان أخرى.

لقد أحدث قدوم الطّرق السيّارة للمعلومات معركة عالميّة اقتصاديّة حقيقيّة من أجل امتلاك أسواق التّجهيزات والشّبكات في مجال الاتّصالات السّلكيّة واللاّسلكيّة وبرمجيات الإبحار والمعالجة وصناعات البرامج والرّكائز، وهكذا فإنّ شركات الهاتف والكوابل وإنتاج التّجهيزات المعلوماتيّة والإلكترونيّة وإنتاج البرامج السمعيّة المرئيّة، شاركت كلّها في سباق من أجل التموقع وغزو الأسواق.

يتّضح من كل هذا أنّ الرّهانات الإقتصاديّة والصّناعيّة والماليّة ضخمة.فحسب شركة بيزناس ويك (Business Week) ستشهد الصّناعة المعلوماتية (برماجيات ، معدّات وخدمات) نموّا متواصلا يقدّر بـ 10% سنويّا. علما بأنّ 50% من هذا النّمويعود إلى معلوميات الشبكات. وتحتلّ مجتمع ميكروسوفت (Microsoft) التي يملكها بيل غايتس (Bill Gates) موقعا مهيمنا وشبه احتكاريّ في هذا المجال، مما يبرّر الدعاوى القضائيّة المرفوعة ضدّه من قبل اللّجنة الأوروبيّة. وتحتل ميكروسفت (Microsoft) على مستوى نظام الإستغلال 30% من حصص السّوق العالميّة في مجال الخوادم(serveurs) إلى جانب 93% من سوق الحواسيب الشّخصية (على اختلاف الصّيغ والأنواع التي يوفّرها برنامج ويندوز (Windows)، وفي مجال محرّكات البحث فإنّ ياهو Yahoo

وغوغل (Google) و MSN تحتكر على التّوالي 35% و 32% و16% من مستعملي الأنترنيت في العالم.

وقد اندلعت المعركة الكونيّة حول الجيل الجديد من أجهزة التّلفاز والبثّ التّلفزيّ فائق الدقّة منذ وقت طويل. إنّ الأمر يتعلّق بتجديد كلّي لحقل أجهزة الإستقبال التلفزيّ على المستوى العالميّ وهو ما يمثّل مبالغ ماليّة ضخمة إذْ قدّرت الحاجيات في هذا المجال بما يفوق مليار جهاز (إستقبال).

ثم إنّ الأمريكيين الذين كانوا غائبين في معركة المعايير والمواصفات، عادوا إلى الظّهور بإنتاج تقنيات جديدة في مجال الضّغط الرّقمي للصّور وهي تقنيات قامت شركة (Général Instruments) بتطويرها لتتجاوز نظامي (Muse) الياباني المطوّر سنة 1986 و (D2 Mac Paquet) (الفرنسيّ)، علما بأنّ هذا الأخير قد تقادم حتّى قبل استخدامه بالفعل.

على أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة لم تخض المعركة إلاّ في سنة 1988 عندما أعلنت اللّجنة الفيدراليّة للاتّصالات (Federal Communication Commission)، مفاجئة العالم، بما في ذلك اليابان، عن طلب عروض يتعلّق بتطوير نظام جديد للبثّ التلفزي الرقميّ. وهكذا فإنّ أوروبا واليابان اللّتين كانتا تسعيان إلى تحسين نظام البثّ التّناظري التّقليديّ. وجدتا أنفسهما فجأة خارج السّباق بخصوص الضّغط الرقميّ للإشارات الالكترونيّة. وهنا أيضا كان الأمر يتعلّق بامتلاك التّكنولوجيا والتحرّر من تبعيّة الآخرين وغزو الأسواق. وبعد عديد المحاولات والخيبات نجح الخبراء المنتمون إلى مجموعة العمل في مجال الصّور المتحرّكة (MPEG, Motion Picture Expert Group) خلال اجتماعهم الذي عقدوه بسدناي (Sidney) في أفريل 1993، في التوصّل إلى اتّفاق على ضبط معيار مشترك لضغط إشارة الفيديو (MPEG2).

على المستوى الأوروبيّ وبعد عدة تحفّظات من الجانب الإنجليزيّ وفي 10 سبتمبر 1993 وقّع ثمانون (80) صناعيّا من مجموع دول الإتّحاد الأوروبيّ الإثنتي عشرة على إعلان تفاهم حول تطوير معيار رقميّ أوروبيّ مشترك بخصوص البثّ التلفزيّ فائق الدقّة (TVHD). لكنّ بداية هذا التوافق المحتشم يخفي وراءه معركة اقتصاديّة وصناعيّة

حقيقيّة. فبيل قايتس (Bill Gates) أكّد بما لا يدع مجالا للشكّ أنّ المعلوماتيّة الدّقيقة والتّلفزيون لن يشكّلا مستقبلا إلاّ كلاًّ لا يتجزّأ. وحتّى على المستوى الوطنيّ، فإنّ التّوافق يبدو صعبا بين الفاعلين، ولتبيّن ذلك يكفي أن نلاحظ التّباين إن لم نقل التّنافر بين مجموعة Canal + وباقة (TPS (TF1 والقطاع التّلفزيونيّ العموميّ فيما يتعلّق بأجهزة فكّ الشّفرة أو الرّموز الرقميّة (Décodeurs) من جهة والأجهزة الرقميّة الأرضيّة من جهة أخرى. وفي النّهاية فإنّ الحلّ ينبغي أن يكون متمحورا حول البرمجيات وليس على مستوى التّجهيزات.

ويمثّل تحرير السّوق العالميّة للإتّصالات الهاتفيّة كما نصّت عليه اتّفاقيات المنظّمة العالميّة للتّجارة رهانا صناعيّا وتجاريّا خطيرا على الصّعيد العالميّ. هذا وقد بلغ رقم المعاملات العالميّ الجمليّ لهذه السّوق سنة 2004، 3068 مليار يورو، وهو رقم يشهد تطوّرا سنويّا بنسبة 44% منذ سنة 2000 . أمّا رقم المعاملات العالميّ في المجال التّلفزيونيّ فقد بلغ عام 2004، 225 مليار يورو مسجّلا تطوّرا بنسبة 7% بالنّسبة إلى عام 2003، ويتوقّع أن يبلغ هذا الرّقم عام 2009، 283 مليار يورو. ([22])

وتشكّل سوق الهاتف المحمول أرضيّة لصراع ضار بين أكبر التكتّلات العالميّة. فالإتّصالات السّلكيّة والاّسلكيّة المستقبليّة ستكون رقميّة وستستخِفّ بالإحتكارات الوطنيّة والإداريّة. ثم إنّ شركات الخدمات الهاتفيّة عبر الأنترنيت (Voice on Internet Protocol) VOIPهي بصدد منافسة الفاعلين التّاريخيين في هذا المجال حتّى أنّ هؤلاء حاولوا مضايقتها عبر التّشويش على خطوطها.

وتنضاف إلى هذه الأسواق سوق الإشهار (أو الإعلان) التي لايمكننا تقييمها بشكل دقيق، نتيجة الغموض القانونيّ والماليّ الذي ما يزال يسيطر على هذا القطاع (غياب قواعد الإشهار العابر للحدود، وكرّاسات الشّروط والتّعريفات). ويجني قطاع السّينما والسّمعيّ المرئيّ بالولايات المتّحدة الأمريكيّة أكثر من 40% من موارده من التّصدير ويحتلّ القطاع حاليّا المرتبة الثّانية على مستوى التّصدير بعد الصّناعة الجويّة. وباختصار فإنّ السّوق العالميّة للإتّصالات، وهي في أوج ازدهارها، تمثّل رهانا عالميّا ضخما.

[22] Source : IDATE, 2004.

التّكتّلات والتّحالفات:

تجسّم تحرّر المشهد السّمعيّ المرئيّ العالميّ من الضّوابط القانونيّة في تدويل التّمويلات ودخول رأس المال الخاصّ إلى مجالات كان فيها بالأمس احتكار القطاع العموميّ سيّدا.

ومن المفارقة أنّ كثرة العروض وتنوّعها على مستوى الخدمات والبرامج قد تميّزت حتّى وإن كان ذلك ظاهريّا بالتركّز المتزايد على صعيد رأس المال.

وهكذا بدأنا نلاحظ نشوء تحالفات بين كبرى المجموعات في مجال الإتّصال متعدّد الوسائط والشّركات متعدّدة الجنسيات التّي تدير إن بصورة مباشرة أو غير مباشرة سلسلة من مؤسّسات الصّحافة والنّشر والإنتاج والإشهار والبثّ الإذاعيّ والتّلفزيونيّ وإنتاج الأقراص والأصطوانات (مثل (Bertelsmann) الألمانية و Capital cities /ABC) الأمريكيّة ، (DAI Nippon Printing) اليابانيّة و CBS inc. Time inc) الأمريكيّة وكذلك، (Reed International) البريطانيّة (المملكة المتّحدة) و (News Corp, Murdoch) الأستراليّة و(Fininvest, Berlusconi) الإيطاليّة، و (Vivendi الفرنسيّة و (Globo TV) البرازيليّة ...).

كما أنّ دور الصحافة والنّشر التي كانت تناهض أو تشاكس التّلفزيون، أخذت تقبل على مزيد الإستثمار في قطاع السّمعيّ المرئيّ (إنتاجا وبثّا)، وفي مجال التّكنولوجيات الجديدة، لتوفّر خدمات جديدة كالصّحافة الإلكترونيّة وبيع الوثائق بالدّفع المسبق وحسب الطّلب، والشّراء عن بعد، فضلا عن البرامج التّعليميّة المتنوّعة والعروض والحفلات والموسوعات والكتب المسجّلة على أقراص مدمجة وأقراص فيديو رقميّة (DVD).

الرهانات السياسية:

تعود بداية طرح التحدّي السّياسيّ إلى مؤتمر الإتّحاد الدّوليّ للإتّصالات المنعقد بجينيف عام 1977 عندما تبيّن أنّ التّكنولوجيا لا يمكنها تفادي "التّجاوزات التّقنية" للنّطاق الجغرافيّ المحدّد أصلا لتغطية الأقمار الصّناعيّة.

إنّ اتّساع حدود البثّ التّلفزيونيّ بهذا الشّكل لم يكن ليمرّ حينئذ دون طرح مشاكل سياسيّة مرتبطة بسيادة الدّول على أراضيها من ناحية، وإثارة صراعات ماليّة، قانونيّة وثقافية

ذات صلة بالإشهار العابر للحدود، وحقوق التّأليف وحريّة الإعلام وحماية الطّفولة والعادات والهويّة الثّقافية الوطنية، من ناحية أخرى.

في ظلّ هذه التصوّرات هناك شيء واحد تمّ تحقيقه: إنّه نهاية الإحتكار الوطنيّ للإعلام، غير أنّ الدّول ظلّت عاجزة عن مقاومة تلك الصّور "القادمة من السّماء" أو تلك المعلومات التي تتنقّل بمجرّد استنساخها عن بعد أو عبر شبكة الشّبكات : الأنترنيت.

وممّا لاشك فيه فإن عدّة أنظمة في بلدان الجنوب ما تزال تمارس "سياسة النّعامة" وتخوض معركة الدّفع إلى الخلف، مفضّلة مصادرة المعلومة، والرّقابة مستخفّة بأبسط حقوق الذّات البشريّة.

إذا كان هناك من وجه إيجابيّ للقرية الكونيّة يتعيّن الإعتراف به، فهو بالتّأكيد ما وفّرته اليوم من انتشار سريع للمعلومات وما أتاحته للأسرة الدوليّة من فرص التدخّل.

ثمّ إنّه لمن المغري أن نناقش، وفي حالات عديدة، نجاعة هذه التدخّلات الدوليّة بخصوص الحروب والنّزاعات، إلا أنّه لا بدّ من الإعتراف بأن التنقّل الحرّ للمعلومة يشكّل عاملا مشجّعا للدّيمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك بالرّغم من الإنحرافات التّجارية والأخلاقيّة التي تمارسها بعض وسائل الإعلام.

ومن هذا المنطلق يُطرح على حكّام بلدان الجنوب مشكل اِجتماعيّ وسياسيّ بالغ الأهميّة وهو أنّ التّلفزيونات الأجنبيّة "المجاورة" بوجه عام، لا تحظى حتّى الآن إلاّ بنسبة مشاهدة هامشيّة مقصورة على السكّان المقيمين بالمناطق الحدوديّة. ومهما يكن من أمر فإنّ التّلفزة الوطنيّة تتمتّع باحتكار شبه مطلق. وتحاول كيفما كان العيش وجها لوجه مع المواطن المشاهد. وكان هذا الوضع مريحا حقّا ولم يحثّ هؤلاء الحكّام على السّماح لكي لا نقول على التّشجيع بنشر معلومات موضوعيّة تعدّديّة وذات مصداقية. وهكذا فقد كانوا مطمئنّين باعتبار أنّه لا سبيل للمواطن المشاهد في العثور على ملجأ آخر.

وبالرّغم من دوافع الغضب العديدة والمشروعة في الغالب، فإنّ مواطن الجنوب انتهى إلى نسج علاقات وديّة مع البرامج الوطنيّة بما في ذلك البرامج الأجنبيّة المستوردة، كما انتهى به الأمر إلى اعتبار هذا النّمط من التّعامل مع وسيلته الإعلاميّة منطقيّا.

إنّ تزايد مصادر المعلومات والقنوات التّلفزيّة الأجنبيّة والتي تتولّى البثّ مباشرة، قد قطع نوعا ما الحبل السرّي بين المواطن وتلفزته، وفي الواقع بينه وبين حكّامه. وبذلك فإنّ علاقة مواطن الجنوب بوسائل إعلامه الوطنيّة قد تغيّرت بشكل عميق.

وقد أثار جان لوي روي (Jean Louis Roy) في كتابه (العولمة، التّنمية والثّقافة) (mondialisation, développement et culture) إشكاليّة الصّراع بين الوطنيّ والعالميّ ملاحظا " أنّ تماسك الأنساق الوطنيّة قد إهتزّ في كلّ البلدان" وأنّ الهوّة بين الوطنيّ والعالميّ بإفريقيا قد بلغت الحدود المحتملة وهي تنبئ بمخاطر جمّة كضياع المعنى وغياب التّرابط [23]

والسّؤال المطروح هنا: مالذي سينجم عن هذا الوضع؟ هل هو موت الدّولة / الأمّة مثلما تكهّن بذلك إليهوكاتز (Ilihu katz) ؟ [24] وإذا كان هذا يعني نهاية عزلة مواطن الجنوب ونفاذه إلى مصادر متعدّدة للمعلومات، فهل يمكن أيضا أن يحثّ بلدان الجنوب على مراجعة سياستها الإعلاميّة والإتصاليّة بشكل كامل؟ ومنح مواطنيها حريّة التّعبير في إطار نظام إعلاميّ تعدديّ؟

من الواضح أنّ تحوّلا حقيقيّا لوسائل الإعلام الوطنيّة سواء على المستوى الإعلاميّ أو على مستوى الإبداع، بات أكثر تأكّدا لمنافسة برامج الآخرين.

فقد سبق أن ذكرنا فيما تقدّم كيف أنّ الفضاء الرقميّ (Cyberespace) قادر على إفراز حرّيات جديدة لصنف جديد من المواطنين ثمّ كيف أنّ ديمقراطية النّفاذ إلى المعلومات ستساعد على إرساء الدّيمقراطيّة وحماية حقوق الإنسان. غير أنّ الإنسان في بلدان الجنوب هو أبعد ما يكون عن امتلاك الوسائل الإقتصاديّة والتّقنية التي قد تمكّنه من الإستفادة من كلّ التّسهيلات الإتّصاليّة والتّعبيريّة التي تتيحها شبكة الأنترنيت.

---

[23] Roy (Jean-Louis) : Mondialisation, développement et culture, la médiation francophone, hurtibise, 1995

[24] Katz Ilihu : individualisation, segmentation, mondialisation : la technologie de la télévision et l'Etat-Nation, Presse de l'université de Montréal, 1992.

الرهانات القانونية والأخلاقية:

إنّ تعدّد الشّبكات الفضائيّة والشبكات المكوبلة أصبح يطرح هو الآخر مشاكل معقّدة بخصوص حقوق التّأليف (أو حقّ المؤلّف)، ثمّ إنّ الإستقبال المفتوح للبرامج القادمة من الفضاء أثار مسألة قرصنة الآثار وسبل حمايتها، فضلا عن احترام حقوق المؤلّفين والمبدعين. فالتّقنيات الرقميّة تمكّن من استنساخ الأصول بشكل واضح وكامل، لكنّها تزيد من حدّة استفحال قرصنة الآثار الأصليّة، متسبّبة في نهب المبدعين وأصحاب الحقّ بحرمانهم من مصدر مواردهم الشّرعية.

ويثير تطوّر تكنولوجيات الرّكائز وتنقّل المعلومات جدلا عالميّا فيما يتعلّق بتلاؤم التّدابير القضائيّة الحاليّة مع حقوق التّأليف أو المسؤوليّة الجنائيّة وإذا كان المبدعون الأوروبيّون يحظون في هذا المجال بحماية جيّدة نسبيّا، داخل ترابهم الوطنيّ، وإذا كان الأمريكيّون توصّلوا إلى حلّ المشكلة بواسطة نظام حقوق التأليف فإنه لا أحد يحمي المؤلّفين المبدعين في بلدان الجنوب وهم الذين تظلّ نسبة التّعويضات التي يحصلون عليها زهيدة إن تمّ التّعويض أصلا. وفي هذا الاتّجاه من سيمنع مستقبلا تسويق تراث فلكلور بلدان الجنوب في صيغ وأشكال مختلفة بما في ذلك التّراث الذي تعرّض للتّحريف والتّشويه؟

إنّ القرصنة المعلوماتية، وسلامة المعاملات الإلكترونيّة والأشكال المستحدثة للجريمة المعلوماتيّة، تثير تساؤلات أخرى تتعلّق بسلامة المعطيات ومعاملات المؤسّسة وأسرارها. فتشفير المعطيات ينظر إليه باعتباره معطى إستراتجيّا وأمنيّا وعنصرا من عناصر الدّفاع الوطنيّ.

وأخيرا وعلى الصّعيد الأخلاقيّ والأدبيّ فإن التّقنيات الرقميّة تتيح كلّ أشكال التّلاعب بالإشارة مما يفسح المجال لكلّ الإنحرافات. نعم إنّه بالإمكان أن نتلاعب بالصّور والأصوات والمشاهد ونزيّف الوثائق التاريخيّة ونجعل من الواقع الإفتراضيّ واقعا أكثر صدقا ممّا هو في الطّبيعة أصلا. إن سهولة التّزييف قد بلغت حدّا لم يصمد معه برنامج جدّي مثل " مسيرة القرن" (La marche du siècle) وهو برنامج يتولّى تقديمه (جان ماري كافادا) Jean Marie cavada على القناة الفرنسية الثّالثة (Fr3) من الإنجرار إلى المغالطة عندما عمد صاحبه خلال إحدى حلقات برنامجه إلى تقديم مجموعة من شباب

الجالية المغاربيّة متنكّرين في زيّ إرهابيين "إسلاميّين". وبذلك فإنّ مصداقية الصّورة التي حلّت محلّ النصّ المكتوب باتت سمعتها اليوم متضرّرة بشكل كبير.

الرهان الثّقافي:

يعتبر الرّهان الثّقافيّ أهمّ الرّهانات وهو يشمل التّربية والهويّة والثّقافة والتّرفيه، وفي هذا الإطار أيضا تطرح مسألة التّكنولوجيات الجديدة للمعلومات في علاقتها بالمضامين والبرامج والخدمات ومعطيات أخرى، وذلك بقطع النّظر عن الشّبكات و"الأنابيب" التّي لا تملك بلدان الجنوب مطلقا القدرة على تصوّرها وتصنيعها وتسويقها.

وبخصوص المضامين فإنّ بلدان الجنوب، هي للأسف أبعد ما يكون عن توفير غذاء روحيّ محليّ محض لمواطنيها.

ونحن نعرف اليوم وبغضّ النّظر عن الأقمار الصّناعيّة ذات البثّ المباشر – أنّ التّداول الدّولي للبرامج والمعلومات المتلفزة – يتميّز باختلال واضح بين الشمال والجنوب وحتّى بين بلدان الشّمال نفسها.

إنّ كثرة المواد المعروضة وتوفرها على مدار السّاعة هي بصدد تحرير المشاهد من قيد المبرمج محليّا كان أو غير محليّ. وهكذا فإنّه بإمكان الجمهور أن يعدّ، وفق اختياره وفي الوقت الذي يناسبه، شبكته البرامجيّة.

إنّ التلفزات الوطنيّة قد فقدت حريّة البرمجة، ذلك أنّها مضطرّة باستمرار للأخذ بعين الإعتبار ما قد تقدّمه القنوات المنافسة من عروض من جهة، والعادات الاستهلاكيّة الجديدة لجماهيرها من جهة أخرى. ثمّ إنّ الأجناس التي ستكون مفضّلة من قبل القنوات الفضائيّة التّجاريّة هي التي ستتشكّل في معظمها من البرامج الترفيهيّة سواء تعلّق الأمر بالأفلام والمنوّعات أو بالبرامج التي تصوّر الواقع المعيش والرّياضة. وهكذا فإنّ البرامج التّرفيهيّة هي التي ستكون مهيمنة. وقد أظهرت الدّراسات السّوسيولوجيّة أنّ أذواق الجماهير تزداد انحسارا كلّما اتّسع حجم العرض.

وقد أبرز إيلهوكاتز (Elihu Katz) [25] بكلّ كفاءة التّضارب العميق الذي تطوّرت في إطاره وسائل الإعلام الجديدة ، يتجاذبها اتجاهان متنافسان أحدهما يُفرط في التّركيز على البعد الفرديّ أو الشّخصي في حين يتبنّى الآخر خيار العولمة. وجدير بالملاحظة أنّ الاتّجاه الأول يسعى إلى مزيد استقطاب الجماهير مجزّأة أكثر فأكثر ومتميّزة، في حين يحاول الاتّجاه الثّاني مخاطبة أكبر عدد ممكن من المشاهدين موظّفا أكبر قاسم مشترك بينهم.

تلك هي رهانات التّحدي الثّقافي المطروح حاليّا. إنّ الخطر حقيقيّ يهدّد على حدّ سواء بلدان الشّمال والجنوب. فالأوروبيّون واعون بالخطر وهم الذين لفتوا الإنتباه إلى الهيمنة الثّقافيّة للبرامج السّمعية المرئيّة الأمريكيّة واليابانيّة (ولاسيّما في مجال الرسوم المتحرّكة) من ناحية، ولما تمثّله من مخاطر بالنّسبة إلى الهويّات الثّقافيّة الأوروبيّة من ناحية أخرى.

هل أنّ تعدّد قنوات بثّ الصّورة عبر التّلفزيونات العابرة للحدود ستفرض ثقافة مهيمنة، وتهمّش الثّقافات الوطنيّة كما ستمحو الهويّات الثّقافيّة وتفرز بالتّالي تنميط العقول والثّقافات؟ هل سنشهد اختفاء الثّقافات الوطنيّة وتفقيرا حقيقيّا للكائن البشريّ بواسطة هذا التّنميط ومحو الفوارق والتّنوع منبع الإثراء الكونيّ؟ أم هل يجب أن نحيّي، خلافا لما ورد سابقا، هذا الإنفتاح على العالم والثّقافات الأخرى، وأن نعتبر هذا الوضع بمثابة المنشّط بالنّسبة إلى مؤسّسات البثّ الوطنيّة؟ وبالرّغم من قتامة المشهد الذي رسمناه، فإنّه بالإمكان أن نبقى متفائلين مثل الجامعيّة السّويسريّة أنّا ميليش (Anna Melich) التي تدافع عن الأطروحة القائلة بأنّ نسبة مشاهدة التلفزيونات العابرة للحدود غير مرتبطة بمشاعر الإنتماء الوطني للمشاهدين. وترى أنّه ينبغي الفصل بين التّلفزيون وبين الهويّة [26].

كما يمكننا أن نشاطر سارج ريقورد (Serge Regourd) تفاؤله في هذا المضمار عندما يقول : " إنّ ما يدعو للدّهشة في المقام الأوّل هو صمود الخصوصيّات الثّقافيّة كما يمكن أن يستشفّ من خلال لهجة ولون الشّبكات التلفزيونيّة حتّى وإن أعدّت في معظمها انطلاقا

[25] Katz Elihu : individualisation, segmentation, mondialisation : la technologie de la télévision et l'Etat-Nation.op.cit.

[26] MELICH (ANNA) Identité Nationale et médias contemporains. Ed. loisirs et pédagogie, le Mont sur Lausanne, 1991.

من نفس الأنماط البرامجيّة ([27]) وذلك بالرّغم من الآثار النّاجمة عن تنميط المنتجات وتوحيدها بفعل ظاهرة التّحرير العابرة للحدود.

من جهة أخرى، يشير العديد من المهتمّين إلى أنّ هيمنة الانتاج الأمريكيّ تقتصر على مجال الإنتاجات السّينمائية وأنّ الأمر يتعلّق في نهاية المطاف بنموذج تجاريّ وليس بنموذج ثقافيّ ثمّ إنّ ولع كلّ الجماهير بالصّور الوطنيّة عندما تكون موجودة، يبعث هو الآخر على التّفاؤل. ولأنّ جماهير بلدان الجنوب متعطّشة لبرامج تعكس واقعها. وقد لاحظ سارج ديقورد (Serge Regourd) انطلاقا من المقارنة بين إثني عشر (12) تلفزيونا أوروبيّا أنّ هناك لدى المشاهدين تفضيلا واضحا للبرامج الوطنيّة ([28]).

وبالتّزامن مع وفرة العروض البرامجيّة، التي أصبحت أكثر جلاء منذ تعميم الضّغط الرقميّ، تأكّدت بنسق متنام وفي جميع أنحاء العالم الحاجة إلى الإنتاج المعبّر عن الهوية.

وهكذا يتّضح أنّ المسألة الجوهريّة تكمن في إنتاج البرامج والمضامين إلى جانب التّعبير الثّقافيّ والحضاريّ لمجموعة اجتماعيّة معيّنة.

ملاحظة هامّة تفرض نفسها في هذا المستوى من التّحليل وهي أنّه أصبح حاليّا من السّهل ومن المريح ومن المربح اقتصاديّا استيراد البرامج بدلا من إنتاجها.

وهنا لابدّ من الإشارة إلى أنّه لا سبيل إلى أيّ مقارنة على مستوى الكلفة. فعلى سبيل المثال يمكن القول بأنّه لو أتيح لتونس أن تشتري فيلما طويلا بتكلفة تتراوح بين ألف وألفي دولار ومسلسلا تلفزيونيّا بحوالي ألف وخمسمائة دولار للسّاعة الواحدة فإنّه من الجليّ أنّ هذه المبالغ لا تمكّن حتّى من دفع أجرمؤلّف سيناريو للحلقة الواحدة في حال تولّيها اِنتاج ذلك. وعلى سبيل الذّكر فحسب، فإنّ المسلسلين التونسيّين اللّذين أنتجتهما مؤسّسة الإذاعة والتّلفزة التّونسيّة بمناسبة شهر رمضان 2005 قد قدّرت كلفتهما بحوالي 1100 مليون دينار تونسيّ (مليون دينار لكلّ واحد عن 15 حلقة)

وفي مجال السّينما فإنّ التّكاليف أكثر ارتفاعا. من ذلك أنّ كلفة الشّريط الطّويل "صمت القصور" لمفيدة التّلاتلي (1994) قد قدّرت بمليون دينار (حوالي مليون دولار أمريكي) ولم تكن كلفة شريطي "رقصة النّار" و "حبيبة مسيكة" للمخرجة سلمى بكّار (1995)

[27] REGOURD (Serge) : La télévision des Européens, la Documentation française, Paris, 1992.
[28] Ibid

بعيدة عن كلفة شريط مفيدة التّلاتلي، وكذلك كان الشّأن بالنّسبة إلى شريط "بنت فميليا" لمخرجه النّوري بوزيد إذ بلغت كلفته هو الآخر رغم طابعه الحديث والحميميّ – مليون دينار عن 100 دقيقة. أمّا فيلم " نشيد النّاعورة" Le chant de la noria لعبد اللّطيف بن عمار (2003) فقد كان نسبيّا أرفع كلفة من سابقيه.

إنّ الأرقام واضحة، معنى ذلك وبلغة الكلفة الماليّة فإنّه غير مجد أن ننتج وطنيّا. غير أنه ينبغي بوجه خاص ألاّ نطرح المسألة من هذه الزّاوية ذلك أنّه من الضّروريّ بل من الحتميّ أن ننتج وطنيا وإلاّ انقرضنا ثقافيّا وغمرتنا أمواج إنتاج الآخرين... وبذلك فإنّ المسألة يجب أن تطرح من الزّاوية السّياسيّة ومن منطلق اختياراتنا الثّقافيّة. وبالنّسبة إلى بلدان الجنوب فإنّ الأمر يتعلّق فقط بالسماح لوجود رؤية أخرى للعالم وبالمساهمة، بالتّعاون مع الأمم الأخرى، في بناء التّراث الثّقافيّ والحضاريّ للإنسانيّة.

أن ندافع عن التوجّه المعاكس معناه الانحياز لإستقالة ثقافيّة حقيقيّة، والتخلي عن توفير فرص مواتية وفضاء حيويّ للتّعبير والعمل لمؤلّفينا وفنّانّينا ومبدعينا.

وهكذا فإنّه من الحيويّ بالنّسبة إلى بلداننا أن ترسم سياسة وطنيّة حقيقيّة في مجال السّمعي المرئيّ، ذلك أنّ الدّفاع عن الثّقافة الوطنيّة لا يعني رفض الإنفتاح، أو الحدّ من حريّة النّفاذ إلى الإنتاجات السّمعيّة المرئيّة الأجنبيّة في أسوأ الحالات. وفعلا فإنّ الأمر لا يتعلّق قطّ بدعوة إلى الانغلاق على الذّات والانكماش والاعتزال الثّقافيّ وهو أمر وهميّ ومستحيل ، وإنّما يتعلّق بدعوة إلى تبنّي موقف ديناميكيّ يقبل بالانفتاح، ويدافع في ذات الوقت عن الحقّ في الاختلاف والتّعبير عنه.غير أنّه إذ كانت الغاية جليّة، فإنّ وسائل تحقيقها معقّدة لأنّها تتّصل بالسّياسيّ (كاختيارات النّظام الجوهريّة في مجال السمعيّ المرئيّ وحماية الهويّة الثّقافيّة وحريّة التّعبير والإبداع) وبالقانونيّ (أي النّصوص المنظّمة للقطاع) وبالجبائيّ (الإعفاء من الرّسوم والضّرائب، والمساعدات الماليّة...) وبالثّقافيّ (حماية الذّاكرة الوطنيّة وتثمينها).

التّربية والتّكنولوجيات الجديدة:

يتجلّى رهان التحدّي أيضا وبالخصوص على مستوى المدرسة من خلال اللّغات المستعملة والمضامين. فالوضع الحالي لقطاع الكتاب المدرسيّ أدّى بأطفال بلدان الجنوب إلى

الاعتماد على عدد كبير من الكتب التي وضعت في بلدان الشّمال. ثمّ إنّ نسبة التمدرس بقيت متدنيّة في بعض بلدان الجنوب خاصّة في المناطق الرّيفيّة وعلى مستوى الفتيات. كما أنّ المدارس تفتقر إلى التّجهيزات من مناضد وكراسيّ وذلك بصرف النّظر عن الحواسيب ومقراء الأقراص المدمجة (Lecteurs de CD-Rom). ومع ذلك فإنّه من الحيويّ أن نوفر للأجيال القادمة الثّقافة المعلوماتيّة الأساسية التي بدونها سوف يكونون بعد عشرين عاما أمّيي مجتمع المعلومات الجدد.

ولعلّه من المفارقة أن تمكّن التّكنولوجيات الجديدة، بفضل التّعليم عن بعد من تقليص الحاجة إلى عدد كبير من المعلّمين والكتب، فضلا عن إعفاء الأطفال الرّيفيين من عناء التّنقّل إلى المدرسة. والملاحظ في هذا السّياق أن الأقراص الرقميّة المدمجة (CD-ROM) وأقراص الفيديو الرقميّة (DVD) تفتح آفاقا عريضة للتّدارك المدرسيّ والتّربية المستمرّة.

الباب الثّاني
تكنولوجيات المعلومات والاتّصال
وانعكاساتها على مهن الإعلام

إنّ اقتران تكنولوجيات السّمعيّ/المرئيّ بتكنولوجيّات الاتّصالات السّلكيّة واللاسلكيّة والمعلوماتيّة، بالتّزامن مع شيوع البثّ الفضائيّ عبر الأقمار الصّناعيّة، كان منذ مطلع ثمانيات القرن العشرين وراء إحداث تحوّلات عميقة في مجال وسائل الإعلام، تحوّلات تكنولوجيّة قطعا، لكنّها مهنيّة وتنظيميّة واِقتصاديّة وسوسيولوجيّة أيضا.

وبينما كان اليابانيّون والأوروبيّون على سبيل المثال، منشغلين كلّ من ناحيّته بتطوير الأنظمة التّناظريّة إذاعيّا وتلفزيونيّا في سبعينات القرن الماضي (نظام MUSE الياباني و D2 Mac Paquets الأوروبي) سجّلت المعلوماتيّة تقدّما بلغ درجة تجرّأت معها على اقتحام مجال الصّوت والصّورة الثّابتة (شوكل JPEG) ولقد كان ذلك بمثابة الإعلان عن نهاية الأنظمة التناظريّة ومنذ تلك الفترة دخلت المعلوماتيّة إلى جميع قطاعات الأنشطة وكافة مناحي الحياة الإجتماعيّة والثّقافيّة للأفراد والشّعوب. ومنذ بداية استخدام الأدوات المعلوماتيّة في مجال وسائل الإعلام، شهدت مختلف مهن الصّحافة التّي تساهم في ممارسة العمل الصحفيّ - تطوّرات وتحوّلات عميقة شملت كلّ مكوّنات الحلقة الإعلاميّة من مصادر المعلومات وجمعها ومعالجتها وإنتاجها ونشرها وتوزيعها واستهلاكها وتوثيقها وتخزينها.

إن تطور التّقنيات والتّجهيزات وعمليّات المعلاجة قد غيّرت جذريّا مهن الصّحافة وفي هذا السّياق ثلاثة اتّجاهات هامّة برزت بكلّ وضوح : اقتران بعض المهن بعضها ببعض إلى جانب إعادة النّظر في تحديد المهامّ والوظائف من جهة، وحذف أو اختفاء بعضها الآخر من جهة أخرى، ثمّ وأخيرا ظهور مهن جديدة لم يعهدها من قبل عالم الصّحافة والصّحافيّون.

إلى هذه الاتّجاهات الثلاثة الهامة والمؤثّرة تنضاف حتما مسألة تصميم البنى الشبكيّة والعمل التّآزري الذي غيّر أنماط التّنظيم، وأساليب التّرتيب والتّدرّج في توزيع المهامّ والمسؤوليات من ناحية، وتداول المعلومات وسبل نقلها إلى جانب إعداد المضامين وصياغتها من ناحية أخرى.

الصحافة المكتوبة والثّورة المعلوماتية:

لقد كانت الأمور بسيطة في عزّ أيام رصاص الصف : كان كلّ واحد يعرف موقعه وطبيعة عمله وعمل الآخرين وكانت دور الصّحافة المكتوبة تضمّ فضاءين اثنين : فضاء قاعة التّحرير حيث يباشر الصّحافيون عملهم، وفضاء الورشة حيث الكلمة لعمّال الكتاب. وهكذا كان لكلّ من الصّنفين مملكته.

وفي المجال السمعيّ/المرئيّ يطالعك نفس المشهد الثّنائي التّقسيم حيث يركّز الصّحافيون والمخرجون جهودهم على مسائل تتعلّق بالمضمون، في حين يهتمّ زملاؤهم التّقنيون و "المهندسون" بالجوانب التّقنية المتّصلة بالانتاج والصياغة والبثّ. وقد غذّت هذه "الحدود" ثقافتين مختلفتين تنضاف إليهما بالطبّع ثقافة التّسيير الإداريّ والماليّ.

غير أنّ الحدود الفاصلة بين مختلف هذه " المقاطعات" والثّقافات قد بدأت تتلاشى بل إنّها قد اختفت في بعض قطاعات الأنشطة الصحفيّة.

هذا وقد استغرق تعميم التّقنيات الفوتوغرافيّة (مثل التّنضيد الضّوئي والطّباعة: الملساء أوفست) على حساب الطّباعة بأحرف الرّصاص عقدين كاملين (الستّينيات والسّبعينات إجمالا)، دون أن تحدث تغييرا جذريّا يذكر في مجال تحديد المهن وضبط الحدود بينها. كلّ ما يحصل هو تحوّل الورشتين المشار إليهما سابقا وعلى النّحو المحدّد آنفا بعد تخلّيهما عن الطّباعة التقليديّة.

وبالمقابل أدّى تعميم استخدام المعلوماتيّة في قاعات التّحرير الذي استغرق أيضا عقدين من الزّمن : الثّمانينات والتّسعينات إلى قلب الأوضاع في عالم كان محكم التّنظيم.

وقد جوبه هذا التّغيير بموجة من الاعتراضات أعربت عنها بعض الهيئات الحرفيّة، والنّقابيّة، غير أنّ هذه المعارك الدّاعية إلى التّشبّث بالقديم والمتقادم لم تنجح إلاّ في تأخير الآجال كما أنّها لم تتمكّن من التّصدي لأمواج التّجديد العاتية.

لقد وحّدت الأداة المعلوماتيّة على مستوى الشّوكل الرقميّ كلّ مكوّنات العمل الصّحفيّ على مستوى النصّ والصّوت والصّورة والرّسوم والبيانات الوصفيّة من ناحية، وعلى مستوى أطوار العمليّة الصحفيّة ومراحلها من ناحية أخرى (جمع المعلومات، إنتاجها، نشرها وتوزيعها وتخزينها وتوثيقها).

وهكذا مكّنت الأداة المعلوماتيّة من ربح بعض الدقّائق الثّمينة بخصوص موعد الختم (وتتراوح هذه المدة بين 30 و45 دقيقة بالنّظر إلى الوقت الذي كان يتطلّبه الأجل الأقصى للصّياغة النهائيّة (deadline) قبل تحويل نسخة جريدة يوميّة للطّباعة.

كما مكّنت الصّحافيين من مزيد التّحكم في عمليّة تصنيع منتوجهم ومسك زمام المبادرة واستشراف المضمون بفضل مقاربة تقديريّة لعدد الصّفحات، فضلا عن تيسير سبل نفاذهم إلى معلومات عديدة وبعيدة جغرافيّا عن مواقعهم.

وقد جاءت الأنترنيت وهي معدن حقيقي للمعلومات لتحطّم حدود المكان والزّمان وحواجز الدّخول إلى قواعد المعطيات الأكثر ثراء، إضافة إلى ما أتاحته من مزيد دعم التّفاعل مع القارئ والمستمع والمشاهد.

وقد قلبت المعلوماتيّة أيضا النّظم التّرتيبية وغيّرت ثقافات المؤسّسة فارضة قاعدة التّرابط أي العمل التآزري الشّبكي، كما أنّها حطّمت الحدود بين بعض المهن أو أضفت عليها ضربا من الضبابيّة، مجبرة المهنة على القبول بكل ألم بإعادة تحديد المهام والوظائف هذا وقد غيّرت أيضا وبعمق تنظيم أوسير العمل (workflow) وتنقّل النّسخة التّي باتت تديرها حاليّا برمجيّات متخصّصة.

ثم إنّ الإعلاميّة غيّرت كليّا طوبوغرافيا فضاء العمل ذاته. فالحواجز بين المكاتب الفرديّة قد سقطت فاسحة المجال لقاعة تحرير مشتركة هي بمثابة فضاء مفتوح ينتظم حول شاشات معلوماتيّة.

وقد أفضت دقرطة النّفاذ إلى المعلومة إلى قلب النظّام التّرتيبي. فلم يعد "رئيس التّحرير" هو الذي يتلقّى البرقيّة السريّة لوحده، والمحتكر للمعلومة، وبالمقابل أصبح الصّحافيون مطالبين بمهارات تقنيّة جديدة (قد يكون الجيل القديم في غنى عنها) وقد كان لزاما على عمّال الكتاب التّكيّف مع مقتضيات الوظائف الجديدة تعود فيها الكلمة الفصل للأداة المعلوماتيّة...أو مغادرة القطاع قبل الأوان (في إطار الاحالة على التّقاعد المبكّر مع اسناد منح إلى المغادرين طوعا وهي تمثّل صيغا شائعة تعمد إليها عموما المؤسّسات الإعلاميّة بما فيها المغاربيّة. وبهذا الشّكل شملت انعكاسات هذه الثّورة المعلوماتيّة كلّ المراحل وكل المهن المندرجة ضمن حلقات انتاج صحيفة مكتوبة أو برامج إذاعيّة وتلفزيّة.

في مصادر الخبر :

انطلاقا من مصادر الخبر تبدأ عمليّة تجميع المعلومات على مستوى صحافي الوكالة أو المراسل المزوّدين بحاسوب مصغّر ومعدّل إشارات (modem) وكذلك بحقيبة للتّواصل عبر القمر الصّناعي مع هيئة التّحرير (satellite news Gathering) بالنسبة إلى مراسلي القنوات التلفزية.

كما أصبحت كاميرا XD Cam التي أنتجتها شركة سوني (Sony) مجهّزة بقرص بصري تبلغ طاقة تخزينه 23 جيغا أوكتي، قادرة على تسجيل الصّور والبيانات الوصفيّة (Metadatas) وفق شوكل تبادل المواد (MXF, Material Exchange Format).

وبذلك أصبحت الأنترنيت أداة لا سبيل إلى الاستغناء عنها في البحث عن المعلومة بل إنّها باتت بديلا عن التّحول إلى الميدان وهو ما يطرح مشكلا متّصلا بأخلاقيات المهنة قلّما وقع التطرّق إليه فيما مضى.

وتسمح العديد من أنظمة التجوّل الذكيّة في المواقع الالكترونيّة حاليا لمستعملي الأنترنيت بشخصنة وتأليّة البحث على الشّبكة وقد حلّت تكنولوجيا دفع المنتوج نحو المستهلك محلّ تكنولوجيات اِجتذاب المستهلك نحو المنتوج.

فالإبحار على الشّبكة لم يعد ضروريّا لأنّ برمجيّات جديدة تتولّى الاضطلاع بهذا العمل نيابة عن المبحر، فضلا عن أنّها لا توفّر له من المعلومات إلاّ ما يرغب في تقبّله منها. ثم إن اللجوء إلى تقنية التّزويد المبسّط للمعلومات (RSS, Rich Site Summaryأو Really simple syndication) تغني كلّ مبحر فطن من إضاعة وقته في زيارة مواقع استعلامه المفضّلة يوميّا خاصّة عند ما لا تكون هناك معلومة جديدة كما هو الحال في أغلب الأحيان.

إنّ تقنية لغة التّمييز القابلة للاِمتداد (XML (Extended Mark Up langage، تتيح لأيّ مستخدم أن يتلقّى يوميّا وصلة إخباريّة وفق اختياره يؤلفّها بنفسه وتكون في شكل عناوين رئيسيّة(headlines) مستقاة من قائمة مواقع مختارة، وفي حالة ظهور موادّ جديدة على الموقع فقط. ومن الواضح أنّ هذه الممارسة تمثّل بالنّسبة إلى الصّحافيّ أفضل طريقة لمتابعة موضوع من مواضيع السّاعة أو مجال من مجالات الإختصاص بيقظة واستمرار. وانطلاقا من المواقع الالكترونيّة الشّخصية المفتوحة، سرعان ما غزت تقنية

التّزويد المبسّط للمعلومات، (RSS) وسائل الإعلام التقليديّة ذاتها. وبعد وسائل الإعلام الأمريكيّة والأنجليزيّة واليابانيّة تبنّت (Le Monde) و(Le nouvel Observateur) و (La Tribune) وعدد آخر من الصّحف هذه التّقنية التي توفّر للمبحر ربحا مهمّا للوقت. ويمكن أيضا لهذه التّقنية أن تتضمّن ملفّات متعدّدة الوسائط (صور ثابتة، صوت، فيديو...) وهكذا يستطيع المبحر أن يسجّل بالإضافة إلى المعلومة ملفّات متعدّدة الوسائط كلّما نُشرت بالموقع مادة إخباريّة جديدة.

ولقد بدأت نسبة تنقّل الصّحافيين إلى مواقع الحدث تتراجع إذ أصبحوا يتلقّون البلاغات الصّحفية والتّصريحات بواسطة البريد الإلكتروني بل إنّهم ينجزون بعض الإستجوابات بنفس هذه الوسيلة. ولم يعد المخبر الصّحفي في حاجة إلى الذّهاب إلى مكتبه للاستعلام عن عمله والإطّلاع على الوثائق المكتوبة أو تسليم نصّه. وهكذا أمكن لصحافيّ الأخبار المتفرّقة دومينيك كامي (Dominique Camus) من جريدة صوت الشّمال الفرنسيّة (La Voix du Nord) وهو جالس بسيّارته، أن يُجري اتّصالا هاتفيّا ويرسل نصوصه ويطّلع على أرشيف الأعداد السّابقة للجريدة أو ملخصّات وكالات الأنباء، ويبعث الصّور الرقميّة التي أنجزها بنفسه ولكي يتبيّن الطّريق التّي يتعيّن عليه سلوكها يتّجه مباشرة إلى الاطّلاع على خرائط المعهد الجغرافيّ الوطني الفرنسيّ التي تحدّد له بدقّة مواقع كلّ العناوين ... وتدلّه على أفضل مسار وأريحه للوصول إلى غايته... وهكذا يتّضح كم أنّ العمل الصّحفي عن بعد أصبح يسيرا جدّا وكيف أصبح القاعدة والمعيار لدى بعض الصّحف المجانيّة المحليّة أو الإقليميّة التي توصّلت إلى طباعة ثمانين صفحة اعتمادا على محرّر أو محرّرين قارّين يتولّيان في ذات الوقت مهمّة الوكيل التّجاري في مجال الإشهار (الذي تمثّل مادّته أحيانا أربعة أخماس 4/5 هذا النّوع من النّشريات بكيبك (Quebec) مثلا.

معالجة الخبر:

لقد تغيّرت معالجة الخبر سواء تعلّق الأمر باختفاء قلم الكتابة أو آلة الرّقن أو بالتّلاؤم الجماليّ في تصميم الصّفحة. وساهمت الصّورة الرّقميّة في تقليص آجال إعدادها ومعالجتها وإرسالها وجاهزيتها. وأصبح الصحفيّ مشدودا إلى حاسوبه الذي يوفّر له تقبّل

برقيّات وكالات الأنباء والخدمات التّوثيقية بفضل الأنترنيت. بل أفضل من ذلك فهو لم يعد حرّا بالنّسبة إلى تصميم مقاله، ذلك أنّ هذا الأخير قد تم ترقيمه أو معايرته (calibré) في الأنموذج المسطّر (Gabarit) التّقديري المعدّ مسبقا وفق القطع J3 وأحيانا J7 بالنّسبة إلى بعض الصّفحات "الباردة". فالمقال قد يتمّ إخراجه فنيّا حتّى قبل أن يحرّر. وفي هذه الحال فإنّ الماكيت التّقديري (تصميم الصفحة) (maquette) لن يقبل علامة واحدة إضافيّة. وعندها هل ينفع البكاء على العبقريّة؟!

ففي الأنظمة التّحريرية مثل نظام كوارك للنّشر (Quark Publishing system) فإنّ رقن المقالات يمكّن من معاينة الشّكل الذي سيكون لها عند نشرها في صيغتها الورقية، وتلافي اقتطاع مزعج لأجزاء من النصّ بعد إخراجه فنيّا.

ويتمثّل الرّهان حاليّا لدى كل مجمّعات الصّحافة في معرفة كيفيّة التوصّل إلى نموذج رقن (saisie) وحيد للخبر كفيل بالسّماح في مرحلة لاحقة بنشره في عدّة قنوات سواء الورقّية منها أو الإلكترونيّة بصورة مجانيّة أو بمقابل. وهو ما تسمح به لغة التّمييز القابلة للإمتداد (XML (Extended Mark Up language بالدّات. وقد وضعت جريدة "لاكروا" (La Croix) الفرنسيّة نظاما تحريريّا يعتمد بالكامل هذا النّظام الذي يمكّن بسهولة من استرجاع كلّ المضامين دون اعتبار شكلها. وذلك قصد إرسالها عبر الأنترنيت أو إلى أيّ جهة أخرى.

ومن جهة أخرى أطلقت وكالة الأنباء الفرنسيّة (AFP) مؤخّرا بوّابة إلكترونيّة سمّتها (Magazine-Forum) استجابة للطّلب المتزايد على مقالات سبق نشرها. وقد لجأت بدورها لنظام لغة التّمييز واختارت حلّا يعتمد هذه التّقنية في توثيق المضامين ونشرها.

ونجد نفس المرونة في التّدفقات التّحريرية لدى التّلفزيون الفرنسيّ التّفاعليّ (France Television Interactive) فالتّعاون بين الطّواقم المكلّفة بالبثّ التّلفزي في قناتي فرنسا2، 2 (France) وفرنسا3، (France 3) وغيرها، إلى جانب الفرق التي كانت مكلّفة بالمواقع التّابعة للقناة على الأنترنيت، يتمّ بواسطة أنظمة للتّشفير والرّقمنة تسمح بالعمل وفق هذا المبدأ.

أمّا بالنّسبة إلى الأنترنيت فهناك نظام طباعة يسمح لصحافيّي التّلفزيون الفرنسيّ التّفاعليّ أثناء تحرير مقالاتهم بالحصول على مصادر خارجيّة (برقيّات وكالات أنباء، بيانات، صور) لاستخدامها في إنجاز مقالات متعدّدة الوسائط ويتمّ العمل بهذا النظام في باريس وبأقسام التّحرير الجهويّة التّابعة لقناة فرنسا (F3) ممّا يتيح للصحافيّين التدخّل عن بعد، هذا التدخّل عن بعد هو أحد المواضيع التي يعرفها جيّدا فراق منسيت (Greg Manset) مؤسّس بوّابة (Category net.com) المخصّصة لوسائل الإعلام والاتّصال. إذ يقول : "إنّ مؤسّستنا تعتمد أساسا على بنية معلوماتيّة تسمح بالعمل عن بعد وجمهورنا فرنسيّ. أمّا موقع الخادم المركزي فبباريس ويديره تقنيّ متفرّغ... ويوجد المشرف على موقعنا الإلكترونيّ بإقليم فلاندر (Flandre) البلجيكي في حين كانت مكاتب عملنا ببروكسال (Bruxelles)، كما أنّنا نمتلك شبكة اتّصال داخلية (Intranet) تسمح بتقاسم المعطيات والوثائق، وكلّ حاسوب من حواسيبنا الموجودة ببروكسال "مرتبط بشبكة افتراضيّة خاصّة (VPN, Virtual Private Network) موضّحا "أنّه لمن الأيسر أحيانا إجراء اتّصالات عبر الأنترنيت وأنّ ذلك ليعتبر بداية عهد الشّفافيّة."

وإلى جانب ذلك فإنّ الاتّصالات السّلكية واللاسلكيّة عبر بوابة (Categorynet) تتمّ بالصّوت عن طريق بروتوكول الخدمات الصّوتيّة عبر الأنترنيت (VOIP) ثمّ إنّ معظم خطوط الهاتف والفاكس مصمّمة وفق تقنية تجميع الرّسائل الإلكترونيّة بما يسمح بالخصوص باستقبال الفاكس والرّسائل الهاتفيّة بواسطة البريد الإلكتروني، ويخلص فريق مانيست إلى القول : "إنّ التّكنولوجيا مكّنتنا من العمل مع أشخاص لا نلتقي بهم سوى مرّة أو مرّتين في السّنة، رغم أنّهم يعملون معنا ولحسابنا بشكل يوميّ تقريبا" أفلا يعني ذلك أنّنا نعيش اليوم واقعا افتراضيّا حقيقيّا؟

وهذا ريجيس قييّي (Régis Guillet) رئيس تحرير بقناة (OL Télé) المخصّصة لفريق أولمبيك ليون، يعبّر عن إعجابه بهذا الاستخدام للتّكنولوجيات الجديدة فيقول : "إنّ الأرباح الإقتصاديّة النّاجمة عن هذا الإستخدام لا يستهان بها، وقد كنت مؤخّرا في حاجة للاتّصال بإحدى القنوات التّلفزيّة اللّندنيّة التي كانت بحوزتها بعض صور فريق "مانشستر

يونايتدّ الذي كان سيتبارى مع أولمبيك ليون، وللحصول على تلك الوثائق راسلتها بواسطة البريد الإلكترونيّ.

ولم يمرّ يومان حتّى تلقّيت الصّور المطلوبة عبرالبريد السّريع وقد كان بالإمكان أيضا إرسالها إليّ عبر الأقمار الصناعيّة. وهكذا يسّر البريد الإلكترونيّ إمكانيّة تبادل الصّور، ولذلك فإنّ كلّ الملحقين الصّحفيين واللّاعبين يمتلكون عنوانا إلكترونيّا وعلى هذا الأساس أصبحنا نعمل بشكل أسرع.

وتكتسي الجوانب الاقتصاديّة أهميّة كبيرة أيضا بالنّسبة إلى المؤسّسات الصّغرى مثل مؤسسة دافيد بريدهوم (David Prud'homme) الصّحافيّ والوكيل بشركة (Un point production) المتخصّصة في الأفلام الوثائقيّة وهو الذي يقول: "إنّنا أصبحنا نربح الوقت بفضل الأنترنيت، والمال بفضل خدمة الفريبوكس Freebox وهي التي توفّر إجراء مكالمات هاتفيّة وطنيّة مجانيّة بواسطة بروتوكول الخدمات الصوتيّة عبر الأنترنيت (VOIP)، ومن جهة أخرى يمكنني أن أعمل مع ثلاثة أو أربعة متعاونين على موقع (ichat) وهو ما يشبه تقريبا ما كانت عرفته (Lotus) قبل عشر سنوات، غير أنّ ذلك كان هذه المرة بواسطة برمجيات متواصلة فيما بينها. ويمكن للمرء أن يعمل انطلاقا من بيته بكلفة أقلّ من تلك التي يقتضيها العمل بالمكتب. لقد تعلّمت مهنة الصّحافة وتعوّدت على العمل بواسطة الأنترنيت حتّى أنه لا يمكنني الإستغناء عنها، وأخيرا أصبح من الأيسر إجراء اتّصالات عبر الشّبكة بما يمكّن من محاولة إبرام صفقات مباشرة مع مختلف المتعاملين وهو ما يفتح آفاقا جديدة ويشكّل بداية لمرحلة من الشفافيّة في سوق يسيطر عليها الكبار الذين يحظون بزبائن أوفياءّ".

وفي وكالة أخرى هي (3D communication) تطوّرت الأساليب والوسائل بشكل مدهش. وفي هذا الصّدد يقول المدير العام لهذه الوكالة هرفي دي سويش (Hervé du souich) : "عمّا قريب سنطلق على الشّبكة الخارجيّة لزبائننا الشّريط التّلفزي (JT Web) وهو شريط قصير جدّا لا تتجاوز مدّته بضع دقائق. ذلك أنّ الأدوات المتوفرة قد بلغت اليوم درجة من الفاعليّة يمكن معها بثّ نشرة أنباء حقيقيّة وبشكل مباشر. ثمّ إنّ

التقاط الصّور بأسلوب رقميّ غير مكلّف تماما كما هو الشّأن بالنّسبة إلى التّركيب، أضف إلى ذلك كلّه أنّ القنوات التي تنقل الصّور تتميّز بجودة الدّفق (débit)".

ظاهرة أخرى تسترعي الإنتباه، إنّها تتمثّل في تغيّر العلاقات بين الأشخاص. وفي هذا الصّدد يقول كريستوف جينستي (Christoph Ginesty) من "Rumeur Publique " : "إنّ العلاقات بين الناس قد تغيّرت بشكل عميق وخاصّة داخل المؤسّسات، لقد أصبح الزّملاء اليوم يتبادلون الرّسائل الإلكترونيّة في حين أنّهم كانوا في الماضي يلتقون لاحتساء القهوة معا".

"وكذا الشّأن خارج المؤسّسة لكن في إطار ما يسمّى بالعلاقات العامّة. وهكذا أصبحت اللّقاءات وجها لوجه، نتيجة لمجموعة من الرّسائل الإلكترونيّة المتبادلة فيما سبق، كما أنّها تشكّل مناسبة لتوضيح العلاقة والمصلحة المشتركة وبالتّالي فإنّ اللّقاء لا يتمّ إلّا بعد التأكّد ممّا سيكون لها من فائدة لكلّ الأطراف."

ومع ذلك فإنّه لا بدّ من الاشارة إلى مواطن الضّعف في هذا النّمط من التّعامل ولعلّ أبرزها الأعطاب التي تطرأ على النّسق والبقاء تحت رحمتها، وفي هذا الشّأن، يلاحظ فريق مانسيت (Greg Manset) ويؤيّده في ذلك ريجيس قيّي (Régis Guillet) من (OL Télé) قائلين "يكفي أن ينقطع التيّار الكهربائيّ أو يتعطّل النّظام المعلوماتيّ لتجد المؤسّسة نفسها في حالة بطالة تقنيّة" ويضيف الرّجلان موضّحين : "لقد حدث أن تعطّلت نظمنا المعلوماتيّة نتيجة عطب تقنيّ كما ذكرنا فوجدنا أنفسنا محرومين من كلّ اتّصال، إنّه لعمري عائق مأسويّ."

صناعة الخبر:

بالنّسبة إلى طرق التّصنيع، نشهد ميلاد عهد الرقميّ، عهد يصبح فيه كلّ شيء رقميّا بفضل تقنية تسمح باستنساخ الصّفائح انطلاقا من الحاسوب (computer to plate) CTP وتتفرّع إلى ثلاثة أصناف وهي :

- **المرور من الحاسوب إلى الصّفائح** (computer to plate) أي استنساخ الصّفائح مباشرة من الحاسوب وهو ما يعني الإستغناء عن مرحلة الشّريط

- **المرور من الحاسوب إلى المكبس** (computer to press) ويفيد استنساخ الصّفائح مباشرة على الطّباعة الملساء (أوفست) وهو ما يساهم في ربح الوقت الذي تستغرقه عادة علميّة شدّ الصّفائح.

- **المرور من الحاسوب إلى الطّباعة** : (computer to print) ويعني الطّباعة الرقميّة والاستنساخ المباشر للصّفائح الافتراضيّة على الأسطوانة، مع إمكانية تعديلها وإضفاء الطّابع الشّخصيّ عليها وفق المراد ويمكن أن يتمّ ذلك حتّى أثناء السّحب (إضافة إلى إمكانية شخصنتها أو تحيين المضمون أو تغيير الأشكال الخطيّة أثناء الطّباعة).وسنفصل "القول حول هذه التّكنولوجية في الباب الذي سنخصّصة "لصناعة" الخبر.أمّا بالنّسبة إلى الإذاعة والتّلفزيون فإنّ قاعة التحرير باتت الآن مجهّزة بالتّقنية المعلوماتيّة كما أنّ النّظم التّحريرية القائمة على النصّ وحده كما هو الشّأن بالنّسبة إلى نظام (Basis) قد وقع تجاوزها.

وقد أعلنت شركة(Avid) خلال المؤتمر الدوليّ للإعلام المنعقد مؤخّرا بأمستردام في سبتمبر 2005 عن إصدار iNews Instinct وهي نسخة جديدة مطوّرة لنظام iNews، صمّم واجهتها "الصّحافيون أنفسهم ومن أجلهم هم أيضا"

وجدير بالملاحظة أنّ كلّ النّظم التّحريرية المعتمدة التّقنية المعلوماتيّة تقوم على بنية شبكيّة تتولّى خوادم الملفّات في إطارها إحكام تداول الملفّات الرّقمية. وهكذا فإنّ البرقيات والوثائق والأصوات والصّور والبيانات الوصفيّة تنتقل عبر الشّبكة وبوضوح أقلّ (basse définition) بالنّسبة إلى الصّنفين الأخيرين من المعطيات التي يقوم المحرّرون بمعالجتها مباشرة على الحاسوب بواسطة برمجيات متخصّصة مثل داليت بليس (Dalet plus) ونيتيا (Netia) أو إنيوز (Inews) وإرسالها بعد أن يصادق عليها رؤساؤهم إلى محطّات بثّ رقميّة تقوم بإدراجها في دليل البثّ وفق نظام تعاقبيّ محدّد يأخذ بعين الإعتبار الحيز المخصّص للفواصل الموسيقيّة والومضات الإشهاريّة. وبذلك أصبحت شاشة النصّ المقروء (Téléprompteur) أداة عاديّة في محطّات البثّ

الإذاعيّ والتّلفزيّ. ولم تعد مختلف القنوات المنتمية لنفس المحطّة، في حاجة إلى الإنتظار حتّى يأتي دورها للحصول على النّسخة الأصليّة للأنباء الوطنيّة أو تلك التي تستقى من القاعدة الالكترونية الأوروبية المشتركة للأخبار (EVN Eurovision News). ومن ناحية أخرى فإنّ مراسلي الصّورة يتولّون إدراج صورهم الأصليّة بخادم الملفّات الذي ينقلها بسرعة عالية جدّا، واضعين أيضا على ذمّة المستفيدين البيانات الوصفيّة التي ترافق مواضيعهم (مثل الكلمات المفاتيح والمكان والفاعلين والأشخاص البارزين...). وبفضل الكلمات المفاتيح التي تدلّ على المواضيع ومواقع التّصوير وتواريخه، فضلا عن التّوضيحات التّقنية المبيّنة على البؤرة أو لوحة المؤثّرات البصريّة أو السّجاف (سجاف آلة التصوير). أصبحت عمليّة ترتيب الوثائق والأرشيف سهلة.

البث أوالتّوزيع:

يمثّل البثّ والتّوزيع الجزء المرئيّ بالنّسبة إلى القارئ والسّامع. فالطّبعات الإلكترونيّة لجريدة من الجرائد والرسائل المشخصنة والإشعارات التي يتمّ استقبالها على الهاتف المحمول توفّر ضربا من التّواصل الآني المباشر والحميميّة التفاعليّة مع القارئ عن طريق ركائز ومسالك ما انفكّ الورق يسجّل تراجعا على مستواها.

أمّا بالنّسبة إلى الاذاعة والتّلفزيون فقد سمح البثّ والضّغط الرّقميين بالحدّ من تكاليف نقل المعلومات وتوفير باقات برامج ذات قيمة مضافة كما وفّر البثّ الإذاعيّ الرّقميّ (DAB,Digital Audio broadcasting) للمستمعين جودة صوتيّة ومناخا مريحا غير مسبوقين. ولاسّيما أثناء التنقّل في السيّارة. وتنقل الإشارة الاذاعيّة الرّقميّة أيضا معلومات جديدة مكتوبة أو مصوّرة، إضافة إلى خدمات أخرى. وطبعا فإنّ ذلك يتطلّب نماذج جديدة من أجهزة الإستقبال للاستفادة من هذه الإشارة الصوتيّة المطوّرة.

وقد بدأت أسعار هذا الصّنف من الأجهزة في الإنخفاض بعد الإرتفاع الذي شهدته خلال التّسعينات إذ تراوح سعر الجهاز الواحد بين 800 و1000 دولار.

وقد أدّى بثّ البرامج الإذاعية والتلفزيّة على الأنترنيت بحثا عن تحسين نوعيّة الصّوت والصّورة طبعا إلى تحطيم حدود البثّ الهرتزيّ بل حتّى الفضائيّ.

وهكذا أصبح الآن كلّ مبحر قادرا على أن تكون له إذاعته أو تلفزيونه الخاص على الشّبكة وقد تولّد البثّ الاذاعيّ على الأنترنيت- المعتمد على تخزين محتويات إذاعيّة وسمعيّة مختارة قصد تمكن المستمع والمشاهد من الاطّلاع عليها لاحقا وفق شوكل (Format MP3) - عن بعض المبادرات الشّخصية، وقد تبنّت المحطّات الإذاعيّة المحترفة هذا الشوكل الجديد من البثّ الذي يمكّن من تخزين البرامج والاستمعاع إليها حسب الرّغبة.

وساهم التّلفزيون الرّقمي الأرضيّ الذي أقرّ في انجلترا عام 2002 وفي فرنسا عام 2005، في تخفيض تكاليف البثّ التلفزيّ الهرتزيّ الأرضي بما يعادل ستّ مرّات بل ثمان حسب نسبة الضّغط المعتمد ممّا مكّن من تجاوز الحدود الطبيعيّة لطيف الذّبذبات وتوفير باقات من البرامج المشفّرة وغير المشفّرة.

وبالنّسبة إلى التّلفزيون المحمول (Télévision mobile) على الهواتف المحمولة فإنّ التّجارب الأولى قد بدأت في فرنسا في أكتوبر 2005 بفضل التّحالف الذي أقيم بين كلّ من (+ Canal) و (Nokia) و (Tower Cast) وسيتمكّن المشتركون من استقبال برامج ثلاث عشرة قناة من باقة (Satellite Canal) إضافة إلى برامج تفاعليّة ودليل للبرامج وخدمات فيديو حسب الطّلب. كلّ ذلك بواسطة جهاز (Nokia 7710). ومن المفترض أن يشمل التّلفزيون المحمول أجهزة التّلفاز المستعملة في السيّارات.

الأرشفة أو حفظ الوثائق:

لقد ولّى زمن الورق بالنّسبة إلى قطاعي التّوثيق والأرشفة وظهرت ركائز بصريّة جديدة ذات قدرات تخزينيّة ضخمة (الأقراص المدمجة، أقراص الفيديو الرقميّة) وقواعد معطيات إلكترونية على شبكة الأنترنيت وأنماط جديدة لمعالجة المعطيات وحفظها، إلى جانب أنماط جديدة أيضا للبحث والاستشارة وفتح آفاق تجاريّة جديدة للأرشيف.

إنّ آلة النّسخ الرقميّ للكتب التي أنتجتها مختبرات زيروكس التّابعة لمركز باولو ألتو للأبحاث (Xerox Venture labs, Paolo Alto Reaserch Center) واخترعها في

عام 2003 مواطن جزائريّ مقيم بنيويورك يدعى لطفي بالخير من)شركة (قرطاس) Kirtas التي يحيل اسمها على الورق) مكّنت في نسختها لسنة 2005، من نسخ 1200 صفحة في السّاعة نسخا رقميّا. وتتأقلم (ATP Book Scan) وهو الإسم الذي أطلق على هذه الآلة، مع الكتب بمختلف أحجامها وجميع أصناف الورق كما تسمح بالتّحول من صفحة إلى صفحة موالية واستنساخها باعتماد تقنية الحفر الضوئي، وأخيرا بتحويل الصّورة المتحصّل عليها إلى نص وذلك بفضل التّعرف البصريّ على الحروف (OCR , Optical Character Recognition). أمّا النّظام المستخدم للتّعرف على الحروف فيتمثل في البرنامج المعلوماتي الروسيّ (Abby) القادر على معالجة 177 لغة وهذا الإختراع ليس له من غاية لا يقبل بأقل منها وهي "نقل المعرفة من بين دفات الكتب إلى أوكتيتات (Moving Knowledge from books to bytes) وقد تحدثّنا فيما سبق عن البيانات الوصفيّة (médatas) التي تشكّل فهارس لا حصر لها والمهيّئة لمعالجة الأرشيف، فالتّسويق والخدمات المختلفة (مثل النّشرة الجويّة ومواعيد السّفر بالطّائرة والقطار، واستئجار السيّارات فاقتناء تذاكر الحفلات وحجز غرفة بالفندق...) قد شهدت النّور بفضل شراكة أقيمت مع التجّار، محوّلة بذلك المواقع الإلكترونيّة لوسائل الإعلام من مجرّد وسائل إخباريّة إلى أروقة تجاريّة حقيقيّة.

وبخصوص التّفاعل مع القارئ والمستمع فقد أعاد البريد الإلكتروني- وقد يبدو ذلك من باب المفارقة-الاعتبار للنصّ بتشجيع القرّاء على ردّ الفعل والمشاركة. غير أنّ ردود الأفعال، هذه التي تتمّ بشكل فوريّ تتّسم بكثير من الحدّة والانفعال وهو ما يكلّف "الرّقيب" -إن وجد- بذل عمل إضافيّ منهك وكثيرا من الهموم. ومن هنا ارتفعت أصوات بعض اللّغويين المتزمّتين ليندّدوا بغياب القواعد ومعايير الجودة لصالح لغة تخاطب مرطّنة غير مفهومة لكنّها مثمّنة كثيرا، ابتدعها المبحرون على الأنترنيت.

II - التحولات في مهن الصحافة:

من الإنعكاسات التي كانت للتطوّر التّكنولوجيّ في مجال المعلومات والاتّصال على مهن الصّحافة أنّ بعضها قد اختفى وأن البعض الآخر أصبح عرضة لإعادة النّظر سواء على

مستوى الوظائف أو الصّلاحيات في حين برزت مهن أخرى إلى الوجود لتحتلّ موقعها في السّاحة الإعلاميّة.

والملاحظ أنّ المهن التي يغلب عليها الطّابع التّقني هي مهدّدة أكثر من غيرها في المقام الأوّل. وهنا يحقّ لنا أن نتساءل أين ذهب الطيبغرافيون وتقنيو الإختزال والتّنضيد الضوئيّ والحفر الضوئي؟ إن برمجيات التّصحيح اللّغويّ والطبغرافي بالنّسبة إلى بعض المهن باتت تهدّد مهنة المصحح التي استغنت عنها بعد بعض المؤسّسات الصّحفيّة.

وفي مجال التلفزيون أين ذهب تقنيّ المزج؟ ولماذا لم نعد نرى ملتقط الصّوت ضمن فريق التّصوير بالفيديو؟ وكذلك المصوّر أو الكاميران والمركّب ضمن فريق المخبر الصحفي المختصّ في التّصوير؟

نعم لقد صار الصّحافيّون اليوم يلتقطون الصّور ويركّبون ويمزجون بأنفسهم مواضيع ورقاتهم وبرامجهم.

غير أنّ المهنة التي تضرّرت أكثر من غيرها هي دون شكّ مهنة سكرتير التّحرير. فهذه المهنة التي تعتبر آخر حصن ضدّ الانحراف المهنيّ هي الآن بصدد التّلاشي وقد تمّت الاستعاضة عنها بوظيفة جديدة أطلق على صاحبها اسم "النّاشر" أو "النّاشر البصريّ" بل وحتّى "المدير الفنّي" في بعض أقسام التّحرير. ويتمثّل دور هذا الأخير في إدارة "مسار" تحرير الصّحيفة بالنّظر إلى التوقعات والتّصميم القبليّ للصّفحات، ومتابعة كلّ مراحل المنتوج حتّى الانجازالنّهائيّ. ومن ثمّة فإنّ عددا كبيرا من سكريتيري التّحرير قد تحوّلوا إلى صحافيّين.

وفي خضمّ هذا المشهد المتحرّك، برزت مهن جديدة ومهنيّون جدد مثل المتخصّصين في "الحفر الضوئيّ" و تقنيي اِستنساخ الصّفائح مباشرة من الحاسوب ومصمّم الرّسوم ومعالج البيانات والايقونغرافيّ الذي يختلف عن المصوّر، إضافة إلى المتخصّص في الجوانب الجماليّة و"المدير الفنيّ" والصّحافيّ الباحث (وهو موثّق متخصّص أو صحافيّ متكوّن في مجال التّوثيق وبنوك المعطيات ومدرّب على البحث في الأنترنيت).

وتعدّدت الوظائف الممرّ Passerelles والمتداخلة مع مهن كثيرة. وبذلك يجب على الصّحافيّ أن يكون أكثر كفاءة كما يجب أن يكون في ذات الوقت أكثر مرونة وأن يتحكّم

في التّكنولوجيات الجديدة ليضمن قوت يومه، إلى جانب اضطلاعه بالمهامّ التّقنية الموكلة إليه في الورشة، والعمل على تطوير كفاءاته المهنيّة حتّى يكون مهيّأ للتقلّب في عدّة مناصب ووظائف.

وفي هذا السيّاق شمل التّغيير حتى اللّغة الاصطلاحيّة المهنيّة التي أخذت تقترض شيئا فشيئا مفردات وتعابير جديدة من القاموس المعلوماتيّ. وهكذا لم يعد التّنظيم في جريدة لوموند (Le Monde) يقوم على أساس "الأقسام" (Services) وإنّما على أساس "الوحدات المتسلسة المتفاعلة". وفي هذا الإطار أصبح سكريتير التّحرير يسمّى "ناشرا".

كلّ هذه التحوّلات لم تحدث دون أن تكون لها آثار مأساوية وتطرح بعمق مسألة إعادة النّظر في "المواقع" و"القدرات" داخل أقسام التّحرير بين أجيال قديمة ووافدين جدد يطمعون في احتلال المناصب، لكن تعوزهم الدّراية الصّحفيّة والمعرفة المؤسّساتية.

لقد باتت المؤسّسات الصّحفيّة تواجه بعناء مشكلات تشخيص الأدوات الدّاخليّة على المستويين البشريّ والماديّ ومسألة وضع استراتيجيات لمجابهة التحدّيات التّكنولوجيّة، من ذلك أن المؤسّسة لا تكاد تقتني جهازا حتّى يصبح متقادما، ونتيجة لأزمة القراءة، وتراجع إيرادات الإشهار (الإعلان) وصعوبات التوزيع، اضطرت المؤسسات الصحفية إلى فصل عدد من العاملين القارّين. وعندما يتعلّق الأمر بطرد أحد العاملين القارّين فإنّ الإختيار يقع على أقدمهم مهنيّا ومن بين الذين تتجاوز سنّهم 50 عاما ولم ينجحوا في التكيّف مع متطلّبات التّكنولوجيا الجديدة.

غير أن لا شيء تمّ حسمه نهائيّا، وتحاول كلّ مؤسّسة أن تواجه هذه التّقنيات حسب ثقافتها الخاصّة ومحيطها الإجتماعيّ وإرثها التكنولوجيّ. فليس هناك وصفات جاهزة قابلة للتّصدير أو الإستنساخ والنّقل طالما أنّ ثقافات المؤسّسات مختلفة والأرضيّة الإجتماعيّة والثقافية والسياسية متنوعة. ولكن مهما يكن من أمر فإن هذا التكيّف مع التكنولوجيات الجديدة سوف يتمّ دونما شكّ، وفي كلّ البلدان، وسوف يكون مؤلما ولن يستثني للأسف سوق العمل.

III - مهنة الصحافي والمشاكل المطروحة:

إنّ التّخلي عن الميدان يتزايد باستمرار: فالتّكنولوجيات الجديدة بما توفّره من تسهيلات الوصول إلى مصادر المعلومات أخذت تبعد أكثر فأكثر الصحافيّ عن الميدان وهكذا أصبحت الصّحافة مهدّدة في جوهرها، ولم يعد الصّحافيّ أوّل من يكون في موقع الميدان ليصف الأحداث ويستنشق الألوان ويسأل الفاعلين والشّهود. فالصّحافيّ لم يعد يواجه بنفسه الوقائع ذاتها وإنّما أصبح يعتمد على روايات الغير نقلا عن مصادر غير موثوق بها أحيانا. وقد مكّنت الأنترنيت، من جهة أخرى كلّ فرد أن يصبح منتجا وباثّا للمعلومة وبذلك فإنّ الإحتكار الذي كان ينفرد به أهل المهنة قد حطّم. وإذن ماذا تبقّى لهم من مهنتهم ومن خصوصياتهم المهنيّة؟

قاعات تحرير تتحوّل تدريجيّا إلى فضاءات افتراضيّة":

إنّ الصحافيين لم يعودوا يلتقون وإمكانيّة العمل عن بعد كانت وراء ذلك. لقد اختفت "الأقسام" (Desk) ومعها "أسر التّحرير" (Rédaction) وغابت مقارعة الأفكار بين العاملين والنّقاشات حول "التوجّه التّحريري" (Ligne éditoriale) بل أكثر من ذلك إذ أنّ اجتماعات هيئات التّحرير أصبحت نادرة ممّا أدى إلى تركيز الصّلاحيّات في أيدي أقليّة مسيّرة. ولعلّ أفضل ما يجسّم ذلك ما اكتشفه بيار بيان (Pierre Péan) وفيليب كوهين (Philippe Cohen) في كتابهما "الوجه الخفي للوموند (La face cachée du monde) عن أزمة هذه الجريدة وما جاء فيه من نقد كان موضع جدل واسع وما أثاره كلّ ذلك من ملاحقات قضائيّة ضدّ المؤلّفين ([29]).

فحتّى طريقة الكتابة والعنونة، والنّص التّوضيحي للصّورة والإخراج الفنيّ، والاستشهاد بالصّورة أو بالرّسم قد تغيّرت. وأمام ما شهده قطاع السمعيّ المرئيّ من تفجّر، وما يفرضه التنقّل من محطّة إلى أخرى من ضغوط، وتواتر "الأغاني المصوّرة" (Clip) من قيود، فإنه بات من الضروري على الصحافي أن يتوخّى الايجاز والسّرعة في كتاباته ويكون أكثر قدرة على شدّ انتباه المستهدفين. فالقارئ لم يعد له متّسع من الوقت يخصّصه للقراءة وهو ما يحتّم التّبسيط إلى أقصى الحدود ويتطلّب المزيد من الصّور والرّسوم

[29] Ed. Mille et une nuits, Paris, 2003,634P.

البيانيّة البيداغوجيّة فضلا عن توفير المزيد من "الخدمات" في الصّحيفة وعلى الشّاشات التّلفزيونيّة. فمصلحة التّسويق هي التي تبتّ في نوع ما يتعيّن معالجته من ملفّات ومواضيع وبيانات الصّفحة الأولى وعناوين.

وتشهد الماكيت نفسها تطوّرا أمام تدفّق التّصميم عبر الأنترنيت ولم تختلف من هذه النّاحية وفي مرحلة أولى عن شاشة التّلفزيون، ثم إنّ الصّفحة الأولى ومنذ فترة قصيرة أصبحت تقوم أساسا، شأنها في ذلك شأن شاشة الواب على منطق المرئيّ والمضمون التّسويقي أو الإغرائيّ.

وفي هذه الظّروف كثيرا ما استهين بأخلاقيات المهنة وظوابطها:

إنّ سرعة تداول المعلومات وإغراءات البثّ المباشر وطاقات البثّ والمنافسة الشّرسة بين وسائل الإعلام، وإغراءات السّبق الصّحفي والخلط الذي ما فتئ يعمّم بين مصطلحي "إعلام" و "اتّصال"، كلّ هذه العوامل أليس من شأنها أن تدفع بالصّحافيّ إلى الانزلاق في المنحدرات الخطرة للتّواكل والتّعويل على استنساخ ما يكتبه الآخرون؟

إنّ مصداقيّة وسائل الإعلام والصّحافيين قد تضرّرت بعد. وإنّ فضائح "الخبطات الإعلاميّة المختلفة" في كبريات الصّحف الأمريكية، و"مثال" الصّحافيين الأمريكيّين "المقحمين" (embedded) في المصفّحات العسكريّة أثناء الحرب الأخيرة على العراق، والتّغطية التي قامت بها قناة فوكس نيوز (Fox News) لهذه الحرب، ليست إلاّ شواهد تنير على أكثر من صعيد – انحرافات الصّحافة الغربيّة التي تقدّم نفسها على أنّها مثال لما يسمّى "الصّحافة الحرّة". مثل هذه الانحرافات تثير تساؤلات جديدة ذات صلة بأخلاقيات المهنة وظوابطها، وتنتهي بإيقاع المهنة في أسوأ المخاطر.

IV - قطاع التّكوين والمسائل المطروحة:

المسألة الأساسيّة المطروحة الآن تتعلّق بالكفاءات والموارد البشريّة، ذلك أنّ العديد من أرباب المؤسّسات الصّحفيّة لم يدركوا بعد أنّ الثّورة الحقيقيّة للمؤسّسة تكمن في مواردها البشريّة. إنّ مختلف الاتّحادات التي تشكّل عالم الصّحافة قلقة بسبب تطوّر المهن التي ما

انفكّت تتقاطع وتتمازج، ومن هذا المنطلق فإنّ مراجعات هامّة وعمليات إعادة تأهيل الصّحافيين وتدريبهم وتطوير قدراتهم، تنتظر كلّ مهن الصّحافة.

وهكذا فإنّ التّكوين المستمرّ والتّدريب والتّحسين أصبحت تمثّل مسائل حيويّة أكثر من أي وقت مضى، سواء بالنّسبة إلى الأشخاص أو المؤسّسات ... وهو ما يعني أهميّة مسؤولية المكوّنين في هذا التطوّر المحتوم.

فالأمر يتعلّق إذن بأن يكون المكوّنون منتبهين لهذه التحوّلات، بل حريصين على استباقها بفضل يقظة تكنولوجيّة مستمرّة. كما أنّ الأمر يتعلّق بالانصات لنبض عالم الشّغل وما يتطلّبه من كفاءات واختصاصات جديدة من جهة، وبالمساعدة على مراجعة بعض المهن وإعادة تكييفها تجنّبا للبطالة والمآسي الإجتماعيّة من جهة أخرى. وفي ذات الوقت فإنّ التّكوين الأساسي للصّحافيّين بالمعاهد المتخصّصة مدعوّ هو الآخر إلى إدراك هذه التحوّلات. لذا يجب إصلاح البرامج ومناهج التّعليم لمحاولة مواكبة هذه التطوّرات المذهلة. "ولئن كنّا منذ بضع سنوات قد دافعنا بكثير من المغالاة عن تخصّص الصحافيين، إن على مستوى الثقافة العامة (اقتصاد، قانون، ثقافة...) أو على مستوى الوسيلة ذاتها (وكالة، صحافة مكتوبة، إذاعة أو تلفزيون)، فها أنّ الوقت قد حان لتزويد صحافيّي الغد بأكثر من كفاءة واحدة، لإعادة صياغة سيرورة التّكوين في جميع مراحله، وأن نتّجه بجرأة وعزم نحو تعدّدية الاختصاصات ونعمل على الحدّ من الأضرار وانعكاسات غياب التأقلم مع المستجدّات في هذا العالم الجديد الذي يتّسم بسيادة التّخصص الوحيد المؤدي إلى الإعاقة المعرفيّة" على حدّ تعبير الفيلسوف والمتخصّص في وسائل الإعلام إدغار موران (Edgar Morin). وينبغي كذلك التّفكير بشكل دائم، في تحيين معارف المدرّسين أنفسهم والإنفتاح على الكفاءات المهنيّة إلى جانب الجامعيين. وإذا كان من البديهيّ أنّ الأداة لا تصنع الصّحافة الجيّدة، فإنّه ينبغي مع ذلك السّيطرة عليها والتحكّم فيها لتصبح شيئا عاديّا ولنستفيد منها أفضل ما تكون الإستفادة، خدمة لمهمّتنا كصحافيّين: مهمّة إعلام ومساءلة مستمرّة.

الباب الثالث
وسائل الإعلام والتّكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتّصال في المغرب العربي: مستوى التّشخيص:

يمكن القول دون المخاطرة بالوقوع في الخطإ، أنّ وسائل الإعلام المحترفة في بلدان المغرب العربيّ – تجد نفسها في عام 2005 في مرحلة تحوّل حقيقيّة بالنّظر إلى تكنولوجيات المعلومات والاتّصال. غير أنّه تحوّل مفروض ومؤلم، في غياب الإعداد والإستعداد المسبق له. أي أنّه لم يكن مؤطّرا باستراتيجيات وطنيّة وإستراتيجيّات مؤسّساتيّة ناجعة وقائمة - بما يكفي - على رؤية استباقية لتطوّر التّكنولوجيات الجامح. ثم إنّ هذا التّحول قد تحمّلت وطأته بلدان المنطقة بدرجات متفاوتة طبعا، حسب سياقاتها ومراحل تملّكها للتّكنولوجيات الجديدة، ولكن في أجواء مهيمنة لا تبعث على الإطمئنان، أجواء الأوضاع الإنتقاليّة بين عهدين تكنولوجيين، أحدهما موروث عن الفترة التّناظريّة والآخر رقميّ لا سبيل إلى إيقاف توسّع معالمه. وينبع هذا القلق المضاعف بالشّعور بالعجز من مستويين اثنين: الأوّل يهمّ أعلى هرم المؤسّسة أي المشرفين عليها ومديري أعمالها بخصوص اتّخاذ القرارات، أمّا المستوى الثّاني فهو يهمّ المهنيّين ويتمحور حول الممارسات اليوميّة وثقافة المؤسّسة.

فأرباب المؤسسّات باتوا يدركون أنّ تجهيزاتهم قد تجاوزها الزّمن وأن قطع الغيار مفقودة، بل حتّى المواد المستهلكة يوميّا أو القابلة للاستهلاك يوميّا قد بدأت تقلّ لتصبح باهظة الثّمن، أضف إلى ذلك كلّه أن نوعيّة منتوجاتهم قد بدت شاحبة بالمقارنة مع أحدث طراز لمثيلاتها ثمرة التّكنولوجيا. وهكذا هجرهم زبائنهم التّقليديون لأنهم فقدوا في نظر هؤلاء "اللّون" أي "بريقهم" فضلا عن "رداءة الورق" و"الإستنساخ" و"طول آجال الانتاج" و"عدم نجاعة مسالك التّوزيع". ومن جهة أخرى، كان المهنيّون يشاهدون بأمّ أعينهم وصول تجهيزات وبرمجيات جديدة تفرض طرقا وأساليب تنظيم جديدة في مجال العمل الصّحفيّ كما تفرض قيودا غير معهودة تهدّد أحيانا الصّحفيّين أنفسهم بل حتّى وظائفهم ومصيرهم المهنيّ بالمؤسّسة.

وهناك من بين أرباب العمل، بعض المغامرين الذين انبهروا بما تنطوي عليه القدرات التّكنولوجيّة من وعود، فخاطروا بأنفسهم وأقدموا على التّغيير دون دراسة مسبقة أو اهتمام بتكوين الموارد البشريّة، ودون اتّخاذ الإحتياطات الإجتماعيّة أو توعية موظّفيهم ومستخدميهم. هؤلاء غالبا ما يدفعون ثمن مجازفتهم وعدم استعدادهم بتبّنيهم الأجيال الأولى من المعدّات التي سرعان ما تجاوزتها الأجيال الموالية لها. أن نختار التّحديث أو الإندراج في الحداثة فهذا جميل، لكن في أيّ اتجاه؟ وما هي الاختيارات التي يجب إقرارها دون إثقال كواهلنا بالدّيون؟ أن نتّجه للمستقبل؟ نعم. لكن بأيّ كلفة؟ أين وكيف سنحصل على الإستثمارات الضروريّة؟ أين نجد الكوادر المؤهّلة لتشغيل كلّ هذا؟ أرباب المهنة قد أصيبوا بالأرق، أصبحوا فريسة للانفعال والضّغوط النفسيّة المتواصلة وهو ما لا يساهم في تحسين مناخ العمل داخل المؤسّسة. وفي غياب الدّافع النفسيّ والتّكوين، فإنّ مستخدميهم يتبنّون بصعوبة الأدوات الجديدة وغالبا ما نلاحظ تخلّيهم عن معدّات وتجهيزات مكتسبة حديثا لفائدة آلات قديمة، هي بمثابة الرّفيق الوفيّ والطيّع للرّوتين اليوميّ، ومن بين ما يفسّر به هذا الوضع هو جنوح أهل البلدان المغاربيّة إلى عدم استباق الأشياء، والقبول بتحمّل وطأتها. فضلا عن أنّهم أنصار ردود الفعل القصيرة المدى. فعبقريّة التّرميق أو التلفيق تمكّنهم من تمديد أعمار تجهيزاتهم أو تحقيق التعايش بين أجيال مختلفة من المعدّات لفترة أبعد ما يكون عن مدّة حياتها العادية.

وهذا يعني "الوصول إلى حدّ إعادة الحياة إلى الجثث. وسيواصل أرباب المهنة عملهم ماداموا قادرين على تدبّر أمرهم على هذا النحو. لقد كان الوضع مطمئنا في عصر الطّباعة بالرّصاص ثم جاء التّنضيد الضوئيّ Photocomposition في السّبعينات وأدرج في القطاع على مضض وبنسب محدودة جدّا مع المحافظة على "الرّصاص" بالنّسبة إلى "أعمال المدينة" وبعد ذلك تمّ التّخلص من المنضدة السّابكة أو "اللينوتيب" (Linotype) ببيعها بأثمان زهيدة إلى ورشات صغيرة يمتلكها حرفيّون تقليديون سرعان ما وضعت يدها على أسواق الصّحافة اليوميّة المربحة.

وبالتّوازي مع ذلك بدأت الاعلاميّة تطلّ في بداية الثمانينات وكانت نتائج استخداماتها مبهرة وسهولة استعمالها لا تكاد تصدّق، أضف إلى ذلك انخفاض أسعارها وتحسّن آدائها. وذات يوم، وفي عزّ عصر الرّخام الملطّخ بحبر الطّباعة، ظهرت آلة جديدة، غاية في النّظافة والخفّة هي الحاسوب الذي تبدو لوحات ملامسه وكأنّها لعبة بالنّسبة إلى الأصابع الغليظة للعاملين على طابعات "اللّينوتيب". وبذلك فإنّ هذا الجهاز بدا شديد الهشاشة بالمقارنة مع آلة الليتوتيب الضّخمة. وعندها أيضا "انطلقت المعلوماتيّة" لكنّها لم تشمل كلّ السّلسلة واقتصرت في مرحلة تطبيقها الأولى على "استنساخ" المنتوج الصحفيّ. ولم يجد المهنيون داعيا إلى اعتماد استنساخ الصّفائح مباشرة من الحاسوب، (flashage) مكتفين بالمستوى الأوّل لجودة الطّباعة بطابعات اللّيزر (300 نقطة في البوصة الواحدة) ، على الورق بالنّسبة إلى كاميرا الإستنساخ أو حتّى على "التّرسيم" (Calque) قصد تعريض الصّفائح أو الكليشهات مباشرة للضّوء الطبيعيّ واِقتصاد الجهد والتكلفة بالإستغناء عن الفيلم، وهو ما يفي بالغرض، إلاّ أنّ التّحديث لم يكن إلّا ظاهرا خدّاعا، ذلك أنّ الورشات وحدها هي التي استفادت من الاستثمارات الأولى، استثمارات فرضها قهرا تطوّر التّكنولوجيات ومنطق السّوق، في حين بقيت قاعات التّحرير خارج هذا الإطار بسبب مواقف الجمعيّات المهنيّة والنقابات من التّحديث. وإذا كان المهنيون حريصين على حماية أدوات عملهم فإنّ النّقابيين يعملون على ضمان مصادر القوت اليوميّ للعمّال. ومن هذا المنطلق فإنّه لا سبيل إلى أن يتولّى الصّحافيّون بأنفسهم رقن مقالاتهم أو يباشروا التّصوير والتّسجيل والتّركيب التلفزيونيّ.

وكذلك الشّأن في المجال الإذاعيّ حيث لم توضع على ذمّتهم إلا آلة تسجيل الصّوت الوحيدة من نوع ناقرا (Nagra) في غياب ما يكفي من الأعوان لإنجاز النّقول الميدانية (Reportage de terrain).

وهناك في صلب معاهد الصّحافة نفسها، جامعيون أرادوا محاربة الإعلاميّة، بذريعة دورها في القضاء على بعض مواطن الشّغل ! وتجد هذه المعارك النّقابية الجاذبة إلى الخلف خير شاهد عليها في فرنسا، مجسّما في نضال نقابة الكتاب التي كانت وراء تعطيل

تحديث الصّحافة الفرنسيّة لوقت طويل. ألم تفض هذه السّياسة المتردّدة والتّرميقية إلى إيجاد ورشات ملفّقة تتفاوت درجة تزويدها بالأجهزة المعلوماتية وتتباين نسبة تدرّب مستخدميها وتقنيّيها الذين لا يستغلّون الآلات والبرمجيات إلاّ بنسبة تقلّ عن 50% من طاقاتها. وهو ما يمثّل حلولا وسطية تبنّتها مؤسّسات بدّدت جرّاءها ثروتها دون مراكمة مستمرّة لأيّ مهارة جديدة ([30]).

ومن المؤسف أن نجد في قاعات تحرير الصّحافة المكتوبة صحافيين لا يزالون يكتبون مقالاتهم يدويّا على ورق من نوع "خشن ورديء"، بينما تحظى ورشة الطّباعة بأحدث ما أنتجته التّكنولوجيا، وإنّه لمن المؤسف أيضا أن نجد بأقسام التّحرير الإذاعيّ والتّلفزيونيّ صحافيين ما يزالون يعتمدون في إثبات نصوصهم على عمّال الرّقن، إلى جانب تكريس أسلوب التّركيب التّقطيعي بالنّسبة إلى النّشرات الإخبارية واللّجوء إلى تقنيّ مركّب لإنجاز هذه المهمّة.

وتشكّل دار الأنوار بتونس نموذجا مجسّما لهذه الحالة حيث أن صحيفة Le Quotidien التي أصدرتها مؤخّرا مجهّزة بأحدث حواسيب الماكينتوش وأحدث نسخة من نظام النّشر (Quark Xpress) في حين أنّ المحرّرين ما يزالون يلجؤون إلى وسائل النّقل العادية لإيصال مقالاتهم إلى مقرّ الجريدة، ولايزال رؤساء التّحرير والمحدّثون (chroniqueurs) البارزون في كبريات الصّحف اليوميّة المغاربيّة (لاسيّما الحزبية) يصرّون حتى يومنا هذا على تحرير نصوصهم يدويّا !

والملاحظ أنّ معظم أقسام التّحرير المغاربيّة الخاصّة بالصّحافة المكتوبة هي اليوم في هذا الوضع المحزن. ولم تسلم من هذه الكارثة إلاّ وكالات الأنباء المغاربيّة التي سارعت إلى اعتماد المعلوماتيّة في أقسامها.

وكانت سياسة التّكوين الصّائبة لعمال الرّقن وإدماجهم ضمن سلّم الصّحافيين المحرّرين، الثمن "الاجتماعيّ" الذي كان يتعيّن على هذه الوكالات أن تدفعه غير أنّه يجب ألاّ ننسى

[30] في نهاية السبعينات اضطرت اليومية المغربية الشهيرة "المحرّر" (وكان لها أكبر سحب آنذاك) إلى استضافة مهندس انجليزي وبنفقات باهظة ولمرّتين أو ثلاث في الشهر. لإصلاح عطب ناسخة فوتوغرافية (photocopieuse) من الجيل الأوّل التي يعمل عليها محنّكو العمال في عصر الطباعة التقليدية دون أي تدريب أو استئناس.

نصيب معاهد التّكوين المحليّة في مجال الصّحافة من المسؤولية عن هذه الوضعيّة. واعتبارا لعدم تمتّع هذه المعاهد بمقرّات مستقلّة إذ ما تزال تؤويها مؤسّسات جامعيّة حاليّا ونظرا لانعزالها عن عالم التّشغيل اضافة إلى ضعف نسبة المهنيين ضمن فرق التأطير ، فإنّها لم تعدّ طلاّبها لهذه التّحوّلات التّكنولوجيّة والاجتماعيّة كما أنّها قصّرت في توعية الأوساط المهنيّة (من مقاولين وصحافيين) بهذا التطوّر الحتميّ بل بهذه الثّغرة. وفي هذا السّياق أشرف الأستاذ رضا النّجار بمعهد الصّحافة وعلوم الإخبار بتونس على رسالة ختم الدّروس الجامعية لنيل الأستاذيّة في الاختصاص أعدّتها الطّالبة وداد جبنون حول : "استعمالات الصّحافيين التّونسيين للأنترنيت" ([31]).

وقد شمل التّحقيق الذي أجري في جوان 2004 عيّنة تتألف من 104 صحافيّ من حاملي البطاقة المهنيّة (من أصل 1000 من حامليها في تونس) ينتمون إلى القطاعات الثّلاثة للمهنة: الوكالة فالصّحافة المكتوبة، فالإذاعة والتّلفزيون. وقد اهتمّ التّحقيق باستخدام الأنترنيت في مواقع عمل الصّحافيين وحتى في بيوتهم (امتلاك حاسوب، الإرتباط بالأنترنيت، بريد إلكتروني شخصيّ (email) ووجوه استعماله).ويلخّص الجدول التّالي الوضع بمواقع العمل في اطار المؤسّسة الصّحفية.

الأنترنيت بالمؤسسة الصحفية في تونس عام 2004 (حسب النّسبة المأوية الخاصة بكل صنف من المؤسسات).

صنف المؤسسة الصحفية	عدد الحواسيب القابلة للاستعما من قبل الصحافيين	الارتباط بشبكة الأنترنيت	بريد إلكتروني شخصي
وكالة تونس للأنباء	100%	100%	80%
الصحافة المكتوبة	35.57%	76.08%	76.66%
الإذاعة والتلفزيون	25.96%	57.57%	43.41%

[31] Widad Jebnoun : Usages de l'Internet par les journalistes professionnels tunisiens, Mémoire de maîtrise, IPSI, Tunis, Septembre 2004.

يقدّم هذا الجدول فكرة مطابقة للحقيقة عن وضعية صحافيي أقسام التّحرير المغاربيّة حيث يحظى الصّحافيون العاملون بوكالات الأنباء بمحيط معلوماتيّ مشجّع بوجه عام في حين أنّ زملاءهم في الصّحافة المكتوبة والإذاعة والتّلفزيون ما يزالون ينتظرون دورهم كي يمكّنوا من استعمال أحد الحواسيب القليلة التي وضعت على ذمّتهم (أنظر استعمالات الأنترنيت من قبل الصّحافيين التّونسيين في الباب المخصّص"لمصادر المعلومات")

وضع تكنولوجيات المعلومات والاتّصال بالمغرب : بعض عناصر التّشخيص :

قد يبقى تملّك مهنيي وسائل الإعلام المغاربيّة لتكنولوجيات الاتّصال معزولا عن الواقع اذا لم يكن لهذا المهني الوعي الكافي بالوضع الذي يتّصل باستخدامات هذه التّكنولوجيات ووسائل الإعلام بوجه عام واستعمالاتها وممارساتها وبناها التّحتية في محيطه المهنيّ سواء على المستوى المحليّ أو على المستوى الإقليمي. لذا من المفيد أن نستعرض ولو بعجالة بعض الوقائع المهمّة التي يمكن الاحتفاظ بها من خلال هذا التّشخيص:

وسعيا إلى التّوضيح والإستدلال سنقوم بهذا العمل مركّزين على حالتي سياقين اثنين هما السّياق التّونسي والمغربيّ وذلك لأنّنا نعرفهما معرفة جيّدة ولأنّهما يتصدّران بلا منازع حركة التّحول الجارية في المنطقة. والإستشهاد بتجربتي هذين البلدين يمكن أن يساعدنا على استشراف المستقبل من جهة، وإنارة السبل وإبراز العوائق التي قد تعرقل تجارب البلدان الأخرى بالمنطقة من جهة أخرى.

وانطلاقا من الإقرار بأنّ السّياقين التّونسي والمغربي لا يبتعدان كثيرا عن السّياق الجزائريّ في ميدان تكنولوجيّات المعلومات فإنّه لابدّ من الإشارة إلى أنّ الوضع في ليبيا وموريتانيا على الصّعيد التّكنولوجيّ مختلف جدّا. فالمغرب وتونس بحكم وضعهما تقدّمان وفرة من المعطيات والمقاربات التحليليّة التي تشكّل بما فيه الكفاية

"كتلة" "ناقدة" على أصعدة التّجهيزات والإستخدامات والممارسات المتراكمة، كي تكون ذات مغزى[32]. من هذا المنطلق أمكننا إبداء مجموعة من الاستنتاجات والملاحظات.

الملاحظات:

يبدو أنّ تونس وهي بلد ما يزال يصنّف ضمن البلدان التي تعيش مرحلة ما قبل الصّعود تمرّ حاليّا بطور حاسم بالنّسبة إلى طموحها في الإرتقاء في هذه الظّروف بالذّات إلى مصاف البلدان الصّاعدة في ميدان الإتّصالات.

وإذْ اكتسب شهرة بسبب احتضانها أوّل عقدة للأنترنت في إفريقيا (1989 عقدة EARN / BITNEET مع ربط X25) فإنّ تونس تأتي في طليعة البلدان الإفريقيّة والعربيّة المصدّرة للبرمجيّات (علما بأنّها في تنافس مستمرّ مع الأردن ومع إفريقيا الجنوبيّة خاصّة في هذا المجال).

وقد تكون صادراتها من هذا النوع قد بلغت سنة 2002 حوالي 50 مليون دينار تونسي وذلك بفضل أنشطة ما يقرب من 400 شركة تعمل في مجال تطوير البرمجيّات والحلول المعلوماتية.

وتقدّر مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتّصال في النّاتج الدّاخلي الخام بـ 2% (وهو ما يعادل 30 مليار دينار تونسيّ تقريبا في سنة 2001)، وتسعى تونس في إطار المخطّط العاشر للتّنمية (2006/2002) إلى تحقيق هدفها الطموح المتمثّل في الوصول بهذه الحصّة إلى 8% من النّاتج الدّاخلي الخام. ويبشّر وضع قطاع تكنولوجيا المعلومات

[32] في الواقع لم نعتمد إلا على دراسات حديثة العهد ومقنعة فيما يتعلق بالوضع التونسي، دراستنا المنجزة في عام 2003 بطلب من اليونسكو بالرباط، حول "إرساء استراتيجية وطنية للنهوض بتكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال وسائل الإعلام، فيما يتعلق بموريتانا – دراستان انجزتا كذلك بطلب من اليونسكو بالرّباط عام 2004-2005 احداهما حول إرساء استراتيجية تطوير وكالة الأنباء الموريتانية والأخرى أكثر شمولية بالنسبة إلى حقل الاتصال الموريتاني وتناول مسألة وضع مشروع حول "دار افتراضيّة للصّحافة". أمّا فيما يخصّ المغرب فقد استندنا إلى عدة دراسات كانت وراء إنجازها الوكالة الوطنية لتقنيين الاتصال وهو حقل لم يكن حتى الآن موضع دراسات استراتيجية من قبل هيآت متخصّصة مثل اليونسيكو. وبالنسبة إلى ليبيا كان تنظيم دورة تدريبية للصّحافيين حول تكنولوجيات المعلومات والاتصال في سبتمبر 2005 (وهي الأولى من نوعها) باشراف اليونسكو/الرباط. مناسبة لجمع عناصر هامة تهم هذا الحقل في علاقتها بتكنولوجيات المعلومات واالاتصال. وأخيرا بالنسبة إلى الجزائر فإن الورشة التمهيدية لانجاز هذا المؤلف والمنعقدة في نوفمبر 2004 بمراكش بطلب من اليونسكو الرباط وبالتعاون مع الإيسيسكو وبمشاركة 15 مهنيا من البلدان الخمسة وقرت فرصة لجمع المعطيات والمقاربات والتحاليل.

والإتّصال بوجه عام، وعلى ضوء بعض المؤشّرات، بعدد من الإمكانيات المساعدة على تموقع تونس داخل مجتمع المعلومات، وذلك بالمقارنة مع عدد من الدّول المماثلة (لاسيّما في إفريقيا والعالم العربيّ).

إلاّ أنّ هذه المؤشّرات توضّح في الواقع أنّ هناك وضعا انتقاليّا يمكن وصفه بالصّعب بالنّسبة لإشاعة وتحرير ثقافة تكنولوجيا المعلومات في الحقل الإعلاميّ التّونسي، لكنّه وضع صعب مرشّح للتّطور باعتبار ما كشف عنه التّشخيص الميداني من تحوّلات جارية تتّجه نحو اقتناء مزيد من التّجهيزات والاستخدامات لكن في سياق مهني يبرز سواء على المستوى التّونسي أو على مستوى سائر البلدان المغاربيّة الأربعة، وجود عدد من الاتّجاهات الهامّة والمؤثّرة على مستوى العناصر المؤطّرة التشريعيّة منها والتّقنية والتّسييريّة وعلى مستوى سلوك الفاعلين (من إداريّين ومستثمرين ومسيّرين وصحافيّين). وهي اتّجاهات غالبا ما تشكّل عوائق أو مصادر ضرر أو تعطيل لوتيرة التقدّم الذي يعلنه هذا البلد في ميدان تكنولوجيات المعلومات والاتّصال واستعمالاتها.

وباعتبارها شريكا يحظى بدعم كبير في مجال الاتّصالات والإعلام من قبل المنظّمة الأممية ووكالاتها المتخصّصة (لا سيّما برنامج الأمم المتّحدة للتّنمية واليونسكو) فإنّ تونس مطالبة في هذه المرحلة من التّطور، بتعزيز مكتسباتها في هذا المجال وتحديد اختياراتها الإستراتيجيّة على المدى البعيد ، إذا كانت تريد أن يكون موقعها داخل المجتمع العالميّ للإعلام القائم على خلفيّة العولمة المتعدّدة القطاعات، منطقيّا وناجعا كما تقتضيه التّنمية المستدامة. وإذا كان من المتّفق عليه أنّ لوسائل الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والإتّصال بوجه عام دورا تضطلع به في الاستراتيجيّة الوطنيّة للتّنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة، فإن المقرّر في الحقل الإتّصاليّ المغاربيّ مدعوّ إلى إظهار مزيد من الإرادة والعطاء لتسريع التحوّل الحاسم الذي تعمل وسائل الإعلام على تحقيقه في أفضل الظّروف لتتمكّن من تملّك تكنولوجيات المعلومات والإتّصال واستغلالها الاستغلال الأمثل. ذلك أنّ ما يبدو مهيمنا من خلال التّشخيص الحاليّ بتونس يشبه أزمة نموّ خفيّة

تتجلّى على مستوى فرص الإستثمار والكفاءات الجيدة والمتوافقة مع مستجدّات القطاع والتّشغيل أيضا ([33]).

إنّ الأمر يتعلّق بوضعيّة عرضيّة تدفع بالمتدخّلين إلى تفضيل المشاريع قصيرة المدى على غيرها من جهة وتقلّل من حظوظ التّنسيق والتّكامل بين مختلف الفاعلين ومبادراتهم من أجل بلورة فعّالة للأهداف الوطنيّة على المدى البعيد، من جهة أخرى.

وبالتّالي فلا بدّ أن ينطلق تشخيص الحالة الرّاهنة والتّخطيط للمستقبل من الحاجة إلى هيكلة استراتيجيّة جديدة للمعطيات والتجارب المتراكمة إلى اليوم في مجال الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتّصال. وهذا يعني أن تتمّ هذه العملية من منظور بعيد المدى يقوم على تنسيق البرامج والتّوفيق بينها على الأمدين القصير والمتوسّط.

وتتوقّف نتائج هذه العمليّة البعيدة المدى بالنّسبة إلى كافة الفاعلين العموميين والخواصّ سواء كانوا مهنيين ملحقين أو شركاء على مدى جديّة الإرادة وسرعة اتّخاذ القرار والإلتزام بتنفيذ المشاريع. غير أنّ درجات الإلتزام بهذا الشّكل تبدو مختلفة بل غير متناسبة بين مختلف المتدخّلين الأساسيين في القطاع، لا سيّما بين الدّولة والقطاع الخاصّ، وبين وسائل الإعلام العموميّة ونظريتها الخاصّة.

ومن الأمثلة التي تعكس هذه الوضعيّة أن وسائل الإعلام العموميّة هي التي تبدي التزاما أكبر في مجاليّ التّكوين المستمرّ والتّوثيق وهما مسألتان جوهريّتان لهذه الدّراسة.

وعلى سبيل المثال فالتّكوين المستمرّ يحظى بحضور أقوى وشبه منتظم في مؤسّسة الإذاعة والتّلفزة التّونسية خلافا لما هو عليه الحال. في الصّحافة الخاصّة غير العموميّة كما أن التّوثيق يشكّل نشاطا ذا أولويّة في وكالة تونس إفريقيا للأنباء، بل إنّه يعدّ نشاطا متطوّرا وحديثا ومتقدّما جدّا من حيث توظيفه لتكنولوجيا المعلومات والاتّصال بالنّسبة إلى الإذاعة الجهويّة بصفاقس. إنّ الدّور المركزيّ الموكول للمبادرة العموميّة في الانتقال إلى مجتمع الإعلام، هو دور ثابت وممتدّ حتّى أنّه قد يكون من غير المعقول أن تتمّ المطالبة بتقليصه بأيّ شكل من الأشكال وعلى الأقلّ في الأفق المحدّد بالمخطّط العاشر للتّنمية الذي هو بصدد التّنفيذ حاليّا. فلا أحد يجادل في وجود حاجة كبيرة إلى انخراط أكثر للقطاع

[33] لا تخفي أوساط المقاولين الشباب التونسيين في مجال الوسائط المتعددة قلقها من الظاهرة الحالية المتمثلة في عودة نظائرهم إلى أرض الوطن على اثرا إعادة الانتشار وتقليص الطواقم العاملة التي تشهدها صناعة تكنولوجيات المعلومات والاتصال في أوروبا وأمريكا الشمالية.

الخاصّ (وهو ما لم تتّوفق السّلطات العموميّة إلى تحقيقه بالمستوى الكافي إلى حدّ الآن) غير أنّه لا محيد أيضا عن تحسين فاعليّة وأداء القطاع العام لاسيّما على مستوى تنسيق هذه المبادرات التي تعتبر في جملتها بنّاءة للقطاع برمّته.

الملاحظة الأولى :تدابير مجزأة والتّعريف بها محدود:

إذا كانت السّنوات العشر أو الخمس عشرة الأخيرة قد شهدت تراكما للتّدابير الهادفة إلى النهوض بحقل الإتّصال، لا سيّما فيما يتعلّق بتكنولوجيا المعلومات فقد ظل ذلك يفتقر إلى التّنسيق والتّضافر بين مختلف المبادرات والقرارات المتّخذة وخاصّة انحصار الدّعم الحكومي في بعض القطاعات دون غيرها، وهو ما يفسّر استمرار غياب رؤية واضحة بخصوص مجموع هذه التّدابير التي تتّسم بشيء من التّشتت والتّجزئة. والمقصود هنا هو أنّ هناك عدّة أنواع من أنشطة الحقل الاتّصاليّ ما تزال في حاجة إلى تفعيل الإجراءات اللاّزمة كي يتمكّن هذا الحقل بجميع مكوّناته من أن يكون قوّة تحريك وتأثير ودفع إلى الأمام.

وكما بيّنت التّجارب في جميع المجالات، فإنّ هذا التأليف والتّنسيق بين كلّ المكوّنات والعناصر، الغائبين في تونس والمغرب العربيّ بوجه عام، يكتسيان أهميّة قصوى فيما يتعلّق بتكنولوجيا المعلومات سواء على صعيد التّجهيزات (أنماط وظروف الإقتناء والإستثمار). أو على صعيد الإستعمالات والتملّك (إنتاج المضامين والإبداع) إلاّ أنّ تشتّت التّدابير والمبادرات العموميّة التي تمّ الوقوف عليها إلى حدّ الآن في تونس بوجه خاص، وتجزئتها، يضعف الجهد التّنسيقي والأثر الإستراتيجيّ الذي تسعى الدّولة إلى تحقيقه من خلال تدخّلاتها المتعدّدة في الحقل. من جهة أخرى ولاعتبارات عديدة، يبدو أنّ هناك في تونس وفي بلدان أخرى بالمنطقة نقصا في مستوى الإعلام والتّحسيس يعود غالبا إلى ما يتّسم به القطاع من تشتّت وتجزئة أو على الأقل إلى عدم إدراك عدد من الفاعلين المعنيين بهذا النّوع من تدخلات الدولة للاستراتيجيّة الشّاملة والمندمجة التي وضعتها هذه الأخيرة. وفعلا فقد التقينا عدّة مرّات فاعلين في الحقل لا يملكون من المعلومات حول تلك التّدابير إلاّ النّزر اليسير، بما في ذلك المعلومات التي تهمّ مباشرة أو بشكل خصوصيّ أنشطتهم الشخصيّة. ثم إنّه من غير الجائز في صفوف فاعلي الحقل الإعلاميّ ألاّ يسعى أحدهم

مقابل جهد يبذله في البحث عن معلومة، إلى تحقيق عمل تكامليّ بالتنسيق والتّوفيق بين تدابير تهمّ صنفه وأخرى موجّهة أصلا لدعم فاعل آخر أو قطاع آخر من الحقل. ولعلّ هذا هو مايفسّر في الغالب السبّب الذي يجعل كلّ فاعل في الحقل لا يملك على ما يبدو من المعلومات إلاّ تلك التي تتعلّق بالتّدابير المتّصلة بقطاع نشاطه. بل إنّ بعض الفاعلين لا يحتفظون إلاّ بالتّدابير التي تهمّ مباشرة مؤسّساتهم. وفي هذه الحال أيضا هناك عدد من الفاعلين ليس لديهم ما يكفي من المعلومات حول كلّ تفاصيل أو جزئيات الإجراء الذي يستهدفهم بشكل مباشر.

وقد يحدث أحيانا ألاّ تدرج المزايا والأرباح التي يوفّرها الإجراء الحكوميّ ضمن مخطّط إدارة المؤسّسة. وهكذا فإنّ الإجراءات الحكوميّة التّشجيعيّة لاتشكّل على ما يبدو، بالنّسبة إلى بعض المهنيين معطى يتعيّن إدماجه اقتصاديّا في خطّة تسيير المؤسّسة، لكي لا نقول إنّها لا تؤخذ بعين الاعتبار في مخطّطات التّنمية والإستثمار، وهو موقف يوحي في الحقيقة بأن أيّ إجراء إيجابيّ يحتسب ضمن أصول المؤسّسة بمثابة هبة يمكن أن تكون وقتيّة، أي أنها على أي حال لا تولد الحاجة إلى إدارة تقديّرية واضحة المدى تقوم على إدراك المكانة المحدّدة التي هي لها في المنظومة أي في الإستراتيجيّة الوطنيّة.

وإذن فإنّ هذا النّقص في المعلومات يفترض أن تبذل السّلطات العموميّة المغاربيّة مزيدا من الجهد للنّهوض بمبادراتها من جهة، وتفسّر لكلّ الفاعلين في الحقل الإعلاميّ بطريقة أوسع وأشمل، ما تتّخذه من إجراءات تشجيعيّة، ثم إنّه يتحتّم عليها أيضا أن تبرز كلّ عناصر التّكامل والتّلاقي ومصادر التّوافق أو التّناسق الممكن تحديدها ضمن مجموعة الإجراءات التّحفيزيّة، وهي عناصر يمكن أن تكون مفيدة بدرجة أو بأخرى، لعديد الفاعلين معا أو لكل الفاعلين في الحقل.

غير أنّه يبقى أيضا أنّ هذا النّقص بات جليّا على نطاق أوسع ويستوجب تحسيس الجمهور العريض في البلدان المغاربيّة الخمسة، لأنّ بعض حملات التّعميم أو التّبسيط المنتظمة أو السنويّة والنّدوات أو الملتقيات والحفلات الرسميّة والبلاغات المألوفة في تونس والمغرب بالخصوص، المرافقة للإعلان عن التّدابير أو المبادرات العموميّة، لم تعد كافية لنشر "وعي ثقافيّ على نطاق وطنيّ واسع، وفي المحيط الشّاسع لحقّ الاتصال الذي يضمّ

وزارات وإدارات تتولّى الإشراف على الحقل والعاملين في المؤسّسة الإعلاميّة والمهنيين بمختلف فئاتهم وأصنافهم، ومؤسّسات التّكوين ورجال الأعمال والبنوك والمستثمرين والتجّار والمصدّرين إلخ... ويبدو أنّ مثل هذا التّحسيس الواسع النّطاق غائب في بلداننا في حين أنّه يحدّد بقدر معيّن تعبئة كلّ الفاعلين وإشراكهم في تنفيذ استراتيجيّة الدولة من أجل إحكام صياغة أفضل وأكثر فعالية لهذه الأخيرة. ذلك أنّ معلومة جيّدة وملائمة يمكن أن تكون في هذا الميدان بالذّات الدّافع الحاسم لاحترام الالتزامات والإنخراط في الاختيارات.

الملاحظة الثّانية : خصوصيات الحقل الإعلامي في حاجة إلى مزيد الرعاية:

بالتّوازي مع السّياسة التطوّعية التي تنتهجها السّلطات العموميّة لتخصّ هذا الحقل بتدابير استثنائيّة هي في مستوى التحدّيات التي حدّدتها الدّولة بالنسبة إلى مستقبل البلد يمكن أن نلاحظ أنّ العديد من الاجراءات والتّقاليد ذات العلاقة بالتّسيير الإداريّ والعوائق ذات الطّابع المؤسّساتي ما تزال مستمرة في بلداننا وهي تحكم هذا الحقل وكأنّه لا يختلف في شيء عن أيّ قطاع اقتصاديّ تقليديّ، في حين أنّه يتطلّب السّرعة والمرونة في اتّخاذ القرارات والتّنفيذ على حدّ سواء.

إنّ وعي الإدارة العموميّة وأصحاب القرار المؤسّساتيين بخصوصيّة هذا النّشاط لا يكون دائمافي الموعد، بما يمكن من مواكبة الوتيرة التي تتطوّر بها هذه التّكنولوجيات الجديدة من جهة ، والتّوافق بين المحيطات المتوفّرة في هذه البلدان تبعا لمفعول هذه الأدوات ومضامينها، إلى جانب تعديل الإجراءات وتسريع اتّخاذ القرارات واستشراف المبتكرات في مجال التّجهيز وأنواع المضامين والمهن، من جهة أخرى.

والملاحظ أنّ ما يمكن أن ننعته "بالتّفاوت" بين إجراء استراتيجي صادر عن إدارة سياسيّة وتخطيط مركزيّ وبين تنفيذ على الأرض، ما يزال متأثّرا ببطء التّقاليد البيروقراطيّة ووطأة الإجراءات الإداريّة والتّزاحم بين الصّلاحيات والمقرّرين وهو أمر قد أضرّ، قد أضرّ بعدد كبير من القطاعات في الحقل الاتّصاليّ المغاربيّ. وهكذا فإنّ عدم الاعتراف بهذه الخصوصيّة قد أفضى في تونس مثلا، وعلى مستوى التّكوين الأساسيّ للصّحافيين الذي يمثّل معهد الصحافة وعلوم الإخبار فاعله الأساسيّ، إلى توجيه أعداد ضخمة من

حاملي شهادة الباكلوريا (800 بالسنة الأولى سنة 2002 و600 في سنة 2006) إلى هذه المؤسّسة

الجامعيّة ([34]). إنّ عدم اعتبار خصوصيّات تكنولوجيات المعلومات والاتصال من قبل وسائل الإعلام المغاربيّة (من إذاعة وتلفزيون ووكالات أنباء وصحافة مكتوبة) عند اقتنائها التّجهيزات في هذا المجال قد كان وراء الإختلالات التي عرفها الحقل الإعلاميّ. ثم إنّ البطء الإداريّ المعروف داخل الإدارات العموميّة بما تشمله من أجهزة مراقبة وتراتيب تنظيميّة وإجراءات قانونيّة تؤثّر عن طريق الآجال الطّويلة التي تسبّبها في مخطّطات التّجهيز والتّنفيذ على حدّ سواء. وفي هذا السّياق فإن التوقّعات المستقبليّة المرتبطة باقتناء التّجهيزات لفائدة بعض وسائل الإعلام العموميّة في تلك البلدان قد تفقد قيمتها بسرعة كما هو الشّأن بالنّسبة إلى التّلفزيون في مواجهته العصر الرّقميّ، ذلك أنّ تلك التوقّعات أو التّقديرات خاضعة للوتيرة الجامحة للابتكارات المتّصلة بتلك التّكنولوجيات، فضلا عن الوقت الذي تستغرقه إداريّا عمليّة المصادقة وتنفيذ الإجراءات التي تتولاّها لجنة الصّفقات أو سلطة اتّخاذ القرار أو الإشراف كذا وكذا. وهكذا فإنّ تجديد أيّ معدّات وتعويضها بأخرى من الجيل الجديد أصبح يشكّل سباقا ضد الزّمن ويقتضي سرعة قصوى في تنفيذ الاجراءات إذا كان يراد للإختيارات المقرّرة ألاّ يتجاوزها الزّمن بظهور مبتكر آخر، خاصّة وأنّ تلك الإختيارات مكلفة جدّا على المستوى الماليّ وبالغة الإنعكاسات على مستوى التكوين وتدريب العاملين في القطاع... ومن ثمّة، فإنّ إيلاء هذه الخصوصيّة المرتبطة بالإبتكار التّكنولوجيّ الخاصّ بهذا القطاع مزيدا من الإعتبارات يحثّ على تحقيق معادلة أفضل بين آليات اتّخاذ القرار والإجراءات الإداريّة ومخطّطات الإنجاز.

وأخيرا يمكننا التوقّف عند مثال ثالث يستدعي هو الآخر مراعاة أفضل لخصوصيّة القطاع ألا وهو الأنترنيت. فإذا قبلنا مع عدد من المقرّرين في القطاع الإعلاميّ بأنّ وسائل الإعلام ينبغي أن تساند بانخراطها في تكنولوجيات المعلومات والاتّصال بثقافة محيطة

[34] سنتناول هذه المسألة في الباب المخصّص للتكوين بمزيد من التحليل.

تكتسب باللّجوء إلى هذه التّكنولوجيات، فإنّنا نكون قد جعلنا من النّفاذ الشّامل إلى الفضاء الإلكتروني شرطا من شروط إرساء محيط ملائم يجب تعميمه في كافّة أنحاء البلاد.

وبتعبير آخر، فإنّ استغلال وسائل الإعلام لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال يتوقّف أيضا على استئناس الجمهور المغاربيّ بالنّفاذ البسيط، الشّامل والفعّال لمضامين تلك التّكنولوجيات ولاسيّما بواسطة الأنترنيت.

وهذه أيضا خصوصيّة أخرى يتعيّن على السّلطات العموميّة أن تأخذها بعين الإعتبار لكي يكون المحيط العام بالبلاد جيّدا وملائما لنشر ثقافة تكنولوجيات المعلومات والإتّصال وحتّى دفع وسائل الإعلام إلى الإستثمار في هذا المجال وتنويع منتوجاتها وإلى التّجديد كي توفّر ركائز ومضامين لجمهور - وهو الذي يحظى بنفاذ واسع ومريح - يمكن أن يتقدّم بإستمرارا على درب هذه الثّقافة الجديدة للمعرفة وهو ما سيكون له بالتّالي انعكاس إيجابي على عمل وسائل الإعلام وإنتاجها.

الملاحظة الثّالثة : الوضع القانوني للمؤسسة : عائق بارز:

إنّ القفزة التّكنولوجيّة (وحتّى "الثّقافيّة") التي تنطوي عليها تكنولوجيات المعلومات والإتّصال بالنّسبة إلى المؤسّسة الإعلاميّة تفترض لا فقط إدارة حديثة، وسياسة استثمار وتنمية (وخاصّة في ميدان الموارد البشريّة بواسطة التّكوين)، وإنّما أيضا ريادة مؤسّساتيّة عصريّة، وطاقة تقريريّة تواكب إيقاع تكنولوجيا المعلومات والإتّصال وتردّ الفعل ازاءها من ناحية، كما تواكب إيقاع الفضاء الالكتروني، ومجتمع المعرفة الكونيّ" من ناحية أخرى.

لكن وباعتبار أنّ القانون (مجلّة الصّحافة) في معظم هذه البلدان لا يمنح رخصة إصدار جريدة (في حالة الصّحافة المكتوبة) إلاّ إلى الأشخاص الطّبيعيّين والأفراد، فإنّ بروز هذه الرّيادة المؤسّساتيّة يبدو شبه مستحيل.

وإذا كان للرّهان أن يكون على ضخّ دماء جديدة ومقرّرين شبّان تعوّدوا على تكنولوجيات المعلومات والإتّصال وثقافتها، فإنّه لا يمكن كسبه إلاّ عند ما ينفتح هذا الوضع القانونيّ للمؤسّسة الصّحافية على الأشكال الحديثة للإبداع وإدارة المؤسّسات الإعلاميّة(كالمساهمة

في رأس المال وإنشاء شركات مجهولة الهويّة أو شركات محدودة المسؤوليّة) وهو أمر مستبعد حاليّا لاسيّما في تونس وليبيا وموريتانيا. بلغة أخرى إنّ تقدّم تكنولوجيات المعلومات والإتّصال واستعمالاتها في المؤسّسة الصّحافيّة يتوقّف على ذلك التأقلم الضّروري (على الصّعيدين التّشريعي والقانونيّ) كما يتوقّف على الوضع القانونيّ للمؤسّسة المغاريّة لتيسير بروز استراتيجيات تنمية وباعثين متفتّحين وواثقين بقدرات هذا العهد التّكنولوجي ووعوده.

وإذا كان إذن من الضروريّ تشجيع "ثقافة مؤسّساتية" جديدة تحتلّ تكنولوجيات المعلومات والاتّصال ضمنها مكانة مركزيّة، فإنّه يبدو أنّ تغيير الوضع القانونيّ للمؤسّسة ينبغي أن يكون مقدّمة لذلك وهوما يدعو بالتّالي إلى مراجعة حقّ الإصدار في كلّ بلد من البلدان الخمسة وهو حقّ في حاجة إلى المراجعة في هذا الاتّجاه. ويمكن من قبيل التوسّع أن تنطبق هذه الملاحظة المتّصلة بالوضع القانونيّ للمؤسّسة على حالات أخرى منها أنّ معطى اللامركزيّة يتضمّن فرصا ملائمة لتطوير تكنولوجيات المعلومات والاتّصال واستعمالاتها فيما يخصّ وسائل الإعلام العموميّة كالإذاعة والتّلفزيون، شريطة أن يكون لهذه اللاّمركزيّة مضمون يفيد تمتّع المؤسّسة باستقلاليّة أوسع في اتّخاذ القرار في مجال الاستثمار والتّجهيز والبحث والتطبيق. ذلك أنّه قد يحدث (مثلما هو الشّأن بالنّسبة إلى إذاعتي صفاقس والمنستير الجهويّتين بتونس) أن يطوّر "المحيط" أكثر من "المركز" الاستعمالات والتّطبيقات. وفي هذه الحال من الضّروريّ أن تعزّز اللاّمركزيّة لكي توطّد المكاسب والابتكارات التي يحقّقها "المحيط" وتكون مثالا ينسج المركز على منواله.

إنّ وضعا قانونيّا للمؤسّسة أكثر تحفيزا، لأنّه أكثر استقلاليّة، يمنح للمحيط، من شأنه أن يساعد على مزيد تأقلم مفهوم اللاّمركزيّة مع المميّزات الخاصّة لتكنولوجيات المعلومات والإتّصال وتطبيقاتها واستعمالاتها. وفي غياب ذلك فإنّ الخطر سيبقى كامنا وقد يحصل اضطراب وتفاوت (تكنولوجيّ ومهنيّ) بين الفاعلين العاملين في نفس الوسيلة الإعلاميّة العموميّة، وبين الإذاعة الوطنيّة والإذاعات الجهويّة، وفي هذه الحال فإنّ المركز يمكن أن يسبق الجهة أو العكس.. أن يتمّ التكيّف مع مميّزات تكنولوجيات المعلومات والإتّصال إلى حدّ تطويع استراتيجيات الإدارة العموميّة وهيكلة الخطّة العامّة للتّنظيم الإداري وتحقيق

التّوازن بين الصّلاحيات والأوضاع القانونيّة فهذا يعني أيضا اعتبار خصوصيّة القطاع بشكل منطقيّ وملائم لكنّه تمشّ مختلف بالضّرورة عن التمشّي المعمول به في القطاعات الأخرى ذات المصلحة العامّة التي تسيّرها الدّولة المغاربيّة وفق منظور يهدف إلى تطوير الأدوات والممارسات والإنتاج وتأهيلها على أسس حداثيّة.

الملاحظة الرابعة: بين عالم التّكوين والمؤسسة هوة : ([35])

مع إدخال تكنولوجيات المعلومات والاتّصال وتقدّمها الحتميّ داخل المؤسّسة الإعلاميّة رغم كلّ شيئ، فإنّ "الهوّة" بين التّكوين والتّشغيل تزداد حدّة وبدرجات متفاوتة الخطورة بتفاوت سياق كلّ بلد من البلدان الخمسة.

ففي تونس على سبيل المثال يتهمّ القائمون على المؤسّسات الإعلاميّة البعد المتواضع بل الغائب المتمثّل في التّكوين الأساسي الضّروريّ للطّالب الصّحفي كي يستأنس بتكنولوجيات المعلومات والاتّصال. وتطلب المؤسّسة الإعلاميّة أيضا من عالم التّكوين أن يساهم في نشر ثقافة تلك التّكنولوجيا بين طلاّبه خاصّة وفي المركّبات الجامعية بوجه عام، وكما يرى عدّة شركاء في الحقل فإنّ تقدّم تكنولوجيات المعلومات والاتّصال يواجه عائقا جديّا على المستوى الثّقافي المغاربيّ عامّة يمكن أن يفسّر بمفعول الشّفاهي الذي يبلغ ذروته في موريتانيا، وغلبة الصّحافيين الذين تتراوح أعمارهم بين أربعين وخمسين سنة (كما هو الحال في تونس والجزائر والمغرب). واللّجوء المحدود إلى تكنولوجيات المعلومات والاتّصال في الحياة الخاصّة للطلاّب والصحافيّين.

التّكوين المستمر : إقبال محدود:

إذا لم يكن في عالم المؤسّسة الإعلاميّة مواقف رافضة بشكل واضح لتكوين العاملين فيها فإنّ ذلك يعود على ما يبدو إلى سوء تقدير لحاجياتها في هذا المجال أو إلى رؤية لا تقدّر حق قدره دور هذا العنصر في تطوير المؤسّسة وباعتباره استثمارا مجديا على المدى الطويل.ويتّضح في بعض الحالات أنّ المسؤول عن الموارد البشريّة يرى في التّكوين المستمرّ وما يتطلّبه من تقليص مؤقّت لعدد العاملين تهديدا للتّوازن العام القائم، بوجه عام،

[35] مثلما أشرنا إلى ذلك آنفا، سنتناول بمزيد التّحليل هذا الجانب في الباب المخصّص للتكوين

على عدد محدود جدّا بالمقارنة مع ما يقتضيه ويستوجبه نظام تسييريّ للمؤسسّة الإعلاميّة يشكّل التّكوين المستمرّ أحد عناصره الهيكليّة.

على أنّ التّحديات والرّهانات التي يواجهها في هذه المرحلة الحقل الاتّصالي المغاربيّ على مستوى تكنولوجيات المعلومات والاتّصال تتحدّد خطورتها إلى حدّ كبير في هذا الميدان، ميدان التّكوين المستمرّ والتّدريب.

ولنقتنع بذلك يكفي أن نذكّر بالتحوّل الضّروريّ من السّمعي المرئيّ إلى الرقميّ ولكي نوجز القول حول هذه المسألة الهامّة، يتعيّن أن نشير إلى أنّه حتّى في حال وجود عروض وإجراءات مشجّعة في البلد، فإنّ المؤسّسة الإعلاميّة المغاربيّة بوجه عامّ (والخاصّة بوجه خاصّ) لا تجعل من التّكوين المستمرّ أحد أنشطتها المنظمّة والمألوفة، في حين أنّ الأمر هنا يتعلّق بعنصر دافع لا يمكن الإستغناء عنه في عمليّة امتلاك تكنولوجيات المعلومات والاتّصال واستخداماتها..

الملاحظة الخامسة : تأهيل المؤسسة والريادة المؤسسية:

إلى جانب التّسليم بأنّ الحقل الإعلاميّ المغاربيّ، بقطع النّظر عن نسق كلّ بلد من البلدان الخمسة. يمرّ بمرحلة تحوّل عميق نتيجة إدخال تكنولوجيات المعلومات والاتّصال بفضل سياسة تطوعيّة انتهجتها السّلطات العموميّة، تتفاوت درجة مساندتها من بلد إلى آخر، فإنّنا نسلّم كذلك بأنّه على المؤسّسة أن تؤهّل نفسها، تأهيل من المفترض أن يرافق عن كثب وباستمرار هذه التّكنولوجيات لكن بنسق أكثر سرعة من تلك التي كانت تفرضها أجيال التّكنولوجيات السّابقة (كالإنتقال من الطّباعة الآلية إلى الطباعة الإلكترونية) وذلك أيّا كان البلد أو سياق الحقل المعنيّ. وفي مستوى الصّحافة المكتوبة يلاحظ بشكل بارز أنّ معدّل التّجهيز بتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال في البلدان الخمسة متوسّط (تونس والجزائر والمغرب) وقد يكون أحيانا في مستوى الحدّ المطلوب (موريتانيا وليبيا)، كلّما تجاوزنا مرحلة رقن النصّوص. ومثلما هو الحال غالبا في بلدان المنطقة، فإن هيكلة العمل تبقى مطابقة لسلسلة التّصنيع المعتمدة في الحقبة التّكنولوجيّة السّابقة، عندما كان الرّقن النّهائي للنّصوص وإخراجها الفنّي موكولين إلى عمّال مختصّين في المجالين المذكورين سابقا، غالبا ما يكونون أقل مهارة من المنضّدين (Linotypistes) القدامى (كتبة عاملون

مختصّون في الكتابة بالآلة الراقنة حوّلوا للعمل على الكمبيوتر باستخدام الملامس الالكترونيّة دون أن يكون لهم زاد معرفيّ في مجال القواعد التّيبوغرافية وعلامات الوقف، وقواعد الرّسم والنّحو...)، بحيث أن الأداة الإعلاميّة، تتحوّل في يد الصّحافيّ عندما يتوفّر له ذلك إلى مجرد قلم للنسخ... ففي بعض أقسام التّحرير، وليس أقلّها تدفع هذه الوضعيّة بالصّحفي، بفعل "ثقافة المؤسّسة" نفسها أو التّقاليد الموروثة عن أجيال سابقة، إلى البقاء بعيدا عن الأداة المعلوماتيّة ومواصلة التّحرير بالقلم على الطّريقة التّقليديّة دون استئناس بأداة الرّقن أو الإخراج الفنّي.

ومن الواضح أن ابتعاد الصّحافي عن مباشرة تكنولوجيات المعلومات والاتّصال المؤسّس هيكليّا في تنظيم العمل، لا يشجع لا على الاستئناس بالأداة ولا بتطوير قدرات استغلال الفرص التي توفّرها الأداة إلى الحد الأقصى ، وهكذا فإن تسيير العمل وتنظيمه متأخّران بجيل تكنولوجيّ كامل عن ركب تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال التي كانت مع ذلك حاضرة في المؤسّسة. وينتج عن ذلك أيضا أن المؤسّسة المغاربيّة غالبا ما تكون مكتظّة أكثر ممّا هي مجهّزة، بإثنين أو ثلاثة أجيال من المعدات، باذلة جهودا أكثر في تبنّي صيغ انتقاليّة، هجينة، أو في تعويض آلة بأخرى (من جيل إلى جيل آخر) بدلا من استغلالها على الوجه الأمثل تجهيزاتها من أجل تحقيق أفضل إنتاج ممكن. ([36]) وفي هذا الباب، تقوم مصلحة الأخبار بوكالة تونس إفريقيا للأنباء (TAP-info) مثالا معبّرا إذ أنّ هذا الأسلوب في غياب موقع شبكة الكترونيّ داخليّ أو خارجيّ لا يعدو أنّ يكون إلاّ استنساخ لخدمة التيلكس (Télex) ، ودون تغيّيرات تذكر بالنّسبة إلى الحرفاء، سوى تلقّي "شريط الأنباء" على الشّاشة دون قيود التّلكس (من ورق وصيانة...) ويشكّل تكديس هذه الأجيال التكنولوجية المتعاقبة عائقا كبيرا في حدّ ذاته وحاجزا خطيرا يحول دون تطوير متناسق لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال في وسائل الإعلام المغاربيّة، كما يمثّل مشكلا جسيما بالنّسية إلى الصّحافة السمعيّة المرئيّة. إن إحلال معدّات مكان أخرى والتّوقف عن انتاج قطع الغيار لمعدّات تجاوزها الزّمن، وتشكّل كمّ ضخم من الأجيال التّكنولوجية المختلفة المتقادمة وغير القابلة للتكييف، فضلا عن توزيعها على عدّة ركائز، كلّ هذه العناصر

[36] وهذا هو شأن شركة صحافيّة مشهورة في تونس تستغلّ ترسانة معلوماتيّة يتعايش فيها معالج حاسوبي من فئة بانتيوم، مع سلفة من نظام Apple

تطرح مشاكل ضخمة سواء على المستوى التّقني أو الماليّ أو على مستوى تكوين العاملين وتدريبهم. فالظّرف الحاليّ في قطاعي الإذاعة والتّلفزيون في البلدان الخمسة، هو للانتقال المطلق إلى الرقميّ وتأهيل الموارد البشريّة في كلّ هذه الجوانب. وعلى هذا الأساس فإنّه يمثّل أحد التحدّيات التي يصعب على كلّ بلد من البلدان المغاربية أن يتغلّب عليها بسهولة. ويعتبر تأهيل المؤسّسة الإعلاميّة المغاربيّة في علاقته بتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال أمرا حتميّا على مستوى التّصرف في الموارد البشريّة وتنظيم العمل وصناعة المنتوج.

وعلى صعيد الموارد البشريّة فإنّ أهمّ ملاحظة يمكن إبداؤها هي أنّ مصالح التّحرير لا تمتلك في المتوسّط إلا عددا محدودا من المحرّرين إن لم نقل لا تمتلك شيئا من ذلك (متوسّط عدد المحرّرين في هذه المصالح هو أقلّ من عشرة في تونس والمغرب، ليصل إلى محرّر واحد في النّشريات الموريتانية، ثم إنّ بعض الصّحف في المغرب وتونس ومنها يوميات (كالصّريح) تستخدم ثلاثة أو أربعة صحافيين قارّين، يساعدهم عند الاقتضاء وبصورة ظرفيّة متعاونون خارجيون تتفاوت نسبة تأجيرهم تقريبا[37] .

ويبقى الحضور النّسائي في بعض مصالح التّحرير المغاربيّة غير كاف بوجه عام إن لم نقل إنّه رمزيّ (كما هو الحال في موريتانيا) وهو بالطّبع ما لا يشهد لصالح مزيد تنويع ما تنتجه وسائل الإعلام من مضامين، وذلك باستثناء وكالة تونس إفريقيا للأنباء حيث يهيمن العنصر النسائيّ وبصورة مدهشة، في كلّ أقسامها. ويعوق هذا التّنويع في حالة الصّحافة المكتوبة نقص وأحيانا غياب للمراسلين الإقليميين والمحلّيين ذلك أنّ الهياكل المتوسّطة أساسا ما تكون هيئات تحرير وطنية متمركزة بمقر الصحفية في العاصمة (تونس، الرباط أو الدار البيضاء، الجزائر ، طرابلس، نواكشوط).

أمّا ما نلحظه بوضوح في معظم وسائل الإعلام المغاربية على مستوى تنظيم العمل، فهو تمركز القرار بيد المقرر الأول الذي يرى ومن باب الحذر أن عليه أن يتخلى أقل ما يمكن عن مسؤوليات تتصل بالمهام العديدة الموكولة للمؤسسة، وذلك باعتبار أنه ملتزم شخصيا في نظر القانون (ترخيص اصدار الجريدة) وعلى المستوى السياسي (اللجنة الشعبية في ليبيا) فالاقتصادي (القروض البنكية بتونس والمسؤولية إزاء السلطات في بعض الحالات

[37] في شركة أو مجمّع "تونس هبدو" (Tunis Hebdo) المعروفة، يدعي الصحافيّون إلى مدّ كلّ نشريّات الشّركة المجمّع في ذات الوقت بإنتاجهم بما في ذالك الأسبوعيّتان وملحق الأحد، فضلا عن النشرة الإلكترونيّة للشّركة أو المجمّع.

في المغرب). وهذا من شأنه أن يحد كثيرا من تحميل المسؤولية العاملين والصحافيين أولا، حرفيي المضامين والمهرة مبدئيّا في مجال استغلال تكنولوجيات المعلومات والاتصال وطاقاتها الكامنة.

هذه المركزيّة واحتكار المسؤوليّة من قبل المقرّرين لا يشجّعان لا على الإبداع ولا على البحث وإنّما يدعمان خلافا لذلك، الإمتثاليّة واستنساخ كلّ ما هو تقليديّ وكلّ ما لا يصدم أو يهدّد رغبات أصحاب المؤسّسات ومصالحهم.

وعلى صعيد جودة المنتوج وفي حين تخفي تكنولوجيات المعلومات والاتّصال حظوظا هائلة للإثراء والتّنويع، فإنّ هذا التّنظيم "البهرج" لا يشجّع لا صحافة البحث والتقصّي ولا على استغلال الإسهامات الكامنة للأدوات الجديدة (نحو البحث التّوثيقيّ على الأنترنيت أو إعداد ركيزة إلكترونيّة...). وفي نهاية المطاف فإنّ المناخ لايلائم في جوهره التطوّر الحديث للمؤسّسة وإنتاجها بواسطة تكنولوجيات المعلومات والاتّصال.

وانطلاقا من هذه الملاحظة يمكن فهم التّحفظ إزاء الإستثمار، ومنهجيّة التّكوين المستمرّ، ورفع أعداد المستخدمين، أو الدّخول في مغامرة تعدّديّة الوسائط أو النّشر الإلكترونيّ ... فالوصفة المألوفة هي "الكلمة السيّد" التي تحدّد في هذا النّموذج، إعداد المنتوج حتى ولو أدّى ذلك إلى إخضاع أداة ذات كفاءة كالحاسوب أو مصدر إثراء شاسع كالفضاء الإلكتروني لتلك الوصفة وحدودها الإعتباطيّة. ويمكن أن نجد تفسيرا لهذه "الثّقافة المؤسّساتية" التي ما تزال في موقع متخلف بالنّظر إلى تكنولوجيات المعلومات والإتّصال في سيطرة جيل من المهنيّين ممّن اكتسبوا خبرة مهنيّة قبل وقت طويل من ظهور هذه الأدوات على صعيد وسائل الإعلام على القرار والتّأطير وممّن تتراوح أعمارهم بين 40 و50 سنة.

ولكن مهما يكن من أمر فإنّ التّأهيل الشّامل للمؤسّسة لا يمكن أن يتغافل عن الرّيادة المؤسّساتيّة المغاربيّة التي هي حاجة واضحة إلى تأهيل عميق لقدراتها التّقريريّة عند لجوئها إلى تكنولوجيات المعلومات والاتّصال وأثناء إعداد استراتيجيّة المؤسّسة وتنفيذها، استراتيجيّة يجب أن تكون متكيّفة مع تلك التّكنولوجيات ووعودها المستقبليّة. وبالتّالي فإنّ الحاجة الحتميّة لتكوين المشرفين على المؤسّسة أو المقرّرين بالنّسبة إلى الوسيلة الإعلاميّة

مطروحة بوجه عام في كلّ البلدان وعلى حدّ سواء في قطاع وسائل الإعلام العموميّة والخاصّة. فالتكوين على مستوى التّسيير الإداريّ بوجه عام (الجانب الاقتصاديّ للإعلام) والتّكوين المتخصّص على مستوى البعد الإقتصاديّ يشكّلان القاعدة الأساسيّة التي تقوم عليها تكنولوجيات المعلومات والاتّصال بالنّسبة للمؤسّسة (التجهيزات، التصرف، الصيّانة، التّأطير، التجديد، الاستثمار) فضلا عن تكوين العاملين وتدريبهم على الاستخدام الشّخصي، المألوف والذّكي لهذه التّكنولجيات (كاستخدام الحاسوب للتسيير والاتّصال واستشراف المستقبل والإستعلام، والإستشارة والاطّلاع والاجتماع، واتّخاذ القرار والإتّجار...).

وعلى هذا الصّعيد هناك حاجة حقيقيّة لدى الباعثين وأصحاب المؤسسات والمسيّرين ومديري الصّحف لهيكلة التّكوين المستمرّ قصد إخراج المؤسّسة بإرادة نيّرة ونصوحة من أصحاب القرار فيها من الوضع الحاليّ وهو وضع يتّسم بهيمنة نقص التّجهيز في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتّصال واستعمال محدود جدّا للأدوات التي توفّرها تلك التّكنولوجيات حتّى أنّه لا يمكن الحديث عن أيّ تأثير دائم وهيكليّ لها على ممارسات المهنيّين وثقافة المؤسّسة وحلقات الإنتاج، والمضامين والمنتوجات (إن في الصّحافة المكتوبة أو في الصّحافة السّمعيّة المرئيّة).

الملاحظة السادسة: التّوثيق، عنصر مضموني مهمش.

إنّ قطاع التّوثيق الصّحفي هو أكثر القطاعات المنكوبة بالمقارنة مع كلّ أقسام وسائل الإعلام المغاربيّة ، والنّتيجة هي: إنتاج صحفيّ غالبا ما ينعته قرّاؤه المتمرّسون "بالهزيل" و"السّطحيّ" والمفتقر للتنوّع".

ولم ينس هؤلاء القرّاء توجيه أصابع الاتّهام إلى ما اكتسبه الصّحافيّ أثناء دراسته الجامعيّة في مجالي الكفاءة اللّغويّة والتّكوين التّقنيّ، ثمّ إنّهم يعتبرون أنّ المشكل الأكثر جسامة والمشترك بين الجميع فيما يتعلّق بمسألة المضمون، يتمثّل في أهميّة البعد الذي هو للمصادر بوجه عام وأهميّة البعد الذي هو للمصادر التّوثيقيّة بوجه خاصّ.

وفعلا، قليلة هي وسائل الإعلام التي تمتلك خزينه توثيق منظّمة وجديرة بهذا الإسم. فبعض الصّحف ليس لها حتّى مجموعة كاملة من عناونها الخاصّة وتوجد في البلدان

الثّلاثة (المغرب، الجزائر وتونس) مراكز توثيق وطنيّة مخصّصة للتّوثيق الصّحفيّ لكنّها حاليّا غير مجهّزة تجهيزا كافيا بالتّقنيات المعلوماتيّة إن لم نقل إنّها تفتقر إليها تماما. وبالنّظر إلى ممارسات التّأهيل السّائدة عامّة في أوساط الصّحافيين وفي معظم وسائل الإعلام نجد أنفسنا في النّهاية مدفوعين إلى الاقرار بضرورة تنفيذ خطّة تأهيل شامل للمعطى التّوثيقي في جميع الحقول الاتّصاليّة لهذه البلدان.

لا شكّ أنّه من غير الممكن أن نهمل انعكاسات معطيات أخرى وعوامل سياقيّة على وضع المضامين مثل النفاذ القانونيّ، الحرّ والعمليّ إلى المصادر والوثائق والمعلومات بوجه عام في كل بلد من هذه البلدان. وهناك أيضا سوء استغلال لما هو متوفّر وقابل للاستغلال ومتضمّن أحيانا ثروة لا تقدّر بثمن. وهو ما توفّره في هذه الظّروف تكنولوجيات المعلومات والاتّصال واستغلال الأنترنيت.

ويعترف معظم المقرّرين والمهنيّين العاملين بوسائل الإعلام المغاربيّة بأنّ اللّجوء إلى ما تتيحه الشّبكة من فرص الإستفادة لإثراء المضامين يبقى محتشما بل هامشيّا، وهو ما يعني أنّ هناك استعدادا لدى الفاعلين للانخراط طوعا في عمليّة تأهيل عميقة لهذا البعد الخصوصيّ تشمل التشخيص والتمثلات والممارسات وبصفة عملية في البلدان الخمسة ([38])

الملاحظة السّابعة : الإشهار دعامة في حاجة إلى الإصلاح :

باعتبارها دعامة لا استغناء عنها في تطوير أيّ حقل اتّصاليّ يتطلّع إلى الانفتاح والحريّة والتّنافس فإنّ "هبة" الإشهار تشكّل قطاعا مهيّأ نسبيّا لكنّه غير منظّم هيكليّا في ذات الوقت، كما هو الشّأن في تونس والجزائر والمغرب، فيما يكاد هذا القطاع يكون غائبا أو غير فاعل في موريتانيا وليبيا.

إنّ واقع هذا القطاع لا يبعث بوجه عام على الإرتياح لا سيّما في أوساط وسائل الإعلام المكتوبة والإلكترونيّة. ويتجلّى ذلك في مطالبة السّلطات العموميّة بالقيام بجملة من الإجراءات المتّصلة بالتّنظيم والتّأطير والتّقنيّين، سواء كان هذا القطاع في مرحلة من النموّ كما هو الحال في المغرب وتونس، أو في مرحلته الجنينية كما هو الشّأن في

[38] في موريتانيا تشكّل مسألة التوثيق هذه لكلّ من السلطات ومهنيي وسائل الإعلام مسألة وطنيّة، ذلك أنّ الأرشيفات الفتوغرافيّة الوحيدة التي تؤرّخ للأنشطة العموميّة لهذا البلد منذ إستقلالها، توجد في حالة يرثى لها وهي معرّضة للتلف ومكدّسة في قبو سفلي بمقر المطبعة الرّسميّة حيث تطبع وكالة الأنباء الرسميّة جريدتيها اليوميّتين: "الشعب" و "آفاق" (Horizon)

موريتانيا. وبتعبير آخر فإنّ التّعويل على أن يأتي التّقنين أو التّنظيم تلقائيّا من داخل القطاع أو بالتّعاون مع الفاعلين بوسائل الإعلام، يبقى على العموم فرضيّة غير شائعة (باستثناء المثال المغربي البارز والتّونسي مؤخّرا في سنة 2005).

وبصورة عامّة وفي البلدان الخمسة ينبغي أن تتمّ الدّعوة إلى تنظيم السّوق الإشهاريّة الخاصّة بل إلى تطهيرها من الممارسات والآليات التي تحكمها في الظّرف الرّاهن، فضلا عن الحرص على تحقيق تنافس نزيه، وإقرار ضرب من التكافؤ بين الرّكائز المكتوبة والرّكائز السمعيّة المرئيّة بالأساس، إضافة إلى تقديم بعض الدّعم للصّحافة الجهويّة والصّحافة الشّعبيّة كي تتمكّن هي الأخرى من الإرتقاء إلى ذلك المستوى. وهناك رغبة في أن يجري الفاعلون وأصحاب الرّكائز الإشهاريّة حوارا مستفيضا مع السّلطات العموميّة حول مختلف جوانب السّوق الإشهاريّة الوطنيّة، بهدف إعادة تنظيمها والنّهوض بالممارسات والآليات التي تعود بالفائدة على جميع الأطراف، في جو من الشّفافيّة واعتبار مواطن الضّعف الخاصّة بهذا الصّنف أو ذاك من الرّكائز كالصّحافة المكتوبة في علاقتها بالصّحافة السمعيّة المرئيّة، والصّحافة الدّوريّة المتخصّصة، والصّحافة الجهويّة وحاليّا الصّحافة الإلكترونيّة التي قلّما تتمّ الإشارة إليها إذا استثنينا بعض المبادرات التي بدأت في البروز بالمغرب حيث اعترفت النّقابة والحكومة بالوضعيّة القانونيّة للصّحافيّ، فضلا عن منح البطاقة المهنيّة "للصّحافيّ العامل في الحقل الالكترونيّ". وباختصار شديد فإنّ الفاعلين في وسائل الإعلام المغاربيّة يتطلّعون إلى تحرّك حكوميّ يندرج في إطار المصلحة العامّة ويستغرق على الأقلّ من الوقت ما يكفي لتمكين وسائل الإعلام التّقليديّة من الانخراط في مرحلة النّشر الإلكترونيّ. وبالتّالي فالمنتظر من الدّولة هو أن تضطلع بدور المحفّز باعتبارها سلطة قادرة على تقبّل الشّكاوى الخاصّة بهذا الصّنف الجديد من وسائل الإعلام وإيجاد الحلول المناسبة لها. فالمؤسّسات التي انطلقت في طباعة صحفها إلكترونيّا أو فتح بوّابات إعلاميّة (كما هي الحال في الجزائر والمغرب وتونس)، تنظر بقلق إلى "الفراغ القانونيّ" الذي مايزال مؤثّرا في إدراج الإشهار على الرّكيزة الإلكترونيّة. وهذا الميدان الذى ما يزال فى خطواته الأولى في هذه البلدان هو الان موطن استكشاف من قبل بعض الفاعلين(لاسيّما الصّحافة المتخصّصة وبعض اليوميّات) بشكل

رمزيّ، موفّرين بوجه عام فضاءاتهم الالكترونيّة مجانا لبعض المعلنين ذوي الخبرة، وذلك قصد تلميع صورة المؤسّسة لاغير. وتشكّل هذه الممارسة المندرجة فى إطار تنمية المبيعات رهانا على المستقبل بالنّسبة إلى بعضهم، بإعتبار أنّها كفيلة بالإسهام فى بروز زبناء حقيقيّين من المعلنين "الإلكترونيّين"بعيدا عن تلك الحفنة من الرّواد الذين يتعاطون حاليّا هذا النّشاط، تشجّعهم على ذلك مجانيّة العرض.

ويرى معظم الفاعلين فى وسائل الإعلام (يوميّات ودوريات)أنّ هذا النوع من الإشهار غير المؤطّر من الوجهة القانونية بصورة دقيقة تراعى كلّ الخصوصيّات(تعريفة الأسعار،الحقوق والواجبات...) يمكن بحكم وضعه هذا. أن يغذّى باستمرار التّردّد بل حتّى التّحفّظ فى أوساط المعلنين ويؤدّى بالتّالى إلى تعطيل تطوّر هذا النّوع من النّشريّات و الرّكائز فى هذه البلدان.وهو ما من شانه أن ينعكس على الوضع العام لإستخدامات تكنولوجيات المعلومات والإتّصال وإستعمالاتها.وفى هذا السّياق يرى عدد كبير من الفاعلين المغاربيّين أنّ توضيح قواعد اللّعبة فى هذا الميدان لايمكن أن يكون إلاّ مفيدا لمزيد انتشار الثّقافة الإلكتونيّة فى القطاع،لا سيّما في أوساط المعلنين وأصحاب وسائل الإعلام، إضافة إلى تعوّد عدد من بين العاملين فى الحقل الإتّصالي فى كلّ بلد من هذه البلدان على تكنولوجيات المعلومات والإتّصال والإستئناس بها.

وعلى أيّ حال فإنّ ملاحظة مثل هذه الإختلالات والمواقف المتنوّعة والمتضاربة أحيانا التى تحدثها تلك الاختلالات لدى مختلف الفاعلين.لاتمنع من الإشارة إلى وجود مشكل يتّصل برؤية وإستراتيجيّة المقرّر الإعلاميّ المغاربيّ بالأساس، إزاء هذه المسألة الإشهاريّة. ويبدو أنّ هناك غياب رؤية كان من المفروض أن يعترف وفقها بأنّ هذه المسألة هي قبل كلّ شيئ تجاريّة تتّصل بإستراتيجيّة المؤسّسة سواء كانت تنتمي إلى الصحافة المكتوبة أو الصحافة السمعية المرئية أو الصحافة الالكترونيّة. وفعلا لو سلّمنا بأنّ هناك حّدا أدنى من التّقنيين والتّأطير والتّنظيم ينبغي على السّلطات العموميّة تحقيقه، فإنّه لا يمكننا أن نجهل أنّ هذا القطاع هو قطاع لغزو الأسواق والتّنافس والإستكشاف والإستثمار والتصّرف (خدمات تجاريّة) والتّكوين (وكيل تجاريّ) إلخ.

ذلك أنّ استراتيجيّة تجاريّة تحرّكها مثل هذه الرّؤية يمكن أن تساهم في تراجع تلك النّداءات الدّاعية إلى التّواكل حيث تحشر وسائل الإعلام المغاربيّة نفسها مطالبة الدّولة بتفعيل هذه الإستراتيجيات عوضا عنها وباعتبارها سلطة وحكما في قطاع متوقّف بطبيعته على قانون العرض والطّلب.

ويبدو أنّ هذا العائق هو وراء استمرار جهود هذا القطاع ومحدوديّة انعكاساته على وسائل إعلام هذه البلدان، باعتباره مصدرا هامّا، إن لم يكن جوهريّا في تيسير توفير الإستثمارات الضّروريّة لتحديث المؤسّسات وتزويدها بتجهيزات تكنولوجيّة المعلومات والاتّصال، وانتداب كفاءات جديدة، وتوزيع المنتوجات وتكوين المستخدمين وتدريبهم، إضافة إلى غزو الأسواق الخارجيّة وغزو الأسواق المغاربيّة في المقام الأوّل، طالما أنّ البعد الإقليميّ ما يزال دون طموحات وسائل إعلام هذه البلدان وغائبا على كلّ المستويات بدءا بتغطية الأحداث وانتهاء بالتّجارة الإلكترونيّة .

الملاحظة الثّامنة : تعاون إقليمي ودولي في حاجة إلى إعادة التّنسيق نتيجة الإمتداد الطّبيعي للمغرب العربي:

من الطبيعيّ جدّا أنّ البعد المغاربيّ هو الذي ينبغي أن يكون في صدارة اهتمامات الفاعلين في وسائل الإعلام المغاربيّة في كلّ بلد من البلدان الخمسة وهو بعد يشكّل بلا منازع العمق الاستراتيجي الذي تتوقّف عليه وعلى أكثر من عنصر من عناصر اقتصاديّات الاتّصال استمراريّة السّوق الاتّصالية في كل بلد ونموّها بشكل منطقيّ.

وانطلاقا من ارتباط هذا البعد بالحقل السّياسيّ (وهو الذي يؤطّره بمقتضى معاهدة المغرب العربيّ والعلاقات الثنائيّة) فإنّه يحثّ الفاعل السيّاسيّ في كلّ بلد أن يضطلع بدوره فيكون الشرط المسبق لكلّ مشروع قد ينبثق مباشرة عن عالم الإعلام والاتّصال.

إنّ الأمر يقتضي تنسيقا سياسيّا بين حكومات هذه البلدان مع ما يتطلبه ذلك من مفاوضات وآليات وأطر تعاون رسمي، وأهداف متّفق عليها وآليات دعم وتقنين أو مراقبة من قبل الحكومات للمبادرة الخاصة الخ...

وفي هذا الصّدد تجدر الإشارة إلى أنّ معظم الفاعلين في القطاع الإعلاميّ التّونسيّ مثلا، يتّجهون أساسا إلى المقرّر السّياسيّ قصد الحصول على دعمه ومساندته حتى تيسّر العلاقات السياسيّة والاقتصاديّة بين الحكومات (لا سيّما في تونس والجزائر والمغرب).

وفي قطاع الإعلام بالدّات – الشّراكة والتّبادل، وتنقّل المنتوجات والمهنيين والشّركات المختلطة وآليات التوزيع والتكوين والتسويق بين مختلف المؤسّسات الإعلاميّة في المنطقة.

كثيرون هم الباعثون والفاعلون التّونسيّون بوجه خاصّ ممّن يراهنون على فضاء البلدان الثّلاثة، سواء على مستوى سحب الصّحف أو قدرة الاستراتيجيّات التّجاريّة والإشهاريّة على البقاء، أو على مستوى الفاعليّة الاقتصاديّة للاستثمارات (في مجالات المكننة وبناء وإنشاء نظم تطبيق واستغلال في تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال)، أو على مستوى تكوين الموارد البشريّة وحتى إثراء المضامين، وهو لعمري، رهان لا غنى عنه للوصول إلى مستويات من المنافسة والجودة قد تساهم في دعم تطوير وسائل إعلامهم، والإنتقال إلى الحقبة الإلكترونيّة والرّقميّة، وكذلك في تحقيق طموحاتهم في مجال الشّغل على المستوى الوطنيّ من جهة، وفي الاشعاع على المستوى الدولي من جهة أخرى. (في محيطهم الطبيعيّ المتألف من إفريقيا والعالم العربيّ وبلدان المتوسّط، علما بأنّ هذه الأخيرة توفّر إمكانيّات للتّعامل مع عدد كبير من الزبائن والتّعاون معهم بفضل الجالية التونسيّة والمغاربيّة والعربيّة هناك).

ويبدو هذا التوجّه المنطقيّ ملائما بالنّسبة إلى المنطقة برمّتها إذا انطلقنا من الحجم المتوسّط للمؤسّسة الإعلاميّة التونسيّة والجزائريّة والمغربيّة على حدّ سواء. ولكن، وخاصّة إذا اعتبرنا المنطق الأساسيّ الذي يحكم وسائل الإعلام الجديدة والقائم على استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتّصال: إنّه منطق فضاء النّشر وحتّى التّصنيع المنفتح تماما على العالم دون حدود مغلقة كليّا.

فالدّعوة إذن هي لاطلاق مسعى من نوع سياسيّ يبحث عن تهيئة أو إبراز أكثر ما يمكن من فرص التّبادل والتّعاون والشّراكة بين مختلف الشّركات والمؤسّسات الإعلاميّة وذلك بالتّعاون مع الشّركاء المغاربيّين الآخرين (أو في إطار اتّحاد المغرب العربيّ، وخاصّة أثناء اللّقاءات الدوليّة بين وزراء الاتّصال)، على أن يكون ذلك كلّه منطلقا من احترام خصوصيّة القطاع وآفاق تطوير المؤسّسة الوطنيّة وخاصّة في ظلّ عصر تكنولوجيات المعلومات والإتّصال.

إنّ الاختراقات القليلة التي سجّلها حتّى الآن الفاعلون التّونسيون كانت نتيجة مبادرات فرديّة (كلقاءات التّفكير بين مسؤوليّ دوريات اقتصاديّة نظّمت بمبادرة من الأسبوعية: L'économiste الاقتصاديّ مثلا، وذلك دون دعم أو تشجيع مناسب من قبل السّلطات السّياسيّة أو الحكوميّة للبلدان الثّلاثة المعنيّة). وإنّه من المفيد أن نلاحظ أن مثل هذه المبادرات "المغاربيّة" عندما تتّخذ فإنّ الفضل في تحقيقها يعود إلى المساعدات المتأتيّة في إطار التّعاون من خارج المنطقة (منظّمة أو هيئة أوروبيّة، مؤسّسة تابعة لهذه الجهة السياسيّة الأوروبيّة أو تلك...). وهذا يعني كم أنّ ممارسات الرّيادة المؤسّساتيّة في قطاع وسائل الإعلام المغاربيّة لم تكن على ما يبدو مقصّرة فحسب في استغلال "الإمتداد الطّبيعي للمغرب العربي" وإنّما هي تجهله أيضا. هذا الامتداد الذي أصبح يوفّره فضاء المنطقة، أكثر من أيّ وقت مضى، لأنشطتهم، بفضل تكنولوجيات المعلومات والاتّصال. إنّ اللّجوء إلى هذا البعد لا يزال عرضيّا، ولا يتمّ إلاّ بمناسبة لقاءات قليلة للاحتفاء بتعاون رمزيّ أكثر ممّا هي فرص لرسم استراتيجيّة فعليّة وتدريجيّة لتوسيع آفاق تعاون وتفاعل مجد ومتآزر كفيل باشراك كلّ الفاعلين في مجال "إقتصاد الإعلام" بهذه البلدان.

الشّراكة الدولية:

إنّ الرّهان المشروع والواقعيّ على "مغرب رقميّ" لم ينبثق مطلقا، في أذهان المدافعين عنه، عن رؤية إقليميّة ضيّقة بالرّغم ممّا تتيحه هذه المنطقة بالنّسبة إلى تونس والجزائر والمغرب بالخصوص من فرص متنوّعة يمكن أن تشكّل منطلقا للإشعاع لا سيّما عبر تصدير البرمجّيات في العالم العربيّ والقارّة الإفريقيّة، بل حتّى في المحيط المتوسطّي، على أنّ هذا الحرص على الإنفتاح على الخارج بهدف تنمية القدرات وتحقيق طموحات المؤسّسة الإعلاميّة المغاربيّة(عندما تكون فعّالة) يثير بعض الصّعوبات المعترضة عند اللجوء إلى التّعاون الدوليّ. ونحن هنا إنّما نقصد الهيئات الدوليّة وليس الدّعم المباشر من لدن بعض البلدان أو الأحزاب الأجنبيّة أو المؤسّسات ذات النّوايا المبيتة أحيانا. وكم هم كثر الفاعلون الإعلاميّون المغاربيّون في البلدان الخمسة ممّن لهم شكوك جديّة حول فاعلية اللجّوء إلى مثل هذا الدّعم.

إنّ هذه الشّكوك متأتيّة في الحقيقة من تقييم تجارب التّعاون التي عاشتها بعض وسائل الإعلام الرّمزيّة (مثل وكالة تونس إفريقيا للأنباء، ووكالة المغرب العربي للأنباء ووكالة الأنباء الموريتانيّة)وهي تجارب إن لم تفض إلى مآزق وإلى اختيارات قلّما تكون صائبة (خاصّة في ميدان التّجهيزات المتّصلة بتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال والتّطبيقات والبرمجيّات...) فإنها غالبا ما أخطأت على مستوى الرؤية التي تحكم الغاية من هذه التّجهيزات كما هي لدى الشّريك الأجنبيّ. إنّها :

- رؤية "أدواتيّة" ينحصر إسهامها في البعد الماديّ والآليّ (كما هو شأن عدد من برامج التّعاون الثّنائي مع بلدان أوروبيّة).
- رؤية "إنتقائية" تحدّد اسهامات التّعاون حسب مقاييس صيغت بمنأى عن المعطيات والأهداف الخاصّة بقطاع الاتّصال، ولفائدة ميادين تقييم أخرى سياسيّة بالدّرجة الأولى.

ومع ذلك فإنّ الفاعلين الإعلاميّين المغاربيّين قد يقبلون بتعاون متعدّد الأطراف (كالهيئات الدوليّة وفي طليعتها الأمم المتّحدة، أو الإقليميّة كالاتّحاد الأوروبّي أو المنظّمة الدوليّة للفرانكوفونيّة) يحظى لديهم بكثير من التّفضيل على ما يبدو بل إنّه ضروريّ في نظرهم لدعم قدراتهم في مجال استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال واستعمالها واستغلالها، لكن شريطة أن يكون هناك توافق بين الرّؤى والخيارات المشتركة بخصوص طبيعة أي شراكة ونطاقها ونوعها وفاعليّتها ومدّتها.

كما يتعيّن الالتزام باعطاء الأولويّة لكلّ التّحرّكات والأعمال المفيدة والكفيلة بالنّهوض بالمؤسّسة في مجال الموارد البشريّة (التّكوين) والخبرة التقنية (المراقبة والتّشخيص والمساعدة في تحديد الخيارات المتّصلة بالإستثمار واقتناء المعدّات...) ودعم الانفتاح على المنطقة المغاربيّة (بما يقتضيه ذلك من تعزيز تبادل الخبراء في المنطقة، وإرساء آليات الشّراكة بين الفاعلين في بلدان المنطقة والنّهوض بسّوق مغاربيّة في مجال الرّكائز والمنتوجات والمضامين والخدمات في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتّصال (برمجيات، حلول تطبيقية، تشبيك، إشهار...).

ولهذا فإنّ الباعثين والمقرّرين المغاربيين واعون بأنّ مثل هذا التّمشي في نطاق التّعاون الدّولي لا يمكن أن يكون فاعلا ومؤثّرا تأثيرا حقيقيّا ومستمرّا إلّا إذا أقبلت دول المنطقة

من ناحيتها. وبصورة جوهريّة على تقليص عدد من العراقيل ذات الصّبغة الإداريّة والإجرائيّة. وهنا، تتجدّد الدّعوة إلى السّلطات العموميّة وأجهزة أخذ القرار بالمؤسّسات الإداريّة (لاسيّما في وسائل الإعلام العموميّة) إلى الأخذ بعين الإعتبار خصوصيّات القطاع قصد تخفيف الإجراءات وتبسيط القوانين، خاصّة وأنّ تكنولوجيات المعلومات والاتّصال، تتطلّب آجالا محدودة جدّا بين زمن اتّخاذ القرار باقتنائها وتاريخ إنطلاق العمل بها ميدانيّا. كما تفرض تغييرات للسّير في الاتّجاه الملائم ويكون ذلك أحيانا بصورة مفاجئة، وباهظة وجذريّة حتى لا تتجاوزنا التّكنولوجيات من جهة، ونحافظ على تنافسنا ولا تغرق المؤسّسة في الابقاء على خيارات تعدّاها الفضاء الإلكتروني (المعدّات، التّطبيقات، ملامح الموارد البشريّة، المراحل الانتقاليّة في سلسلة التصنيع...) من جهة أخرى.

وفي الحقيقة فإنّ طلبات الفاعلين في الحقل الإعلاميّ المغاربيّ ممّن ينتمون إلى القطاع العموميّ أو الخاص، إضافة إلى اتّحادات المهنيّين وغيرهم تلتقي مع الهدف العام للمنتظم الأمميّ كما رسمه برنامج الأمم المتّحدة للتّنمية في اتّفاق الشّراكة المبرم مع الحكومة التّونسية مثلا بعنوان المخطّط العاشر للتّنمية وهو ما يمكن أن نعتبره بارتياح بمثابة تمشّ أمميّ يستهدف كلّ بلد من بلدان المنطقة: "إنّ الأمر لم يعد يتعلّق حاليّا بالنّسبة إلى البرنامج الأمميّ للتّنمية، بتقديم مساعدة تقنية كلاسيكيّة لتونس. فالهدف في ظلّ سياق العولمة والتّحوّلات المتعدّدة يتمثّل في مساعدة كلّ بلد على التحكم في مستقبله بفضل إدراك أفضل للمحيط الدولي الذي يشهد تحوّلا سريعا، واستيعاب الكفاءات والمعارف الضّروريّة لتنميته" ويستدعي تحقيق مثل هذا الهدف تبنّي تمشّ قائم على تشاور واسع وتخطيط يحدّد ويوجّه المدى الطّويل ضمنه – المدى القصير الذي يستقطب على ما يبدو وبشكل مفرط مشاريع هذا الطّرف أو ذاك إلى حدّ تقليص أو تحريف الرّؤية التي يمكن أن تكون لنا بخصوص "مغرب عربيّ رقميّ"

الباب الرابع
قاعة التّحرير المعلوماتية
أو قاعة التّحرير المجهزة معلوماتيا

سواء تعلّق الأمر بوكالة الأنباء أو بالصّحافة المكتوبة أو الإذاعة والتلفزيون فإنّ الحواجز والجدران الفاصلة قد سقطت لصالح "فضاء مفتوح" تتوزّع فيه الخدمات على أساس "مراكز عمل معلوماتيّة". لقد أدى بروز المعلوماتيّة في قاعات التّحرير إلى تغيير جذري لعمل الصّحافيّين وفضاء عملهم.

وهكذا وفي كلّ مكان أصبح مبدأ تنظيم قاعة التّحرير يقوم على نفس البنية الشّبكيّة، وتقاسم الموارد والعمل التّعاوني. وصار الصّحافيّون يتلقّون عبر حواسيبهم الأشرطة الإخباريّة من وكالات الأنباء ويبحرون على الأنترنيت، ويرجعون إلكترونيّا إلى مراكز التّوثيق والأرشيف، ويطّلعون على موقع المؤسسّة والبيانات المتعلّقة بالاتّصالات المهنيّة والمؤسّساتيّة المتوفّرة للجميع (مواقع مرجعيّة، أسماء وعناوين أشخاص متخصّصين في مجالات معرفيّة معيّنة، خبراء...) كما يطّلعون على "البريد الدّاخلي" ويكتشفون برامج العمل ويتواصلون مع زملائهم، مودعين الرّسائل التي يوجّهونها إليهم "بعلب" داخلية خاصة بهم...

ويتقبّل صحافيّو الإذاعة والتّلفزيون مثلما سنفصّل القول في ذلك لاحقا، الملفّات السّمعيّة والمرئيّة على نفس الحاسوب. ويمكنهم أن يركّبوها ويعلّقوا عليها ويدرجوها في دليل النّشرة الإخباريّة أو أشرطة الأنباء التّلفزيونيّة.

ويمتلك كلّ صحافيّ "كلمة مرور" تخوّله حسب تنظيم دفق المادّة التّحريريّة، والنّظام التّراتبي، بعض الحقوق كمجرّد الاطّلاع على الملفّات ومعالجتها، واقرار صلاحيتها أو نشرها. ومن جهة أخرى يحظى كل صحافيّ أيضا "بفضاء" شخصيّ يحفظ فيه بعناية قصوى اتّصالاته الخاصّة وبريده الشّخصي، بل وحتّى مسودّات مقالاته أو أعماله التي هي قيد الانجاز أفضل من ذلك أنّه بمجرّد فتح نظام التّشغيل، تحدّد كلمة المرور "هيئة

المكتب" الذي يختاره كلّ مستعمل ومعه الواجهة (Interface) المختارة والألوان وخلفيّة الشّاشة، والإيقونات والمختصرات...

ويتماثل "مركز العمل" اليوم مع الحاسوب تماما: فالمراسلون، والمبعوثون الخاصّون والعملة الظّرفيون يرتبطون جميعهم بالشّبكة من الخارج بمواسطة مجرّد الارتباط بالأنترنيت ويمكنهم الوصول بفضل كلمة المرور الخاصّة بهم إلى الموارد المشتركة، وإرسال مقالهم أو ما أعدّوه من نقل سمعيّ أو مرئيّ دون الإضطرار للتّحول إلى مقرّ المؤسّسة، مقتصدين في الآن ذاته الوقت والمال.

هذه "الطوبغرافيا" الجديدة لفضاء العمل أوجدت علاقات جديدة مع هرم المؤسّسة والزّملاء، وثقافة اجتماعيّة غير معهودة تتّصل بالعلاقات والاتّصالات المهنيّة ولها في ذات الوقت مظاهرها الايجابيّة ووجوهها السلبيّة التي سنتناولها لاحقا بالدّراسة.

ويقوم هذا التّصميم البنيوي على نظام شبكيّ يتمحور بغضّ النّظر عن العلامات التّجاريّة أو الصّناعيّة والحلول التي يقترحها المصنّعون حول المبادئ التّالية:

خوادم محميّة (Serveurs sécurises) تمكّن من التّحكّم في كامل النظّام وهي على اتّصال بالمصادر الخارجيّة (النّشرات الإخباريّة لوكالات الأنباء، الرّبط العالي التدفّق، مراكز التّوثيق، قواعد المعطيات الخارجيّة، محطّات الإستقبال بالساتل (خدمات تبادل الأخبار عبر القاعدة الالكترونيّة الأوروبيّة المشتركة للأخبار، أو اتّحاد إذاعات الدّول العربيّة، وكالات الصّور...) كما أنّها على اتّصال بالرّزم الهرتيزيّة الأرضيّة والمحطّات الإقليميّة وحافلات تأمين النّقل، والمراسلين القارّين والمبعوثين الخاصّين. وتؤمّن هذه الخوادم تداول المعلومات بين مختلف الحواسيب كما تدير خدمة مركزيّة لحفظ الأرشيف. غير أنّ ذلك لا يحول دون وجود تصميمات تتولّى في إطارها خوادم ثانويّة خاصّة عوضا عن الخادم المركزيّ تأمين تداول المعلومات على المستوى الداخليّ. كما تيسّر الحركة وتقاوم الإكتظاظ. وفضلا عن ذلك فإنّها في حال الاذاعة والتّلفزيون تنقل بدقّة منخفضة (Basse définition) ملفّات سمعيّة ومرئيّة لا

تتطلّب سعة قناة اتّصال كبيرة (Bande passante) وفي هذا السيّاق يتزايد الاتّجاه نحو تألية العمليّات والمعالجة المتعدّدة لادخال البيانات أو الإهتداء إلى صيغة موحّدة في هذا الخصوص. والملاحظ أن هذه الأنظمة محميّة من أشكال العطل المختلف التي تمثّل أهمّ مصدر لهلع مهنيّي الإعلام لا سيّما الذين ينتهجون البثّ المباشر عبر الشّاشة التّلفزيونيّة أو بثّ منتوجاتهم مباشرة عبر الأثير كالمذيعين أو ناشري الصّحافة الإلكترونيّة.

ويطّلع الحاسوب الزّبون على كلّ الخدمات بفضل مجرّد استخدام نظام التّجوال على الشّبكة ميسّرا وموحدا في الآن نفسه واجهة المستخدم للجميع ولكي يتمكن الصّحافي من العمل في ظروف مريحة ينبغي أن تكون الهيئة الدّنيا للجهاز أقرب ما يكون من المواصفات الدّنيا التّالية:

سرعة ساعة المعالج : انطلاقا من 2.8 جيغا أو 32 أو 34 بيت

الذاكرة : لا تقلّ طاقتها التّخزينيّة عن 512 ميغا أوكتي أو 1 جيغا أوكتي على الأفضل و2 جيغا أوكتي بالنّسبة للإبداع البياني (Création graphique) أو الإنتاج المتعدّد الوسائط (Multimédia).

الذاكرة البيانية Mémoire graphique: لا تقلّ طاقتها التّخزينية عن 64 ميغا أوكتي.

القرص الصّلب : لا تقلّ طاقته التّخزينيّة عن 10 جيغا أوكتي و 300 جيغا اوكتي بالنّسبة إلى الملفّات السمعيّة والمرئيّة.

مشغّل أقراص الفيديو الرقميّة من فئة 16X

الصّوت : مكبّرات الصّوت وبطاقة الصّوت ، بطاقة تخزينيّة قدرها 16 بيت مع ربط مباشر إجباريّ من فئة 8.0

بطاقة الهيكلة الشّبكيّة: جيغا بيت إيثرنات

شاشة لا تقلّ عن 17 بوصة ويفضل أن تكون من شاشات الكريستال السّائل تلافيا للاكتظاظ.

وكالة الأنباء

إنّ وكالة الأنباء التّقليديّة، وهي التي تزوّد بالجملة وسائل الإعلام بالموادّ الإعلاميّة لم تتفاعل بالسّرعة اللاّزمة مع الثّورة المعلوماتيّة وثورة الأنترنيت سواء على مستوى المضامين أو على مستوى الخدمات غير أنّها سبقت كلّ وسائل الإعلام الأخرى (من صحافة مكتوبة وإذاعة وتلفزيون) في تجهيز فضاءات تحريرها وقسم التّوثيق بها بالمعلوماتيّة.

ومنذ السّبعينات شهدنا وكالتي الأنباء أسوسيتد بريس (Associated Press) ويونيتايد بريس انترنشويونل (United Press International) يضعان الأسّس الأوليّة لقاعة التّحرير الإلكترونيّة. وفعلا فإنّ كلّ عمليّات رقن البرقيّات ومعالجتها أصبحت تنجز بشكل معلوماتيّ كما أنّ الآلات الكاتبة قد استبدلت بلوحات تحكّم خاصّة (console) مزوّدة بشاشات ولوحات ملامس. وقد تعرّضت وكالات الأنباء الكبرى لعديد الخسائر عندما كانت تعمل على تطوير مختلف نسخ المنظومات التي تمتلكها مثل وكالة الأنباء الفرنسيّة. وبالمقابل فإنّ وكالة رويترْ (Reuter) كانت قد بادرت إلى تنويع منتوجاتها باعتماد المعلوماتيّة في مجال تصنيف وتوزيع أسعار الأسهم والمواد الأوّليّة، بما جعل منها مرجعا عالميّا للمعلومات الاقتصاديّة والماليّة.

أمّا في البلدان المغاربيّة فإنّ تبنّي التّقنية المعلوماتيّة في قاعات تحرير وكالات الأنباء المغاربيّة قد تمّ في أواخر التّسعينات. وكانت وكالة المغرب العربيّ للأنباء(MAP) صاحبة الرّيادة في هذا المجال. فبالتّعاون مع وكالة الأنباء الفرنسيّة (AFP)، جرّبت هذه الوكالة نظاما تمّ تطويره بالمناسبة لكنّ ذلك كان سببا في العديد من المشاكل. وقد استفادت وكالات الأنباء المغاربيّة من هذه التّجربة الرّائدة مستخلصة ما ينبغي استخلاصه من عِبَر (وكالة الأنباء الجزائرية ووكالة الأنباء التّونسيّة ووكالة الأنباء اللّيبيّة (جانا) ووكالة الأنباء الموريتانية)، حيث أنها استطاعت مطلع الألفية الثانية تلافي الوقوع في فخ الحلول

الذاتية، متبنية أنظمة معتمدة في سائر أنحاء العالم (من نوع (NERAS, News Processing and Automation system) التي أنتجتها شركة سيسكو (Sisco) أو من نوع ترنستال (Transtel) وهو من إنتاج الشّركة الحاملة لنفس الإسم. وتمكّن هذه الأنظمة من معالجة البرقيّات وتخزينها ونشرها، كما تمكّن وحدات إضافيّة من تأمين الرّبط مع مصلحتي التّوثيق والأرشيف، ومعالجة الصّور الرّقميّة والمعالجة البيانيّة (Infographie) وإنتاج الملفّات السّمعيّة والمرئيّة ومعالجتها، وتحديد الواجهة بالنّسبة إلى مواقع الوكالة بالشّبكة. ثم أنّ اعتماد المعلوماتية في قاعات تحرير وكالات الأنباء يمكّن أيضا من إحكام التّعامل مع الزّبائن وتقديم خدمات تتماشى تماما مع اهتماماتهم الرّئيسيّة.

وأمام وفرة المعلومات وتوفّرها على شبكة الأنترنيت وما تتميّز به من سبق في هذا المجال كان ردّ فعل وكالات الأنباء المغاربيّة كما هو الشّأن بالنّسبة إلى مثيلاتها الدّوليّة متأخّرا على هذه المنافسة. وإذ هي في معظمها أسيرة وضعيّتها القانونيّة بصفتها مؤسّسة عموميّة، ونظرا لافتقادها استراتيجيّات تنمويّة وغياب التّحكم في التّكنولوجيات الجديدة لدى تقنيّيها القادمين في معظمهم من قطاع الاتّصالات السّلكية واللاّسلكية لا من قطاع المعلوماتيّة، فإنّ هذه الوكالات لم تتمكّن بعد من تحقيق المواءمة الكاملة مع التّحولات الجارية وما تقتضيه من تنويع المنتوجات والخدمات. وقد أنشأ بعضها موقعها بشكل متسرّع، مكتفية بنشر بعض برقياتها عبر الشّبكة، وحتى الصّفحة الأولى من يومياتها كما هو الشّأن خصّيصا بالنّسبة إلى وكالة الأنباء الموريتانيّة)، في حين أنّ البعض الآخر مثل وكالة تونس إفريقيا للأنباء (TAP) ليس له حتّى أكتوبر 2005 موقع بشبكة الأنترنيت.

وبالمقابل فإنّ خدماتها الموجّهة إلى حرفائها لم تعد ترد عن طريق المبرقة الكاتبة (téléscripteur)، ذلك الجهاز التّقليدي المعروف (بالتّلكس في لغة المهنيّين)، وإنما عوّض الآن بتلقّي أنباء الوكالة معلوماتيّا. على أنّ بعض الوكالات (وكالة تونس إفريقيا للأنباء ووكالة الأنباء الموريتانية) ما تزال تستخدم الخطوط التلغرافيّة، فيما لجأ البعض الآخر بعد إلى البثّ الفضائيّ (كوكالة المغرب العربيّ للأنباء ووكالة الأنباء الجزائريّة)

في تعاملها مع حرفائها وحتّى مع الأقرب منهم إليها جغرافيّا. إنّ المعالجة المعلوماتيّة للبرقيّة يفرض على الصّحافيين تحكّما تقنيّا دقيقا في مجال "توزيع البرقيّات" (Routage) وتحرير مطلع البرقيّة (Slugs) وصياغة عنوانها، وجدير بالملاحظة "أنّ توزيع البرقيّات" على مختلف المكاتب ومراكز الخدمات المخصّصة بالشّبكة للمستعملين، لم يسبق أن حظي بمثل هذه الأهميّة. ثمّ إنّ تحرير "مطلع البرقيّة " وعنوانها يحدّدان بالفعل تصنيفها وييسّران فيما بعد البحث على أساس الكلمات المفاتيح. وللتّذكير فإنّ مطلع البرقيّة يكون قبل العنوان والكلمات المفاتيح وليس الوكالتيّ حرّا في تصنيف البرقيّة، ذلك أنّ تصنيفها في هذا الرّكن أو ذاك يخضع لمقاييس عالميّة مقنّنة من قبل المجلس الدّولي للاتّصالات الصّحافية (IPTC) الذي حدّد (17) سبعة عشر صنفا (الفنون، الثّقافة والعروض المسرحيّة والسّينمائية، الأمن، والقضاء، الكوارث والحوادث، الاقتصاد والمال، التّربية والمحيط، الصّحة وأحوال النّاس، الحيوانات والطّرائف، الإجتماعيّ والحياة اليوميّة والتّرفيه، السيّاسة والأديان، الحروب والنّزاعات، أحوال الطّقس).

ويمكّن "مطلع البرقيّة" وعنوانها، بعد المعالجة المعلوماتيّة من الحصول على النّشرات الإخبارية المطلوبة على وجه التّحديد، وبذلك لا يتقبّل الحريف إلاّ المعلومات المتعلّقة بهذا الميدان أو ذاك، أو هذه الكلمة المفتاح أو تلك، وفق ما يختاره المشترك نفسه، كما تمكّن هذه المعالجة المعلوماتيّة من تغذية قواعد معطيات نهمة تلتهم البرقيّات وتسترجعها استجابة لبحث مدقّق، مع مراعاة التّاريخ والميدان والكلمة المفتاح وترابط الكلمات بواسطة علامات أو رموز منطقيّة أسلوبيّة كحروف العطف أو التّمييز أو الاستثناء. غير أنّ البرقيّة أصبحت الآن تتضمّن بيانات تقنيّة أخرى مثل وصلات الرّبط النصّي الإلكترونيّ في علاقتها بالمنتوجات متعدّدة الوسائط التي تنتجها الوكالة (كالصّور والتّسجيلات السمعيّة أو المرئيّة، والمعالجات البيانية (Infographie) وعلى الصّحافي حينئذ أن يتحكّم تماما في اللّغة المعلوماتيّة التي تمكّن من إدراجها أو توزيعها(routage). ويفرض تنويع منتوجات الوكالة على الصّحافيين أن ينوّعوا إنتاجاتهم وفق العديد من الرّكائز (الصّحافة المكتوبة، الصّحافة الإلكترونيّة، خدمات

الإعلامياء الموصلة (télématique)، الاذاعات والتّلفزيونات)، وهكذا تشتري محطّات إذاعيّة وتلفزيونيّة صغيرة لا تمتلك هيئة تحريريّة، نصوصا إخباريّة جاهزة يتولّى قراءتها مجرّد مقدّم تلفزيونيّ أو إذاعيّ. وما يزال بعض الصّحافيين يحنّون إلى صخب قاعات التّلكس حيث تتجاور خدمات عديد الوكالات وتتكدّس لفائف الورق اللاّمتناهية التي قد تكون أحيانا في نسخ كربونيّة متعدّدة يتعيّن تجزئتها وقصّها ثم تصويبها (بالقلم) ثمّ إنّ الاتّصال "المادّي للصّحافي" مع المعلومة قد ترك مكانه لمعلومة "إفتراضيّة" مخزّنة بشكل ثنائيّ من صفر إلى واحد بأقراص صلبة وركائز مغناطيسيّة أو بصريّة. ومع ذلك فقد ظلّ تنظيم قاعات التّحرير الوكالاتيّة قائما على أقسام متخصّصة (وطنيّة، دوليّة، إقتصاديّة، اجتماعيّة، رياضيّة، ثقافيّة...) إلاّ أنّ الجدران التي كانت تفصلها قد انهارت لتفسح المجال أمام فضاءات شاسعة ومفتوحة حيث لا يعني التّجاور المادّي دائما الانتماء لنفس هيئة التّحرير وينطلق الدّفق التّحريريّ من المخبر الصّحفي (reporter de terrain) أو صحافيّ القسم (Desk) ويتولى هذا الأخير رقن مقاله وتصحيحه وإضافة عناصر تكميليّة إليه يستمدّها من الوثائق المتوفّرة بالشّبكة ليرسله بعد ذلك إلى رئيس المصلحة الذي يتعيّن عليه أن يصادق عليه قبل أن يوجّهه إلى وصلة البثّ (fil de diffusion) إن لم يقرّر هذا الأخير بدوره إرساله إلى مستوى آخر من مستويات القرار بالسلّم الإداري لاتّخاذ ما يراه مناسبا بشأنه. وتكمّل مصالح التّصوير الفتوغرافيّ والمعالجة البيانيّة هيئة التّحرير باقتراح كليشهات أو رواسم (clichés) تتّصل بالأحداث الجارية (actualités) أو مستمدّة من الأرشيف. وقد نوّعت عدّة وكالات أنباء "منتوجاتها" مقترحة أيضا على محطّات صغيرة إذاعيّة وتلفزيونيّة مقالات محرّرة مسبقا أو نُقُولا (ريبورتاجات) ومقالات مصوّرة تتعلّق بأغراض ثقافيّة أو أخلاقيّة أو إجتماعيّة وغيرها من الأخبار المتخصّصة، فضلا عن تسجيلات صوتيّة أو مرئيّة من إنجاز مراسلين خاصّين أو مكاتب إقليميّة أو دوليّة. وهناك إشعارات في شكل ارساليات قصيرة (SMS) تصل إلى المشتركين المتميّزين حيثما كانوا وتتضمّن معطيات خاطفة تتماشى والمواضيع التي تشغل بالهم (مثل أسعار السّوق الماليّة أو البورصة والنفط والأخبار السياسيّة العامّة). وأخيرا فإنّ صحافييّ هيئة التّحرير الالكترونيّ المشرفين

على موقع الوكالة بشبكة الأنترنيت يستمدّون كيفما يطيب لهم من دفق البرقيّات وإنتاجات زملائهم ليخرجوها على الشّاشة فتقرأ بشكل مباشر أو تستنسخ بواسطة الآلة الطّابعة أو تنزّل بذاكرة الحاسوب.

وينتج هؤلاء الصحافيّون بأنفسهم معلومات قلّما تتوافق مع الخطّ التّحريري التقليديّ، فتتيح إمكانيّة التّفاعل مع المبحرين على الموقع (منتدى، استطلاع آراء...) كما توفّر خدمات متنوّعة بالإشتراك مع تجّار أو أصحاب نزل، وقاعات عروض مسرحيّة وسينمائيّة، ومكتبات مرتبطة بالشّبكة، دون أن نتحدّث طبعا عن إحياء الأرشيفات وإمكانيّة الاطّلاع عليها بمقابل مالي لمن يبحث عن حدث يرغب في الوقوف عليه مجدّدا، أو الحصول على دراسة مستفيضة حول موضوع معيّن أو ترجمة ذاتيّة (biographie) وتتفرّع كلّ هذه المنتوجات الجديدة انطلاقا من نفس المصدر ونفس المادّة المرقونة، بما يمكّن من معالجتها آليّا، وتحقيق اقتصاد في النّفقات على نطاق واسع، وتحسين مردوديّة هيئات التّحرير والفرق العاملة بالمكاتب الدوليّة. والملاحظ أنّ لغة التّمييز القابلة للامتداد (XML , Extended Markup Language) هي التي تسمح بهذا الإستخدام المتعدّد الأوجه الذي يتمّ على أساسه تنويع وإدراج نفس "البضاعة" بركائز مختلفة وفي اتّجاه حرفاء مختلفين. فهذا الشوكل (format) هو بصدد التّعميم حتّى على مستوى المعالجات النصيّة البسيطة كما هو الشّأن بالنّسبة إلى النّظام "الوورد" (Word) الذّي ستجعله مستقبلا في الأسواق شركة ميكروسوفت ضمن مجموعة برماجيّاتها office في نسخته الثانية عشرة.

الصحافة المكتوبة:

لا تشذّ الصّحافة المكتوبة عن قاعدة هذا المنطق الشّبكي إذا استثنينا الوضع في المغرب العربي حيث شملت المعلوماتيّة ورشات الطّباعة ومطابع الصّحافة، وأهملت بشكل مثير للاستغراب معظم قاعات التّحرير (أنظر الجزء المخصّص للتّشخيص في بداية هذا المؤلّف). وجدير بالملاحظة أنّ تنظيم جميع قاعات التّحرير الحديثة الخاصّة بالصّحافة المكتوبة، يتمّ على غرار ما هو معمول به في وكالات الأنباء، على أنّ

الاستثناء البارز في هذا الصّدد يتمثّل في تعويض البرقيّات بالمقالات مع إضافة المصالح المُعدّة لإخراج النّسخ الورقيّة إخراجا فنّيا. إنّ الرّهان لدى كلّ المجمّعات الصّحفيّة أصبح الآن يتمحور حول كيفيّة التوصّل إلى صيغة رقن وحيدة للمعلومة تمكّن لاحقا من نشرها على عدّة قنوات سواء الورقيّة منها أو الإلكترونيّة، وذلك بشكل مجانيّ أو بمقابل ماليّ علما بأنّ لغة التّمييز القابلة للامتداد تسمح بهذا التّوزيع المتعدّد للإنتاج الإعلاميّ. ومن جهة أخرى فإنّ إدارة التدفّق التّحريري أصبحت محكومة ببرمجيّات ضخمة مثل نظام كوارك للنّشر (Quark Publishing system) الذي طوّرته شركة كوارك إينك(Quark Ink) أو نظام (Adope Incopy Solutions) وهو من إنتاج شركة أدوب (Adope) علما بأنّ هاتين الشّركتين تحتلاّن على المستوى الدّولي مركز الصّدارة في هذا الحيز المتّصل بادارة تدفّق المواد التحريريّة. وعلى هذا النّحو قدّمت شركة كوارك (Quark) في مارس 2005 النّسخة الأخيرة من نظام تحكّمها في تدفّق المواد التحريريّة :

"يظلّ البرنامج المعلوماتيّ (Quark Publishing System) الذي يحظى استخدامه في قطاع النّشر بإقبال أكثر من خمسين ألف مستعمل عبر العالم في صدارة البرمجيات على مستوى السّوق في مجالي النّشر المهني ّوإدارة تدفّق الموارد التحريريّة. فتنظّيم التّحرير وتوزيع المقالات ومتابعتها أصبحا آليّا بشكل كلّي، وعلى المستعملين أن يقوموا بعملهم ويتأكّدوا من اكتمال المنتوج وهل أنّه مقبول كما هو أم مرفوض وعندها يتولّى النّظام تحوليه آليا إلى المسؤول أو المجموعة المستهدفة.

كما يضطلع النّظام بمراقبة تدفّق المنتوجات الموازي بطريقة يتمكّن معها رئيسا مصلحتين تقبّل المضامين في آن واحد، للتّصديق عليها ويمكن للإداريين والمستعملين ممّن يحظون ببعض الامتيازات أن يعلنوا على الشّاشة وبواسطة رسم بيانيّ عن تقدم العناصر المتعدّدة الوسائط تبعا لانخراطها في الدفّق الإنتاجيّ. وتحدّد شاشة مراقبة بثّ الإنتاج (moniteur) مواقع الاكتظاظ الخانق وتضمن احترام آجال الإنتاج، وهكذا فإنّه بإمكان المسؤولين متابعة تقدّم الإنتاج وإدارة انتاجيّة هيئة التّحرير. وييسّر هذا النّظام أيضا تخطيط العمل بالمساعدة على تحديد ما إذا كانت هناك مهام تكميليّة قابلة أو غير

قابلة للإضافة إلى دفق الإنتاج الحاليّ. كما يمكّن هذا النظام من القيام بعدّة عمليّات بصورة آليّة : من ذلك التّنظيم والإنتاج والمشاهدة المسبقة على الشّاشة، إثبات المادّة أو تحويرها وكذلك تصحيحها واستخراجها وتغيير وجهتها وتنسيقها فضلا عن ترتيب الصّفحات قبل طبعها واستنساخ المادّة المنتجة أو الحصول عليها بواسطة ذاكرة الحاسبة الالكترونيّة، والأرشفة واستبدال ملفّات الصّور، والتثبّت مرئيّا من الصّفحة والتّصرف في الألوان، هذا وتسمح تدفّقات الإنتاج المشروطة بتوجيه العناصر متعدّدة الوسائط نحو مصالح وأقسام مختلفة وذلك وفق الشّروط المرتبطة بها. وعلى سبيل المثال فإنّه يمكن إستخدام محرّك كوارك لتنظيم سير العمل(Quark Workflow Engine) قصد إنشاء ملف (PDF) أو (JPEG) لمعالجته آليّا بهدف إرساله عن طريق الأنترنيت، بمجرّد ما تنتهي مصلحة الطّباعة من إعداد وثيقة ما من الوثائق. وتتضمّن النّسخة 3.5 من نظام كوارك للنّشر، مجموعة من الامكانيات مثل المشاريع والنّصوص المتزامنة والمشاهدات القبليّة فائقة الدقّة وتصدير ملفّات (PDF) والإلغاء المتعدّد، والوظائف المتقدّمة للجداول والتّرسيمات (calques). وقد أعلنت شركة كوارك أيضا سنة 2005 عن قرب إصدارنظام نشر أكثر خفّة وتلاؤما مع المؤسّسات الصّغرى يعرف بـ نظام (GPS Studio) وتوفير معالج نصوص شخصيّ يطلق عليه اسم (Quark Copy Desk) وسيمكّن الصّحافيين من الإستغناء عن برنامج (Microsoft Word)، هذا ولا تفتأ شركة كوارك تثني على هذا المعالج قائلة "لقد ولّى عهد الملفّات التي تتعدّد وتتناسل كالفطر مع كلّ نسخة برنامج جديدة وولّت معه المفاجآت غير السّارة. فمع نظام إحكام سير التدفّق التّحريريّ الذي طوّرته شركة كوارك ومع معالج النّصوص المرافق له، فإنّ المراجعات التي تتمّ تدرج بملفّ وحيد ويصبح بإمكان المحرّر أن يعمل مباشرة في فضاء يتناسب وفضاء الماكيت المبرمج (الأسلوب، وحدة الحروف، النّصوص والصّور المرافقة)، وسواء كانت المضامين معدّة للطّبع ، أو للنّشر على الأنترنيت أو للتّحويل في شكل PDF فإنّ نظام كوارك للنّشر (Quark Publishing System) يجعل عمليّة تحيينها سهلة ويتولّى توجيهها على امتداد دورة الإنتاج. وإذن فلا حاجة بعد الآن لبرنامج ميكروسوفت "وورد"

وعوضا عن التّرقيم (calibrage) وحذف الحروف التي لا تأخذ بالاعتبار علامات الوقف أو مقاربة خاصة، فإنّ (Quark Copy Desk) وهو أكثر تلاؤما مع ميزات إعداد المنشورات، أصبح يغني عن نظام ميكروسوفت "وورد".

أمّا نظام (Incopy) الذي أنتجته شركة أدوب (Adobe) فإنّه لم ينجح في إثبات موقعه بالأسواق كما ينبغي بسبب غياب سياسة تجاريّة محكمة منذ إصداره. فقد عهد في تسويقه إلى مؤسّسات متخصّصة لم تكن أسعارها في متناول المؤسّسات المتوسّطة. ومع صدور نظام (indesign CS) لا سيّما نسخته الثّانية الجديدة (Incopy) فإن نظام(Incopy) في نسخته الثّانية هذه أصبح هو نفسه يحظى بنجاح أكبر وفيما يلي الطّريقة التي قدّمت بمقتضاها شركة أدوب (Adobe) النّسخة المعدّلة من نظامها:

" أدوب (Incopy CS2) هو برنامج معدّ للتّحرير والنّشر المهنيين، وهو منسجم وثيق الإنسجام مع (Adobe Indesign CS2) ليشكّلا في النّهاية حلاّ كاملا للتدفّقات المتضافرة على مستوى المنتوجات التّحريريّة, لقد كان (Incopy CS2) إعلانا عن ظهور نظام جديد مهيّأ لعدّة استعمالات يستطيع بواسطتها المحرّرون ومصمّمو الصّفحات (Maquettistes) أن يعملوا بالتّوازي وبشكل متزامن على أجزاء من الصّفحات أو على الصّفحة بأكملها أو على وثائق مكتلمة. ثمّ إنّه وبفضل ترقيم دقيق يساوي 100% وأدوات تحريريّة عالية الانتاجيّة، فإنّ فاعلية العمليّات التّحريرية مرشّحة للتطوّر".

وفي إطار التّنظيم القائم على الآليّة، أصبح الصّحافي مشدودا إلى لوحة الملامس أمام جهاز الحاسوب، متقبّلا الأخبار الواردة من وكالات الأنباء والمعطيات أو البيانات التي تقدّمها خدمات التّوثيق على الشّبكة. وبذلك فإنّ مقاله قد برمج بعد ورقّم أيضا في الأنموذج المسطّر (Gabarit) التّقديري المعدّ وفق القطع 3.. أو حتّى 7...، بالنّسبة إلى بعض الصّفحات "الباردة" وهكذا فإنّ المقال يتمّ اخراجه فنيّا حتّى قبل أن يكتب، والملاحظ أنّ الماكيت التّقديري لا يقبل علامة واحدة زائدة. ثمّ إنّ إدخال (saisie) المقالات يسمح

بمشاهدة الشّكل الذي سيكون لها عند استخراجها في نسختها الورقيّة، وبذلك يتلافى الحذف المزعج الذي يطرأ على النّص بعد إخراجه فنيّا.

الإذاعة:

لقد غيّر تبنّي البثّ الرّقمي طريقة عمل الصّحافيين بالإذاعة بشكل جذريّ. ذلك أنّه أصبح بإمكان الصّحافيين والمنتجين والمنشّطين والتّقنيين أن يعملوا بالتّوازي على نفس الوثيقة لينتجوا صيغ تركيب (Montages) متنوّعة معدّة لبرامج مختلفة، وهو ما يمكّن من ربح الوقت والمردوديّة بشكل بارز. وفضلا عن تحرير المقالات التقليديّة أصبح بإمكان الصّحافيّين اليوم أن يشرعوا مباشرة في "صناعة" موادّ سمعيّة، ويحصلوا على أصوات من الخادم المركزيّ للإذاعة ويجمّعوها ويركّبوا بأنفسهم ريبورتاجاتهم، انطلاقا من حواسيبهم في قاعة التّحرير، وهو ما يشكّل ربحا مهمّا للوقت يسمح للإذاعة وهي وسيلة إعلاميّة عرفت بخفّتها وسرعتها واقتصادها بالمقارنة مع التلفزيون، بأن تكون أكثر سرعة في تعاطيها مع الحدث. إنّ إعداد دليل البرامج أو الشّبكة البرامجيّة لم تعد من المهامّ المضجرة والمجترّة بالنّسبة إلى البثّ الإذاعيّ والبرمجة.إذ أنّه أصبح من الممكن برمجة عدّة محطّات إذاعيّة في ذات الوقت.

ولن نـذهب بعـيدا لنقدّم نموذجا لقاعة تحرير إذاعيّة مجهّزة بالإعلاميّة. ففي المغرب العربيّ نجد إذاعـة البـحر الأبيض المتوسّط صاحبة الرّيادة في اقتناء التّجهيزات الرقميّة واسـتخدامـها. وفـعلا ومـنذ 1997 عمدت الإذاعة الفرنسيّة المغربيّة التي تبثّ برامجها من طنجة باللّغتين العربيّة والفرنسيّة إلى تجهيز استيديوهاتها بنظام (Radio Assist) من إنـتاج شـركة نيتيا (NETIA)، متقدّمة في ذلك على (France Info) التي لم تتزوّد بـه إلاّ فـي عام 2000. وعلى هذا النّهج أيضا سارت إذاعة موزاييك (Radio Mosaïque) ذلك أنّـها اخـتارت منـتوجات شركة (NETIA) وهي أوّل إذاعة تونسيّة خـاصّة شـهدت النّور فـي نوفمبر 2003. أمّا الإذاعـة المـوريتـانيّة فـقد اقتـنت نظام شركة داليت (DALET) في حين اختارت مؤسّسة الإذاعة والتّلفزيون المغربيّ نظام (DALET Plus) لتعتمده في المحطّات الإذاعيّة الجهويّة بكلّ من طنجة ومرّاكش والرّباط، مـغطّية بـذلك مجمـوع خـدمـاتها الإعلاميّة باللّغتين الفرنسيّة والعربيّة، فضلا

عن تأميـن البـثّ السمعيّ والتّعاون مع المراسلين. وتعتزم الإذاعة التّونسية اقتناء هذا النّظام الأخير مع موفى عام 2005.

وفي إذاعة البحر الأبيض المتوسّط (MEDI 1) فإنّ قسم "الموسيقى والمنوّعات" يحكمه بأكمله خادم (Serveur) تصل طاقته إلى 7000 ساعة. كما تمتلك المصالح الإعلاميّة خادما خاصا يختزن ما يصل إلى 1000 ساعة من الوثائق السمعيّة وتضمّ قاعة التّحرير -وهي مهيّأة وفق النّمط الشّبكي- حوالي عشرين حاسوبا تمكّن من التحرير وتسجيل المواد السمعيّة وتركيبها. ويتلقّى الصحافيّون بواسطة تلك الحواسيب الخدمات الواردة من مصالح وكالات الأنباء كما يطّلعون على "الوثائق" ويبحرون على الشّبكة. وتودع بعد ذلك "العناصر الجاهزة للبثّ" في علبة رقمية (cartouchier numérique) معدّة للبثّ.

ويعدّ المنشطّون أو المنتجون برامجهم مدرجين حسب التّرتيب في "دليل البثّ" مجموع المواد الصوتيّة للبرنامج وعناصره. وأمام كل عنصر توجد منطقة مخصّصة للنص تسمح للمنشط أو المنتج بتدوين تعليقاته، فضلا عمّا توفّره وظيفة (Voice Over) من إمكانيّة إضافة الصّوت على مقطعين اثنين أو بينهما.

ويؤمّن البثّ النّهاري تقنيون يتولّون إحكام الرّبط بين العلب وتسلسلها. أمّا في السّاعات المتأخّرة من اللّيل فإنّ البثّ يقوم كليّا على البرمجة الآليّة. ولمواجهة تدنّي جودة البثّ الدّولي على الموجات الطّويلة، شرعت إذاعة البحر الأبيض المتوسّط (MEDI 1) في البثّ على شبكة الأنترنيت منذ 1999. ويمكّن موقعها بالشّبكة (Medi 1.com) من البثّ الآليّ المباشر (وفق شوكل ريال أوديو بلاييير (au format Real Audio Player) ومن الاطّلاع أيضا على وثائق سمعيّة حسب الطّلب. والملاحظ أنّ كلّ خدمات المحطّة محميّة بالكامل ضدّ كلّ أنواع العطب بواسطة نظم خوادم ملقّات بديلة وأقراص توْأم وتسجيلات على أشرطة مغناطيسيّة. ثمّ إنّ هذه الحماية تضمن باستمرار إنتاج نسخة من الملقّات السمعية المودعة بخزانة الاسطوانات وكذلك نسخة من الملفات الاعلامية. أما على المستوى المادّي فإنّ خوادم الأقراص الصوتيّة مصمّمة وفق أسلوب (Rai 5).

التّلفزيون:

لزيارة قاعة تحرير مجهّزة بالإعلامية يمكننا الذّهاب إلى (iTélé) وهي قناة إخباريّة شاملة رأت النّور عام 1999، صلب مجمّع (+ Canal)، حيث أنشئت مباشرة بفضل التكنولوجيات الجديدة، مستخدمة صحافيين شبّانا مغطّية كامل التّراب الفرنسي بواسطة نظام مستقلّ يقوم على توظيف وسائل نقل مرتبطة بالقمر الصناعيّ. وفي الفضاء الرّكحي الممتدّ، تعمل الكاميرات السّبع (caméras) بشكل آليّ ودون مصوّر وكذلك الشّأن بالنّسبة إلى الرّكح الصّغير المجهّز بثلاث كاميرات، وبعد اجتماع هيئة التّحرير، ينطلق الصّحافيون (المخبرون، الصّحافيون النّاقلون) لتغطية أحداث اليوم، في حين يقتسم الصّحافيون العاملون بالمكتب، سائر المواضيع ويبحثون عن الصّور المناسبة. إن في إطار التّبادل مع (القاعدة الإلكترونيّة الأوروبيّة المشتركة للأخبار) أو في إطار ما يحصلون عليه من وكالات الأنباء أو الأرشيف، علما بأنّ هناك "أرشيفا حديث النّشأة ووليد السّاعة جاهز للاستغلال مباشرة. وفي حال البثّ المباشر، ينطلق فريق العمل في سيّارة النّقل المرتبطة بالقمر الصّناعي وهي عبارة عن حافلة ريبورتاج تتميّز بالإستقلاليّة في التقاط الصّور والتّركيب والبثّ المباشر عبر القمر الصّناعي. وهذه الحافلة هي بمثابة الفضاء الذي تجتمع فيه هيئة التّحرير. وتمتلك القناة حوالي عشرين منها. وتسمح هذه الوسيلة للصّحافي بالارتباط بالنظام المعلوماتيّ للقناة والنّفاذ إلى برقيّات الوكالة (لتحيين مقاله)، وكذلك إلى دليل شريط الأنباء وحتّى جهاز الكتابة التّوليفي (synthétiseur) (لادراج عناصر إضافيّة إلى المادّة المركّبة تتّخذ شكل بطاقة تعريفيّة بالنّسبة إلى الأشخاص المستجوبين مثلا). ويمكن أن تتمّ عمليّة الرّبط مع القناة في أقل من عشر دقائق، علما بأنّ الإشارة التي تتلقّاها القناة من القمر الاصّطناعيّ مشفّرة ومحميّة. ويتكونّ التّجهيز الأنموذج للمخبر التّلفزي من عدسة أو كاميرا رقميّة (caméra numérique) وحاسوب محمول مجهّز ببرنامج تركيب معلوماتيّ (أو بنظام تركيب رقميّ محمول وهو جهاز خاصّ وباهظ الكلفة)، إضافة إلى حقيبة إضاءة، ومصادح عالية التّردد وهاتف محمول. ويحظى الصّحافي العامل بقناة (iTélé) أيضا ببرنامج معلوماتيّ خرائطيّ يمكّنه من تحديد مسلكه والحصول على أيّ عنوان بكامل التّراب الفرنسيّ. هذا ويمكن لأيّ

صحافيّ مغاربيّ أن يستعين بالخدمة المجانية التي يوفّرها موقع (Google Earth) على شبكة الأنترنيت (http://earth.google.com) لكن بدقّة أقلّ.

وتدرج (الريبورتاجات) بالخادم (serveur)، ويعمد الصّحافيّون بفضل البرنامج المعلوماتيّ (Clip Edit) إلى تركيب مواضيعهم انطلاقا من محطّة عملهم ثمّ يستوفون هذه المواضيع بالبحث المباشر في الأرشيف. وبعدها يسجّلون تعليقاتهم وفق أسلوب الصّوت الخفيّ (voix off). عن طريق الشّبكة، ويراقب رئيس التحرير وباستمرار المواضيع ويصدّق عليها أو يدعوالصّحافيّين إلى تعديلها أو تحيينها في آخر لحظة. أمّا الإنتاج الجاهز للبثّ فهو مهيّأ ليدمج في آخر المطاف بدليل شريط الأنباء. وبعد مراقبة كلّ المواضيع يكتب مقدّم الشّريط النّص المقروء.

إنّ اقتناء نظم قاعات التّحرير المجهّزة بالمعلوماتية (NCS, News Room Computer System)، وهي نظم تتقاسم السّوق في هذا الحيز من البثّ التّلفزيونيّ، يمثّل حلاّ مكلفا جدّا يتناسب مع إمكانيات شركات مثل أفيد نيوز (Avid News) و ENPS وسوني(Sony) و (News Base System) (Dalet Plus News Wire) ومؤخّرا شركة كانتل Quantel (News Box) ولهؤلاء جميعا توفّر هذه النّظم تقريبا نفس الوظائف في مجالات تخطيط العمل والإطّلاع على وكالات الأنباء، والبريد الإلكترونيّ الدّاخليّ، والتّراسل الإلكترونيّ والتّركيب، وإعداد الصّوت الموافق لمواضيع السّاعة، وإنجاز دليل شريط الأنباء، وشاشة الصّوت المقروء ووسائل الربط مع أجهزة البثّ الموازية.

لقد أصبحت الواجهات (Interfaces) حميميّة أكثر فأكثر وسهلة الإستخدام من قبل أشخاص غير تقنيّين. وقد أعلنت شركة Avid خلال المؤتمر الدّولي للإعلام المنعقد أخيرا بأمستردام خلال شهر سبتمبر 2005 عن صدور (Instinct News) وهي أداة وصفها إشهار الشّركة بأنّها " من تصوّر الصّحافيين ولخدمة الصّحافيين". وعلى هذا النّحو قدّمه مخترعوه: "أفيد نيوز انستان) (Avid News Instinct) هي أداة تحريريّة مرئيّة تجمع بين البرقيّات والنصّ والصّورة فضلا عن تقديم يقوم على السّيناريو وتجعل منه حميميته وبساطة استعماله منتوجا حدسيّا تماما بالنّسبة إلى الصّحافيين... وتساهم هذه

الأداة في تحسين إبداعيّة ومراقبة تركيب النّسخ الدّوليّة المعقّب عليها وتيسيرها في أقلّ وقت ممكن بالإضافة إلى تسريع إنتاج أشرطة الأنباء التّلفزيونيّة وذلك مباشرة من محطة عمل الصّحافيّ. ويوفّر (News Instinct) للصّحافيين، بتبسيطه إنتاج أشرطة الأنباء التّلفزيونية، منهجا حميميّا، مرنا ودقيقا للإسهام في إنتاج تلك النّشرات الإخبارية التّلفزيونية خاصّة وأنّ التّركيب ليس من اختصاص هؤلاء الصّحافيين. وبفضل عدد كبير من النّسخ الدوليّة المعقّب عليها يستطيع الصّحافيّون إنتاج مواضيعهم بسرعة ويسر، في الوقت الذي يركّز فيه المركّبون المتخصّصون جهودهم على استكمال مواضيعهم وجودة البثّ السّمعي المرئيّ.

فقناة (فرنسا 3) المنتشرة في كامل التّراب الفرنسيّ وفي (29) جهة من البلاد وهي التي تمتلك تسعين موقعا على الشّبكة وتنتج مائة وثلاثا وثلاثين نشرة إخباريّة يوميّة، قد اختارت (Manréo café) وهو برنامج معلوماتيّ تتمركز في اطاره كلّ البرامج الجهويّة. والهدف من ذلك هو إنشاء رصيد وثائقيّ في كلّ جهة وتجميع تغطيات الأحداث الجهويّة بالنسبة إلى مجموع المحطّات أو القنوات التّابعة لمجمّع (France Télécom) فرنسا للاتّصالات ويمكّن النّظام من الانطلاق الآلي لرقمنة البرامج الإخباريّة وذلك برصد الصّور الرئيسيّة للجينيريك.

أمّا الصّور التّلفزيونيّة (Vidéos) وهي قد شفّرت وفق شوكل ريال بلاييز (format Real Player) فإنّها تحوّل إلى خوادم التّخزين والبثّ. فبعد التّلفزيون الرّقميّ الأرضيّ والبثّ التّلفزيّ بواسطة الإشتراك الرّقميّ اللاّتناظريّ (ADSL) عالي التّدفّق فإنّ آخر الإبتكارات كان دونما شكّ حلول التّلفزيون على الهواتف المحمولة سنة 2005 بفضل الجيل الثّالث من التّجهيزات.

وهكذا فإنّ الجمهور المحتمل لمالكي الهواتف المحمولة هو الذي يجتذب ويثير طمع شركات البثّ الاذاعيّ المرتبطة بشركات الخدمات الهاتفيّة. وفعلا، وفي سبتمبر 2005، ووفق (Wireless Intelligence)، وهي شركة دراسات أنشأتها شركة (GSM Association) فإنّ عدد مستعملي الهواتف المحمولة بلغ مليارين. وهو ما يعادل حوالي ثلث سكّان المعمورة المقدّر ب 6.5 مليار نسمة. وقد بدأت شركات + Canal وSFR

وNokia وTowercast في تجريب التّلفزيون المحمول ببـاريس حسب مقياس بثّ الفيديو الرقميّ المحمول (DVB-H) على عيّنة شملت مائتين وخمسين مشتركا. وبذلك أصبحت البرامج تلتقط إمّا على الهاتف المحمول أوعلى تلفزيون الجيب أو في السيّارة أيضا. ويتقبّل المشتركون ثلاث عشرة قناة من باقة (canal stellite) وبرامج تفاعليّة، ودليلا للبرامج وحتّى الفيديو حسب الطّلب. إنّ تطوّر البثّ الإذاعيّ الرقميّ (DAB) والبثّ التّلفزيونيّ على الأنترنيت (ADSL) وعلى الهواتف المحمولة، دفع شركات تلفزيونيّة إلى إنشاء شركات متخصّصة في التّطوير والخدمات التّحريريّة الخاصّة وهو ما ينطبق على (TF1) وهي فرع لمجمّع (TF1 SA) الذي ينتج ويسوّق مضامين وخدمات معدّة للبثّ على الأنترنيت والهواتف المحمولة العاملة وفق بروتوكول النّقل اللاّسلكي (WAP) والمساعد الرقميّ الشّخصيّ (PDA). وتعمل الشّركة الفرع على تحسين مردوديّة أرشيف المجمّع وفهرسة النّشريتين الإخباريّتين التّلفزيونيّتين للقناة الأولى. وهكذا فإنّ الاطّلاع على المواضيع الإخباريّة يمكن أن يكون جزئيّا أو كليّا يشمل النّص بأكمله. وقد ساهمت هذه المنتجات في ارتفاع نسبة زيارة موقع القناة بـ 20%. ثمّ إنّ تطوير هذا المشروع سيمكّن من توفّر الشّراء عن بعد وتغطية الأنشطة والتّظاهرات الرياضيّة والألعاب التفاعليّة التلفزيونيّة.

وقد أنجزت مجموعة (France Télévision) بالتّعاون مع فرعها (FTVI, France Télévision Interactive) الذي يهتمّ بالمواقع الإلكترونيّة الرّاجعة لقنوات المجموعة، نفس المشروع التّحريري. وفضلا عن مضمونها التّحريريّ الطّريف فإنّ هذه الشّركة الفرع (FTVI) تبثّ على الشّبكة يوميّا مائتي (200) شريط فيديو مستمدّة من برامج قناتي فرنسا 2 (France 2) وفرنسا 3 (France 3).

الباب الخامس
في مصادر الخبر

لقد أحدثت تكنولوجيات المعلومات والاتّصال تغييرات جذريّة في مهنة الصّحافيّ. تغييرات تجلت على مستوى التّجهيزات والعاملين والكفاءات الضّروريّة والعمليّة الإعلاميّة ذاتها والمراحل الضروريّة لصناعة المنتوج وبثّه أو نشره. كما تجلت على مستوى النّفاذ إلى المصادر ولا سيّما بفضل الأنترنيت.

لقد مكّن التّقدّم التّكنولوجيّ أوّلا من تقليص حجم الأدوات المستخدمة في تغطية الأحداث والزّيادة في نسبة إدماجها وتطوير أدائها. وبالنّسبة إلى "الأحداث السّينمائيّة " التي لا يتصوّرها أبناؤنا وهم الذين ولدوا مع التّلفزة، فإنّ فريق التّصوير كان يتكوّن على الأقلّ من أربعة أشخاص: المصوّر أو الكميرمان وملتقط الصّوت وتقني الإنارة والسّائق.

وكان صحافيّو تلك الحقبة لا يرافقون الفرق التّقنيّة إلاّ نادرا ويكتفون بكتابة تعليق معدّ ليقرأه بأسلوب "الصّوت الخفيّ"، "مقدّم" حسن الصّوت بالتّزامن مع تداول الصّور. إنّ عدد هذا الفريق وتركيبته لم يتغيّرا بعد أن انضاف إليهما عنصر مضلّ خامس هو الصّحافي، وبقي هو ذاته لتغطية الأحداث التّلفزيّة خلال الفترة الممتدّة بين الستّينيات والثّمانينات، بالإعتماد على فيلم موجب شفّاف (inversible)، هذا إذا لم يتمّ طبعا الاقتصار على التّغطية "الصّامتة" (غير الصوتيّة) بواسطة عدسة أو كاميرا (Bell &Howel) التي لا تتّسع بكرتها البالغ طولها ثلاثين مترا لأكثر من ثلاث دقائق. فما أكثر الفرص المهدورة بانتهاج هذا الأسلوب في تغطية الأحداث الرّياضيّة. فالأهداف كانت لا تسجّل إلاّ عندما يكون المصوّر بصدد شحن فيلم آخر بالكاميرا. وبالنّسبة إلى التّغطية الصّوتيّة، فقد كان الصّوت يثبّت على آلات تسجيل ذات شريط ناعم غالبا ما يكون من نوع (Perfectone) ومرتبطة بالعدسة (Eclair) عن طريق كابل يضمن التزامنيّة. وبعدها ينطلق التّصوير. وكان الفيلم الموجب الشفّاف

(inversible) مـن فـئة 16 ميلميرا يحمّض بالمخبر (مع ما يمكن أن ينجرّ عن ذلك من مخاطر) كـما كـان يـعاد تسـجيل الصّوت علـى الشّريـط الممـغنط المثقوب من نوع 16 ملمترا ثمّ يأتي دور منضدة التّركيب حيث تتمّ عمليّة الرّبط والتّنسيق بواسطة الشّريط اللاّصق. وبما أنّ الأمر يتعلّق دائما بالنّسخة الأصليّة من الشّريط فإنّ عمليّة التّقطيع ينبغي أن تتمّ بكثير من الحذر، وبعدها تأتي عمليّة المزج (mixage) وهنا يتعيّن أن نخصّص "حيزا" لجهاز الإرسال التّلفزي السّينمائي (Télécinéma) فيركّب الفيلم المتكوّن من شريطين في جهاز العرض الخاصّ بهذه التقنية، تقنية الإرسال التّلفزي السّينمائيّ على أن يسجّل الصّوت بالتّوازي مع عرض الصّور في استديو صغير معدّ لهذا الغرض.

وقد ظلّت هذه التّقنية مستعملة لوقت طويل في مجال النّشرات الإخباريّة لتتواصل حتّى بعد اختراع آلة تسجيل الصّور التّلفزيونيّة (المانيوتوسكوب) والفيديو. ويرجع السبّب في ذلك إلى عرض شريط الفيديو المقدّر ببوصتين وحجم تجهيزات التّسجيل الضّروريّة. ثمّ إنّ الانتقال من بوصتين إلى بوصة واحدة لم يأت في الحقيقة بأيّ جديد في مرحلة أولى وذلك قبل أن تخترع التّجـهيزات المستعملة في إطار اجـتماعات هيئة التّحرير الإلكترونـيّ (ENG, Electronic News Gathering) وتجهيزات الإنتاج الميدانّي الإلكترونـيّ (EFP, Electronic Field Production) ذات الشّوكل بوصة واحدة (Format un pouce). وقد ساهم ظهور الشّوكل (U-Matic High Band) أواخر السّبعينات في تقليص حجم التّجهيزات ومقاس شريط التّسجيل. لكنّه مكّن بالخصوص ولأوّل مرّة من إدماج آلة تسجيل الصّور التّلفزيونيّة في العدسة أو الكاميرا ذاتها وأتى بعد ذلك جيل هايت 8 (High 8) والبيتكام (Betacam)، والدّيفيكام (Dvcam)، والدّيفيكام برو (DVC pro). ومنذ ذلك الحين ما انفكّ الاتّجاه نحو الإدماج وتصغير الحجم، يطالعنا بمفاجآته وإمكانياته المتنوّعة. من ذلك أنّ فريق التّصوير قد قلّص عدد أفراده إلى أقصى الحدود : إذ أصبح يعدّ مخبرا صحافيّا واحدا يتولّى في الآن نفسه التّصوير والتّركيب والتّعليق على الصّور. ويستطيع مع أحد المساعدين أن يحمل حقيبةإرسال فضائيّ، تمكّنه من البثّ المباشر انطلاقا من المواقع التي يجري بها الحدث. فهذه الحقيبة نفسها هي التي سمحت لبيتر أرنات (Peter Arnet) بتغطية شبه حصريّة،

وانطلاقا من سطح نزل الرّشيد، صور بغداد وهي تتعرّض لقنابل حرب الخليج الأولى في جانفي 1991. لقد أصبحت شاشة التّلفزيون اليوم مجهّزة بقرص بصريّ تفوق (طاقته التّخزينيّة عشرين جيغا أوكتي أوبطاقة تخزين تقوم مقام الذّاكرة وتستطيع تسجيل الصّور والبيانات الوصفيّة وفق شوكل استبدال المواد (XMF, Exchange Material Format) وهو ما يسمح باستغلال هذه المعطيات للتّعليق على الصّور ومعالجتها الوثائقيّة.

وقد عرفت التّغطية الإذاعيّة هي الأخرى نفس التّغييرات. ولإنجاز تغطية مباشرة أو تسجيلات ميدانيّة، يحتاج فريق العمل إلى "سيّارة نقل أو ريبورتاج" وربط هاتفيّ عالي الجودة وبعدها جاءت آلة التّسجيل : ناقرا (Nagra) إنّها لعمري، ثورة مذهلة. آلة التّسجيل ناقرا وهي التّي تتميّز بجاهزيّة الاستغلال والصّلابة ما تزال سيّدة الميدان في إذاعات بلدان الجنوب. إنّها لا تزن أكثر من سبعة كيلوغرامات ! لكنّ المدهش هو أنّ الشّركة السّويسريّة رغم ازدهارها وشبه احتكارها السّوق العالميّة لم تكن تتوقّع قدوم الثّورة المعلوماتيّة بهذه السّرعة. فقد كانت على وشك الانهيار قبل أن يأخذها نجل مالكها إلى منعطف الصّوت الرّقمي عام 2002.

وهكذا فلم يعد هناك مجال لمقارنة وزن Nagra وحجمها بوزن النّسخة السابقة وحجمها. ذلك أنّها لا تكاد تزن مائة وخمسين غراما وهي مزوّدة بذاكرة داخليّة قدرتها التّخزينيّة تساوي واحد جيغا أوكتي، وببرنامج ناشر، وواجهة ارتباط خاصّة بالنّاقل التّسلسلي (USB, Universal Serial Bus). ومع ذلك فإنّ هذه الآلة الأعجوبة تبقى وبطاقات تخزينها باهظة الثّمن.

فاليوم بات بإمكان جهاز تسجيل رقميّ صغير لا يتجاوز حجمه حجم جهاز تشغيل إلكتروني من فئة (MP3) إن لم يكن هو ذاته قادرا على التّسجيل وفق هذا الشّوكل. أن يوفّر بمعاضدة مصدح خارجيّ صوتا تضاهي جودته جودة صوت القرص المدمج، فضلا عن إمكانيّة ربطه مباشرة بجهاز الكمبيوبر الذي أصبح الآن يتولّى إنجاز عمليّة التّركيب. لقد انتهى عهد الشّريط الممغنط وحلّ عهد ربح الوقت والمال بفضل التّركيب الرّقميّ بواسطة برمجيّات سلسلة الاستعمال غير أنّ مهام تقنية جديدة أنيطت بعهدة الصّحافيّين

ومهام جديدة أخرى سيدعون مستقبلا إلى الاضطلاع بها نتيجة التطوّرات التّكنولوجيّة المقبلة ومردّ ذلك بالتّأكيد هو الهاجس الاقتصاديّ لكن ثمّة أيضا عوامل أخرى تتمثّل بالخصوص في الآداء المتزايد دقّة للتّجهيزات، أداء مرفوق بواجهات ارتباط أكثر فأكثر حميميّة ووظائف تتّجه تدريجيّا نحو الآليّة. أمّا بالنّسبة إلى الصّحافة المكتوبة، فيكفي أن نسوق طرفة عاشها عمر غويلة، وهو صحافيّ محنّك متخصّص في الرّياضة بوكالة تونس إفريقيا للأنباء أثناء الألعاب الأولمبية بسيول، (Seoul) 1988 ،لنلخّص تأخّر الصّحافة المغاربيّة. فقد أراد صديقنا أن يستعمل الفاكس لإرسال برقيّاته المخطوطة إلى تونس، فكان الرّد على هذه الرّغبة : الفاكس في 1988 ؟ هذا غير ممكن ! هيّا أرقن مقالك بفضل هذه الملامس وهذا الحاسوب! لحظات فقط لتصل مباشرة إلى مكتب وكالة تونس إفريقيا للأنباء !

واليوم أصبح المخبرون الصّحافيّون الرّياضيون يحرّرون مقالاتهم مباشرة من الملعب على هواتف محمولة وهم يتابعون المباراة بطريقة شبه مباشرة ثم إنّهم يرتبطون أحيانا بالأنترنيت ليوجّهوا تلك المقالات مباشرة إلى قاعات التّحرير بمؤسساتهم.

الأنترنيت المصدر المتميز؟

إنّ الثّورة الأكثر إذهالا النّاجمة عن تكنولوجيات المعلومات والاتّصال في الحقل الإعلاميّ هي تلك التي تجسّمت في تفجّر المصادر بفضل الأنترنيت، فمن الذي يجرؤ اليوم على الانكار بأنّ الأنترنيت أصبحت أحد أبرز المصادر الإعلاميّة لأيّ من عامّة النّاس ولكلّ الذين يفترض أن يعلموا هذا الشّخص اي لوسائل الإعلام والصّحافيين العاملين بها. فمنذ تفجّرها المتواصل والسّريع بعد سنة 1993، (تاريخ تحرير قطاع الاتّصالات السّلكيّة واللاّسلكيّة بالولايات المتّحدة الأمريكيّة) غادرت الأنترنيت تدريجيّا نطاق النّخب الضيّق والجامعات والباحثين لتتدقرط وتكون في متناول الجمهور العريض. وقد شملت هذه الدّقرطة البلدان الأكثر فقرا والفئات الاجتماعيّة الأقلّ حظّا، نتيجة التّدنّي المذهل للتّعريفة ثم إنّه بفضل انتشار المراكز العموميّة للاتّصالات السّلكيّة واللاّسلكيّة، كالمقاهي الإلكترونيّة ومواقع أخرى عموميّة، يمكنك استئجار الأنترنيت لربع ساعة واحتساء شاي

منعنع فالمثال الموجب للعبرة هنا يهمّ البلدان الإفريقيّة القريبة من الصحراء حيث لا تعمل دور البريد تماما أوتعمل بصعوبة،(نتيجة غياب العناوين وأسماء الشّوارع في الغالب) وحيث الهاتف القارّ مكلف ونادر بما يدفع إلى اللّجوء إلى التّلكس هذا الجهاز الذي تجاوزته الأحداث للاتّصال بالمؤسّسات. واليوم وبفضل البريد الإلكتروني ومجانيته خرجت إفريقيا عمليّا من عزلتها وأصبح بالإمكان الاتّصال بالأشخاص والمؤسسات دونما صعوبة.

وكما هو الشّأن بالنّسبة إلى كلّ جديد أو مبتكر وُوجهت الأنترنيت في طور أوّل بالرّفض، ثم قوبلت في طور ثان بالإنبهار، غير أنّنا لم نصل إلى طور "التّوازن". وإذا كان طور الرّفض قد انتهى إلى حدّ كبير في العالم، فإنّنا لا نزال في بلدان الجنوب على الأقلّ، نعيش طور الإنبهار التامّ، مهدرين المزيد من الوقت في الابحار على الشّبكة مندهشين بثراء وتنوّع المصادر والمعلومات المتوفّرة فيها. وفي هذا تكمن بالفعل نقطة الضّعف. صحيح أنّنا نجد كلّ شيء في الأنترنيت. لكن بأيّ ثمن نقدّر ضياع الوقت؟ وأيّ ثقة نمنحها هذه الوسيلة؟ وأيّ مصداقيّة للمعلومات التي نجنيها من هذا المصدر؟ تلك هي مشكلة الصّحافيين مع الأنترنيت، دون أن نعتبر طبعا "المنافسة" التي تواجهها وسائل الإعلام والصحافيّون التّقليديّون من المواطن العاديّ ، ثمّ إنّه ليس من البديهيّ والواضح أن نجد بسرعة المعلومة الملائمة التي نبحث عنها وفي اللّحظة التي نحتاج إليها بالذّات. لقد أصبحت الأنترنيت أداة ضروريّة للبحث عن المعلومة، بل بديلا عن التنقّل إلى الميدان. ففي مقال نشر في "كرّاسات الصّحافة"(les Cahiers du journalisme) وهي مجلّة يصدرها المعهد العالي للصّحافة بليل (Lille) ([39]). كتب لويك هرفوي (Loic Hervouet) : "الأنترنت هي بالنسبة إلى الصحافيين وسيلة إعلاميّة قطعا، لكنّها أداة قبل ذلك وأداة العمل هذه رائعة بعمقها وامتدادها وآنيتها وتفاعليتها. وهي تمنح الصّحافيين تسهيلات جديدة وإمكانيّات متزايدة.وهو يرى أنّنا نشهد اليوم بفضل الأنترنيت: المحرّك الحقيقيّ للصّحافة: ميلاد "صحافة نشيطة، صحافة حقيقيّة، مدعومة بالحاسوب".

[39] عدد 7 ،جوان 2000

وفي مؤلّف ممتاز صدر عام 2004 بعنوان : الأنترنيت للصّحافيين ([40]) يلخّص سارج كوريي (Serge Courrier) مزايا ونقائص الأنترنيت قائلا: " فضاء جديد، أدوات جديدة، تنظيم غير مؤلوف للمعلومات، ومنطق جديد للبحث، فممارسات جديدة للاتّصال ... كلّ هذا يكفي لزعزعة الإستقرار خاصّة وأنّ التحكّم في هذا الفضاء يفرض مواجهة التّقنية وهذه الإعلامياء الملعونة". لنتّبع المسار الذي اقترحه ليتيسّر لنا التحكّم في هذا الغول. فالأنترنيت تمكّننا من : (نورد هذا باختصار)

- مضاعفة وتعميق مصادرنا الوثائقيّة
- توسيع مصادر الأحداث التّقليديّة
- اكتشاف مصادر إعلاميّة بديلة (المنظّمات غير الحكوميّة، المنتديات، الجماعات الإجتماعيّة...) لكن وهنا لا بدّ من الحذر، لأنّ المعلومات المزيّفة والتّلاعب بها تترصّدان الصّحافيّ الذي لا يأبه للتأكد من مصادره.
- الرّجوع إلى المصدر الأمّ (بالنّسبة إلى الوثائق الهامّة كالمنشورات والتّقارير أو الدّراسات)
- تبسيط اليقظة الصّحافيّة من منطلق تقنية الدّفع (Push) (أنظر لاحقا).
- تبسيط وتنويع العلاقة مع المصادر بفضل البريد الإلكترونيّ

أمّا بالنسبة إلى الذين لا يتحكمون في الأداة وتقنيات البحث فإنّ ما ينتظرهم من سلبيات كثير وكثير جدا ومنها:

- إضاعة الوقت
- الغرق في محيط من المعلومات
- خطر تحريف المعلومات والتلاعب بها من قبل مواقع اتصالية أو تقليد مواقع رسمية حقيقية.
- العزوف عن الميدان وافتقاد كل اتّصال بشريّ مباشر وحتّى مع المصادر".

[40] منشورات فيكتوار، باريس 2004، 470ص. Victoires Edition, Paris, 2004, 470p

وللأسف فقد أصبح الصحافيون لا ينتقلون إلاّ قليلا. إنّهم يتقبّلون البلاغات الصّحافيّة والتّصريحات بواسطة البريد الإلكترونيّ ، بل إنّهم يجرون وينجزون بعض الاستجوابات بهذه الطّريقة. فالمخبر الصّحفيّ لم يعد في حاجة للذّهاب إلى مكتبه للاستخبار عن عمله أو الاطّلاع على وثائقه المكتوبة أو تسليم مقاله... ذلك أنّه بإمكانه انطلاقا من مسكنه أو سيّارته أن يجري اتّصالا هاتفيّا، أو يرسل مقالاته ويطلع على أرشيف الصّحيفة أو مصالح أنباء الوكالات، أو يوجّه صورا رقمية أنجزها بنفسه. ولكي يهتدي إلى الطّريق التي يريد أن يسلكها فإنّه يطّلع مباشرة على الخرائط الجغرافيّة... وهكذا أصبحت الممارسة الصحفيّة عن بعد (Téléjournalisme) أو العمل عن بعد في غاية السّهولة.

وباختصار ّفإنّ الإعتقاد في إمكانيّة اكتشاف هذا الميدان الجديد والتّحكّم فيه في لمح البصر لا يعدو أن يكون إلاّ وهما آخر من الأوهام الحاليّة إذ لابدّ من مرور وقت طويل لنتمكّن من تحديد المعالم والتّعرّف على مواطن المعلومة وكيفيّة الوصول إليها واستغلالها" (انتهى كلام سارج كوريي).

وتثير هذه الملاحظة الأخيرة ضرورة تكوين الصّحافيّ في مجال الأنترنيت بمستوياته الأربعة (التّدريب والبحث المتقدّم والكتابة للشّبكة أوللواب، الإدارة التّحريريّة).

ولا تشكّل الإدارة التّقنية لمواقع الواب جزءا من المهام الموكولة إلى الصّحافيين ذلك أنّ الادارة التّحريريّة هي وحدها التي تعود إليهم بالنّظر، غير أنّ عددا قليلا جدّا من هيآت التحرير المغاربيّة وهي التي تشكو تقليديّا وعلى المستوى التّنظيمي. كثيرا من الخلل، استطاع أن ينشئ قاعات تحرير الكترونيّة مكلّفة بتغذية مواقعها بمعلومات تكون قد صيغت بأسلوب يختلف عن الأسلوب الخاصّ بالنّسخة الورقيّة.

إنّ البحث على الأنترنيت يستغرق وقتا طويلا وإنّ خطر الغرق تحت وطأة الكم المعلوماتيّ الهائل أمر وارد وحقيقيّ. وإذا كان كلّ الصّحافيين يقضّون أكثر من ساعتين في الإبحار على الشّبكة للعثور على معلومة واحدة أو للتثبّت منها، فإنّ ذلك قد يكون غير "مجد" للعملية التّحريريّة. ومن هنا كان ميلاد ملمح جديد أنشأه الكنديّون: الصّحافيّ/ الموثّق/ الباحث. موثّق أو صحافّي موهوب فذاك يعني أنّه متمرّس على الأداة، يعرف

المواقع المرجعيّة ويملك القدرة على تحديد المصادر غير الموثوق بها ثم أنّه يستطيع أن يوفّر لزملائه وفي وقت قياسيّ، المواقع والمعلومات المطلوبة.

ذلك لأنّ زبد محيط الشّبكة (المواقع التي يسهل العثور عليها بواسطة محرك بحث عاديّ) يخفي وراءه " أنترنيت دهليزيّة" عميقة وغير مرئيّة لا يعرفها إلا ذوو الدّراية والخبرة. وهو ما ينطبق بالخصوص على بنوك المعطيات القابلة للمساءلة والتي كثيرا ما يكون التعامل معها بمقابل ماليّ. وترى شركة برايت بلانت (Bright Planet) التي تقترح مسبارا لاستكشاف الشّبكة، أنّ هذا الفضاء أعمق من الفضاء المألوف للشّبكة. والملاحظ أنّ بعض قواعد المعطيات هذه في المتناول ومجانية. ولا يمكن الإستغناء عنها في إطار تحقيق معمّق للعثور على المؤلّف المرجع أو الجذاذات البيانيّة المتّصلة بموضوع من المواضيع في قطاع معيّن (سينما، طيران، فلاحة، فضاء، محيط...) وتنحصر استعمالات الصّحافيين الأساسيّة للأنترنيت عمليّا في البريد الإلكترونيّ ومطالعة الصّحف (الأجنبيّة في معظم الأحوال). وفي تحقيق أنجز عام 1999 بصفة مشتركة بين المعهد العالي للصّحافة بليل (Lille) وشركة (Communicator) حول استعمال الأنترنيت من قبل الصحافيين الفرنسيين ([41]) تبين أن التّراسل الإلكترونيّ هو الإستعمال المهيمن (85%) وأنّ البحث عن مصادر جديدة ورد في المرتبة الثانية بنسبة (62%). أمّا الحصول على أفكار للاستغلال عند كتابة مقال، فقد كانت نسبته (33%)، وهي نسبة تعني الصّحافيّين العرضيّين أكثر من الصّحافيين القارّين هذا ويستعمل 43% من الصّحافيين الأنترنيت لإرسال مقالاتهم أو صور إلى المصلحة المركزيّة للتّحرير، في حين أنّ البحث الرّقميّ عن الصّور لم يتجاوز نسبة 46% .

الصحافيون التّونسيون والأنترنيت:

تحقيق مماثل حول استعمالات الأنترنيت من قبل الصّحافيين التّونسيين، اعتمد نفس المنهجيّة التي اتّبعها المعهد العالي للصّحافة "بليل"(Lille) وهو ما من شأنه أن يمكّن من

[41] Supplément aux Cahiers du journalisme de ESJ de Lille, Octobre 1999, voir aussi le n°7 des Cahiers de journalisme signalé plus haut.

مقارنة دوليّة، قد أشرف عليه رضا النّجار بمعهد الصّحافة وعلوم الإخبار، في إطار إعداد شهادة الأستاذيّة من قبل الآنسة وداد جبنون ([42])

وقد شمل هذا التّحقيق الذي أنجز في جوان 2004 عيّنة تمثيليّة تعدّ 104 صحافيّ يمتلكون البطاقة المهنيّة (من مجموع الألف صحافيّ الحاملين لهذه البطاقة في تونس عام 2004) وينتمون إلى القطاعات المهنيّة الثّلاثة وهي : الوكالة، الصّحافة المكتوبة والإذاعة والتّلفزيون.

وقد اهتمّ التّحقيق باستعمالات الصّحافيين للأنترنيت في مواقع العمل وحتّى في بيوتهم (امتلاك حاسوب، الإرتباط بالأنترنيت عنوان إلكترونيّ واستعمالات).

ويلخّص الجدول الموالي الوضع في مواقع العمل وفي إطار المؤسّسة الصّحافية.

الأنترنيت بالمؤسسة الصحافية في تونس عام 2004

(حسب النسبة المائوية الخاصة بكل صنف من المؤسسات)

المؤسّسة	نسبة الحواسيب الموضوعة على ذمة الصّحافيين	الارتباط بالأنترنيت	العنوان الالكترونيّ الشخصيّ
وكالة تونس إفريقيا للأنباء	100%	100%	80%
الصحافة المكتوبة	35.57%	76.08%	76.66%
الإذاعة والتلفزيون	25.96%	57.57%	43.41%

ويقدّم هذا الجدول فكرة صادقة عن وضع الصّحافيين بمصالح أو بأقسام التّحرير المغاربيّة التي يحظى ضمنها صحافيّو المصالح والأقسام التّابعة لوكالات الأنباء عامّة بمحيط معلوماتيّ، بينما لا يزال نظراؤهم العاملون في قطاعي المكتوب والمرئيّ المسموع، يتناوبون على عدد محدود من الحواسيب التي وضعت على ذمّتهم. أمّا فيما يتعلّق باستعمالات الصّحافيين المهنيين التّونسيين للأنترنيت فقد أبرز التّحقيق أنّها تنحصر في

[42] Wided JEBNOUN : usages de l'internet par les journalistes professionnels tunisiens, mémoire de maîtrise , Tunis, septembre 2004

البحث عن المعلومة بنسة 53.84%، والبريد الإلكتروني بنسبة (30.76%) والبحث الوثائقيّ المحض بنسبة (15.40%) أمّا باعتبارها مصدرا للمعلومة، فإنّ الأنترنيت لا تحصل إلاّ على % 15.4 مقابل 31.7% و % 6.7 للكتب، وكذلك للمجلاّت المتخصّصة و4.8% للتّلفزيون و% 1 للإذاعة وهو ما يثير والإستغراب، وأخيرا 1.9% للمتفرّقات [43].

تكنولوجيات الدّفع (Push) والجذب (Pull) ونظام التزويد المبسط للمعلومات

أو نظام تلخيص مضامين المواقع

لقد أصبح اليوم بإمكان العديد من أنظمة الإبحار الذكيّة على الشّبكة السّماح لمستعملي الأنترنيت بشخصنة البحث وتأليته. ذلك أنّ تكنولوجيا الدّفع هي بصدد الحلول محلّ تكنولوجيا الجذب تدريجيّا. فلم تعد هناك حاجة للإبحار على الشّبكة لأنّ برمجيّات جديدة باتت تضطلع بهذه المهمّة ولا توفّر لك من المعلومات إلاّ ما ترغب في الحصول عليه منها. فاللّجوء إلى نظام التزويد المبسّط للمعلومات (RSS, Really Simple Syndication) أو نظام تلخيص مضامين المواقع (RSS, Rish Site Summary) يعفي كل مبحر فطن من إضاعة وقته في زيارات يوميّة لمواقعه المفضّلة التي قلّما تتضمّن معلومات جديدة. وإذ يقوم نـظام االتّزويد المبسّط على لغة التّمييز القـابلة للامـتداد (XML, Extend Mak UP Langage) فإنّه يمكن لكلّ رائد من رواد الشّبكة أن يتقبّل يوميّا وحسب اختياره "وصلة إعلاميّة" (Fil d'actualité) يؤلّفها هو بنفسه وتتكوّن من عناوين رئيسيّة مستقاة من قائمة مواقع مختارة، إلاّ أنّ ذلك لن يتمّ إلاّ في حال ورود معلومات جديدة بالموقع. وهي طبعا الطّريقة الأفضل لأيّ صحافي يريد إنشاء "يقظة" مستمرّة بخصوص أحد مواضيع السّاعة أو ميدان اختصاص معيّن. وبعد أن استخدمت وصلات التّزويد المبسّط للمعلومات في المواقع الشخصيّة المفتوحة، فإنّها سرعان ما غزت وسائل الإعلام التقليديّة ذاتها. وهكذا تبنّت كلّ من لومند (Le Monde) ولومند

[43] نفس المرجع السّابق.

الديبلوماسيّ (Le Monde Diplomatique) والملاحظ الجديد (Le Nouvel Observateur) ولاتربين (L Tribune) وعدد آخر كبير من الصّحف. هذه التّقنية التي توفّر للمبحر ربحا مهمّا للوقت.

ويمكن لهذه الوصلات القائمة على نظام التّزويد المبسّط للمعلومت أن تتسّع لملفّات متعدّدة الوسائط (صورة ثابتة، صوت، فيديو...). وهكذا يستطيع المبحر أن ينزّل (Télécharger) إلى جانب المعلومات، ملفات متعدّدة الوسائط كلما نشرت مادّة إعلاميّة جديدة بالموقع.

دليل مواقع نظام تلخيص المضامين
أو نظام التزويد المبسط للمعلومات.

www.bloglines.com : قارئ شبكي لتدفّقات (RSS) تعتمد فيه اللغة الفرنسية، ويعتبر هذا الموقع بالنّسبة إلى قنوات نظام (RSS) بمثابة الواب ميل في علاقته بالبريد الالكتروني. ويمكّن هذا المجمع لتدفّقات المعلومات على الشّبكة (RSS, ATOM) من البحث عن تدفّقات المعلومات وتثبيتها ونشرها وتقاسمها,

www.retronimo.com : دليل سنوي باللّغة الفرنسية يتعلّق بتدفقات (RSS) وهو يحصي أكثر من 1000 تدفّق (RSS) ويرتّبها حسب كل صنف. ويقوم أيضا مقام دليل بالنّسبة إلى المواقع الشّخصية المفتوحة.

www.technorati.com: يتابع الأحداث المتّصلة بعالم المواقع الشّخصية المفتوحة وتدفّقاتها حسب نظام (RSS).

القارئ نيوز قاقور Newsgatoor

قائمة google لأجهزة قراءة (RSS)

- www.Google.com./reader : قارئ google الجديد لوصلات (RSS)

www.feedster.com : يقوم Feedsteer بمراقبة نشيطة لعالم (RSS)

www.syndic8.com : يقدم Syndic 8 الوصلات الإعلامية وفق نظامي RSS وATOM

My yahoo RSS : وصلات RSS بموقع Yahoo

http :feedvalidator.org : يعتبر feedvalidator برنامجا لإقرار وصلات (RSS).

www.clubic.com/c/tutorial-xml.php: برنامج تعليمي يفسر لمستعملي الأنترنيت كيفية إدراج وصلات RSS بمواقعهم الشّخصية.

برنامج تعليمي آخر : www.webtechsig.org/presentations/rss-links-htm
يتصل بنظام RSS ويعمل حسب لغة البرمجة المعتمدة (ASP, net, PHP)
كيفية إنشاء قناة إخبارية شخصية: www.figer.com/publications/rss.htm

إلى جانب نظام التّزويد المبسّط للمعلومات والمواقع الشخصيّة المفتوحة (Blogs) يعدّ الويكي(Wiki) أحد أكبر التحوّلات في مجال النّشر على الأنترنيت. والويكي (Wiki) هو موقع نشيط يمكن لأيّ زائر أن يغيّر صفحاته حسب مشيئته. فهو لا يسمح بالاتّصال ونشر المعلومت بسرعة فقط (إذ هذا ما كان يؤمّنه Usenet) وإنّما أيضا بتنظيم هذه المعلومات بما ييّسر الإبحار بينها بشكل مريح. فهو إذن يحقّق خلاصة تأليفيّة لمنتديات(usenet) والأسئلة المتداولة الطّرح (FAQ) ومحتويات الشّبكة، في عمليّة تطبيقيّة واحدة (مدمجة وقائمة على وصلة الرّبط النصّي الالكترونيّ (hypertexte) ويتعلّق الأمر هنا بمفهوم حديث النّشأة لأنّ التّكنولوجيا التي تتطلّبها قوّة الآلات والشّبكات حديثة العهد لم تظهر إلاّ منذ بضع سنوات على أنّ سهولة استخدامها يسّر إمكانية إحداث عدّة مواقع وفق هذا النّموذج منذ مطلع الألفيّة الحاليّة. فالتّسمية ويكي (Wiki) مشتقّة من النّعت المستعمل في لغة هاواي « wikiwiki » بمعنى السّرعة وقد اختارت مؤسّسة (Ward Cunningham)، مبتكرة نظام (Wiki) عام 1995، هذع العبارة لتطلقها على أوّل موقع يعمل وفق هذا المبدأ ألا وهو موقع (wikiwiki web). إنّه مبدأ بسيط إذ يتعلّق الأمر بنموذج تحرير وثائق على أساس تعاونيّ. ويعني ذلك عمليّا أنّه بإمكان أيّ زائر أن يعدّل الصّفحة التي هو بصدد قراءتها . ليتمّ بعد ذلك تسجيل التّعديلات، علما بأنّ كلّ النّسخ السّابقة تبقى في متناول كلّ زائر (كما هو الشّأن بالنّسبة إلى أيّ برنامج معلوماتيّ لإدارة النّسخ) وهكذا يحرّر مؤلّف أوّل مقالا ويكمله ثان ثمّ يصلح أحد النقّاد بعض الأخطاء التي قد يكون لاحظها وهو يبحر في الموقع. وإذا كان نظام Wiki مفهوما، فإنّه توجد عدّة برامج معلوماتيّة تتولّى تنفيذه. وتسمّى هذه البرامج محرّكات الويكي. ويمكن لكلّ محرّك أن يشخصن ويتمّ إقراره بموقع إلكترونيّ محدّد قصد توفير خدمات موقع "الويكي". وعلى المستوى الأدواتيّ يوفّر الويكي أداتين اثنتين للإبحار : محرّك للبحث وآليّة الرّابط الارتجاعيّ(back-link) . وتسمح الرّوابط الإرتجاعيّة على وجه الخصوص ببناء نظم

لتصنيف الصّحفات. والسؤال المطروح هنا هو كالآتي : ما وجه الاختلاف بين موقع مفتوح شخصي والويكي؟ إنّ الموقع المفتوح الشّخصي هو فضاء اتصالي شخصي بوجه عام يتكون من مقالات ثابتة مكدسة تعبر عن الذّات الأنا. أمّا الويكي فإنّه يندرج خلافا للموقع الشّخصي المفتوح في إطار التّعبير الجماعيّ. ويمكن لصفحاته المهيكلة في شكل صفحات ترتبط فيما بينها بوصلات رابطة أن تعدّل في أيّ لحظة لأنّها ليست بالمرّة ثابتة. إلاّ أنّ تقرر المجموعة المشاركة في تصميمها غير ذلك.

السلامة، هاجسنا الرئيسي:

تشترك المؤسّسات الإعلاميّة وسائر المؤسّسات مع تكنولوجيات العلومات والاتّصال في انشغالها بالسّلامة، سلامة نظام الإنتاج قبل كلّ شيء، حتّى يتمّ تلافي كلّ أنواع العطل المضرّ بالصّحيفة والاذاعة أو التّلفزيون، أثناء الإعداد أو البثّ. فالمعلوماتية والتّصميم الشّبكي يفرضان إذن توفّر كفاءات جديدة لدى العاملين التّقنيين. وهو ما يعني التّحكّم في إعلامياء الشّبكة وبنوك المعطيات إضافة إلى التّحكم في أنظمة سير أو نسق العمل (Work flow) وتقنيات إنتاج المواد الرقميّة وبثّها. غير أنّ مدارس المنهدسين لا توفّر هؤلاء التّقنيين المتخصّصين، وفعلا فإنّ هناك معلوماتيّات مهنيّة متعدّدة وليست واحدة وبالتّالي فإنّه يتعيّن على المؤسّسة أن تبحث عن هؤلاء المتخصّصين في معلوميّات الصّحافة وتكوّنهم وتحافظ عليهم ثمّ إنّ مسألة السّلامة تطرح على مستوى العلاقة مع المحيط الخارجيّ وفي هذا الصّدد فإنّ الإعتماد على آليّة « firewall » أو الجدار النّاري ومضادات الفيروسات ملائم لتفادي السّطو أو اختراقات الفيروسات والأعداء المندسّين، خاصّة وأنّ الصّحافيين يبحرون على الشّبكة كيفما اتّفق، دون اتّخاذ الإحتياطات اللاّزمة قبل النّقر على وصلة محدّدة أو تنزيل ملفّ. ومع تنامي التّجارة الإلكترونيّة انتشر ما يسمى "بالبيشنغ" وهي تقنية تهمّ كلّ المبحرين وتتمثّل في الحصول على رموز بطاقات بنكيّة بصورة غير شرعيّة ومزيّفة وبواسطة مواقع مزورة لبنكك. وأخيرا فإنّ السّلامة يجب أن تتحقّق على مستوى كلّ فرد لتأمين بريده الإلكترونيّ الذي أصبح هو الآخر عرضة لآلاف الرسّائل الطّفيليّة (spams) التي تعكّر صفو صناديق البريد الإلكترونيّ وخوادم الملقّات (serveurs).

المواقع المفتوحة الشّخصية : هل تشكّل صحافة بديلة؟

اشتقّت كلمة بلوق (blog) من ادغام كلمتين اثنتين هما "web و log". فما هو البلوق (blog)؟ مجرّد فضاء شخصيّ مفتوح يحيّن بصورة شبه يوميّة بواسطة " بطاقات" (ويستعمل أهل كيباك بدلا من blog مصطلح "بطاقة شبكيّة" (carnet web)، وتقدّم هذه البطاقات على أساس كرونولوجي (فتكون البطاقات الأكثر حداثة في المقدّمة وكثيرا ما تصنّف إلى أركان. ويسمح الموقع المفتوح الشّخصي أيضا بجمع آراء الزّائرين وتعليقاتهم وبإبقاء الصلة بهم وإقامة علاقات حميميّة معهم. وتتضمّن البطاقات والتّعليقات أيضا وصلات إحالة بمواقع أخرى على الشّبكة أو مواقع شخصيّة مفتوحة أخرى. وجدير بالملاحظة أن المواقع المفتوحة الشّخصيّة هي التي أكسبت وصلات نظام تلخيص المضامين أو التّزويد المبّسط للمعلومات (RSS) شعبيّة لم تكن لها من قبل. لكن أين يكمن وجه اختلافها عن الموقع المفتوح الشّخصيّ؟ أليس في سهولة تحيينها بفضل أدوات خاصّة دون اللّجوء إلى معالجات مضنية ومملّة تفرضها لغة وصف النّصوص المتشعّبة أو لغة التّمييز التّرابطيّة (HTML) أو إلى تلك التي يقتضيها تنزيل المواد بواسطة بروتوكول نقل الملفّات (FTP, File Transfer Protocol) كما يمكن تحيينها انطلاقا من الهاتف المحمول وحينها يتمّ الحديث عن (moblog) اختصارا لعبارتي (Mobile Blog) أي الموقع المفتوح الشخصيّ المحمول وتسمح الأدوات المعتمدة في انشاء الموقع المفتوح الشخصي بإدارة النصّوص وبنك للمعلومات خاصّ بالأرشيف وبإجراء بحث مفهرس حول المضمون، كلّ ذلك بكامل السّهولة والحيويّة باستخدام مجرّد برنامج ابحار navigateur. وقد بدأ انتشار هذه المواقع المفتوحة الشّخصيّة يثير سخريّة وسائل الإعلام التّقليديّة ذلك أنّها غير ذات قيمة ولا تنقل أيّ معلومة جديّة. وما تجرّه لا يعدو أن يكون سوى تعاليق أو نزوات دون الحديث عن الثّلب والشّتائم.

وقد بيّن الصّحافيّ ميشال دوماي (Michel Dumais) بيوميّة (Le Devoir) الكيبكيّة في مقال نشر في سبتمبر 2004، كيف أحرجت هذه المواقع المفتوحة الشّخصيّة الصّحافيّين أكثر من مرة. وفي السّياق لا بدّ أن نتحدّث عن مغامرة المقدّم

التّلفزيونيّ النّجم دان راذر(Dan Rather) بقناة (CBS) وهو بصدد عرض نقل (أو ريبورتاج) حول الماضي العسكريّ للرّئيس بوش (Bush) في خضمّ الحملة الانتخابيّة، ووفق ما جاء في هذا النّقل فإنّ الرّئيس الأمريكيّ الحاليّ قد يكون عومل معاملة لا تخلو من مفاضلة ومحاباة أثناء أدائه الخدمة العسكريّة. وهكذا تناقلت كلّ وسائل الإعلام التقليديّة الأمريكيّة هذا الخبر. وغداة هذا النّقل أو الرّيبورتاج قام أحد قرّاء الموقع المفتوح الشّخصيّ (Power Line) وهو شارل دجونسون (Charles Johnson) بالطّعن في صحّة الوثائق التي قدّمتها قناة (CBS)، ملاحظا أنّ وحدة الحروف التي كتبت بها تلك الوثائق المقدّمة لا تتطابق مع وحدة الحروف المستعملة في الحقبة التاريخيّة التي يتحدّث عنها النّقل أو الرّيبورتاج. وهكذا انتشرت الإشاعة كالنّار في الهشيم صلب عالم المواقع المفتوحة الشّخصيّة (blogosphère)، عالم يقبل فيه كلّ أصحاب هذه المواقع من كلّ أنحاء العالم على الكتابة وتبادل الآراء حول ما يكتبه كلّ واحد منهم عن الوقائع التي ينشرها نظراؤهم فضلا عن التّثبت في صحّتها. وهناك عدد آخر من أصحاب المواقع المفتوحة الشّخصيّة ممّن يعتبرون أنفسهم مدقّقين حقيقيّين (fact cherchers) قد أقرّوا بصحّة المعلومات المنشورة أصلا ببطاقة (Power Fire) لكن في نهاية المطاف انضمت إليهم وسائل الإعلام التقليديّة ليقرّوا بدورهم بصحّة ما يعرف الجميع عمّا نشر بالشّبكة وهو أنّ الوثائق التي قدّمتها قناة (CBS) كانت مختلقة وملفّقة. وبعد أن تشبّث المسؤولون عن قناة (CBS) بموقفهم طيلة عدّة أيّام محاولين الدّفاع عن مصداقيتهم وخّاصة (Dan Rather) فإنّهم لم يجدوا خيارا آخر غير تقديم الإعتذار بصورة علنيّة، مسلّمين بأنّ الوثائق المعنيّة كانت مزوّرة.

إنّ عالم المواقع المفتوحة الشّخصيّة حاضر حاليّا هنا لمراقبة كلّ ما ينشر في وسائل الإعلام وعلى الشّبكة بل أفضل من ذلك إذ أنّه يحقّق السّبق في كثير من الحالات كما هو الشّأن بالنّسبة إلى قضيّة لونسكي (Lewinsky) . ويرى ميشال دوماي (Michel Dumais) أنّه على الصّحافيين أن يتساءلوا بكلّ جديّة عن علاقتهم بعالم المواقع المفتوحة الشّخصيّة ويتعيّن على أهل المهنة أن يخبروا هذا الكون الجديد ويطوّعوه.

فبالنّسبة إلى عدّة صحافيّين ممّن يتّصفون بالجرأة وفهموا هذه الديناميكيّة الجديدة التي هي بصدد التّرسّخ فإنّ أصحاب المواقع المفتوحة الشّخصيّة وجدوا أنفسهم فجأة يرتقون السّلم ليتحوّلوا إلى مدقّقين متميّزين (Fact cherchers) في نطاق هذه القناة الإعلاميّة الجديدة التي أصبحت تحظى غالبا بالمصداقيّة ودائما بالنّسبة إلى هؤلاء الصّحافيين فإنّ المواقع المفتوحة الشّخصيّة، لاسيّما المتخصّصة منها تعتبر مصدرا جديدا للمعلومات يتعيّن اعتباره من الآن فصاعدا. وفعلا فإنّ وسائل الإعلام التقليديّة تبنّت هذا الموقف منشئة تبعا لذلك مواقعها المفتوحة الخاصّة بهدف الحفاظ على التّفاعليّة والحوار مع قرّائها.

تأثيرات الأنترنيت في مهنة الصحافة:

يشير لويك هرفووي (Loïc Hervouet) في نفس المقال المذكور أعلاة ([44]) إلى دراسة أنجزتها المنظّمة العالميّة للشّغل وهي دراسة تؤكّد " أن مهنة الصّحافيّ تشهد تحوّلا عميقا منذ ظهور التّكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتّصال. ويوضّح التّقرير على وجه الخصوص أنّ التّكنولوجيات المستعملة في قاعات التّحرير أفضت إلى إرساء ضرب من المساواة لفائدة المتعاونين الظّرفيّين طبعا، حيث شملت تدخّلاتهم ميادين كانت من قبل من اختصاص الصّحافيين المستأجرين القارّين. وتبرز هذه الدّراسة أنّ إنتاجيّة عمل الصّحافيين كما حثّت عليها تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال وسمحت بها وشجّعتها، تسيء إلى نوعيّة التّفكير في المعلومة. ومن ثمّة فهي تحدّد أن ّغزارة المعلومات أصبحت تشكّل خطرا جسيما بالنّسبة إلى الصّحافيين التّائهين أمام سيل البلاغات والرّسائل الطّفيليّة، ومواضيع البحث وتعدّد المراجع".وهناك رهان آخر، يكتسي أهميّة أكبر، وهو الذي يتعلّق بالدّور الاجتماعيّ لوسائل الإعلام ووظيفتها المتمثّلة في "الادماج الاجتماعيّ" كما يحددها عالم الاجتماع جان ستويتزال (Jean Stoetzel)، ذلك أنّ الأنترنيت وخلافا لوظيفة وسائل الإعلام تلك، قد تكون موقعا لإنتاج العزلة الإجتماعيّة. ([45])

---

[44] N°7 des Cahiers du journalisme, ESL, Lille, Juin 2000. 2000 كرّاسات الصحافة عدد 7 المعهد العالي للصحافة، ليل، جوان

[45] نفس المصدر السابق

ويردّ سوزان سبرايتشر (Suzan Sprecher) عالم الاجتماع الأمريكيّ على ذلك قائلا : " إنّ الشّبكة وخلافا لما يعتقد قد ضاعفت وسائل الحفاظ على الاتّصال مع العائلة والأصدقاء بفضل ما يتميزّ به البريد الإلكتروني من سهولة الاستعمال. ثمّ ها هو هوارد رينقولد (Howard Rheingold) مؤلّف " المدينة الافتراضيّة" يقدّم برهانا آخر لفائدة الأنترنيت فيقول : " إنّه لم يسبق لأيّ وسيلة أخرى غير المنتديات أن مكّنت كلّ فرد من اكتساب معارف جديدة بهذا الحجم، ومن تقاسم هواياته مع متحمّسين آخرين". ([46])

[46] نفس المصدر السابق

الباب السادس

صناعة الخبر ونشره

أ) صناعة الخبر

اقتحمت الإعلاميّة جميع المجالات بما فيها تقنيات طباعة الصّحف. فبعد عهد الطّباعة المعتمدة على رصاص الصّف بالنّسبة إلى الصّحافة المكتوبة، حلّ في السّبعينات من القرن الماضي عهد التّنضيد الضّوئيّ (photocomposition) (لمزيد من التّفاصيل حول هذا الموضوع آنظر الباب المخصّص لتكنولوجيات المعلومات والإتّصال وتأثيرها في مهن الإعلام). لقد ظلّت تقنيات الفيلم (من تنضيد ضوئيّ واستنساخ مباشر للنصّ من الحاسوب (flashage) وتحميض على ورق البرومير وتوضيب المقالات الواحد تلو الآخر على النّماذج المسطّرة (gabarits) للماكيت، والموضوعة على منضدة مضيئة وكاميرا استنساخ وتركيب الأفلام وتحميضها ومنضدة رشّ الصّفائح أوالكليشهات بالضّوء....) سائدة إلى حدود سنة 1984، تاريخ حلول ثورة آبل ماكنتوش (Apple Macintosh) وتقنية النّشر المكتبيّ (publication assistée par ordinateur).

وقبل ذلك كانت تستخدم تقنية Liza التي ابتكرتها شركة آبل نفسها، غير أنّ هذه الآلة كانت باهظة الثّمن، وهي أشبه ما يكون بوحدة التّنضيد الضّوئي الطرفيّ (terminal de photocomposition) فلا أحد يمكنه أن يصدّق أنّنا ما زلنا نتذكّر المرّة الأولى التي عرضنا فيها حاسوب (Mac plus) على مهنييّ الصّحافة والطّباعة عندما ردّوا علينا بلهجة لا تخلو من سخرية قائلين لنا "خذوا لعبتكم هذه وانصرفوا بعيدا !"

ومع طابعات اللّيزر الأولى، بلغت دقّة الحروف ثلاثمائة (300) نقطة للبوصة الواحدة، وهكذا كانت الثّورة في الإدارات والمؤسّسات في مجالات البريد والمنشورات الداخليّة والوثائق والتّقارير السنويّة. وستمكنّ أولى برمجيات الإخراج الفنيّ الإلكترونيّ للصّفحات (Page Maker) من إنجاز وثائق شبه مهنيّة. وانطلاقا من (Page Maker)، مرورا بفوتوشوب (photoshop)، وصولا إلى كوارك إكسبريس (Quark Exprss) والإلّستراتور (Illustrator) في مرحلة لاحقة، ما آنفكّت الثّورة المعلوماتيّة التي شهدتها

وسائل الإعلام المكتوبة تواصل مسيرتها. وجدير بالملاحظة هو أنّ 90% من دور الصّحافة المكتوبة في العالم مجهّزة بالماكينتوش. ومع تطوير نفس البرمجيات الشّهيرة استطاع الحاسوب الشّخصيّ خلال السّنوات الأخيرة أن يكتسب بعض حصص السّوق.

ومن الحاسوب المصغّر إلى معالج الصّورة : RIP (Rastering image Processor) سواء كان جهاز أو برنامجا معلوماتيّا، تمّ الإنتقال إلى استنساخ النّصوص مباشرة من الحاسوب بواسطة طابعات ليزريّة ذات عرض واسع، إضافة إلى شريط معدّ لاضاءة الصفائح في نهاية السّلسة. وفي الحقيقة فقد تمّ التخلّي عن النّمط التقليدي دون حدوث تغيّر كامل، فهذه المرحلة التي فرضها النّشر المكتبيّ أصبحت تعرف بمرحلة من الحاسوب إلى الفيلم" فالصّفائح مازالت معرّضة للاضاءة (أو الرشّ بالضّوء) وفق الأسلوب الفوتوغرافيّ لتحمض بعد ذلك حسب النّمط التقليديّ وقبل أن تثبّت على اصطوانات الطّابعة الدّوارة.

كما انتقلت اليوميّات إلى رباعيّ الألوان نتيجة ضغوط المنافسة، والإعلانيين ووكالات الإعلان (الإشهار) لا نتيجة اختيار مستقلّ. وبذلك فإنّ الصّورة ستكسب مرّة أخرى فضاءات جديدة سوف تصبح يسيرة بإدخال الصّورة الرقميّة. وقد ساعد تزويد المكابس بأجهزة توجيه رقميّة على اختصار زمن تثبيت الصّفائح من 45 دقيقة إلى أقلّ من 15 دقيقة.

أما الطّابعات الدّوارة فقد بقيت تقليديّة وتبدو غير مهدّدة بالرّقمنة. وكان هذا التّقدير ممكنا لولا النّزوع إلى النّسق الثّنائي. وقد سجّلت أولى المكابس العاملة بالحبر الجاف ظهورها في منتصف التّسعينات، لكنّ ثمنها ما يزال باهظا.

إلاّ أنّ التحوّل التّكنولوجيّ الحقيقيّ لم يدرك إلاّ مع وصول التّقنيات المتمثّلة في استنساخ الصفائح مباشرة من الحاسوب (CTP). وبظهور هذه التّكنولوجيا بدأ عصر الرّقمنة الكليّة بدءا بإدخال البيانات وصولا إلى الصّفيحة. وتمكّن هذه التكنولوجيات من رشّ الصفائح الملساء (offset) مباشرة بالضّوء انطلاقا من الملفّات الرقميّة دون المرور بمرحلة الشّريط ورشّ الصّفائح بالضوء.

وتفيد عبارة (CTP) المختزلة في الواقع ثلاث حقائق مختلفة:

- من الحاسوب إلى الصّفيحة (Computer to plate)

- من الحاسوب إلى الصّفيحة المثبتة على المكبس (computer to press)
- من الحاسوب إلى الطّباعة الرقميّة المباشرة (computer to print)

من الحاسوب إلى الصّفيحة :

وهذا يعني استنساخ الصّفائح مباشرة انطلاقا من الحاسوب وبدلا من تصوير الصّفحة على الشّريط وما يتبع ذلك من رشّ الصّفيحة بالضّوء وتحميضها، أصبح التّصوير (flashage) وتحميض الصّفيحة الحسّاسة مباشريْن انطلاقا من ملفّ التحكّم الرقميّ في الماكيت بالحاسوب. وبذلك فإنّ هذه التّقنية ألغت مرحلة الشّريط ولم يعد هناك من حاجة إلى اعتمادها. كما أنّها قلّصت زمن إنتاج الصّفيحة الواحدة من ثلاثين (30) دقيقة إلى ثلاث (3) دقائق فقط. ويتولّى برنامج معلوماتيّ معدّ لترتيب الصّفحات تجميع الصّفحات حسب هيئتها المادّية في كرّاسات الطّباعة.

وفي الوقت الرّاهن، أصبح المطبعيّون يتّجهون أكثر فأكثر نحو التّصوير على أساس شوكل (PDF) الذي أنتجته شركة (Adobe) عوضا عن اعتمادهم ملفّات (X Press) أو (Indesing) المعروفة سابقا بـ (Page Maker) وقد أدّى نجاح هذا الشّوكل (PDF) بشركة ميكروسوفت إلى شنّ هجوم مضادّ بإصدارها (Metro) وهو شوكل (format) جديد عام معدّ لإنتاج وثائق تتّسم بثراء رسومها البيانيّة وخطوطها المتنوّعة من جهة، وبسهولة قراءتها على أيّ حاسوب شخصّي أيّا كان نوعه من جهة أخرى. وهكذا بدأت بعض الصّحف المغاربيّة باقتناء الجيل الأوّل من تكنولوجيا "CTP" التي تمكّن من ربح حوالي ساعة من الزّمن بالقياس مع الوقت الذي كانت تستغرقه مرحلة إنتاج جريدة يوميّة وكانت "مجموعة الصّباح التّونسيّة" رائدة في هذا المجال منذ سنة 2003.

من الحاسوب إلى المكبس Computer to press :

وهذا يعني استنساخ الصّفائح مباشرة بعد أن سبق تثبيتها على مكابس الأوفسيت (الطّابعة الملساء). وهنا لا بدّ أن نلاحظ أنّ بعض المكابس المعروفة بـ DI (Direct Imaging) تتضمّن نظام (CTP). وبذلك يمكن استنساخ الصّفيحة مباشرة على أسطوانة حامل الصّفائح بالآلة نفسها. وهو ما أفضى إلى كسب الوقت الذي كان يستغرقه تثبيت الصّفائح

أفقيّا وعموديّا، لاسيّما بالنّسبة إلى الطّابعة بالألوان (وقد يصل ربح الوقت هذا إلى (45) خمس وأربعين دقيقة أحيانا.

من الحاسوب إلى الطّباعة الرقمية Computer to print :

ويقصد بهذه التّكنولوجيا الطّباعة الرقميّة مع الإستنساخ المباشر للصّفائح الافتراضيّة على الأسطوانة. علما وأنّه بالإمكان تعديلها وإكساؤها الطّابع الشّخصيّ وفق المبتغى، وذلك حتّى أثناء السّحب (إذ يمكن أن نغيّر مضمونها وعناصرها البيانيّة إلى جانب إكسائها الطّابع الشّخصيّ أو تحيينها أثناء الطباعة).

إنّه حلم (Darly me) المتمثّل في الجريدة الشّخصيّة المعدّة حسب الرّغبة، كما أعلن عن ذلك نيكولاس نيقروبونت (Nicholas Negroponte). ([47]) فبفضل هذه التّكنولوجيا تمّ الإستغناء نهائيّا عن الصّفائح على الأقلّ ماديّا. إنّها أصبحت افتراضيّة، برمجياتيّة ولم يعد لها وجود مادّيّ. وفضلا عمّا ينجم من اقتصاد في الموادّ القابلة للاستهلاك، بات من الممكن تفريع الجريدة حسب الرّغبة بإصدار الطّبعة المحليّة أوّلا ثمّ تحيين الطّبعة المخصّصة للعاصمة بالتّوازي مع عمليّة الطّبع المتواصلة.

وهاتان التكنولوجيتان الأخيرتان (من الحاسوب إلى المكبس ومن الحاسوب إلى الطباعة الرقمية لم تتّخذا شكلا عمليّا بعدُ في المغرب العربي سنة 2005. غير أنّهما لن تتأخّرا طويلا لتفرضا نفسيْهما مثلما فعلت ذلك التّكنولوجيات التي سبقتها. واعتبارا لعدم الإلمام بهذه التّكنولوجيا وافتقاد التحكّم في عناصرها بما يكفي فقد تردّد النّاشرون والمطبعيّون المغاربة طويلا قبل أن يحدّدوا اختيارهم في هذا الشأن، على أنّ هناك أيضا سببا آخر لهذا التردّد وهو لا يقلّ أهميّة عن سابقه. ويتمثّل في ضرورة توفّر تغيير كلّي للمحيط العام السّائد بخصوص تكنولوجيا (CTP)، أي بما تستوجبه من الإستغناء عن عدسات الإستنساخ ومخابر التّحميض، ومن إرساء محيط معلوماتيّ جديد كليّا بالمقارنة مع المحيط القائم على الشّريط التقليديّ. وفعلا فإنّ إلغاء مصلحة الشّريط من حلقات إنتاج الصّحيفة، يفرض بالضّرورة إنشاء فضاء مهيكل لما يسمّى بمرحلة ما قبل الطّباعة. ولكي نتمكّن من إنجاح هذا النّوع من التحوّل التّكنولوجيّ يتعين أن نرسم مسبقا استراتيجيّة مؤسّساتيّة

[47] Negroponte (Nicholas) : l'Homme numérique, Laffont, Paris, 1995, 296p.

حقيقيّة وسياسة تكوين مستمرّ جادّة، إلى جانب إعادة تأهيل الأعوان التّقنيين والصّحافيين. وفي الحقيقة فإنّ عددا كبيرا من أصحاب المؤسّسات الإعلاميّة لم يقدموا على قطع هذه الخطوة إلاّ بعدما نبّههم مصنّعوا هذه التّكنولوجيات إلى احتمال توقّف إنتاج قطع الغيار اللاّزمة لمواصلة العمل بآلات التّصوير الفوتوغرافيّة التّقليديّة.

الصورة الرقمية: منذ أقلّ من عشر سنوات والصّورة الرّقميّة تعمل باستمرار على قبر التّكنولوجيا الفضّيّة. ففي سنة 2005 ومع تدحرج الأسعار العموميّة اقتنى حوالي 40% من الأسر الفرنسيّة جهاز تصوير رقميّ. وجدير بالملاحظة أنّ وكالات إنتاج الصّور ووكالات الأنباء هي التي بدأت بإدخال الصّورة الرّقميّة... على مستوى الإرسال فقط. وبالفعل وبفضل تجهيزات وبرمجيات رقميّة مهنيّة طوّرت لهذا الغرض، أصبح بإمكان المخبرين الصّحفيين المصوّرين أن ينجزوا السّحب التّقليديّ على الورق، ليرقمنوا بعد ذلك صورهم ويرسلوها في أسرع وقت ممكن وهكذا كانت وكالات الأنباء هي الرّائدة في هذا المجال منذ بداية الثّمانينات. وبذلك مكّنت الدّقائق الثّمينة التي تمّ ربحها بفضل تلك التّقنية من وصول الصّور إلى الصّحف والقنوات التّلفزيونيّة قبل موعد الختم أو بثّ شريط الأنباء المتلفز. لقد كانت الجودة أفضل ممّا كانت عليه زمن استخدام الطّرق القديمة المعتمدة على المسالك الهاتفيّة والتلغرافيّة (كإرسال الصّور والرّسوم عن بعد أو بواسطة مبرق الصّور...) غير أنّ العمل بالطّرق الكلاسيكيّة القائمة على السّحاة (pellicule) والتحميض وتثبيت الألوان وتجفيفها...) قد استمرّ، إلاّ أنّ ذلك كان في غياب التّعويل على ما حقّقته الإعلاميّة من تقدّم. فالصّورة الرّقميّة ما فتئت منذ ظهورها تتقدّم على حساب التّكنولوجيا الفضّيّة. وبالرّغم من أنّ مهنيّي الصّورة الفنّية "والموضة" والنّقل الصّحفي قد قاطعوها في البداية، فإنّ الصّورة الرّقميّة هي بصدد اكتشاف سموّ مكانتها بفضل ما وفّرته من ربح للوقت والمال بالمقارنة مع عمليّة التّصوير الكلاسيكيّة باعتماد السّحاة الفضيّة. تصوّروا الوضع: لم تعد هناك سحاة ولا تحميض وإنّما يكفي بعض التّعديلات واللّمسات اليسيرة والمتيسّرة ليتحقّق نقل شبه مباشر. وفي هذا ما يكفل إرضاء أشدّ الأطراف مناهضة للصّورة الرقميّة. أضف إلى كلّ ذلك القدرات والكفاءات الضّخمة لدقّة أجهزة الالتقاط، دقّة أصبحت تقاس بالميغابيكسال (Mégapixels) وتساهم باستمرار في تحسين جودة المردود ودرجات الألوان. وقد

تطوّرت دقة أجهزة الإلتقاط بسرعة من مليون إلى خمسة ملايين بيكسال بالنّسبة إلى الأجهزة المتّجهة للجمهور العريض فقط أمّا بخصوص أجهزة التّصوير الرّقمي ذات البؤرة العاكسة المفضّلة لدى المهنيّين، فإنّ درجة الدّقة بلغت أحيانا عشرة ملايين بيكسال (3200 وحدة حسب سلّم المنظّمة الدّوليّة للمعايير) غير أنّ الأسعار في تصاعد مستمرّ تبعا لهذا التحسّن. وفي حين لا يسمح جهاز الإلتقاط بدقة مليوني بيكسال بتكبير الصّورة بأكثر من 20x15 سنتمترا عرضا وطولا، فإنّ الأجهزة المهنيّة البالغة دقّة بؤر انعكاسها ستة ملايين بيكسال تمكّن من سحب جريدة يوميّة من الحجم النّصفيّ من قطع 3A (مع الملاحظة أنّ 4 ميغابيكسال كافية لسحب مجلّة من قطع A4) وهو مايعني أنّ الصّورة الرقميّة أثبتت جدارتها في المجال المهنّي الدّي يعنينا، ألا وهو مجال وسائل الإعلام.

ومع الصّورة المنجزة رقميّا مباشرة، أصبحت معالجتها اليدويّة يسيرة يسر إرسالها تماما. كما أصبح التقاط المشاهد وهو يمثّل مرحلة أساسيّة وحاسمة في مجال التّصوير الفضّي ثانويّا. ومثلما هو الشّأن في الفيديو فإنّ مرحلة مابعد الإنتاج هي التي حلّت محلّه. وبفضل برمجيّات معالجة الصّورة (التي تتربّع على عرشها برمجيات (Adobe photoshop) يمكننا عمليّا أن نقوم بكلّ العمليّات تقريبا من ضبط الإطار وتقويم الصّورة وتعديلها وضبط درجة تنويرها، وتجلية ألوانها واستعادة "العيون الحمراء" أو إعطاء "أبيض وردّي" حقيقيّ ولكنّ للأسف يمكن كذلك التّلاعب بالصّورة وتزويرها بحذف بعض المشاهد والأشخاص أو تزييفها، محرّفين هكذا الحقيقة كما التقطتها العدسة. وهناك وظائف جديدة تمكّن في حال "النّص" من التّعرف بصريّا على طبيعة الحروف دونما حاجة إلى جهاز سكانير. وتسمح الصّورة الرقميّة أيضا بمعالجة المعطيات الخاصّة بالصّورة معلوماتيّا (والمتّصلة بالتّاريخ والموقع والشّخصيات والممثّلين والكلمات المفاتيح. والمواصفات التّقنية) وهذا من شأنه أن ييسّر إدماجها في قواعد للمعلومات ويمكّن من استعادتها في طرفة عين. لقد انتهى إذن البحث المضني عن الصّورة التي نشرت العام الماضي وفي أيّ علبة توجد؟ وأين يمكن العثور على روسمها (cliché)؟ وهكذا برزت برمجيّات متخصّصة معدّة للتّصنيف والمعالجة التّوثيقيّة للصّور. وفي إطار تنظيم الدّفق التّحريريّ يودع الصّحفي المخبر والمصوّر صوره بخادم ملفّات خاص حيث

يمكن لسكريتيري التّحرير ومصمّمي الماكيت أن يعودوا إليها، باللّجوء أحيانا إلى خوادم ملفّات ثانويّة ذات دقّة منخفضة، اجتنابا لما قد يطرأ على الشّبكة من اكتظاظ.

وبالنّسبة إلى الصّحافة المكتوبة فقد ولّى عهد انتظار عودة الصّحفيين المخبرين المصوّرين من الميدان كما انتهى زمن القلق المتولّد عن الخوف من "احتراق" السّحاة بالمخبر أو النّاجم عن إعادة ضبط الصّورة المنجز على عجل بواسطة عدسة (كاميرا) الاستنساخ فضلا عن تجاوز عناء تركيب الأفلام. وإلى جانب ذلك فقد توقّفت حلقات تشكيل الصّورة ونسخها (compogravure) وفق الأسلوب التّقليديّ التي كان المرور بها يستغرق وقتا طويلا ! وهكذا غنم الصّحافيّ من جديد معركته مع الكرونومتر (أو عدّاد الزمن)، عدوّه الرّئيسيّ.

وفي المجال التّلفزي ذهب وبدون رجعة زمن استعمال جهاز تحليل الصّور الثّابتة (وهو جهاز كان يصلح لقراءة الأشرطة الشّفافة في التّلفزيون) كما ذهب زمن الأشرطة الشّفافة الحاملة للصّور والقادرة وحدها آنذاك على توضيح ودعم الشّريط المتلفز بصور الأشخاص والخرائط وغيرها من البيانات. نعم لقد ذهب كل ذلك لتحلّ محله أجهزة متخصّصة كلوحات الرّسوم البيانيّة أو مجرّد حواسيب قادرة على مزج النصّ والصّور والخرائط والبيانات المساندة بسهولة محيّرة. إنّنا مازلنا نتذكّر بكثير من الحنين تلك الخرائط المرسومة باليد انطلاقا من جهاز الايدفور (eidophore) (وهو عبارةعن جهاز عرض عاكس للوثائق غير الشفّافة)، كما نتذكّر النّشرات الجويّة المنجزة بأحرف لصّاقة وصور الشّخصيات أو الأماكن التي بقيت كما هي دونما أيّ تغيير والتي يعاد بثّها دون إمكانية تحيينها. واليوم بات بإمكاننا استنساخ أيّ صورة ثابتة من آخر تسجيل مرئي للأخبار ... إنّ انبهار الصّحافيين المصوّرين بهذه التّكنولوجيا ما فتئ يتزايد على مرّ الأيام مفضّلين بالطّبع الأجهزة ذات البؤرة العاكسة التي تتوفّر فيها إمكانيّة تغيير العدسات. علما بأنّ هذه الخاصيّة الأخيرة تمكّنهم من تحقيق إدخار هام بإعادة استعمالهم العدسات التّقليديّة. وبقطع النّظر عن عدد وحدات الميغابيكسال (Mégapixels) وهو عنص هامّ ومؤثّر في دقّة الصّورة، هناك ثلاثة عوامل يتعيّن أن تراعى في اختيار الصّحافيين أجهزتهم وهي : جودة معالجة الصّورة، واستقلاليّة البطاريّات (أي مدى قدرتها على الاكتفاء الذاتيّ) وأنموذج التّخزين.

وبعد عمليّة الالتقاط بالضّبط، تولّد سلسلة معالجة الصّورة صوتا خلفيّا مرافقا. وعندها يتولّى معالج الصّورة معالجة الإشارة وتخليصها من كلّ تشويش بهدف تحسين الجودة إلى أبعد حد ممكن. وعلى هذا الصّعيد، لكلّ مصنّع وصفاته وأسرار التّصنيع الخاصّة به. ثمّ إنّ استقلاليّة البطاريّات وحجمها تعدّ من العناصر الهامّة بالنّسبة إلى الصّحافيّ المخبر المصوّر. فالصّورة الرقميّة تتميّز بشراهتها والتهامها الطّاقة الكهربائيّة. وكلّما ارتفع عدد وحدات البيكسال، ازداد معه استهلاك الطّاقة واستهلاك القدرة التّخزينيّة، وهكذا فإنّ احتمال نفاذ البطاريّات يترصّد في كلّ لحظة وحين المخبر الصّحفي مع ما يمكن أن يعنيه ذلك من اخفاق وخيبة. ورغم ذلك فإنّ عددا كبيرا من المصنّعين طرحوا نماذج خاصّة من البطاريّات والشّواحن (chargeurs) قلّما تكون قابلة للاستبدال بالنّماذج الأخرى ذات العلامةالتّجارية المغايرة. ومن ثمّ يتعيّن على الصّحفيين المخبرين المصوّرين أن يحرصوا على اقتناء أجهزة تصوير رقميّ تكون مزوّدة بباطريات ليثيوم لون من الفئة المعياريّة A4 القابلة للشّحن مجدّدا والمتوفّرة في كلّ الأسواق والأماكن. وأيّا كان الحال فإنّه يجب دائما التزوّد ببطاريّات احتياط.

ومع ذلك فإن التعوّد على الاستعمال السّليم يمكن أن يمدّد في فترة صلوحيّة استغلال البطاريّات (التّخفيض في درجة إضاءة الشّاشة إلى أدنى حدّ ممكن، برمجة انطفاء الشّاشة بشكل آليّ، استعمال جهاز تصويب بصريّ بدلا من الشّاشة في حال توفّره، اختيار مستوى دقّة الصّورة في الحدود الدّنيا، حسن اختيار ركيزة التّخزين...).

وبخصوص التّخزين هناك العديد من نماذج بطاقات التّخزين غير المتواصلة مع بعضها ولذلك يجب عند اشتراء جهاز تصوير جديد أن نحذر ألاّ توفّر معه أيّ بطاقة تخزين أو أن تكون هذه البطاقة ذات طاقة تخزينيّة محدودة.

فالمخبر الصّحفي المحنّك لايقبل مثلما هو الشّأن بالنّسبة إلى البطاريّات، بألاّ يكون لديه أكثر من بطاقة واحدة. ذلك أنّها سرعان ما تتلاشى وتضيع بسهولة.

ويعتبر أنموذج "Compact Flash" من أعرق النّماذج وتبلغ طاقة التّخزين من هذا النوع 8 جيغا أوكتي، وتستعمل خاصّة في آلات التّصوير ذات البؤرة العاكسة على أنّ هذا الأنموذج يستهلك قدرا كبيرا من الطّاقة الكهربائيّة. أما "Memory Stick" فهو أنموذج

خاص بشركة سوني (Sony) وتتوفّر بطاقة التّخزين من هذا النّوع في ثلاثة أصناف: صنف عادي، صنف ثنائي وصنف احترافيّ. وتصل طاقتها التّخزينيّة إلى 2 جيغا أوكتي.

وفيما يتعلّق بأنموذج "Secure Digital" فإنّه بصدد غزو السّوق لتدني أسعاره باستمرار وتبني الهواتف المحمولة بطاقات التّخزين المصغّرة التي تبلغ طاقتها 1 جيغا أوكتي. وفي المقابل، فإنّ أنموذج (La smart Media) الذي تبلغ طاقة بطاقته التّخزينيّة 256 ميغا أوكتي المثيرة للسّخرية هو بصدد الإختفاء لفائدة شوكل أكثر كفاءة من حيث قدرة التخزين والفاعليّة.

وأخيرا فإنّ أنموذج "XD Picture" آخر مولود في المجال، هو أنموذج ضبطته وطوّرته شركتا "Fuji Film" و "olympus" وتبلغ طاقة بطاقته التّخزينيّة القصوى 1 جيغا أوكتي على أنّه يواجه صعوبات جمّة لفرض نفسه في السّوق أمام منافسة البطاقة المصغّرة المعروفة بـ (Mini SD) وفضلا عن طاقته التّخزينيّة، يتعيّن الإنتباه إلى سرعة نقل بطاقته التّخزينيّة للمعلومات ويتراوح معدّل النّقل من 2.4 X إلى X66. كما أنّ لسرعة البطاقة ذاتها تأثيرا ودورا عندما يتعلّق الأمر بالتقاط عدّة صور بشكل متواتر كما يحصل ذلك أثناء تصوير الأحداث الرّياضيّة.

أنّ قراءة جميع هذه النّماذج (البالغ عددها 9) أصبحت ميسّرة مع الجيل الأخير من الحواسيب الشّخصية التي تتضمّن واجهتها الأماميّة أجهزة تمكّن من قراءة الذّاكرة ولئن كان توفّر هذه النّماذج التّسعة ليدلّ على شيء فإنّما على ما حقّقته الصّورة الرّقميّة من انتشار واسع إلى حدّ غزوها سوق الحواسب الشّخصية المنزليّة. وبالنّسبة إلى طباعة الصّور التي كانت تحتّم اللّجوء إلى الحاسوب في مرحلة سابقة، فإنّ طابعات جديدة معدّة خصّيصا لطباعة الصّور طرحت مؤخّرا في السّوق وإذ أنّها مزوّدة بأجهزة قراءة بطاقات التّخزين المثبتة في واجهتها، أصبح بالامكان الاستغناء عن الحاسوب لقراءة وطباعة صفائح التماس فضلا عن طباعة الصّور مباشرة بل حتى تهذيبها. غير أنّ هذه الحلول لا تهمّ إلاّ الجمهور العريض. ذلك أنّ المهنيّ سيبقى مضطرّا إلى استعمال الحاسوب والبرمجيّات ذات الكفاءة العالية. تبقى مسألة مدّة صلاحيّة الصّورة الرقميّة المخزّنة في الرّكائز الحديثة (مثل القرص المرن والقرص المدمج وقرص الفيديو الرقمي، والقرص

الصّلب والشّريط الممغنط المعلوماتيّ...) وبالرّجوع إلى الوراء يمكننا اليوم الحكم على مدّة صلاحيّة الرّكائز الفضّية. أمّا بخصوص دوام الأنموذج الرّقميّ، فإنّ الوقت ما يزال مبكّرا لإصدار حكم بشأنها. فكم يا ترى ستدوم الرّكيزة الرقميّة؟ لا أحد يمتلك الجواب لحدّ الآن. فالبعض يقول مائة عام والبعض الآخر يذهب إلى مائتي عام غير أنّ ذلك يظلّ من قبيل دعاية المصنّعين، وتبعا لذلك فمن الأفضل للمصوّرين المهنيّين أن يتوخوا الحذر فلا يختارون من (ركائز التّخزين إلاّ أفضلها علامة وأجودها فاعليّة مع الحرص على مضاعفة وسائل الحماية بل حتى على تثليثها.

المعالجة البيانية : L'Infographie

مصطلح "المعالجة البيانيّة هو نتاج إدغام لكلمتي : "معلومة" أو "إعلام" "Information" وتعبير خطي أو رسم "graphie" وليس لإدغام كلمتي : إعلاميّة "Informatique" وتعبير خطي أو رسم "graphie" إنّ الأمر يتعلّق بالصّحافة ، بالمعلومة المساندة بالصّور والخرائط والمنحيات والرّسوم البيانيّة والرّسوم الدائريّة الشّكل أو المتحرّكة.إنّه أحد القطاعات الجديدة الذي ولّد مهنة جديدة : الصّحافي المتخصّص في المعالجة البيانيّة. إنّ الهدف من المعالجة البيانيّة هو أساسا إعلاميّ وبيداغوجيّ قبل أن يكون جماليّا أو فنيّا. فقبل أن يكون رسّاما موهوبا يتعيّن على المتخصّص في المعالجة البيانيّة أن يكون صحافيّا موهوبا.

لقد أصبح الإعلام العالميّ معقّدا ولم يعد للنّاس متّسع من الوقت ليفهموا كلّ ما تجرّه وسائل الإعلام من مضامين كما أنّه لم يعد هناك ما يكفي من الوقت للقراءة وهنا كانت هذه الوسائل في الموعد لتيسر مهمّة المتقبّل حتى يتمكّن بفضل مجرّد صورة أو رسم أن يدرك معلومة اقتصاديّة أو يحدّد موقع الحدث فضلا عن تقديمها لهذا المتقبّل نتائج استطلاع آراء، أو توزيع ميزانيّة أو تركيبة جزئيّة معقدّة. وعلى هذا الأساس أصبح هذا القطاع واعدا حتى أنّ وكالات الأنباء وبعض الصّحف طوّرت مصالح مخصّصة للمعالجة البيانيّة التي تستطيع بفضل حواسيب متخصصة أن تنتج في وقت قياسيّ مثل هذه المواد والتّوضيحات المساندة لتعرضها على حرفائها عن طريق الأقمار الصناعيّة أو عبر الأنترنيت.

وقد عمد العديد من الصّحف إلى استبدال صيغها القديمة القائمة أساسا على النصّ، بماكيتات بعيدة عن الاكتظاظ تترك المجال واسعا للصّور والبيانات الموضّحة والمساندة للخبر.

الإذاعة:

كانت جميع التّسجيلات الصّوتيّة تنجز على الشريط الممغنط من فئة 4/1 بوصة المسمّى "الشّريط النّاعم" ومعلوم أنّ هذه الأشرطة المهنيّة التي تبلغ سرعة دورانها 9.5 سنتمر في الثّانية و19 سنتمترًا في الثّانية بالنّسبة إلى الموسيقى خاصّة، ليست معدّة إلاّ للتّسجيل على مصوْت مركزيّ واحد وهو ما يوفّر جودة صوتيّة أفضل ويمكن من انجاز عمليّة التّركيب باستعمال "القلم المشبع حبرا والمقص" وقد حظيت بعض البرامج القليلة والقيمة بالتّسجيل على قرص الفينيل وبالتّالي فإنّ الخزانة الصّوتيّة كانت تتكّون أساسا من "بكرات" متفاوتة الحجم لكنّها كانت كلّها محفوظة بعلب معدنيّة أسطوانيّة الشّكل. وكانت كلّ علبة تحمل جذاذة رقميّة يمكن الاطّلاع عليها كما هو الشّأن بالنّسبة إلى جذاذات المكتبات. وكانت الأجهزة المخصّصة لإنتاج هذه الأشرطة الصوتية من نوع « Revox » أو « Studer » إذا تعلّق الأمر بالآلات الثّابتة في حين أنّ « Nagra » كانت تهيمن على أشرطة « Uher » وغيرها من أشرطة Sony في مجال الرّيبورتاج وبالطّبع فإنّ التّسجيلات الموسيقيّة كانت تنجز إمّا على أقراص الفينيل أو على أشرطة ممغنطة. ثم جاءت بعد ذلك الأشرطة السّمعيّة التّجارية غير أنّ جودتها لم تكن لترضي مهنيّي البثّ الإذاعيّ فتخلّوا عنها تماما أو كادوا.

ذلك لأنّه أمام تدفّق الموسيقى الشّعبية المسجّلة خارج المسالك المهنيّة من جهة، وإغراق السّوق بالأشرطة المقرصنة من جهة أخرى، اضطرّت الإذاعات المغاربية وتحت ضغوط واهمال منشّطي المنوّعات، إلى القبول ببثّ هذه الركائز، مضحّية بالجودة. وكان ردّ المصنّعين المهنيّين مثل Studer وSony على هذه الموجة، متمثّلا في تسويق أجهزة قراءة وتسجيل تعتمد أشرطة جيّدة تعرف بأشرطة برود كاست (Broad cast).

ثم ظهرت أوّل وسيلة للتّسجيل الرّقميّ مع الشّريط السّمعيّ الرّقميّ (digital audio tape) الذي أنتجته شركة sony غير أنّه لم يعمّر طويلا بسبب ما لقيه من منافسة القرص

السّمعيّ المدمج المعدّ للقراءة في مرحلته الأولى ثم سرعان ما تحوّل الحاسوب إلى جهاز تسيير ومراقبة ممكنا من رقمنة ومعالجة ونقش التّسجيلات التّناظرية. وهو ما يمثّل بداية نهاية الشّريط الممغنط ومعالجة الإشارة تناظريّا.

وتحوّلت إدارة المراقبة والإشراف على تسجيل الصّوت إلى ادارة رقميّة وأصبح التّسجيل رقميّا وكذلك التّركيب ثمّ الأرشيف في نهاية المطاف. وتعزّزت الإذاعة بشبكة داخليّة (أنترنت (Intranet) تمكّن من تقاسم الموارد والنّفاذ إلى الأرشيف الصّوتيّ، وأصبحت أحجام أجهزة النّقل أو الرّيبورتاج صغيرة وحتّى آلة التّسجيل (Nagra) الموقّرة تحوّلت إلى رقميّة. وهكذا فإنّ التّسجيل الصّوتيّ لم يعد سوى ملفّ ثنائيّ (fichier binaire) يمكن إدراجه بخادم ملفّات (serveur) وتنزيله على الحاسوب الشّخصي للصّحفي أو المنشّط إضافة إلى تركيبه وإثرائه قبل تحويله إلى محطّة بثّ هي عبارة عن حاسوب قويّ مزوّد بقرص صلب سريع يتميّز ببطاقة تخزين كبيرة.

ومن الطبيعيّ أن تكون محطّة البثّ هذه مؤمّنة بمحطّة ثانية أو بقرص عاكس (disque miroir). أمّا دليل البثّ فهو مرقمن ويتضمّن "كنانات" تحتوي على تسجيلات معدّة للبثّ وكذلك الشّأن بالنّسبة إلى الفواصل الصّوتيّة والوصلات الموسيقيّة المصوّرة (clips) والومضات الإشهاريّة إذ أنّها كلّها مسجّلة على القرص الصّلب للمحطّة بل أفضل من ذلك: فنصوص الصّحافيين أو المنشّطين تتوالى على شاشة القراءة (prompteur) أثناء البثّ (نعم شاشة القراءة في الإذاعة) وبذلك فإنّ الصّوت المزعج بالمصدح والنّاجم عن تقليب الأوراق عند المرور من صفحة إلى أخرى قد أصبح من قبيل الذّكريات.

وقد ساهمت كلّ هذ التطوّرات بشكل ملموس في تخفيض تكاليف التّجهيز الضّروريّة لإنشاء محطّة إذاعيّة مهنيّة جديدة، سواء تعلّق الأمر بتجهيزات الإنتاج أو تجهيزات البثّ : فلا سبيل اليوم للمقارنة بين كلفة أجهزة الإرسال العاملة وفق مبدأ التّعديل (modulation) واستهلاكها الطّاقة الكهربائيّة وأجهزة الإرسال العاملة على الموجات المتوسطّة (OM) أو الموجات الطويلة (LW). وفي المقابل فإنّ أنظمة التدفّق التّحريريّ أو ما يسمّى أيضا بأنظمة سير العمل (workflow) (من قبيل « Dalet plus » أو « Netia » ، ما تزال باهظة الثّمن (أنظر الباب المتعلّق "بقاعة التّحرير المعلوماتيّة").

وهكذا فإنّ إذاعة "موزاييك" Mosaïque وهي إذاعة مهنيّة خاصّة، قد أنشئت بتونس في نوفمبر 2003 برأسمال لا يتجاوز خمسمائة ألف دينار تونسي. ومنذ العام الثّاني من استغلالها وهي لم تكن تغطّي آنذاك إلاّ تونس الكبرى، تمكنت هذه الإذاعة من تحقيق أرباح هامة بفضل الإشهار (أو الإعلان) ونجاحها على المستوى الشّعبيّ.

التّلفزيون

لقد كان الفيلم من فئة 16 ملمترا، وهو فيلم موجب شفّاف (inversible) يتكوّن من شريط مزدوج، سيّد الموقف قبل اختراع آلة تسجيل الصّور التّلفزيونيّة، وطيلة السّنوات الأولى من ظهور التّلفزيون. وقد كان هذا الفيلم يستعمل في النّشرات الإخبارية وتصوير الأفلام الوثائقيّة التّلفزيونية. أمّا الإنتاج الخيالي فتوفّره إمّا السّينما مباشرة (الأفلام الطّويلة التّجارية التي تعرض على جهاز الإرسال التّلفزيونيّ السّينمائيّ (télécinéma) وإمّا أنّها تصوّر على شريط من فئة 35 سنتمترا وفق التّقنيات السّينمائيّة (كما هو الحال بالنّسبة إلى الأستديوهات الأمريكيّة) ويسمح اللّجوء إلى الفيلم السّلبيّ – بسحب نسخ متعدّدة ضروريّة لتلبية طلبات مسالك التّوزيع. وكان حفظ أرشيفات الفيديو وبرامج البثّ المباشر يتم بواسطة الكينسكوب (Kinescope) : وهي تقنية تتمثّل في التقاط ما يعرض من صور على الشّاشة التّلفزيونيّة على سحاة (أيّ شريط طيّع شفّاف مغطّى بغشاء حسّاس يستعمل في التقاط الصّور الفوتوغرافيّة). وهكذا يتحصّل على صورة أقلّ دقّة بكثير من دقّة الصّورة الأصليّة (625 خطّا بالنّسبة إلى أوروبا و525 خطّا بالنّسبة إلى الولايات المتّحدة الأمريكيّة). وكان الشّريط الصّوتي يعرف آنذاك " بالشّريط المائل" لأنّ الصّوت صبّ على حافة الشّريط. وهكذا فإنّ ثلاث تقنيات صوتيّة كانت تتعايش مع بعضها البعض: الشّريط المزدوج أو الشّريط المثقوب المنفصل عن سحاة الفيلم (sepmag)، الشّريط الممغنط المائل (commag) أو الشّريط البصريّ السّينمائيّ (comopt). وإذن فقد كانت العمليّة تتمّ على نسق واحد بتحميض الفيلم في المخبر المدمج عادة في المحطّة التّلفزيونيّة، ثمّ بتركيب السّحاة الأصليّة بواسطة أجهزة اللّحام (raccord) والأشرطة اللاّصقة الشّفافة (scotch)، فإعادة تسجيل الصّوت (repiquage) من الشّريط النّاعم على الشّريط المثقوب فضمان التّزامن بين الصّورة والصّوت (synchronisation image-son).

وأخيرا المزج والبثّ على جهاز الإرسال التّلفزيونيّ السّينمائيّ (télécinéma). أمّا ديباجة البرنامج أو الشّريط (genérique) فكان يكتبها خطّاطون يدويّا باللّون الأبيض على ورق مقوّى أسود وتلتقطها العدسة أو (الكاميرا) صورة بعد صورة، أو عنصرا بعد عنصر. وعندما يتعلّق الأمر ببثّ اسم شخص أو نصّ مباشرة، فإنّهما كانا يكتبان باللّون الأسود على ورق أبيض مقوّى ويتمّ بثّهما بصورة معكوسة عبر جهاز قراءة الوثائق (LD). وما دام الأمر يتطلّب وضع الورق المقوّى مقلوبا على هذا الجهاز، فإنّ الأمر لم يكن كذلك يوم انطلاق البثّ بالتّلفزيون التّونسي في ماي 1966. إذ أنّ الورق المقوى الذي كُتبتْ عليه عبارة "برنامج تجريبيّ" ـ وهذا نورده من باب الطرفة ـ وضع مقلوبا وظهر كذلك على شاشة التّلفزيون (لأنه كان موضوعا في موقعه داخل الجهاز) وكانت الشّفافات (diapositives) أو الأشرطة الشّفافة المستمدّة من الأرشيف أو المعدّة يوم البثّ ذاته قصد عرضها في النّشرة الإخباريّة، تمرّ عبر جهاز تحليل الصّور الثّابتة (Analyseur d'images fixes) وهو عبارة عن كاميرا إلكترونيّة (عدسة) تحوّل الصّورة البصريّة إلى صورة إلكترونيّة. وقد بقيت هذه التّقنية قيد الاستعمال في النشرات الإخبارية، وذلك بعد اكتشاف آلة تسجيل الصور التلفزيونية والفيديو لفترة طويلة، ثمّ ظهرت هذه الآلة من فئة بوصتين (أي مايساوي عرض الشّريط الممغنط) وتوفرت أخيرا بذلك إمكانيّة بثّ شريط الفيديو مسجّلا.

غير أنّ الإنتقال إلى الفيديو من فئة بوصتين لم يكن حقّا مفيدا للنّشرات الإخباريّة إذا استثنينا تسجيل الحوارات بالأستوديو، وفي هذا الصّدد، نشير إلى عدم توفّر تجهيزات النّقل (أو الرّيبورتاج) في إطار هذا النموذج باستثناء العربات الأولى الثّقيلة التي كانت تتطلّب عددا ضخما من العاملين، مع أنّها كانت لا تصلح إلاّ للبثّ المباشر (في حال النّظاهرات الرّياضيّة أو الأحداث السّياسيّة) وبالتّالي فقد حافظت النّشرات الإخباريّة على طريقتها في تغطية أحداث السّاعة معتمدة الفيلم الموجب الشّفاف (inversible). فالانتقال من بوصتين إلى بوصة واحدة بالنّسبة إلى أنموذج (BCNB et C) لم يضف أيّ جديد في مرحلة أولى قبل اختراع التّجهيزات الأولى (Electronic News Gathering) و (EFP, Electronic Feild Production) ذات الأنموذج من فئة بوصة واحدة. هذا

وقد زاد أنموذج (U.Matic Hight Band) الذي ظهر في نهاية السّبعينات في تقليص حجم التّجهيزات وشريط التّسجيل (3/4 بوصة) لكنّه في النّهاية، مكّن ولأوّل مرّة من إدماج آلة تسجيل الصّور التّلفزيونيّة في العدسة أو الكاميرا ذاتها. ومن ثمّة كانت ولادة الكاميرا فيديو المحمولة بالكامسكوب (camescope) كما ظهرت بعد ذلك أجهزة التّصوير والإلتقاط من نوع High 8 ، وبيتكام، وبيتكام SX و DV Cam و DVC pro. وتقلّص بذلك، فريق التّصوير إلى أقصى الحدود حتى أنّ صحافيّا واحدا ناقلا للصّور بات أحيانا كافيا للاضطلاع بالتّغطية اللاّزمة. وتحوّلت حلقة الإنتاج بأكملها وبصورة تدريجية من الحقبة التّناظريّة إلى الحقبة الرّقميّة، ابتداء بالتقاط الصّور حتى البثّ، مرورا بالتّركيب ومرحلة ما بعد الإنتاج وتكتسب هذه المرحلة الأخيرة أهميّة متزايدة بالنّظر إلى مرحلة التّصوير في الميدان وهكذا تمّ اعتماد التركيب الافتراضي (الذي لا يضرّ أبدا بالأصل) والخدع السّينمائيّة والمؤثّرات الخاصّة والشّخصيات والدّيكورات الافتراضيّة... وفي هذا السّياق وبعد أن كان التّلفزيون يشكّل عالم الوهم والزّخرفة، أصبح عالما افتراضيّا لا وجود حقيقيّا فيه لما نشهده ونلمسه من أشياء في الواقع. إنّ هذه التّقنيات ليست إلاّ مطيّة للتّسلية والحلم ووسيلة لبيع البرامج للجمهور وبالتّالي للمعلنين على أن المشكلة في البلدان العربيّة تتمثّل في استعمال شبه المخرجين أو المتطفّلين منهم لهذه التّقنيات والخدع السّينمائيّة الثّنائيّة أو الثّلاثيّة الأبعاد، وبشكل مفرط ودون الاهتمام بما يمكن أن يكون لها من علاقة بمضامين هذه البرامج. ثمّ إنّ غرف مراقبة الإنتاج وإدارته (regies de production) ما فتئت تدمج الأدوات المعلوماتية حتى أن كلّ وظائفها أخذت شيئا فشيئا تتركّز في لوحة ملامس الحاسوب لتتحكّم في الصّوت والإضاءة والدّيكور الافتراضيّ والخدع انطلاقا من محطّات أعدّت خصيصا لهذا الغرض مثل (Quantel) أو من حاسوب عاديّ، إضافة إلى التّحكم في العدسات أو الكاميروات الآلية (caméras automatiques). وجدير بالملاحظة هنا هو أن "أجهزة توليف الكتابة" (Les synthétiseurs d’écriture) هي مجرّد حواسيب عادية مزوّدة ببرمجيات خصوصيّة (من نوع Déco 100 de pinacle أو ما يضاهيها) ممّا أفضى إلى اختفاء أجهزة قراءة الوثائق من غرف الإدارة والتّسيير (régies) الرئيسية. وهكذا

أصبح كلّ شيء يستنسخ بالتّصوير المسحيّ (Scanner) أو ينتج مباشرة بطريقة معلوماتيّة...

تركيب الصوت والصورة :

بالنّسبة إلى السّحاة السّالبة أو الايجابيّة، كانت أدوات التّركيب بسيطة: مقصّات تتلاءم والشّريط المثقوب واللّصاق السّائل أو الشّريط اللاّصق الشّفاف (Scotch)، ومع ظهور أولى تسجيلات الفيديو الممغنطة، لم يعد هناك ما يدعو إلى اقتطاع الشّريط (من فئة بوصتين آنذاك) وإنما أصبح الأمر يتمثّل في "نقل" (repiquer) الصّورة من الشّريط الأصليّ إلى شريط ثان معدّ للتّركيب

وهكذا تمّ التّفويت في "طور أوّل من أطوار التّقدم التّقنيّ في مجال الإشارة" وبالتّالي في مجال جودة الصّورة وقد كانت المشاهد تركّب الواحد تلو الآخر، غير أنّه إذا كان لا مناص من تغيير أحدها في منتصف الطّريق فذاك يعني إعادة عمليّة التّركيب من نقطة الصفر. فالتّركيب الرّقمي المسمّى افتراضيا لأنّه لا يضرّ مطلقا بالنّسخة الأصل (non-destructif) ويكتفي بإصدار الأوامر في هذا المجال (Edit List) يمكّن من التدّخل لإجراء أي تغيير وسط أيّ لقطة كما هو الشّأن عندما يتعلّق الأمر بالفيلم، كما يمكّن - كما في الفيديو- من حماية اللّقطات الأصليّة من أيّ ضرر قد يلحق بها، ومن العمل على نسخ متعدّدة في الآن ذاته. إنّ التّقنيات الرّقمية التي سجّلت ظهورها في مجال الفيديو منذ بداية التّسعينات، قد قلبت رأسا على عقب حلقة التركيب وأعادت توزيع الأوراق على امتداد مختلف مراحل ما بعد الإنتاج (في مجالات الصّوت والصّورة والسّينما). هذه الوسائل المكلفة تجهيزات وبرمجيّات في البداية، سرعان ما تطوّرت لتتحوّل إلى نسخ من البرمجيّات القادرة على التقاط الصّور من الحواسيب المتميزّة بكفاءة عالية طبعا لكنّها أقل كلفة من سابقاتها. وإذ تعتبر أدوات سحريّة، فإنّ برمجيّات التّركيب (من نوع Avid و Final cut و Pro) والآلات المتخصّصة (مثل منصّات sony على سبيل المثال) قد نجحت بعد فترة من التّحفظ والمقاومة التي أبداها أهل المهنة حفاظا على مصالحهم طيلة أكثر من عقد من الزمن، في إغراء المركبين والمخرجين، بفضل ما توفّره من امكانيات، وتتميّز به من سرعة وآنية في اجراء التّعديلات المطلوبة ومراقبة النّتيجة من جهة، ولما

تتيحه من تعددية نسخ التّركيب دون اتلاف الأصل مطلقا أو حتى إلحاق الضّرر به من جهة أخرى. هذا وقد أصبحت وظائف إحداث المؤثّرات المختلفة وإدخال بعض اللّمسات، وقياس الألوان وضبط المعايير في المتناول وقابلة للتنفيذ بشكل آني فضلا عن تدنّي كلفتها. وذلك بعد أن كانت مملّة ولا سبيل إلى انجازها خارج المخبر.

غير أنّ لهذه الثّورة وجهها السلبيّ. ذلك أنّه حيث كان التّركيب الكلاسيكي للشّريط (سالبا أو إيجابيا) يستوجب كثيرا من الدّقة والصّرامة والانضباط وتنظيم العمل. لا لشيء إلاّ لأنّ قصّ المسحاة كان يتمّ مباشرة وأنّ كلّ حركة ينبغي أن تكون موزونة ومتميزة أكثر من مرّة. فإنّ سهولة الحصول على النتائج بشكل آني وعلى المردود الناجم عن التركيب الرقميّ، قد أغرت المركّبين الشّبان الذين أنجبهم جيل الإعلاميّة (Informatique)، راسمة أمامهم صورة مشرقة عن الوصول إلى الجودة دون أيّ عناء أو جهد. وهذا هو الأثر السيّء لهذه الثّورة، أثر يجب أن يتلافاه كل من يرغب في تجنّب المجانيّة ويريد أن يكون بحقّ حريصا على سلامة المعنى والبعد الجمالي للتّركيب.

لا شكّ أنّ هذا لا ينطبق تماما على تركيب النشرة الاخباريّة حيث أنّ ما يهمّ أكثر من البحث عن كتابة "قصصيّة" وفنّية هو السّرعة.

إنّ ما يرنو إليه التكوين في مجال التّركيب اليوم من مثل يكمن في إعادة التّلاميذ إلى مسلك التّكوين التّقليديّ في مجال التّدرب على التّعامل مع السّحاة (pellicule) والتّركيب التّناظري بهدف التّمكن من كلّ مرحلة واكتساب كلّ حركة، وإحكام اتّخاذ كلّ قرار يتعلّق بالاستغناء عن أيّ عنصر من عناصر محتويات الشّريط أو الإحتفاظ به أو إضافة أثر صوتيّ ما أو الإكتفاء بالتركيب القائم على التقطيع (montage cut) .

على أنّ ما يهمّ أكثر ممّا توفّره المعدّات والبرمجيات من امكانيّات، هو اكتساب المنهج والدقّة في تسمية المشاهد (الأغنية المصوّرة) واحكام مواطن التخلّص وهو ما يسمح بربح وقت نفيس جدّا لا ندرك قيمته إلاّ عندما نقضي ساعات في البحث عن أغنية مصوّرة (clip) تكون تسميتها غير دقيقة أو مدرجة بصورة غير منظمة. إلاّ أنّ أنظمة التّركيب نفسها تتطوّر، تحت وطأة السّباق المحموم للتّجهيزات. وفي هذا الاتّجاه عرضت مؤخّرا شركة (Avid) ضمن سلسلة منتوجاتها، نسختها (Adrenaline) القادرة على معالجة

الملفّات بدقّة ضعيفة وبشكل مباشر على برنامجها الزّمنيّ (Time line)(وهو ما يمكن أن يسمى أيضا بتسلسل الأحداث تاريخيّا) (chronologie) من جهة، وعلى مطابقة مشروع ما بدقّة عالية من جهة أخرى. كما أن برنامج (Adrenaline) قادر على تضمين عدد كبير من التّسجيلات المصوّرة (vidéo) ضمن نفس المشروع بالرّغم من اختلاف معاييرها (DV و DV Cam و HDV)...)

إنّ كوديك ضغط الصّوت (نظام التّشفير وحلّ الشّفرة) المسمّى (DNXHD) هو متعدّد الأبعاد (ويتلاءم مع الحاسوب الشّخصي أوالماكينتوش) ويمكّن من الحفاظ على جودة ممتازة قد تمتدّ لأجيال عديدة. وقد تبنّته قناة TF1 بينما تعتمد البي بي سي "كوديكا" من نوع (open source) يسمّى (Dirac) ويعالج الصّور من فئة 1920 x 1080 بيكسال، علما بأنّه سيسمح بالتّحرر من الكوديكات التّجارية الخاصّة بالتدفّق الآلي (Steaming) (مثل Real Player و Media Player أو Quik Time).

معركة الشواكل أو النماذج والركائز

في سنة 2005 كان مهنيّو التّلفزيون يعدّون لمنعرج الرّقمي والدّقة العالية. وقد كانت المهنة تمر بمرحلة فاصلة يتعيّن أثناءها اكتساب تجهيزات جديدة لمواكبة التطوّر التّكنولوجيّ، لكن أيّ سبيل يجب سلوكه؟ أيّ معايير وشواكل ونماذج ينبغي اعتمادها؟ وكيف لا نثقل المستقبل بالدّيون ولا نتخلّى عن الأرشيف؟ هل يستدعي الأمر إعداد مرحلة انتقاليّة يجب خلالها البحث عن طريقة لتحقيق الملاءمة بين التّجهيزات القديمة والجديدة؟ هل يتعيّن أن نهيئ أنفسنا لمرحلة الدّقة العالية حتى قبل البثّ وفق هذا المعيار أم هل يتعين الاكتفاء بالانموذج العادي الموحّد؟

ففي الفترة التناظرية كان كلّ شيء بسيطا نسبيّا. كانت نفس تجهيزات التّصوير والتّركيب معتمدة آنذاك. ومع الرقميّ أصبحت كلّ معلومة تحوّل إلى لغة برمجية ثنائيّة (1و0) وصار بالامكان أيضا تحويل أيّ نموذج أو شوكل إلى آخر بفضل تقنية التّشفير وحلّ الشّفرة، والضّغط. غير أنّ الأمور ليست بهذه البساطة ذلك أنّ عدد كبيرا من المصنّعين ما يزالون يمتلكون نماذج وشواكل وركائز خاصّة بهم وغيْرَ متواصلة فيما بينها وهو ما يعقد عمليةالتحويل.

وتسيطر على سوق تجهيزات البثّ ثلاث شركات تصنيع كبرى هي Sony و Panasonic و JVC علما بأنّ نماذجها غير متواصلة (incompatibles) وكثيرا ما تكون خاصة بها ثمّ إنّها أيضا غير متواصلة مع التّجهيزات المعلوماتيّة المنمّطة. والسّؤال المطروح إذن هو : ماذا نختار؟ الشّيء الثّابت هو أنّ عهد الشّريط الممغنط قد ولّى ويجب الآن الانتقال إلى الأجيال الجديدة من ركائز التّخزين الرقميّ: كالأقراص الصّلبة والأقراص المدمجة وبالخصوص أقراص الفيديو الرقميّة أو بطاقات التّخزين اضافة إلى ذلك كلّه أصبحت الأجزاء الميكانيكيّة التي تتكوّن منها العدسة أو الكاميرا محدودة جدّا وفي تناقص مستمر إذ لم تعد في الوقت الرّاهن تتجاوز عنصرين : محور دوران القرص ومحور الرّأس الليزري المتحرّك. وبالنّسبة إلى بطاقات التّخزين فإنّها لم تعد تحرّك ميكانيكيّا.

ثمّ إنّ هذا التّحول الذي أعلن عن نهاية الكاسيت قد امتدّ ليشمل جمهور الالكترونيك العريض، فقد باتت كاميرا الفيديو المحمولة (Cames copes) التي انتجتها شركات DVC و Sony و Canon وToshiba، تعرض تسجيلات على أقراص بصريّة أو بطاقة التّخزين إضافة إلى تدنّي الأسعار بسرعة فائقة وانحسار الحدود بين التجهيزات المهنية والتجهيزات المعدّة للعموم.

ولتشجيع الإنتقال إلى الدّقة العالية في الصّورة أصبحت وتيرة التّصوير بأنواع كاميرا الفيديو الجديدة تقدّر على حدّ سواء بـ 25 صورة في الثّانية بل وكذلذ بأربع وعشيرين (24) صورة في الثّانية بالنّسبة إلى قطاع السّينما.

أمّا لدى المهنيين فإنّ كاميرا (XD Cam) التي أنتجتها (Sony) وطرحت في السّوق نهاية عام 2003، فإنّها تسجّل بشكل غير خطيّ ملفّات الصّورة والبيانات الوصفيّة على قرص بصريّ تبلغ طاقته التّخزينيّة 23 جيغا أوكتي وذلك وفق شوْكل استبدال المواد (Material Exchange Format).

وهذا القرص المهنيّ المدمج في ما يشبه العلبة الصّغيرة قابل لإعادة التّسجيل لعشرة ألف مرّة ولايتجاوز ثمنه ثمن كاسيت فيديو مهنيّة. وهو أيضا أقلّ هشاشة ويمكّن من نقل البيانات الوصفيّة النّصيّة وتجديد النّسخ الإيجابيّة التي يتمّ سحبها تدريجيّا واختيار المشاهد

قبل تركيبها. وهي تشكّل كلّها مواد قابلة للإستغلال مباشرة على مستوى الأرشيف والاطّلاع بل أفضل من ذلك فإنّ كاميرا (XD Cam) تسجّل بشكل متزامن شوكل تبادل المواد (MXF) وشوكلا ذا دقّة منخفضة. وهذا الشوْكل الأخير يسرّع شحن البيانات بخادم الملفّات وتداولها على شبكات الإنتاج والتّحرير فضلا عن التّحكم في الملفّات انطلاقا من الكاميرا وبالسهولة المعهودة في الحاسوب.

وخلال اجتماع المنخرطين في اتفاقيّة البثّ الإذاعيّ الدّوليّة الملتئم بأمستردام خلال شهر سبتمبر 2005، اندلعت حرب الشواكل أو النماذج بين الأطراف المشاركة. وفي هذا الاتّجاه وفي إطار التصدّي (لكاميرا (XD Cam) التي أنتجتها شركة sony طرحت شركة (Panasonic) عدستها المهنيّة الجديدة (DVC pro- P2) التي تبنت بطاقة الذاكرة كوحدة طرفيّة للتّخزين وتسمح بالدقّة العالية. وفي هذه الأثناء أحدث (Grass Valley) وهو قسم من أقسام شركة (Thomson) متخصّص في الفيديو المهنيّ ضجّة أدّت إلى نوع من الاضطراب بإصداره نظام (Infinity) وقد حظي هذا الحلّ بارتياح من لدن صناع القرار لأنه يراعي المستقبل. ذلك أنّه لا يستعمل مبدئيا أيّ تكنولوجيا خاصّة أي ذاتيّة. لأنّ أدوات الربط بين الأجهزة ونماذج الضّغط وركائز التّخزين، تتواصل كلّها مع التّقنية المعلوماتيّة الموجّهة إلى الجمهور العريض.

ثمّ إنّ هذا النّظام يسمح حسب الاختيار بالتّسجيل على ركيزتين قابلتين للنّقل أو العزل وهما قرص (Rev Pro) (وهو عبارةعن شوْكل أو أنموذج مهنيّ لقرص لوميغا الصّلب) و بطاقة الذّاكرة كما يسمح بالتّصوير بالإعتماد على كلّ الشّواكل أو النماذج : DV و DV Cam و DVC Pro و MPEP2 بالنّسبة إلى التّصوير العالي الدقّة أو IPEG بالنّسبة إلى الضّغط المعلوماتي. فسعر قرص (REV Pro) لا يتجاوز خمسين دولارا وهو يمكّن من تسجيل ساعتين من الفيديو وفق نظام (SD) أو خمس وأربعين دقيقة من الفيديو وفق نظام الدقّة العالية على وحدات تخزينيّة من فئة (Rev Pro)، ويمكن للكاميرا أن تكون مرْفقة بوحدة رقميّة في حال التّركيب القائم على التقطيع (Montage Cut) المعروف بـ (Digital Media Recorder)، أو بمجرّد جهاز قارئ منفصل خاص بمراقبة الشّريط

قبل التّركيب النّهائيّ علما بأنّ كلفة هذه الوحدة التي لا تتجاوز عشرين ألف أورو دون احتساب الرّسوم، تعادل كلفة كاميرا (XD Cam) التي أنجزتها شركة (Sony).

الأنترنيت:

ما هي وسيلة الإعلام التّقليديّة التي لم ترتبط اليوم بالأنترنيت؟ على أساس التّرتيب أو التسلسل الزّمني أيّها كان الأسبق؟ الصّحافة المكتوبة؟ نعم إنّها حاضرة. وكالة الأنباء الصّحفية؟ نعم إنّها حاضرة. وكذلك الشّأن على التّوالي بالنّسبة إلى الإذاعة والتّلفزيون. فبعد التّدفّق الآني للبثّ الإذاعيّ والتّلفزيونيّ (Streaming) والتدفّق الشّبكي (Webcasting) الذي أتاح لكلّ إنسان أيّا كان أن يبثّ بنفسه تلفزيونه الخاص، حلّ عهد البود كستينغ (Podcasting) أي عهد تتوفّر فيه إمكانية بثّ ملفّات سمعيّة على أساس وصلة تنزيل من جهة، والبثّ التلفزيّ من مستخدم إلى آخر (Peer to Peer) بفضل برنماج معلوماتيّ صينيّ الأصل من جهة أخرى ومع ذلك فإنّ جميع ديناصورات الإعلام لم يصدّقوا في بادئ الأمر ثورة الأنترنيت. إنّ حضور وسائل الإعلام التّقليديّة في شبكة الأنترنيت لم يعد يقتصر حاليا على مجرد بثّ إنتاجهم العادي المستنسخ. ثمّ إنّ أيّ موقع صحيفة ما مثلا لم يعد يكتفي كما هو الحال بالمغرب العربي حتى الآن. بإدراج نسخة (PDF) من صفحات الصّحيفة أو بعض مقالاتها وإنّما خلافا لذلك، تعدّد إنتاج المضامين الخصوصيّة المعدّة خصّيصا للنّسخة الإلكترونيّة من الوسيلة الإعلاميّة المعنيّة، كما أنّه تنّوع إلى ما لا نهاية له، مستفيدا من سهولة تحيين المعلومات المتوفّرة، ومن الإمكانيات التي تتيحها وصلة الرّبط النصّي الإلكتروني (hypertexte) إلى جانب التّفاعل مع المبحر وآنية اللّجوء إلى الأرشيف المنظّم على شكل قواعد بيانات، وتضافر الجهود والشّراكة مع المصالح التّجارية... إنّ وسائل الإعلام المكتوبة التي تكتفي بمجرّد نسخة لطبعتها الورقيّة لم تدرك بعد ما تنطوي عليه الأنترنيت من إمكانيّات كما أنّها ببساطة لم تدرك أن الأنترنيت هي وسيلة إعلاميّة جديدة متميّزة عن الوسائل الأخرى بخصوصيّاتها وإمكانيّاتها وقيودها. وفي هذا الاطار فإنّ الوسائل الإعلاميّة التي لا تميّز بين عمل هيئة التّحرير الإلكترونيّ وعمل هيئة التّحرير التّقليديّة التي تعتمد الطّبعة الورقيّة، لم تدرك بعد أنّ هناك كتابة خصوصيّة خاصّة بالشّبكة، تختلف إختلافا جوهريّا عن الكتابة للطّبعة الورقيّة.

صحيح أنّه مع انتشار الشّبكات ونظم التّدفق التّحريري يمكن اجتناب المواد المسجّلة المتعدّدة وإعادة استعمال المعلومات التي ينتجها فريق وكالة الأنباء أو الصّحيفة أو الإذاعة أو التّلفزيون) لأغراض أخرى مثل الشّبكة، غير أنّه في هذه الحال ينبغي ألاّ ننسى خاصّة إعادة صياغة هذه المواد الأولية المسجّلة وتنويعها حسب الوسيلة الموجّهة إليها إن الشّاشة أو المنتدى الإلكتروني أو الموقع المفتوح الشّخصي.

أنْ ننوّع هذه المواد فذلك من أجل الجمهور أوّلا. لأنّ جمهور الأنترنيت ليس هو جمهور المشتركين في صحيفة ولأنّ أعمالهم وثقافة التنقّل من قناة تلفزيونيّة إلى قناة أخرى أو من محطّة إذاعيّة إلى أخرى، ليست متماثلة. وأن ننوّع هذه المواد بعد ذلك على مستوى أسلوب الكتابة فذلك اعتبارا لنوع الوسيلة. فلكلّ وسيلة لغتها وأساليبها بما في ذلك الطّيبوغرافيّة والجماليّة، فضلا عن طول النصوص والجمل واختيار المفردات اللّغويّة والإخراج الفنّي والعنونة، ومفاتيح الصّورة أو الرّسم(Legendes).

فالصّحيفة الإلكترونيّة هي بصدد إعادة ابتكار الإخراج الفنّي على الشّاشة التلفزيونيّة. وفي هذا الصّدد تمكّن الوصلات الرّابطة (lien hypertexte) من تقديم المعلومات في شكل عناوين بسيطة يكفي النّقر عليها للاطّلاع على مضامينها. لذا فإنّ الهدف من هذا هو لفت انتباه المبحر المتعجّل وخلق الرّغبة لديه في مواصلة قراءة المقال، واجتناب الإطالة والتوصّل إلى الأساسيّ والأفضل. وهكذا فإنّ ضرورة العمل التّأليفي لم يكن لها من الأهمية ما أصبح لها اليوم.

أمّا على مستوى المقروئيّة فإنّ وحدات حروف المطبوع لا تتناسب مع دقّة إضاءة الشّاشة (70 نقطة في البوصة الواحدة) كما أنّ الألوان المشكّلة لرباعيّة الألوان الطّباعية القياسيّة (الأزرق الدّاكن والأحمر الأرجوانيّ والأصفر والأسود) تختلف عن ألوان شاشة الفيديو (الأحمر والبنفسجي والأبيض) وكذا الشّأن بالنّسبة إلى الصّور... فكلّ شيء هنا مختلف. وليس الزملاء "التّقنيون" أو "المتخصّصون في الإعلاميّة" هم الذين يستطيعون تأدية هذه المهام مثلما تفرض ذلك سياسة بعض أرباب الصّحافة المغاربيّة.

البثّ والتّوزيع

لقد مكّن تطوّر الأقمار الصّناعيّة على المستويين الدّوليّ والدّاخليّ، الصّحافة المكتوبة من اتّخاذ مواضع أخرى خارجيّة غير مواضع الطّباعة العاديّة بمقرّها الأصليّ، لطباعة الجريدة بمجرّد إرسال كليشهات طبق الأصل، وهو ما يسمح ببثّ أرضيّ أسرع في اتّجاه مواقع الطّباعة غير أنّ هذه التّقنية اقتصرت على كبرى الصّحف الدّوليّة (بما في ذلك الصّحافة العربيّة المقيمة في لندن أو باريس) أو صحافة "القارات" كالولايات المتّحدة الأمريكيّة.

وقد عوضت الأنترنيت حاليّا وبشكل أفضل النّقل أو الإرسال الفضائيّ ممّا أدّى إلى تدنّ مذهل للتّكاليف هو ما يصح الحديث عنه على مستوى المؤسّسة ذاتها إذ هي بفضل الأنترنيت تستطيع أن ترسل إلى المطبعة البعيدة عنها إمّا المقالات أو صفحات كاملة مخرجة فنيّا من صحيفتها. وعلى الصعيد الإذاعي فإنّ تطوّرات البثّ الأولى كانت تتعلّق بالإنتقال من الموجات المتوسطّة والطّويلة إلى التعديل التردّدي (modulation de fréquence) والتردّد الإصطناعيّ (FM Synchrone) ونظام البيانات الاّسلكيّة (RDS Radio Data System). غير أنّ الإذاعة الرقميّة (DAB) هي التي ستساهم في تحقيق قفزة نوعيّة فعليّةعلى المستوين التقني والمضموني. فعلى المستوى التّقني مكّنت الإذاعة الرقميّة من توفير دفق يتراوح من 1 إلى 1.5 ميغا بيت في الثّانية إلى جانب بثّ خمسة أو ستّة برامج بصورة متزامنة، عوضا عن برنامج واحد كما كان الأمر في السابق. وعلى مستوى الإشارة يوفّر هذا النّوع من البثّ جودة صوتيّة عالية وتقبّلا أفضل للإشارات (لاسيّما داخل السيّارة) إنّ لهذا التّحسن في جودة البثّ الإذاعيّ من الأهميّة ما للقرص المدمج بالمقارنة مع قرص الفينيل إلاّ أنّ هذه الثّورة الأخيرة المسجّلة في مجال البثّ الإذاعيّ لا تتعلّق فقط بجودة الإشارة وإنّما يتعلّق الأمر في الحقيقة بتحوّل حقيقيّ عرفته الإذاعة التّقليديّة، تلك المؤسّسة الوقورة الضّاربة في العراقة والبالغة من العمر أكثر من مائة عام. وفعلا فإنّ هذه التّكنولوجيا الجديدة ستفضي إلى تغيير جذريّ لهذه الإذاعة (الفخمة كما يقول عنها بعض الذين يحنّون إلى الماضي) بحلول التفاعليّة وظهور خدمات جديدة إضافيّة أو مرتبطة بالبرامج الإذاعيّة التقليديّة. وستنقل الإشارة الإذاعيّة، زيادة عن الصوت، النصّ والمعطيات والصّور وهكذا فإنّ المزحة المتمثّلة في المقولة

التّالية " أنظروا، إنها الإذاعة"! ستصبح حقيقة. فجهاز الإستقبال الإذاعيّ سيكون شبيها بحاسوب له شاشة رقميّة لعرض النّصوص والصّور ومزوّد بقرص صلب لتسجيل البرامج وتخزينها، فضلا عن إعادة الإستماع إليها وفق المراد. وبالمعنى التّفاعلي ستتوفّر إمكانية أن تكون لكلّ واحد إذاعة حسب الطّلب وفرصة المشاركة المباشرة في البرامج والألعاب (وذلك بالتّعاضد مع الهاتف المحمول الذي يمكن إدماجه). وفي الوقت الذي يبثّ فيه الصّوت، تظهر النّصوص والصّور التّوضيحيّة أو المساندة على الشّاشة، موفّرة معلومات تكميليّة أو جانبيّة (كلمات أغينات، أحوال الطّقس، نتائج رياضيّة، أسعار البورصة...) فالتّقنية المستخدمة هي تقنيّة قناة البيانات اللاّسلكية (DARC, Data Radio Channel) وقد أجريت أولى تجاربها عام 1998. إنّ جهاز الاستقبال الإذاعيّ سيصبح "ذكيّا" ويمكنه أن يتطبّع بطبائع "سيّده" في مجال الإستماع، وأن يشتغل من تلقاء نفسه مهتديا بمحض إرادته إلى محطّته المفضّلة في تلك السّاعة المحدّدة بالذّات. وفي انتظار ذلك، فإنّ مجرّد إدخال التّقنيات الرقميّة في مجال معالجة الإشارة التّناظريّة سيمكّن بواسطة رقمنة البثّ عبر تعديل سعة التردّدات (modulation d'amplitude) من تحسين جودة الموجات المتوسّطة والقصيرة.

وجدير بالملاحظة أنّ البودكاستينغ (Podcasting) هو بصدد إعادة تشكيل البثّ الإذاعيّ، فهذه التّقنية التي اشتقّ اسمها من لفظتي Ipod (أي قارئ كاسيتات محمول أنتجته شركة Apple) و Broadcasting بمعنى البثّ، ستمكّن المستعملين، انطلاقا من وصلة تنزيل، من الإشتراك لينزلوا حسب الطّلب ملفّات سمعيّة يمكن أن تكون موسيقى أو برامج إذاعيّة في كلّ لحظة باعتبار أنّها مسجّلة على قرص صلب أو على وحدات طرفيّة للقراءة.

وبالنّسبة إلى التّلفزيون، فإنّ البثّ الهرتزيّ التّقليديّ أصبح فضائيّا في شكله التّناظريّ وهو ما مكّنه من تجاوز الحدود والوصول إلى جماهير جديدة (لاسيّما المهاجرين المغاربيين في أوروبا بالنّسبة إلى وسائل الإعلام المغاربيّة) وحتى تغطية ما يسمّى بمناطق الظلّ المنتشرة بكامل التّراب الوطنيّ. لقد قلّص الدّخول في العهد الرّقمي فاتورة البثّ عبر القمر الصّناعيّ باستخدام تقنية ضغط الإشارة. ومعلوم أنه مقابل نفس كلفة البثّ، يمكن إرسال

عدد من البرامج يتراوح من أربعة إلى ستة، إضافة إلى إشارات لاسلكيّة وبيانات مدرجة بالحاملة الفرعية.

وهذا ما يفسّر انفجار عروض البرامج الرقميّة والإختفاء التّدريجيّ للعروض التّناظريّة التي تتطلّب موجات أطول ومن ثمّة تكاليف أرفع.

ومن جهة أخرى تحوّل البثّ الأرضي إلى بثّ رقميّ منذ مطلع الألفيّة الثّالثة وقد برزت البرامج الأولى من هذا النوع بأنجلترا. ويسمح التّلفزيون الرّقميّ الأرضيّ بواسطة الضّغط الرّقميّ بتخفيف الازدحام بطيف الذبذبات، وتوفير إمكانيات جديدة للبثّ بالنّسبة إلى محطّات وقنوات جديدة وبرامج جديدة أيضا ومكّنت الأنترنيت مرّة أخرى كلّ وسائل الإعلام من البثّ الآني الذي يغطّي جميع بقاع المعمورة كما وفّرت للصّحافة المكتوبة مجانيّة المراسلة على الصّعيد الدّولي وقد وسّعت المحطّات الإذاعيّة والقنوات والتّلفزيونيّة نطاق بثّها ليشمل الكرة الأرضيّة بأكملها وأحيت روابط القرابة والإنتماء مع المواطنين المهاجرين في أقصى أنحاء الدنيا.

وإحصائيّا فإنّ يوم الإثنين هو الذي يشهد أكبر عدد من الزّيارات لموقع يوميّة لابراس (La Presse) التونسيّة ويفسّر ذلك بتهافت المستعملين الرّاغبين في الإطّلاع على نتائج المباريات الرّياضيّة التي تشهدها نهاية الأسبوع.

وفي دراسة لاتّحاد إذاعات الدّول العربيّة حول "استعمالات الأنترنيت في الإذاعات والتلفزيونات العربية ، يتّضح أنّ الدّافع الرّئيسيّ لحضور الإذاعات والتّلفزيونات العربيّة ([48]) يتمثّل في "توسيع نطاق البث" وليس في توفير خدمات جديدة (بما فيها الأرشيف) أو التّفاعل مع المستمعين والمشاهدين.

الهاتف المحمول

قد يمثّل الأنترنيت والهاتف المحمول مستقبل وسائل الإعلام. وبخصوص هذه الوسيلة الأخيرة يمكّن الجيل الثّالث من التّكنولوجيات من نقل كلّ إشارات الصّوت عبر التّلفزيون بالألوان مرورا بالنّصوص والخدمات والألعاب. وقد أصبح هذا الهاتف اليوم ملازما لكلّ شخص وكأنّه جلدته الثّانية فكيف إستطاع الإنسان أن يعيش إلى اليوم دون هاتف محمول؟

[48] رضا النجار: إستعمالات الأنترنيت في الإذاعات والتفزيونات العربيّة، إتحاد إذاعات الدول العربيّة. (باللغة العربية) 2002 ، 102ص تونس

إنّه سيكون وفي وقت قريب جدّا جزءا من أغراضه الشّخصية (مثل النظّارات والسّاعة اليدويّة والخاتم...) بل حتّى من الملابس الذّكية التي سيكون منسوجها وأزرارها مجموعة أدوات ووحدات طرفيّة. ولقد أصبح هذا الرّفيق هدفا لكلّ الحملات التّسويقيّة بما في ذلك حملات وسائل الإعلام التّسويقيّة التي تسعى إلى توفير برامج وخدمات هاتفيّة جديدة.

ولعلّ أبرز هذه الخدمات الخاصّة بوسائل الإعلام التّقليديّة هي تلك التي تتمثّل في الإخطار أو الإشعار المشخصن عبر خدمة الإرساليّات القصيرة (SMS)، وذلك حسب مراكز اهتمام المشترك في الشّبكة. فالأمر يتعلّق إذن بإرسال ضرب من "الومضات" (flash) إلى المشترك، يلفت إنتباهه إلى أكثر الأحداث سخونة أو يعيده إلى موقع الصّحيفة أو يرجع به إلى الاستماع إلى الإذاعة.

وتحتلّ هذه الخدمة الجديدة – حاليّا – مكانة متميّزة في استراتيجيات وسائل الإعلام التّسويقيّة بعد أن أصبحت توفّر الإخطار أو الإشعار المشخصن عبر الإرساليّات القصيرة.

الباب السابع
التوثيق و الأرشيف

التوثيق : عنصر مهمش من عناصر المضمون:

إنّ قطاع التّوثيق الصّحفي هو أكثر القطاعات تضرّرا بالمقارنة مع سائر المصالح الأخرى التابعة لوسائل الإعلام المغاربيّة. ومن الجليّ والأكيد أنّ جودة الإنتاج الصّحفي تتأثّر بذلك وفعلا فإنّ عددا قليلا من وسائل الإعلام يمتلك توثيقا منظّما وجديرا بهذا الإسم. ذلك أنّ بعض الصّحف لا تملك حتى المجموعة الكاملة من عناوينها الخاصّة. ثمّ إنّه ليس هناك صحيفة واحدة رقمنت وثائقها المكتوبة وأخضعتها للمعالجة المعلوماتيّة. كما أنّه ليست هناك أيّ صحيفة تمتلك معطيات فوتوغرافيّة. فالعمل اليوميّ ينجز يدويّا وهو قائم إمّا على تصنيف غامض لصور حفظت بصناديق للتّوثيق رتّبت على أساس المواضيع أو على ذاكرة أقدم العاملين وإلاّ فإنّ البحث يكون عندها باستعراض النّسخ عددا بعدد. وهكذا تقضى ساعات وساعات في البحث عن صورة أو معلومة كانت قد نشرت من قبل. وفي 4 أفريل عام 2000 يوم مات بورقيبة، لم تنشر جريدة لابراس اليوميّة (La Presse) في صفحتها الأولى إلاّ صورا التقطت مؤخّرا لزعيم الاستقلال وهو بالمستشفى. وفي البلدان الثّلاثة (تونس والجزائر والمغرب) توجد عدّة مراكز وطنية للتّوثيق مخصّصة للتّوثيق الصّحفي ومفتوحة أمام الصّحافيين. غير أنّ معظمها لم يجهّز كما ينبغي، بالتّقنية المعلوماتيّة إنّ لم نقل إنّها لم تجهّز تماما بمثل هذه التّقنية. وعلى أيّ حال فليس بينها مركز واحد يمكن الإطّلاع على محفوظاته عبر الأنترنيت. ومن جهة أخرى فنحن لا نجد من بين الصّحافيين الذين يعتبرون منتجي المعلومات ومستهلكيها إلاّ قلّة ممّن لهم توثيقهم الشّخصيّ الجدير بهذا الإسم ولعلّ الأدهى من ذلك أنّ إحدى زميلاتناالصّحفيّات في تونس قد دعتنا ذات يوم عبر الهاتف أن نبحث لها عن أحد مقالاتها ونسلّمه لأحد الأصدقاء. إنّ ذاكرة البلدان المغاربيّة المكتوبة والمسموعة / المرئيّة والإيقونيّة (iconographique) في وضع محزن من التّلف التّام. إنّها تختزن إن وجدت في أماكن غير لائقة، تغلب بها

الرّطوبة ويتكدّس فيها الغبار بما يهدّد سلامة الوثائق الماديّة. فهل أنّ مثل هذا التّصرف هو تصرّف واع؟ أم هل أنّه طريقة لاجتناب الصّلة مع التاريخ، لإنكار تاريخنا، تاريخ أمّتنا ومؤسّساتنا؟ هل مرّ (Big Brother) من هنا؟ أي هل اطّلعت عين الرّقيب على هذا الوضع؟ والمؤسّسة التي لا ذاكرة لها لسيت سوى إطار فارغ لا مستقبل لها إذ لا ماضي لها. ففي دراسة أجراها (المعهد الوطني للسّمعي المرئيّ بفرنسا عام 2005 حول وضع الأرشيف السّمعي المرئيّ بمؤسّسة الإذاعة والتّلفزة التّونسيّة، يقدّر الوقت الضّروريّ لترميم أو إصلاح الأرشيف التّلفزي بأربعين عاما، دون أيّ ضمان للوقاية أو الحماية بالنّسبة إلى بعض الأرشيفات التي أتلفت تماما، على أنّ عشر سنوات من التّرميم قد تكون ضروريّة لنأمل في إنقاذ 25% من الوثائق التي وصفت بأنّها مهدّدة أكثر من غيرها بالتّلف.

وفي مقابل ذلك، أشارت هذه الدّراسة إلى الحالة الطّيبة نسبيّا التي عليها حوالي 80% من الأرشيف السّينمائي بتونس وبالإستناد إلى وضع الأرشيف السينمائي بتونس (وزارة الثّقافة والأرصدة الإخبارية المستودعة في قمارت بمخازن الشّركة التّونسة للإنتاج والتّطوير السّينمائيّ سابقا.) يمكننا أن نفترض أنّ حال هذه الوثائق مثير للقلق فليس هناك أيّ وثائق سمعيّة مرئيّة مرقّمة، معالجة أو مفهرسة. أضف إلى ذلك أنّ آلات قراءة بعض النّماذج القديمة (مثل النّماذج من فئة بوصتين أو بوصة واحدة في التّلفزيون) لم تعد تصنع تماما. إذ هي تمثّل الذّاكرة الوطنيّة وتعتبر تراثا ثمينا جدّا، فإنّ هذه الأرشيفات من شأنها أن تمكّن من حفظ التّاريخ كما أنّها ستصلح وبشكل حيويّ لإنتاج برامج جديدة يجد فيها الشّباب جذورهم من جديد ويتقاسمون بفضلها تراثهم مع من يتقدّمهم سنّا لكنّ وضع مصالح التّوثيق الإعلاميّ بفرنسا ليس بأفضل في بلد مثل فرنسا. ففي تحقيق ممتاز حول "الذاتية المهنية للموثقين: مثال وسائل الإعلام" ذكرت (Chritine Leteinturier) أنّ المهنة في حال لم يعد معه الإعتراف بها قائما. (إذ ليس ثمّة حتى إشارة إلى التّوثيق في الجذاذة التّعريفيّة للنّشريّة) فضلا عن تبعيّتها للسّلطة الإداريّة العليا في المؤسّسة وليس لسلطة قسم التّحرير بالجريدة من جهة، وندرة مشاركة الموثّقين في اجتماعات هيئات التّحرير، ووجود مصلحة التّوثيق في موقع بعيد جغرافيّا عن موقع قسم التّحرير....من

جهة أخرى ([49])وبالنّسبة إليها " فإنّ الموقع الجغرافيّ للتّوثيق ومدى قربه أو بعده عن مصلحة التّحرير، إلى جانب توزيع مكوّناته وتنظيمها فضائيّا (مكاتب مغلقة، فضاء مطالعة متّسع ومفتوح...)، كلّ هذه العناصر هي بمثابة مؤشّرات تنمّ عن الأهميّة الممنوحة للتّوثيق وعن الكيفيّة التي ينظر بها ومن خلالها إلى علاقته بقسم التّحرير". وكما هو الشّأن بالنّسبة إلى مصالح التّحرير الحديثة، فإنّه من الأفضل أن تكون مصالح التّوثيق بجوار التّحرير حتّى يتمكّن الموثّقون والصّحافيون من التّواصل وضمّ جهودهم بعضها إلى بعض (وهو ما يزيد الموثّقين تحفيزا)، كما يجب أن تكون هذه المصالح في فضاءات مفتوحة تجمع الموثّقين والمخزونات الموثّقة وفضاءات الإطّلاع على هذه الأرصدة الوثائقيّة والاستفادة منها. صحيح أنّه باستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال واعتماد الشّبكات، لم تعد مسألة القرب أو الجوار الجغرافيّ تطرح بنفس الحدّة أو الأهميّة. إلاّ أنّ استخدام الشّبكة قد قضى هنا أو هناك على الآنية والحميمية والإتّصال الدّاخلي بين عمّال نفس المؤسّسة الذين يساهمون معا في إعداد نفس المنتوج أيّ الصّحيفة.

وهناك اتّجاه آخر ينزع إلى القول بأنّ المكان الحقيقيّ للموثّق هو قسم التّحرير نفسه باعتباره صحفيّا مساعدا. وممّا لاشكّ فيه أنّ الأنترنيت وتكنولوجيات المعلومات والإتّصال ستؤكّد هذا الاتّجاه وأشرنا في الباب الذي خصصناه لتحوّل مهن الصّحافة إلى هذا الملمح الجديد، ملمح الموثّق الصّحفي الباحث الذي جاء نتيجة الحاجة الملحّة إلى اقرار اختصاصيّ في البحث على شبكة الأنترنيت. وإذا كانت الحال هذه فإنّ الحديث عن تكنولوجيّات المعلومات والإتّصال وما يمكن أن توفّره من امكانيّات لحفظ الوثائق والأرشيف ومعالجتها، يبدو أمرا مثيرا للسّخرية. ومع ذلك فإنّ الحاجة باتت ملحّة أكثر من أيّ وقت مضى لدقّ ناقوس الخطر والمطالبة بتحرّك عاجل من أجل إنقاذ الأرشيف من كلّ أشكال التّلف الماديّ وذلك برقمنتها في مرحلة أولى ثمّ معالجتها وفهرستها ووضعها على ذمة المستفيدين.

[49] Leteinturier (Christine) : L'identité professionnelle des documentalistes, le cas des médias, ADBS, éditions, Paris, 1996.

في التّوثيق الصحفي:

في بداية الأمر كانت مصلحة الأرشيف هي التي تتولّى أساسا وبمفردها حفظ مصنّفات الأعداد المتتالية التي تصدرها المؤسّسة الصّحفيّة. ثمّ ظهرت، بعد ذلك في الولايات المتّحدة الأمريكيّة وأوروبا خلال الستّينيات والسّبعينات من القرن العشرين مع أسبوعية (L'express)، البوادر الأولى لنشوء مصلحة حقيقيّة للتّوثيق. ومع تزايد عدد المنشورات وما اكتسبته المعلومات الاقتصاديّة والعالميّة من أهميّة، أصبح من الضّروري إعداد الأرضيّة الملائمة لتيسير عمل الصّحافيين. وقد وصفت كريستين لوتنتوريي (Chritine Leteinturier) بصفتها متخصّصة في التّوثيق الصّحفي الوظائف الأساسيّة لهذه المصلحة وهي: التصرّف والإعلام والإتّصال وهي وظائف تتناسب والمراحل الثّلاث المتمثّلة في الجمع والمعالجة والنّشر أو التّوزيع. أمّا المواد المعالجة فهي في معظمها تتعلّق بالجرائد مع ذكر اسم المؤسّسة المنتجة طبعا (والمجلاّت المتخصّصة والكتب والمنشورات المختلفة) مع (تقارير سنويّة وأطروحات جامعيّة)، وعلى سبيل التّوضيح تقوم إذاعة (Radio France) بإحصاء 11 يوميّة و20 أسبوعيّة و 21 شهريّة و 14 دوريّة وهو ما يفضي سنويّا إلى انتقاء 165000 قصاصة من الجرائد اليوميّة و 18140 مقالا من مختلف الدّوريّات الأخرى وتحتفظ صحيفة (Ouest France) بحوالي 200 مقال يوميّا من مجموع منشورات يوميّتها تتمّ معالجتها آليّا في قاعدة معطياتها بواسطة برمجيّة (Darwin). وتعدّ خزانة الوثائق التّابعة لجريدة (Le Parisien Libéré) مثلا، 20000 ملف تتّصل بأغراض ومواضيع مختلفة و 35000 ملف آخر تتّصل بالسّير الذّاتيّة .([50]) أمّا الرّصيد الوثائقيّ بصحيفة (Le Monde) فإنّه يضمّ ما لايقلّ عن 700 ألف وثيقة محفوظة بنصّها الكامل ([51]) وبالنّظر إلى تكلفة التّوثيق الصّحفيّة وما يتطلّبه من موارد بشريّة ضروريّة لمعالجة الوثائق، فإنّ بعض وسائل الإعلام اختارت أن " تفوّت" في هذه المصلحة باللّجوء إلى المناولة واستئجار خدمات وكالات متخصّصة (في الصّحافة والتّصوير والتّلفزيون) أو خدمات إحدى كبريّات وسائل الإعلام ممّن طوّرت

---

[50] المصدر السابق

[51] المصدر: أسلوب لوموند (Le Monde)، منشورات صحيفة لوموند، 2002، ص 26 .
Source : le style du monde, publication du Journal le Monde, 2002, P26.

سياسة تجاريّة في مجال الإنتاج الوثائقيّ كما هو الشّأن بالنّسبة إلى الأسبوعيّة (L'Express) أو وكالة الأنباء الفرنسيّة (AFP) وقد يكون من الحلول المثاليّة بالنّسية إلى وسائل الإعلام المغاربيّة أن تنشئ مصلحة توثيق مشتركة يتقاسم تكلفتها مجموع المستفيدين من خدماتها، على أنّ هناك حلاّ مغاربيّا آخر في متناول الدّول، وهو تحويل مراكز التّوثيق الوطنيّة الموجودة حاليّا إلى مراكز خوادم (serveurs) إلكترونيّة توضع على ذمّة كافّة وسائل الإعلام. وهذا الطّرح يمكن أن ينطبق على الوضع التّونسيّ، ذلك أنّه إذا نجحنا في توحيد الأرصدة الوثائقيّة لوكالة تونس إفريقيا للأنباء والمركز الوطنيّ للتّوثيق ومعالجتها معلوماتيّا فإنّنا نكون قد أدينا خدمة كبيرة للقطاع.

التّوثيق الصحفي وتكنولوجيات المعلومات والاتّصال:

إنّ التّطور الكمّيّ للوثائق التي تتطلّب المعالجة من جهة وما يتسم به فهرستها من تعقيد من جهة أخرى، قد مكّنا إلى جانت التّقدم الذي تحقّق في مجال الإعلاميّة الوثائقيّة من تطوير وسائل وأدوات فعّالة ومفتوحة للتّصرف في قواعد المعطيات، ساهمت في تطوّر التّوثيق الصّحفي من منطق التّخزين الماديّ نحو منطق المعلومة اللاّماديّة. إن برمجيّات المعالجة اليوم لم تعد تلك البرمجيّات الوقورة من قبيل D base 2 أو Dbase 4. وإذ هي مكوّنة من مجموعة من الوحدات ومتعدّدة الوسائط وموفّرة لواجهات تبادل حميمي وعمل جماعي على الشّبكة بالإعتماد على مجرّد جهاز إبحار، فإنّها تتضمّن كلّ الإمكانيّات المواتية للمعالجة والتّخزين، واستنطاق النصّ بأكمله ، والنّشر على الورق والأقراص المدمجة أو على شبكة قواعد المعطيات المنظّمة والقابلة للتّحيين بسهولة. ثمّ إنّ معالجة المعطيات في إطار نصّ كامل ستيسّر المساءلة والبحث على أساس الكلمات المفاتيح.

إنّ ركائز التّخزين البصريّة (أو المغناطيسيّة بالنّسبة إلى النّسخ الاحتياطيّ (Back-up) وصيانة البيانات) تشهد حاليّا ارتفاعا مذهلا على مستوى أدائها. ففي حين كانت الطّاقة التّخزينيّة للقرص المدمج تتراوح بين 650 و700 جيغا أوكتي، فإنّ الجيل الأوّل من أقراص الفيديو الرّقميّة (DVD) وفّر طاقة تخزينيّة تعادل 4 جيغا أوكتي، ثمّ جاء دور القرص الرّقميّ العالي الكثافة، المتعدّد الإستعمالات (HD Density – Digital Versatile Disk) والمتكوّن من طبقتين (30 جيغا أوكتي) ليتلوه قرص (Blu Ray)

(50 جيغا أوكتي) قبل أن يظهر قرص الفيديو الرّقميّ الهلوغرافيّ (DVD holographique) سنة 2006 بطاقة تخزينيّة تقدّر بـ 300 جيغا أوكتي (وبـ 1 تيترا أوكتي عام 2010). وجدير بالملاحظة أنّ معدّلات تحويل البيانات هو بصدد تسجيل أرقام غير مسبوقة وقد تصل مستقبلاً إلى 160 ميغا بيت في الثّانية وربّما 960 ميغا بيت في حدود 2010. وقد سجّل أيضا تطوّر على مستوى "ثقافة" التّوثيق التي تأثّرت بالمنطق الاقتصاديّ في مجال تحسين مردوديّة الأرصدة الأرشيفيّة وتنويعها لتشمل عدّة خدمات وركائز. وقد تهيّأت اليوم للتّوثيق ومنتوجاته التّي كانت تعتبر "ميتة" فيما مضى، آفاق اقتصاديّة جديدة؟ فمنذ 1993، أصبحت مجموعات صحفية (Le Monde) أو (Le Monde Diplomatique) تباع على أقراص مدمجة ([52]) غير أنّ لهذا المخزون الوثائقيّ قيمة مضافة. فهو معالج وتفاعليّ ويمكن استنطاقه بواسطة كلمات مفاتيح (حسب الموضوع والبلد والتّاريخ واسم المؤلّف أو أسماء الأعلام...) وهو لا يشغل إلاّ حيزا بسيطا ويمكن وضعه على الشّبكة ليتقاسمه المستعملون. وما يصح بالنّسبة إلى نصوص المقالات، يصحّ أيضًا بالنّسبة إلى معالجة الصّور. فكم هيّ الصّحف المغاربيّة التي تتوفّر لديها كنوز ثمينة دون أن تدرك ذلك؟ بلى إنّها تدرك ذلك لكنّها لا تفعل شيئا. إنّ الإتجاه نحو النّشر الإلكتروني المتوفّر غالبا على الشّبكة والموضوع على ذمّة المشتركين بمقابل مالي، يزداد وضوحا باستمرار فمنشورات

(La Découverte) حول ما يسمى بـ "وضع العالم" أو أهمّ الحوليّات الإحصائيّة لم تعد تنشر إلاّ في شكل أقراص مدمجة. ومن جهة أخرى، فإنّ المواقع الإلكترونيّة لم تعد تقدّم سوى الصّفحة الأولى من عدد اليوم. ومن هذا المنطلق أصبح الحصول على ملفّات ومقالات الأرشيف يتمّ بمقابل ماليّ موفّرا موارد جديدة للصّحيفة، مكسبا جهود هيئة التّحرير وكلّ أعضاء فريق التّوثيق، مزيدا من المردوديّة. فاليوم لم يعد التّوثيق يشكّل جزءا منسيّا إلى الأبد من تراث المؤسّسات الصّحفيّة وإنّما أصبح بمثابة مصلحة إنتاج قائمة بذاتها.

[52] CD-ROM, le Monde 1939 – 2002, l'histoire au jour le jour, 2002.

وفي فرنسا فإنّ مجموعة (Bayard Presse) هي التّي طوّرت أكثر من غيرها هذا المنطق التّجاري في مجال التّوثيق الصّحفيّ حتّى بالنّسبة إلى محرّري عناوينها الخاصّة التي بات يتعيّن عليها في المقابل دفع كلفة الخدمة المقدّمة.

فالموثّقون لم يعودوا يكتفون بإخراج وثائق جامدة من الرّفوف وإنّما ظلّوا يعدّون حسب الطّلب ملفّات جاهزة للاستغلال. وفي المغرب العربي بات من الأكيد تناول مسألة التّوثيق على أعلى مستويات اتّخاذ القرار سواء على مستوى الدّولة أو على مستوى المؤسّسة، على صعيد الفعل أو على صعيد العقليّات و"الثّقافة". فعلى صعيد المؤسّسة يجب مقاومة تلك النّظرة القديمة التي تجعل من مصلحة التّوثيق "خزانة" يحشر إلى العمل في إطارها كلّ من هو غير كفء أو كلّ من يعتبر مناهضا. نعم يجب مقاومة هذا الهوس أو هذه العادة المستهجنة القائمة على حشر الأرشيف وعزله في أماكن غير لائقة (كمستودع السيّارات أو الأقبية أو الطّوابق السفليّة وغرف المهملات...)

الباب الثّامن
اعتبارات مرتبطة بأخلاقيات المهنة

يشهد العالم اليوم انفجارا مذهلا لقطاع الاتّصال فالكلّ يتباهى بقدرته على التّواصل بأيّ ثمن وفي جميع الاتّجاهات كما يشهد قطاع الصّحافة نفسه تحولات سريعة لا تتحكّم فيها دائما السلطات والمؤسّسات أو الفاعلون الاعلاميّون الآخرون. وتهمّ هذه التّحولات في ذات الوقت، الهياكل والمؤسّسات وأنماط التّمويل، والمناخ التّشريعي وبالتّالي رجال القطاع ونساءه.

وفي مستوى ثان فإنّ هذه التّحولات التّكنولوجية الكميّة والنوعيّة معا، تهمّ جمع المعلومات ومعالجتها وتوزيعها أو نشرها على حدّ سواء. وفي إطار هذه الحركيّة يبدو أنّ هناك هاجسا يتقاسمه أهل المهنة في كل مكان، بدءا من الولايات المتّحدة وصولا إلى تونس، ومرورا بالمملكةالمتّحدة (بريطانيا) وسويسرا: وهو يتمحور حول السّؤال التّالي: ما مصير بل كيف أصبحت أخلاقيّات المهنة في وقت تلاشت فيه الحدود بين الإشهار (الإعلان) والاعلام، بين الصّحافة والاتّصال؟ إذا كانت اشكاليّة أخلاقيّات وآداب المهنة قد احتلّت واجهة الأحداث ذات الصّلة بالمسائل الدّاخلية للمهنة منذ حوالي خمسة عشر عاما (حرب الخليج الأولى والحرب على العراق) فإنّها أصبحت اليوم تمثّل قضيّة السّاعة بالنّسبة إلى الجميع بما في ذلك الحكومات المجتمعة في القمّة العالميّة لمجتمع المعلومات (بكلّ من جينيف وتونس) لتدارس موضوع تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال في علاقتها بهذه المسألة بالذّات. من ذلك أنّ فريق العمل الذي شكّلته الأمم المتّحدة لإعداد هذه القمّة ومتابعتها والمكلّف بايجاد وفاق دوليّ حول "إدارة الأنترنيت" سينكبّ على دراسة هذه الاشكاليّة باعتبارها مسألة يقوم عليها تنظيم إدارة الأنترنيت المنشودة، وهي مسألة لا يستبعد أن تثير ضربا من البلبلة لدى المهنيّين لما يمكن أن يكون لها من انعكاسات على حريّة التّعبير بالخصوص وعلى الأنترنيت في هذه الحال بالذّات. إنّ استحضار مسألة الضّوابط الأخلاقيّة تثير بحقّ وباستمرار تساؤلات حول ما يمكن أن يكون للأخلاقيّات المهنيّة (بالتّوازي مع الانعكاسات القانونيّة) من آثار على الممارسة الحرّة لوسائل الإعلام التقليديّة أو الجديدة من جهة، وعلى مبدإ حريّة التّعبير المقدّس من جهة أخرى. وإذا استثنينا

بعض الأصوات الفرديّة الهامشيّة وغير المعنيّة في الحقيقة بعالم وسائل الإعلام، فإنّه يمكننا القول بأنّ هناك إجماعا دوليّا حول ضرورة احترام هذه الضّوابط أو هذا الشّرط المتمثّل في إقرار "مدوّنة سلوك" تسندها مبادئ تمّ تبنّيها منذ ما يقرب عن قرن في الدّول الرّائدة في مجال تقنين تلك الأخلاقيّات، وهي مبادئ تمّت اليوم ملاءمتها بشكل كافّ يجعلها قادرة على مواكبة الثّورة التّكنولوجيّة النّاجمة عن تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال ([53])

أولا :الصحافي وقواعد الممارسة المهنية؟ أي مدلول؟

تتلازم المعركة من أجل حريّة الصّحافة مع هاجس دائم يشغل بال الصّحافة والصّحافيّين يتمثّل في المراقبة الذاتيّة من جهة، والتّعديل التّلقائيّ من جهة أخرى. فوسائل الإعلام التي كافحت من أجل حريّة الصّحافة، منذ ظهور الصّحافة الجماهيريّة (ذات الانتشار الواسع) قد حاولت دائما إنشاء سلطة مضادّة تكون في خدمة الدّيمقراطيّة وحريّة التّعبير. على أنه كان عليها في المقابل لكيّ تستحقّ مصداقيّة قرّائها وثقتهم، أن تشنّ معركة أخرى : "معركة تهذيب المهنة ذاتها" تاريخيّا هاجس التّهذيب هذا لئن برز منذ بداية القرن التّاسع عشر، فإنّه لم يتجّسم نوعا ما إلّا في بداية القرن العشرين بفضل عمل جمعيّات ونقابات الصّحافيّين. وبغضّ النّظر عن القوانين والأنظمة الدّاخليّةالتي تحكم ممارسة المهنة أو الحريّات العامّة علما بأنّ الحقّ في التّعبير هو جزء لا يتجزّأ من حقوق الإنسان والحرّيات الأساسيّة. وبغض النّظر أيضا عن مجلّات الصّحافة والأوامر التّطبيقيّة التي تحكم المنشورات والايداع القانونيّ، ومسؤوليّة مدير النشريّة... وبغضّ النّظر عن التّحديّات التي تقدّمها مجلّات الصّحافة أو القانون الجنائيّ المتعلّق بجنح الصّحافة مثل الثّلب أو الشّتم والسبّ أو تلك التي تنصّ على حقّ الردّ أو التّصويب...، بغضّ النّظر إذن عن كلّ هذه النّصوص القانونيّة فإن هناك قوانين وأحكاما مكتوبة وغير مكتوبة، و(قواعد سلوك)، فرضتها المهنة على نفسها... إنّها مجموعة من القيم الأخلاقيّة والمبادئ والأهداف التي ابتدعتها المهنة في كنف الألم والتي ما انفكّت تتعهّدها بالمراجعة والتّحوير والتّطوير.

---

[53] لمزيد من التفاصيل ولاسيّما بخصوص الفرق بين "الأخلاقيات وقواعد الممارسة المهنية" والمرجعية الأصلية لهذا الجدل وأصناف مواثيق الشرف المهنية المعمول بها عبر العالم (تحليل أكثر من 50 ميثاق) والقواعد الواجب إحترامها في كل ركن من أركان التحرير، "أنظر وسائل الإعلام والصحافيون" موجز عن الأخلاقيات المهنية، ناجي جمال الدين، نشر مكتب اليونسكو بالرّباط (طبعتان: بالفرنسية والعربية) www.unesco.org

وهكذا فإنّ ضوابط الصّحافيّ تشمل في الآن ذاته الحقل الذي يحكمه القانون ولا يمكن لأيّ صحافيّ أن يتجاوزه دون أن يعرّض تفسه إلى مخاطر المقاضاة، والأعراف المتعارف عليها التي أقرّتها أخلاقيّات المهنة. وهي أخلاقيات تحدّدها المهنة نفسها ومن ثمّة وهذا مهمّ جدّا فهي مستقلّة عن عدالة المحاكم.

إنّ الجدل المثير غالبا للنّزاع والدّائر حول هذه القواعد المكتوبة أو غير المكتوبة بالخصوص، والتي يتبنّاها ويدافع عنها مبدئيّا المهنيون أنفسهم يسمح أحيانا بممارسة كلّ الحريّات وكلّ الخروقات في نفس الوقت، علما بأنْ لا أحد يحبّ أولئك المعارضين المارقين وأنّ الوهن الفرديّ كان وراء سلبيّة الأغلبيّة. فأيّ صحافي يستطيع أن يدّعي الكمال ويجرؤ حينئذ على إصدار أحكام ضدّ زملائه؟ ومن ناحية أخرى هل من الممكن أن تحترم دائما ضوابط ممارسة المهنة في زمن المنافسة الشّرسة وفي ظلّ الإملاءات والضّغوطات التّجاريّة؟

ثانيا : الضوابط المهنية من يعرفها؟

تاريخيّا يعود إلغاء الرّقابة في المملكة المتّحدة (بريطانيا) إلى سنة 1895. في حين يرجع أوّل قانون ليبراليّ حول الصّحافة في فرنسا إلى 29 جويلية 1881. لكنّ أوّل ميثاق للصّحافيّ لم يتبنّ إلاّ في عام 1918 بفرنسا، من قبل النّقابة الوطنيّة للصّحافيين. أمّا في الولايات المتحدة الأمريكيّة فإنّ Sigma Delta Chi أكثر الجمعيّات تمثيليّة كانت وراء صدور "قانون الأخلاقيّات المهنيّة في سنة 1926. وأخيرا، وفي بريطانيا، كانت أوّل مدوّنة سلوك تلك التي أعدّتها النّقابة الوطنيّة للصّحافيّين عام 1938.

وبالنّسبة إلى السّمعيّ المرئيّ فإنّ قانون الأخلاقيّات الخاصّ بالبثّ الإعلاميّ (Code of broad cast newd ethics) في الإذاعة والتلفزيون الذي أعدّته جمعيّة مديريّ الإعلام بالإذاعة والتّلفزيون بالولايات المتّحدة الأمريكيّة، يرجع تاريخه إلى جانفي 1966 (وقد شهد تعديلات عديدة منذ ذلك التّاريخ) ومن خلال هذه الأمثلة نلاحظ أن تحديد الضّوابط المهنيّة كان غالبا نتاج المهنة وبمبادرة من أهلها. وقد كان هذا الحيز المحروس الذي تتّخذ المهنة في إطاره مثل هذه المبادرات معترفا لها به من الجميع إلى أن تركته وتخلّت عنه نتيجة الغياب والإهمال. وهكذا أمام تدهور الممارسات المهنيّة في عدد كبير من البلدان،

سعت لجان مختلفة وإدارات وهيآت إلى الحلول محل المهنيّين، لتفرض على الصّحافيّ قواعد أخلاقيّة تتّصل بممارسة المهنة.

وفي الولايات المتحدة الأمريكيّة حاولت الهيئة الفيدراليّة للاتّصال التّصدي للتّسابق المحموم على أسلوب الاثارة الذي انخرطت فيه مختلف القنوات التّلفزيونيّة فتقدّمت سنة 1988 بميثاق الشّرف الشّهير الدّاعي إلى الحياديّة والنّزاهة (Fairness Doctrine) والذي اعترض عليه الرّئيس رونالد ريغن (Ronald Reagan) ولكي لا نذهب بعيدا نشير إلى أن وزارة الإعلام في تونس كانت في عام 1981، تعتزم بإملاء من الإدارة فرض قانون أخلاقيّ على الصّحافيين. وفي المغرب دعا الملك إلى إنشاء "هيأة" تتولى من بين أمور أخرى، السّهر على احترام الصّحافيين ضوابط الممارسة المهنيّة من ناحية والتزام أصحاب وسائل الإعلام بمسؤوليّاتهم من ناحية أخرى.

وعلى هذا الأساس فإنّ مسؤوليّة المهنيّين والمهنة ازدادت أهميّة. إنهّم أصبحوا مطالبين بالسّهر على احترام أخلاقيات مهنتهم وتهذيبها بأنفسهم. غير أنّ المسألة ليست بهذه البساطة لأن المهنة تهم في الآن نفسه الصّحافيين والمؤسّسة الصّحفيّة وأرباب المؤسّسة الصّحفيّة وسائر المهن المتدخّلة في إنتاج الصّحيفة ونسخها وتوزيعها. وإذا أردنا التّوسّع أكثر، يمكننا القول بأن الجماهير ذاتها معنيّة بهذا الجدل وهي التي تتّجه إليها في نهاية المطاف "البضاعة الصّحافيّة" نعم، هذه الجماهير هي اليوم معنية خاصّة وأنّها باتت تتقمّص أكثر فأكثر دور الصّحافيين و"صنّاع" وسائل الإعلام بفضل ما فتحته لهم تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال من نافذة تكنولوجيّة (الأنترنيت والشّبكة والبوّابات والمواقع الشخصيّة...) تسلّلوا من خلالها إلى حلبة صناعة المضامين الإعلاميّة التي كانت إلى عهد غير بعيد من اختصاص أهل المهنة حصرا.

ثالثا: اخلاقيات المهنة : بعض العناصر الأساسية

بعد تحديد المجال التّطبيقيّ لأخلاقيّات المهنة ومشروعيّة أصحابها، لنقف في إطار عرض مقتضب على النّقاط التي اتّفقت عليها معظم المواثيق والإعلانات أو المدوّنات الأخلاقيّة المنهيّة. لنأخذ مثال ميثاق شرف الصّحفي الفرنسيّ الصّادر عام 1918 : فالصّحافي الجدير بهذا الإسم هو من :

- يتحمّل مسؤوليّة كلّ كتاباته حتّى لو لم تكن موقّعة
- يعتبر التّلب والاتّهام الباطل وتحريف الوثائق وتشويه الوقائع والكذب من أفدح الأخطاء المهنيّة
- يمتنع عن انتحال أي لقب أو صفة مختلقة، وعن استخدام وسائل غير مشروعة للحصول على معلومات أو استغلال حسن نيّة أيّ كان.
- لا يتقاضى مقابلا ماليّا من مصلحة عموميّة أو مؤسّسة خاصّة إذا كان ذلك كفيلا بتعريض صفته كصحافيّ ونفوذه وعلاقاته للإستغلال.
- لا يوقّع باسمه مقالا ذا صبغة إعلانيّة أو تجاريّة أو ماليّة.
- لا يتعاطى الانتحال، وعليه أن يذكر أسماء زملائه في حال استشهاده بنصّ ما من نصوصهم.
- لا يبحث عن انتزاع موقع أحد زملائه ولايتسبّب في فصله عن العمل مقابل عرض العمل بشروط أدنى
- يحافظ على سرّ المهنة
- لا يستغل حريّة الصّحافة من أجل تحقيق مقاصد نفعيّة

ومن القواعد الأخرى المستمدّة من قانون أخلاقيّات المهنة بالولايات المتّحدة الأمريكيّة ما يلي:

- البحث عن الحقيقة و نشرها أيّا كانت تبعات ذلك بالنّسبة إلى الصّحافيّ
- حريّة الضّمير
- النزاهة الفكريّة
- محاربة الفساد والرّشوة
- احترام رأي الغير، خاصّة إذا كان مخالفا لقناعات الصّحافيّ الشّخصيّة
- رفض الهدايا الثّمينة والأسفار المجانيّة والرّواتب النّاجمة عن المحاباة التي من شأنها أن تهدّد نزاهة الصّحافيّين ومشغّليهم
- التّمييز الدّقيق بين الوقائع والتّعليق
- احترام الحياة الخاصّة للأشخاص
- واجب التّصويب السّريع والتّام للأخطاء

وجاء في مدونة الصحافيين الأنجليز ما يلي:

- الدّفاع عن حريّة الصّحافة
- التّحقّق من صحّة ودقّة المعلومة
- احترام كرامة الإنسان والمآسي والمحن الانسانيّة
- محاربة الميز العنصريّ والدينيّ والجنسيّ.

إنّ هذه القواعد والضّوابط لا تخلو من إثارة نقاشات جديّة وحتّى صراعات ترتبط بنسبيّة مدلولات المفاهيم الأخلاقيّة، سواء على مستوى الزّمن، بإعادة صياغة القوانين الأخلاقيّة. أو على مستوى المكان أو الفضاء باعتبار اختلاف الحقائق باختلاف الجغرافيا) وحتى بالنّظر إلى التّكنولوجيا التي تمكّن اليوم من الوصول إلى معطيات ومعلومات لم تكن فيما مضى في المتناول...

ثم إنّها نقاشات تولّدت عن تطوّر الصّحافة واتّجاهها نحو أسلوب الاثارة التّجاري من ناحية، ونحو صحافة التّحقيق "الميداني" من جهة أخرى، وهي صحافة قد تتسبّب في نزاعات أخلاقيّة كما كان الشّأن بالنّسبة للصّحافيّ الألمانيّ قنتر ولراف (Günter Walraff) الذي اضطرّ حتّى لا يكون هزأة، إلى إخفاء هويّته من أجل الحصول على معلومة. ويكتسي هذا النّقاش أيضا بعدا أخلاقيّا كما حدث في 16 نوفمبر 1985 عندما تعلّق الأمر باتّخاذ القرار فيما إذا كان يتعيّن بثّ صورة الموت والموتى مباشرة بعرض مشهد تلك الفتاة الكولمبيّة (OMEYRA) وهي تغرق في أوحال بركان Arnero. وفي هذا الصّدد، وفي المجال الرّياضيّ نذكر كذلك ذلك النّقاش الذي تعلّق بنقل المباراة النهائيّة بين فريقي لفربول وجوفنتس بملعب هيسل (HEYSEL)، وهي مأساة رفض التّلفزيون الألمانيّ بثّها لاعتبارات أخلاقيّة على وجه التّحديد([54]) . وبهدف تحديد أهم ما يمكن الاحتفاظ به على أنّه مبادئ أساسيّة يمكن أن نجدها عمليّة في كلّ المواثيق الأخلاقيّة ومدوّنات السّلوك التي توصّل إلى صياغتها المهنيون في مختلف بلدان العالم، سنورد فيما يلي نصّين أو إعلانين يتناول مضمونهما أهمّ الانشغالات والمبادئ الأخلاقيّة والأدبيّة التي كان لها أثر هام باعتبار ما حظيت به من قبول على نطاق واسع من أرجاء المعمورة. إن الأمر يتعلّق "بإعلان الفيديرالية الدوليّة للصحافيّين" (وهو إعلان تمّ تبنّيه عام 1954 ونقّح في عام 1986 بموافقة أكثر من 450 ألف عضو منخرط) من جهة، وبميثاق مونيخ

[54] في حالة الحوادث والكوارث، يتعيّن على الصحافة أن تراعي أنّ إجراءات إنقاذ الضحايا والأشخاص الموجودين في خطر، تحظى بالأولويّة بالنّظر إلى حقّ الجمهور في المعلومات. مثلما ينصّ على ذلك قانون الصحافة الألمانيّ 2001.

(Munich) أو "إعلان حقوق الصّحافيّين وواجباتهم" من جهة أخرى، مع الملاحظة أن هذا الأخير قد تبنّته في 1971 نقابات واتّحادات صحفييّ دول السّوق الأوروبيّة المشتركة آنذاك إضافة إلى نقابات واتّحادات صحفيي النّمسا وسويسرا. وذلك قبل أن يصدّق عليه الاتّحاد الدّولي للصّحافيّين عام 1972 والمنظّمة الدوليّة للصّحافيّين، بعد انضمام هذه المنظّمة إلى الاتّحاد الدّولي للصّحافيّين عام 1989 عقب انهيار جدار برلين.

إعلان الاتحاد الدولي للصحافيين

يوضّح الإعلان الدّولي الحالي قواعد سلوك الصّحافيّين أثناء جمع المعلومات ونقلها وتوزيعها والتّعليق عليها وعند وصفهم الأحداث.

1- إحترام الحقيقة وحقّ الجمهور في الاطّلاع عليها يشكل الواجب الأساسيّ للصّحافيّ
2- وطبقا لهذا الواجب، يدافع الصّحافّي في كلّ زمان عن مبدإ حريّة البحث عن ا لمعلومة ونشرها بأمانة ومبدإ التّعليق والنّقد. إضافة إلى الدّفاع عن الحقّ في التّعليق العاديّ والنّقد النّزيه.
3- لا ينقل الصحافي إلاّ الوقائع التي بعرف مصدرها. ولا حقّ له في إلغاء المعلومات الهامّة وتزوير الوثائق.
4- لا يستخدم الصّحافيّ إلا وسائل عادلة للحصول على المعلومات والصوّر والوثائق.
5- يبذل الصحافي قصارى جهده وبكل الوسائل المتاحة قصد تصويب كلّ معلومة منشورة تبيّن فيما بعد أنها غير دقيقة وتتضمّن إساءة إلى الغير.
6- يحافظ الصّحافي على سرّ المهنة فيما يتعلّق بمصدر المعلومات المتحصّل عليها بشكل سرّي.
7- على الصّحافي أن يحذر المخاطر التي قد تنجم عن التّمييز العنصريّ الذي تشيعه وسائل الإعلام وأن يبذل ما في وسعه لمنع كلّ ما من شأنه أن ييّسر انتشار هذه الدعوات القائمة بالخصوص على العرق والجنس والعادات الجنسيّة واللّغة والدّين والآراء السيّاسية وغيرها. كالانتماء الوطنيّ أو الأصل الإجتماعيّ.
8- يعتبر الصّحافيّ أخطاء مهنيّة فادحة: الانتحال والتّحريف العدواني والثّلب والإغتياب والطّعن والاتهامات الباطلة والقبول بمكافاة مقابل نشر معلومة أو إلغائها.
9- كلّ صحافيّ جدير بهذا الإسم يتقيّد بواجب احترام المبادئ المذكورة أعلاه احتراما دقيقا وكاملا. وإذ يعترف بالحقّ المسلّم به لكلّ دولة، فإنّ الصّحافيّ مدعوّ إلى ألاّ يقبل في المجال المهنّي إلا بالسّلطة القضائية لنظرائه، وبعيدا عن أيّ تدخّل حكوميّ أو غيره.

ميثاق مونيخ

الدّيباجة

يعتبر الحقّ في الإعلام وفي التّعبير الحرّ والنّقد من الحريّات الأساسيّة لكلّ كائن بشريّ. وتنبثق عن حقّ الجمهور في معرفة الحقائق والآراء، مجموع واجبات الصّحافيّين وحقوقهم. وتتقدّم مسؤولية الصّحافيين إزاء الجمهور على أيّ مسؤوليّة أخرى وخاصّة إزاء مشغليهم والسّلطات العموميّة.

وتتضمّن مهمّة الإعلام بالضرورة عدّة حدود يفرضها الصّحافيّون بأنفسهم على أنفسهم.هذا هوموضوع إعلان الواجبات التي سيأتي ذكرها

إعلان الواجبات

تتمثّل الواجبات الأساسيّة للصحافيّ أثناء البحث عن الأحداث وتحريرها والتّعليق عليها فيما يلي:

1- على الصّحافيّ احترام الحقيقة مهما كانت النّتائج التي تنجرّ عن ذلك بالنّسبة إلى الصّحافّي وهذا بحكم حقّ الجمهور في معرفتها.
2- الدّفاع عن حريّة الإعلام والتّعليق والنقّد
3- نشر المعلومات التي تكون مصادرها معروفة فقط أو إرفاقها متى كان ذلك ضروريّا بالتحفظات اللاّزمة. إضافة إلى عدم إلغاء المعلومات الأساسيّة والإمتناع عن تحريف النصوص والوثائق.
4- ألا يستخدم الصحافي وسائل وطرقا غير مشروعة للحصول على المعلومات والصّور والوثائق.
5- الالتزام باحترام الحياة الخاصّة للأشخاص
6- تصويب كلّ معلومة منشورة تبين لاحقا أنّها غير دقيقة.
7- الحفاظ على سرّ المهنة والإمتناع عن الكشف عن مصدر المعلومات المتحصّل عليها بشكل سرّي
8- الامتناع عن الانتحال والافتراء والثّلب والاتّهامات الباطلة وعن القبول بأيّ مزيّة من المزايا مقابل نشر معلومة أو إلغائها.
9- ألّا يخلط الصّحافّي بين مهنة الصّحافيّ ومهنة الإشهاريّ (الإعلانّي) والدّعاية وألاّ يقبل بأيّ توصية أو تعليمات مباشرة أو غير مباشرة من قبل المعلنين.
10-رفض كلّ ضغط وعدم القبول بأيّ توجيهات تتّصل بالبعد التّحريريّ إلّا إذا كانت صادرة عن المسؤولين عن التّحرير.

إنّ كلّ صحافّي جدير بهذا الإسم يتوجّب عليه احترام المبادئ المذكورة أعلاه احتراما كاملا. كما يجب، إلى جانب الإعتراف بالقانون الجاري به العمل في كلّ بلد، ألاّ يقبل في مجال الشّرف المهني إلا سلطة نظرائه، بعيدا عن كلّ تدخّل حكوميّ أو غيره

إعلان الحقوق

1- يطالب الصّحافيّون بالنّفاذ الحرّ إلى كلّ مصادر الإعلام وبالحق في التّحقيق الحرّ في كلّ الوقائع التي تحدّد وتكيّف الحياة العامّة. ولا يمكن أن يواجه الصّحافيّ في هذا الشّأن بسريّة الشّؤون العامّة أو الخاصّة. إلاّ في حالات استثنائيّة وبمقتضى أسباب يتمّ التّعبير عنها بوضوح.

2- من حقّ الصّحافي أن يرفض أيّ تبعيّة قد تكون مناقضة للتوّجه العام أو الخط التّحريريّ للمؤسّسة كما وقع تحديده كتابيّا في عقد انتدابه وكذلك لأيّ تبعيّة لا يتضمّنها بوضوح هذا التّوجّه العام أو الخطّ التّحريريّ.

3- لا يمكن أن يرغم الصّحافّي على القيام بأيّ عمل مهنّي أو التّعبير عن رأي قد يكون مخالفا لقناعته أو ضميره.

4- يجب أن تكون هيئة التّحرير على علم بكلّ قرار هام من شأنه أن يؤثرّ في حياة المؤسّسة. وإذا لم يتيّسر ذلك يتعين على الأقلّ أن تستشار قبل اتّخاذ أيّ قرار نهائيّ بخصوص أيّ اجراء يهمّ تركيبة الهيئة : الإنتداب، الطّرد، النّقلة من مهمّة إلى أخرى، التّرقية.

5- اعتبارا لوظيفته ومسؤولياته، من حقّ الصّحافيّ أن يتمتّع لا بمزايا الاتّفاقيات الجماعيّة فحسب وإنّما أيضا بعقد شخصيّ يضمن أمنه الماديّ والمعنويّ اضافة إلى مكافأة تتناسب ودوره الاجتماعيّ المعترف له به وتكون كافية لضمان استقلاليّته الاقتصاديّة.

وإذ عرفت أخلاقيات المهنة وضوابطها المهنيّة تطوّرا وشهدت نضجا بأشكال مختلفة حسب السّياقات الخاصّة للبلدان التي نشأت بها، فإنّها حظيت بالإضافة إلى ذلك، بانفتاح الحدود والتّواصل عبرها وبوسائل نقل وإرسال آني وكونيّ.

وبذلك أصبح الصّحافيّون يتبادلون بسهولة تجاربهم واختفت بعض السّمات التي كانت تشكّل ضربا من الحواجز بينهم. كما تهيّأت للعائلة الصّحفيّة ورجال الإعلام أنفسهم قاعدة مشتركة تمكّنهم من الوقوف على الخصائص التي تميّز بعضهم عن بعض. ولاسيّما على درب تطبيق أخلاقياتهم وضوابطهم المهنيّة، والتّصرف فيها ومراقبتها، آخذين بعين الإعتبار الطّبيعة الخاصّة بكلّ سياق وطنيّ وبكلّ وسيلة من وسائل الإعلام...

رابعا : تكنولوجيات المعلومات والاتّصال: معطى جديد بالنّسبة إلى الضوابط المهنيّة:

أمام الثّورة الحاليّة التي تشهدها الوسائل التّعبيريّة التّقنية نتيجة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتّصال الجديدة، لم تهن عزيمة الأسرة الدوليّة الإعلامية والصحافيّة عن مواكبة هذه التحولات المذهلة والمعقّدة التي طرأت على رهانها الرئيسيّ المتمثّل في حريةالتّعبير وذلك بإعادة طرح سجلاّت الأخلاقيات والضّوابط المهنيّة والتّفكير فيها أثناء الأزمة ذاتها. وذلك بالرّغم من أنّ هذا العمل يشكّل تحديّا غير مسبوق باعتبار ما أحدثته هذه الوسائل الجديدة من طفرة جماهيريّة غير متوقّعة تستحيل السّيطرة عليها وتنظيمها.

وذلك بعدما كان عالم وسائل الإعلام، خلال فترة ما قبل العهد التكنولوجي الجديد، قادرا على ابقاء تلك الجماهير بعيدا عن مجال نشاطه ووسائله ومواقع صناعة المعلومة والكلمة وتوزيعها أو نشرها.

إنّ الوعد السّخي بمنح الجمهور الكلمة وتطوير التّفاعليّة قد اتخذ، بعدما أصبحت هذه الأخيرة حقيقة ملموسة رغم وسائل الإعلام والصّحافيّين، منحى داعيا إلى إعادة النّظر في مواقف هؤلاء ورسالتهم في المجتمع. وفي هذا الاتجاه لم يسلم من هذا المنحى لا تفرّدهم بمهارتهم ولا دورهم الذي كان منذ عهد قريب مهيمنا في مجال ممارسة حريّة التّعبير. ذلك أنّ كلّ شيء بات حتما وفي كلّ يوم عرضة للانتقاد والمراجعة.

ولإدراك عمق هذه التّحوّلات التي شهدتها المعطيات بدافع الاهتمام بالبعد الأخلاقيّ للمهنة الصّحفيّة، يكفي أن نقف على ما اتّخذه الاتّحاد الدّوليّ للصّحافيّين مؤخّرا من قرار بخصوص الصّحافة الإلكترونيّة :

"بناء على الظروف التي يتمّ فيها تقبّل الخدمات الإعلاميّة الجديدة وهي خدمات غالبا ما تكون من خارج الحدود الوطنيّة فإنه ينبغي على الهياكل الوطنيّة القائمة في مجال تنظيم ومراقبة المضمون الإعلاميّ، أن تتكيّف حتّى تتمكّن من الالتزام بالمبادئ التّالية:

" يتعيّن اعتبار المعلومة الموضوعة على ذمّة الجمهور من قبل الوسائل الإلكترونيّة من اختصاص هيئات التّنظيم الوطنيّة :

- يتعيّن على هيئات التّنظيم والمراقبة الوطنيّة معالجة الشّكاوى المتّصلة بمضمون المعلومات الموفّرة للجمهور إلكترونيّا إذا كان ذلك يندرج في مجال اختصاصها، حتى وإن كانت تلك الشّكاوى صادرة عن أشخاص أو مؤسّسات ذات صلة بالموضوع وموجودة خارج الحدود الوطنيّة.

وعلى هذا الأساس يرى الاتّحاد الدّولي للصّحافيّين أنه من غير الملائم التّفكير في إنشاء هياكل دوليّة لتنظيم ومراقبة المضمون الإعلاميّ وتحديد الضّوابط التي تحكمه، ومن ثمّة فإنّه يعترض على إرساء أيّ هيكل تنظيمي عابر للحدود يكون مكلّفا بإدارة المضمون الإعلاميّ،"

وهكذا إذن اتّخذ الرّهان الأخلاقيّ، أبعادا لم يكن محرّرو الجيل الأوّل من المواثيق ليتصوّرها. إن الجهد التّفكيري في أخلاقيات المهنة وضوابطها العمليّة وإجراءات المراقبة والتّنظيم، لم يتعدّ بوجه عام الحدود الوطنيّة لكل بلد وبقي منحصرا في إطار سياق كل مجتمع ونظامه المرجعيّ الخاصّين به.

وذلك بالرّغم من أنّ إثارة مسألة الضّوابط كان يمكن أن تتخطّى الحدود وتصاغ في سياق معيّن يمكّن من التّبليغ عن أي ممارسة مخالفة للضّوابط المهنيّة تحصل في سياق أجنبيّ. ومن هذا المنطلق يمكن لشخص في دولة معيّنة أن يتقدّم بشكوى ويربح دعواه مبدئيّا، ضدّ أيّ إعلاميّ يخلّ بالضّوابط المهنيّة في الطّرف الآخر من المعمورة.

وإذ لا يحظى إلى حدّ الآن إلاّ بنفس المشروعيّة التي هي لهياكل التّنظيم والمراقبة الوطنيّة ونظرا لاستبعاده في الوقت الرّاهن فكرة انشاء هيكل دوليّ، فإنّ الاتّحاد الدّولي للصّحافيّين شأنه في ذلك شأن كلّ الهيئات المعنيّة بهذه المسألة على الصّعيد الدّوليّ، لا يستطيع أن يقدّر ما إذا كان التّطوّر المستقبليّ لعالم وسائل الإعلام سيجبره ذات يوم على مراجعة موقفه الحالي.

إنّ حقل وسائل الإعلام، وهو مافتئ يكتسي شيئا فشيئا بعدا عالميّا، قد سجّل ببطء على امتداد السّنوات الخمس عشرة أو العشرين الأخيرة، تطوّرا في اتّجاه التّفكير في أوضاعه، استنادا إلى مرجعيّات أجهزة وهيئات قانونيّة وأخرى تعنى بالمبادئ الدوليّة، باحثا بذلك عن مصادر ونظم مرجعيّة متخصّصة في المجال ويحظى اجماعها وقواعد السّلوك التي حدّدتها بقبول الأسرة الدّوليّة وجهاز المنظّمة الأمميّة وأدبياته.

وقد قبل اليوم هذا الحقل، وعلى مستوى اخلاقيات المهنة وضوابطها، بدراسة أيّ نزاع يطرأ في بلد ما، والنّظر فيه على ضوء النّصوص القانونيّة لبلد آخر (أو لأيّ هيئة أو منظّمة أو محكمة متعدّدة الأطراف أو دوليّة). وعلى سبيل المثال تعهّد مجلس الصّحافة السّويسريّ بالاستناد، فيما يتعلّق بتوجّهاته وآرائه بصفته هيئة تنظيم ومراقبة، لا إلى إعلان واجبات وحقوق الصّحافيّين المنصوص عليها (بميثاق مونيغ 1971) فحسب، وإنّما أيضا إلى "مدوّنات السّلوك الأجنبيّة والدّوليّة". وفي هذا السّياق أيضا فإنّ المحاولة الأمريكيّة (1996) بسنّ "قانون اللّياقة في مجال الاتّصالات السّلكية واللاّسلكيّة" وهي محاولة رائدة في هذا الميدان، قد أثارت اهتمام رجال القانون والمتخصّصين في كلّ البلدان التي تجابه مستجدّات الاتّصال عبر الأنترنيت تقريبا، مغذيّة في ذات الوقت بين هؤلاء جميعا جدلا ومقترحات عديدة.

وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أنّ أخلاقيّات المهنة وضوابطها أصبحت تمثّل هاجسا بالغ الأهميّة على المستوى الكونيّ، وثابتة من الثّوابت التي لا يمكن تحاشيه في تقييم كلّ منتوج إعلاميّ أو عمليّة إعلاميّة. وهي ليست دواء لا طائل من ورائه أو مجرّد ذريعة لإدانة أيّ مقصد مذموم يستهدف الحدّ من حرّيّة التّعبير أو مراقبة حريّة الصّحافيّين ووسائل الإعلام في بلد محدد بوجه خاصّ. ونحن ندرك جيّدا أنّ كلّ قفزة تكنولوجيّة تجدّ

في إطار عالم وسائل الإعلام الجديد، تغيّر معطيات اشكاليّة أخلاقيّات المهنة دون استبعادها، فكلّ وسيلة اتّصال جديدة وكلّ شكل جديد من أشكال التّعبير تمكّن في الواقع، من مزيد اضعاف الجنوح إلى الرّقابة ومراقبة حريّة الكلمة والرأي وتدجينهما، "إنّ أخلاقيّات المهنة وضوابطها ليست موضة قد تكون ولدت في الولايات المتّحدة الأمريكيّة إثر موجة الاحتجاجات التي شهدها هذا البلد في السّتينات أو في أوروبّا عقب حرب الخليج (1990) ثمّ إنّها ليست هجوما مضادا عابرا ناجما عن شعور متفاقم بالارتياب لدى الجمهور. إنّ أخلاقيات المهنة وضوابطها هي الطّريقة الوحيدة النّاجعة والمسالمة لتحسين خدمات وسائل الإعلام إلّا أنّها بطيئة وتعمل على الأمد الطّويل : وهذا تبرير إضافيّ للتّعجيل بتطبيقها ([55])

وباختصار يمكن القول بأنّ هاجس الأخلاقيّات يقتضي معالجة تنطلق من تحقيق تساوق بينها وبين مبادئ كونيّة تتّصل بحقوق الشّخص وحقوق المجموعات وصولا إلى ثقافة فاعلة داخل المؤسّسة تعضدها مشاركة مباشرة أو غير مباشرة للجمهور، مرورا بتوضيحات عمليّة وغير قابلة للإلتباس تتعلّق بحقوق الصّحافيّ وواجباته على مستوى السّياق الدّستوري والتّشريعي، الذي يتحرّك فيه المهنيّون ويعملون ضمنه على تطوير مهاراتهم التّقنيّة (تكوين، تدريب) من جهة، وعلى مستوى المحيط الإجتماعيّ والمهنيّ الذي ينتظمون فيه ويدافعون في إطاره عن مكتسباتهم وأدواتهم وممارساتهم (نقابات، مدوّنة سلوك، هيئة أخلاقيّة...) من جهة أخرى. أن يراهن على الأمد الطّويل فذلك يعني إذن التّعويل على تراكم التّجارب، إن على المستوى الفرديّ أساسا أو على مستوى مجموع الحقل الإعلاميّ الوطنيّ أو على المستوى الكونيّ.

وبما أنّ أخلاقيات المهنة وضوابطها هي رغم كلّ شيء تحدّ يعيشه الصّحافيّ على المستوى الفرديّ، فإنّ الرّهان الأكثر واقعيّة والأكثر فائدة - يكمن فيما يبدو- في تكوين الحسّ الأخلاقيّ لدى المهنيّ تكوين يكون مفتوحا في آن واحد على مكتسبات الشّخص ومعارفه الأساسيّة في مجال اختصاصه أكثر ممّا هو مؤسّس على تجاربه الميدانيّة المتتابعة. فالصّحافي (شأنه شأن الوسيلة) وقد عرف نفسه من خلال الآخر وعرّف نفسه

[55] Claude Jean Bertrand « la déontologie des médias, que saise ? PUF, 1999, p124.

لدى الآخر باعتباره فاعلا اجتماعيّا له دوره ومسؤوليّته في المجتمع الدّيمقراطيّ المبنيّ على حريّة التّعبير من بين حرّيات أخرى، لا يستطيع أن يتصوّر حقلا واعدا بالنّسبة إلى مهمّته ومهنته إلا "حقل الحقيقة". فرغبته في النّزوع نحو صحافة الإمتياز أو الجودة، انطلاقا من موقع اجتماعيّ معترف به، محترم، ومحميّ بما يعنى مزيدا من حريّة التّعبير فيما يخصّه ويخصّ الآخرين، ليس لها في النّهاية من دافع سوى اكساب"حقل الحقيقة" مزيدا من الشفافيّة والانتاج بما يخدم الدّيمقراطيّة التي تمثّل المحيط الوحيد الملائم والمشجّع لحريّة وسائل الإعلام.

تحقيق مثل هذا الهدف يقتضي بالضّرورة إعداد "قواعد اللّعبة" بالنّسبة إلى جميع الأطراف وإلى نفسه بالذّات في المقام الأوّل. أن يكوّن الصّحافيّ نفسه وأن يتعلّم الانضباط تلقائيّا فذلك شكل من أشكال الجهد الإضافيّ الذي يتعيّن عليه بذله من أجل تحقيق مزيد من التقدّم على مستوى حقل الحقيقة وانتزاع المزيد من حريّة التّعبير وتوطيد خطوط الدّفاع، ذلك أن أخلاقيّات أتقن فهمها، تعتبر دافعا يسند الحريّة وسلاحا حاميا لمهنة أصبحت مفتوحة أكثر من أيّ وقت مضى لذوي الخبرة والاطّلاع ولغيرهم ممّن لا خبرة لهم كما أنّها مفتوحة لمهنييّ الإعلام وللجمهور الذي أصبح، بصفته من دعاة الحقّ في الإعلام أكثر تشدّدا واحتراسا تجاه عالم الصّحافيّين ووسائل الإعلام.

وقد يكون من العبث والغرور أن ندّعي انهاء جدل له من السّعة والحركيّة ما لأخلاقيّات المهنة. إن الكفاح من أجل صحافة جديدة، ذات مصداقيّة، حرّة لانّها مسؤولة، هي معركة متواصلة، ذلك أنّه ثمّة فضاءات شاسعة يجب غزوها واحتلالها والدّفاع عنها شبرا شبرا من أجل إنتاج مهنيّ حريص على خدمة الآخرين لا على خدمة نفسه، يحترم جمهوره ويحترم بالتّالي نفسه:

تكنولوجيات المعلومات والاتّصال والإنتحال:

إنّنا نشهد اليوم للأسف، بسبب ما وفّرته تكنولوجيات المعلومات والاتّصال من تسهيلات، انحرافات جديدة على مستوى ممارسات الصّحافيّين اليوميّة وحتّى المؤسّسات الصّحفيّة نفسها ففي المغرب العربيّ كما في غيره من المناطق، أدّى الوصول السّهل إلى مصادر

متعدّدة عبر الأنترنيت ببعض المحرّرين إلى انتحال بعض الصّحافيّين كتابات زملائهم بشكل مفرط ودون خجل أو حياء، وبتشجيع أحيانا من أرباب مؤسّساتهم بالذّات. "فالنّسخ الحرفيّ" أصبح يشكّل كارثة على الصّور النّصوص والموادّ التّوضيحيّة المساندة للنصّ والصّورة، كلّ ذلك على حساب حقوق المؤلّف وأبسط القواعد الأخلاقية المهنيّة، وقد تحوّلت إحدى اليوميّات التّونسيّة إلى مضرب للأمثال في سرقة، الصّور، بما في ذلك البيانات المستمدّة من برامج تعرضها شاشات قنوات تلفزيونيّة. وقد أدّت هذه الظّاهرة المتفشّية لدى التّلاميذ والطّلاب إلى تطوير برمجيّات قادرة على مطاردة السّرقات المكتشفة في الأعمال والتّمارين المدرسيّة. والسّؤال المطروح هنا هو متى سيتمّ تطوير برمجيّات متخصّصة في المجال الصّحفيّ؟

ويشكّل التّلاعب بالصّور الرّقميّة وجها آخر من أوجه الانحراف الذي يشوّه الحقائق والأشخاص والمواقع. وثمّة مجال آخر غابت عنه أخلاقيات المهنة وضوابطها: إنّه مجال قرصنة البرمجيّات. وإذا كان من المسلّم به أنّ امتلاك نسخة حماية للاستعمال الشخصيّ لا يعدّ قرصنة، فإنّه لا سبيل أن نقبل بأنّ مؤسّسات صحافيّة لا تعمل في معظمها إلا ببرمجيّات مقرصنة ! وهذا، للأسف، هو حال العديد من المؤسّسات الإعلاميّة المغاربيّة لاسيّما الصغرى منها ومع ذلك فإنّ عالم البرمجيّات الحرّة يشكّل بديلا متميّزا للنّسخة المقرصنة.

خامسا: إلى من تعود مراقبة احترام أخلاقيات المهنة ؟

يتوقّف اهتمام الصّحافيّ بأخلاقيات المهنة في نهاية المطاف على الالتزام الشّخصيّ (للصّحافيّين ووسائل الإعلام)، لكي نأمل في أن يكون لتلك الأخلاقيات أثر فعليّ في الممارسة الإعلاميّة اليومّة.

فبين الذي يستخلصون أنه لا فائدة من نشر نصّ يحّد تلك الأخلاقيّات لا يكون له أيّ مفعول حقيقيّ في غياب ضمان تطبيقه، وبين الذين ينادون بإحداث أداة تكلّف بالسّهر على تطبيق ذلك النصّ حتّى باللّجوء إلى الوسائل القسريّة لتحقيق احترامه، تبقى الخيارات والتّجارب مختلفة من بلد إلى آخر ومن سياق لآخر. وهكذا تصبح المسألة أكثر تعقيدا بدخول

تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال إلى الحقل الإعلاميّ، وما أنتجته من مواد افتراضيّة لا ماديّة ومضامين عابرة للحدود تطرح مشكلة " الكفاءة الإقليميّة" إن بالنّسبة إلى القانون الوطنيّ أو بالنّسبة إلى التّوصيات الأخلاقيّة التي عادة ما تكون فاعلة عندما تدرج بميثاق شرف محليّ أو وطني أو مؤسّساتيّ.)

لماذا المراقبة؟

نظرا لهذا التطوّر التّكنولوجيّ الذي شهدته وسائل الإعلام وأوضاع خدماتها المفتقرة إلى الاشعاع طيلة السّنوات الأخيرة في مجال الأخلاقيّات، فإنّه من الصّعب قبول فكرة التّخلي كليّا عن تقنين أخلاقيّ للمهنة حتّى وإن كان مجرّد إعلان مبادئ. أن نقول كلّ شيء وأن يكون كلّ شيء مسموحا به باسم قدسيّة حريّة الصّحافة، فهذا لم يعد مقبولا بالمرّة، حتّى في نظر المعنيّين أنفسهم. ذلك أنّ غياب علامات بارزة في مجال أخلاقيّات المهنة من شأنه أن يجعل المنافسة المتزايدة الحدّة غير محتملة وغير منتجة بل حتّى خطرة على مكانة ومصداقيّة وسائل الإعلام والصّحافيّين في المجتمع.

أكيد أنّ الحذر ينبغي أن يكون دائما حاضرا في مواجهة أيّ مشروع تقنين، غير أنّ غياب أيّ علامة أخلاقية واضحة ومحدّدة للظّوابط المهنيّة قد تضاءلت أكثر فأكثر حظوظ التّسليم بها، ولم تعد تلقى من يدافع عنها. وفي المقابل فإنّ الاختيار القائم على فرض مراقبة قسريّة في مجال تطبيق الظّوابط المهنيّة هو ليس أقل اضرارا بحريّة وسائل الإعلام، ذلك أنّ مثل هذا التّوجّه يمكن أن يفضي إلى وضع حدود لا تقبل بها حريّة التّعبير وحريّة الصّحافة كما يمكن أن يخدم نوايا الخصوم العاديّين للصّحافة.

ومع ذلك فلم يتردّد المعنيّون في بعض السيّاقات عن اللّجوء إلى هذا الخيار الرّدعي الأخير إلى درجة إحداث "عمادةٌ أو ّهيئة على غرار الهيئات أو العمادات التي تتمتّع بسلطة الزّجر ّكعمادةٌ أو ّهيئة الأطبّاء مثلا([56])

[56] نذكر في هذا الخصوص: عمادة أو هيئة الصحافيين التي أحدثت سنة 1953 بإيطاليا ومختلف الهيئات أو العماذات الأخرى المحدثة في عشرة بلدان من أمريكا اللاتينيّة ومنها Costa Rica التي أصدرت فيها المحكمة العليا حكما يعتبر هذا النوع من المؤسسات "غير دستوري" مراعية في ذلك رأي محكمة دول أمريكا لحقوق الإنسان المتمثل في أن إحداث هذه المؤسّسات غير متطابق مع مبادئ حقوق الإنسان.

إنّ هذا النّوع من التّأطير المؤسّساتي الملزم لا يتلاءم بأيّ وجه من الوجوه مع جوهر المهنة بل أنّه يتناقض معه، باعتبار أنّ هذه المهنة مؤسّسة على حريّة الممارسة (المتأتيّة من حريّة التّعبير التي هي إحدى الحريّات السّامية للإنسان). كما أنّه يتعارض مع التّطوّر الكاسح لوسائل الاتّصال واستعمالاتها المنتجة دائما نحو مزيد حريّة الكلمة ومزيد من الكونيّة. بل ومزيد من التّواصل الحرّ المستقلّ بين الأفراد على المستوى العالميّ، أضف إلى ذلك كلّه أنّ ما توفّره اليوم تكنولوجيات المعلومات والاتّصال يدعم أكثر من أيّ وقت مضى هذه الطّموحات المشروعة. فالقبول بفكرة إنشاء هيئة أو عمادة، يعني بفعل الواقع سنّ "جنحة غير شرعيّة في مجال العمل الصحافيّ" وهو ما يمنح في الواقع الحكومة حقّ المراقبة الفعليّة لممارسة المهنة ([57]) إنّ هذا الانحراف عن مقتضيات أخلاقيات المهنة وضوابطها قد انتهى بإعادة فرض رقابة السّلطة التّنفيذيّة على الصّحافة علما بأنّ حريّة ممارسة هذه الرّقابة يمكن أن يتّخذ عدّة أشكال تختلف باختلاف السّياقات. ويمكن أن يكون ذلك بنصّ قانونيّ تحدث بمقتضاه هيئة للرّقابة تسمّى عامّة " مجلس الصحافة" (مثلما هو الحال في الهند مثلا). وتكون بمثابة محكمة تتولّى تأويل قانون الأخلاقيّات من وجهة نظرها، حتى وإن كان هذا القانون صادرا بشكل طوعيّ عن المهنة. كما يمكن أن يتّخذ شكل قانون حول الصّحافة، يتضمّن في ذات الوقت إجراءات ذات صبغة قانونيّة واخرى ذات صبغة أخلاقيّة ومعياريّة (كما هو الشّأن في مصر أو فرنسا مثلا)، ويمكن أيضا أن يتّخذ شكل "سلطة عليا" مكلّفة مبدئيّا بالتّنظيم والمراقبة لتتحوّل تدريجيّا وفي حالات كثيرة إلى "محكمة أخلاقية" مملية على الصّحافيّ ما يجب عليه احترامه وكيف يمارس مهنته (وهو اتّجاه نجده في إفريقيا، لكنّه ما انفكّ على ما يبدو يغري أكثر فأكثر الدّول المغاربيّة). وقد يأتي الحدّ من ممارسة وسائل الإعلام حريّة التّعبير من البرلمان أو من أيّ لجنة برلمانيّة قد يكون لها حقّ النّظر في ممارسات تلك الوسائل لاسيّما العموميّة منها، مستخدمة لتفعيل ذلك الحقّ وسائل ضغط متعدّدة كالتّصويت أو التّصديق على الوازنات، وتعيين المسيّرين أو التّصديق على تعيينهم، إضافة إلى إلزامهم باحترام برمجة معيّنة (كما هو الشّأن في بريطانيا العظمى وفي فرنسا فيما يتعلّق بالسّمعي المرئيّ). وبإيجاز فإنّ

[57] كما هو الحال في فنزويلا حيث أحدثت هيئة في هذا المجال سنة 1994، أو كما هو الحال في الهند ومصر اللتين أقحمتا قانون إخلاقيات المهنة وضوابطها ضمن النصوص القانونية المنظمة لممارسة مهنة الصحافة.

الهاجس الأخلاقيّ قد يتّخذ أشكالا مؤسّساتيّة متنوّعة بخصوص وظيفة المراقبة وهو ما يفسّر الحاح المحرّرين في معظم البلدان التي اعتمدت مواثيق أخلاقيّة على إسناد هذه الوظيفة حصرا إلى هيئة المهنيّين وحدها.

وفي بعض البلدان ذات التّقاليد الأنجلوسكسيونيّة ولدى بعض المنظّمات الدوليّة للدّفاع عن الصّحافة تلقى فكرة إنشاء هيئة مراقبة رفضا قاطعا حتّى ولو كانت هذه الهيئة بأيدي المهنيّين أنفسهم. غير أنّه عندما نذكّر بتوصيات النّصوص المتعلّقة بأخلاقيات المهنة وضوابطها (مثل الإعلانات الصّادرة عن النّدوات الإقليميّة التي نظّمتها اليونسكو) أو على مستوى قارّيّ وهي نصوص تمخّضت عن نقاشات جرت على مستوى دوليّ بل وحتى عالميّ مثل "إعلان مونيخ" نتبيّن أنّ هناك اعترافا بمبدإ المراقبة لكن شريطة أن تكون هذه المراقبة نابعة من "السّلطة القضائيّة للنّظراء" بعيدا عن كلّ تدخّل حكوميّ أو جهة من الجهات الأخرى.

2 – أيّ آلية للمراقبة؟

يتّسم الهاجس الأخلاقيّ بهذه المفارقة : فبينما يتمّ التّسليم بأنّ احترام أخلاقيّات المهنة لا يكون في النّهاية سليما إلاّ بحكم سلوك كلّ صحافيّ وما يمليه عليه ضميره الشّخصيّ، فإنّنا نجد أنفسنا، رغم كلّ شيء مجبرين على حثّ الصّحافيّ على تأطير عقّته أو "فضيلته" بواسطة أدوات خارجيّة، حتّى وإن كانت هذه الأدوات قسريّة ومقيّدة لحريّته في ممارسة التّعبير.

وسواء استندنا إلى " حقّ الجمهور في الإعلام" أو إلى "المصلحة العامّة أو إلى أيّ ضرب من ضروب "التّفويض الاجتماعيّ" الموكل إلى الصّحافة، فإنّ الحجّة الجنائيّة لتبرير مسعى مشجّع لإحداث آليّة للمراقبة، هي تلك التي تحيل إلى مرجعيّة مستعملي وسائل الإعلام لسبر انتظاراتهم والدّفاع عنها، إضافة إلى نظرتهم لوسائل الإعلام والصّحافيين ومن ثمّة حقّهم في مراقبة ممارسات المهنيّين. ومن جهة أخرى فإنّ أشكال المرقابة التي تفضّلها وسائل الإعلام والصحافيّون هي تلك التي يتصوّرها المهنيّون ويشرفون عليها وينشّطونها بأنفسهم. وفي مستوى أوّل هناك المراقبة الأخلاقيّة التي تتمّ داخل المؤسّسة الإعلاميّة... وهي تمتد من التصويب وضبط قائمة الأخطاء المطبعيّة

والإعتراف بالخطإ أو الذّنب بإسم الوسيلة أو صحافيّيها لتصل إلى التّقييم النّاقد للجانب الأخلاقيّ الذي يقوم به فريق التّحرير بانتظام خلال اجتماعات هيئة التّحرير. وهذا يتوقف على ثقافة المؤسّسة وهي ثقافة كنّا أبرزنا تأثيرها الحاسم في ردود فعل الصّحافيّ وممارساته (شبكة المجموعة) إلاّ أنّ هذه العمليّات أو الممارسات الشّبيهة بالمراقبة الأخلاقيّة وبأنماط الإنتاج أو تنشيط العمل يمكن أن تتغيّر من يوم لآخر، فتتضاءل أو تختفي بتغيير فريق العمل أو الإدارة، أو "القائد المشرف". والملاحظ في هذا الصّدد أنّ تحقيق مزيد من ضمان الاستمراريّة والبقاء لأيّ عمل جماعيّ، يبقى رهين وجود أدوات تكتسي صبغة مؤسّساتيّة رسميّة وتكون أكثر رسوخا في بنية المؤسّسة ذاتها.

وهذا أساسا هو شأن "قانون أو ميثاق المؤسّسة". مثل هذا النصّ القانونيّ يتضمّن عديد المزايا:

- يمكن أن يكون هذا القانون ديمقراطيّا إذا أعدّ بعد الاطّلاع على آراء كلّ العاملين، كما يمكنه أن يبقى مفتوحا لآرائهم الإصلاحيّة واستنتاجاتهم المستخلصة تدريجيّا من تجاربهم الميدانيّة. وفي هذه الحال قد يكون ديمقراطيّا وديناميكيّا لأنّه يتغذّى باستمرار من التّشاور وتبادل التّجارب ومن المواقف المتّخذة داخل نفس المؤسّسة إزاء نفس المنتوج.
- يمكن أن يكون أكثر اكتمالا وإجرائيّة من قانون قطاعيّ أو وطنيّ بالقدر الذي يستطيع معه أن يشمل معا مبادئ أخلاقيّة وتوصيات ذات صبغة عمليّة متعلّقة مثلا بمعالجة التّقنيّات المتّصلة بالمحتوى والشّكل وبالأجناس الصّحفيّة من جهة، موفّرة في ذات الوقت أكبر عدد ممكن من التّفاصيل حول المشاكل المرتبطة بالأجناس أو المنتوجات التي تثمّنها المؤسّسة (الأخبار المتفرّقة مثلا) من جهة أخرى، فضلا عمّا يمكن أن تقدّمه من نصائح بخصوص تبنّي أنماط معيّنة من التّعامل مع بعض المصادر الخاصّة بالمؤسّسة (المصادر البوليسيّة مثلا) أوالأوساط التي تغطّيها المؤسّسة بوجه خاصّ (أوساط سوق المال أو البورصة مثلا).
- يمكن أن يكون النّفاذ إلى ميثاق المؤسّسة أيسر بكثير بالنّسبة إلى الصّحافيّ الذي يجد نفسه في مأزق أخلاقيّ ويضطرّ إلى الحسم على وجه السّرعة دون أن ينتظر

الإجتماع القادم لهيئة المراقبة الدّاخليّة، أو يضطرّ إلى إجراء استشارة قد تتطلّب وقتا طويلا وجهدا وبحثا عن وثائق باللّجوء إلى هيئة من الهيئات المختصّة في المجال من داخل المؤسّسة أو من خارجها. فالنّص أو " الدّليل الأخلاقي" هو في متناول اليد وهو على طاولة العمل ويكفي الضّغط على إحدى ملامس الطّلب بلوحة الحاسوب حتّى يكون ذلك الدّليل ماثلا على الشّاشة قابلا للمطالعة بكامل السّرعة وفي كلّ حين. وفي هذه الظّروف، فإنّ هذا النّوع من مواثيق المؤسّسة هو أكثر نجاعة على ما يبدو ويحظى بقبول أفضل لدى الصّحافيّ الحريص رغم كلّ شيء على الحفاظ على حريّة ضميره وحريّة التّقييم واتّخاذ قراره بنفسه فيما يتعلّق بالطّريقة التي يمكن أن يسوّي بها نزاعا معينا على المستوى الأخلاقيّ.

نعم إنّه يبدو كذلك بالمقارنة مع ما يسمّى بـ (مستشار مؤسّسة في أخلاقيات المهنة وضوابطها)، مستشار يمكن أن يتصوّر أنّه أميل إلى الإنصات لأهداف مشغّله أكثر منه إلى متطلّبات وطموحات حريّة الصّحافيّين، فضلا عن أنّه يواجه دائما صعوبة في إقناع الجميع بالقبول باستقلاله وكفاءته وحتى بما يبرر وجوده (ممّا جعل بعض الصّحافيّين ينعتونه بالرّقيب المكلف).

أما الشّكل الآخر المتمثّل في " مجلس التّأديب" أو "مجلس اليقظة الأخلاقيّة" فإنّ بعده التّأديبيّ المعلن أو المضمر، لا يحظى سوى بتزكية عفويّة محدودة وهو لا يمكن أن يعمل إلاّ إذا سلّم المعنيّون بطابعه الزّجري فلا يجادلون في قراراته ولا يشهّرون بتعسّفه واستخدامه ذريعة الأخلاقيّات والضّوابط لفرض عقوبات إداريّة محضة أو منافية للحقّ النّقابي. تخدم أهداف المشغل ورغباته.

وخلاصة القول فإنّه بالنّظر إلى مختلف التّجارب والتّحاليل يكون الميثاق الأخلاقيّ الدّاخلي للمؤسّسة هو الآلية التي توفّر أكثر الحظوظ للمبادئ الأخلاقيّة كي تؤثر في المنتوج الإعلاميّ، شريطة أن تحظى هذه الآلية بقبول الصّحفاييين ورؤسائهم وتعهدّهم لها بالرّعاية بشكل طوعيّ.

من جهة أخرى فإنّ الآليّة التّابعة من داخل عالم وسائل الإعلام، لكن من خارج المؤسّسة هذه المرّة، وهي التي غالبا ما يتمّ تبنّيها تتمثّل في " مجلس الصّحافة" الذي تنحصر

عضويّته وتنشيطه في رجال الإعلام ونسائه. وقد يتّخذ هذا " المجلس" أحيانا شكل "لجنة أخلاقيّة" أو شكل "مجلس تأديب صلب نقابة مهنيّة (...)

ويمكن أن تكون لهذه الأداة سلطة معنويّة أكيدة على أعضاء المهنة متى اتّخذت شكلا أقلّ عرضة للرّفض ولم تشرك من الفاعلين إلا المنتمين إلى عالم وسائل الإعلام. دون غيرهم إلاّ أنّ ذلك لا يمنع من أن يعاب عليها انغلاقها على نفسها ونزعتها الحرفيّة المفرطة السّاعية إلى إقصاء أطراف أخرى معنيّة تماما مثلها بالمنتوج الإعلاميّ، أي الجمهور ومستعملي تلك الوسائل أساسا. إنّ تأثير "مجلس صحافة" من هذا النّوع بل إنّ مشروعيّته المتجسّمة في تشكّله من أعضاء يعملون بوسائل الإعلام، غالبا ما يقيّم بحسب الأصل الذي ينتمي إليه كلّ طرف مشارك فيه. وإذا لم نعتبر المجالس المنبثقة عن الدولة أو التي شكّلتها هي (كما هو الشّأن في الدانمرك واليونان وقبرص ومصر أو الهند) وكذلك البلدان التي أدمجت هذه الأداة في ما يسمّى "سلطة عليا" لتنظيم ومراقبة كل وسائل الإعلام (وهو النّمط المعتمد في عدّة بلدان إفريقيّة أو في البرتغال) نلاحظ أن المجالس تختلف بحسب إشراكها:

- الجمهور والمستعملين
- النّاشرين والصّحافيين
- ممثّلي القطاعات القريبة من وسائل الإعلام (القضاة، الخبراء، أساتذة الصّحافة، الصّناعيين، البرلمانيين)
- ممثّلي المجتمع المدنيّ وهو فاعل جديد (يصعب تحديده) كثيرا ما يتردّد ذكره لا سيّما في البلدان التي تقوم فيها المنظّمات غير الحكوميّة الإنسانيّة والتّنمويّة بدور هام في مجال التقدّم والدّفاع عن الحّريات الأساسيّة.

أمّا فيما يتعلّق بمهمّة هذا النّوع من المجالس فإنّه يمكن التّنصيص عليها في أحكام ومقتضيات ميثاق وطنيّ غير أنّه عادة ما يتمّ تحديدها في القرار التّأسيسيّ للهيئة على أساس ثلاثة أهداف أساسيّة وهامّة هي : حماية الجمهور، حماية الصّحافيين، والاضطلاع بدور الوسيط بين وسائل الإعلام وجماهيرها. ويتلقّى المجلس وفق إجراءات متنوّعة شكاوى وتحاول بعض هذه المجالس في طور أول التوصّل إلى

مايسمّى تسوية بالتّراضي بين الأطراف المتنازعة قبل اللّجوء إلى إصدار حكم لا تستند قوّته المعنويّة سوى على نشره، ومهما يكن نوع تركيبته وسياق البلد الذي ينتمي إليه، فإنّ المجلس الأخلاقي يضطلع أساسا بوظيفة تأويل وتفسير المعايير المهنيّة بالإستناد إلى الميثاق المرجعيّ. نعم فهي تتدخّل مثل المحاكم إثر إبلاغها شكوى. ولهذه المجالس عامّة الكفاءة بما يمكّنها من المبادرة بالنّظر في حالات انتهاك الظّوابط المهنيّة أو في أوضاع جديدة ناجمة عن المهنة ووسائلها نتيجة إقرار هذه الضّوابط ... وقد يحدث أيضا أن تبدي هذه المجالس آراء أو تتولّى القيام بما يقوم به عادة خبراء الاستشارة، وذلك إمّا بمبادرة منها أو حسب الطّلب باسم مؤسّسات حكوميّة وبرلمانيّة أو جمعيّات (كجمعيّات مستعملي وسائل الإعلام مثلا). وإذا استثنينا الحالة الشاذّة التّي تمثّلها إيطاليا حيث يستطيع "المجلس الوطنيّ لهيئة الصّحافيين" أن يقضي بإيقاف نشاط صحافيّ متهم بانتهاك ضوابط المهنة، فإنّ آراء المجلس لا تمتلك من قوّة التّنفيذ إلّا ما يمكن أن يكون لقرار ما من أثر معنوي على المخالف ومشغّله وزملائه قصد الضّغط عليهم ليحسّنوا سلوكهم. وهو الغرض المنشود أساسا من نشر مثل هذه القرارات في وسائل الإعلام لا سيّما تلك المعنية بالقرار الصادر والتوبيخ المعلن، والعقوبة المسلّطة ... إن نشر التّوبيخ وإطلاع المهنيين والجمهور عليه، يفترض أن يكون بمثابة إجراء ردعي يمتدّ أثره على الأمد البعيد.

ثمّ إنّ الآلية التالية النّابعة من داخل الحقل الإعلاميّ والتي تبدو أكثر انتشارا وإغراء ولاسيّما في بلدان الجنوب هي المتمثلة في الوسيط أو الأمبودسمان (Ombudsman) (كما يسمّيه الإسكندنافيّون) ففي شكله كهيئة مدمجة بوسيلة إعلام على وجه الخصوص، وليس كمجلس مثلما هو الحال في السّويد منذ 1969) فإنّه يفترض في الأمبودسمان (الوسيط) أن يكون في ذات الوقت مرشدا أو مستشارا في مجال ضوابط المهنة وأخلاقياتها بالنّسبة إلى صحافيّي المؤسّسة فضلا عن أنّه وسيط بينهم وبين الجمهور، ومع ذلك فإنه يبدو مهيّأ أكثر ليصل إليه مستعمل وسائل الإعلام بسهولة أكبر، بالمقارنة مع المجلس. ثمّ إنّه يتميّز بسرعة التدخل والحرص على استقلاليّته سواء إزاء الوسيلةا لتي ينتمي إليها أو إزاء مستعملي هذه الوسيلة وبحكم مهمّته وتنوّع روابطه فإنّه يتعيّن عليه

حتما أن يبرهن عن تجربة مهنيّة معترف بها من قبل نظرائه باعتباره ممارسا محنّكا، يمتلك قدرة على النّقد واتّخاذ مسافة تمكّنه من تقييم عمل الصحافيّين تقييما موضوعيّا وكذا الشأن بالنّسبة إلى شكاوى الجمهور المتنوّعة. وبايجاز فإنّ الأمبودسمان مدعوّ إلى تجنيد طاقاته داخل المؤسّسة بصورة عفويّة وبكلّ استقلاليّة من أجل الوصول إلى "صحافة الامتياز"، وقصد إرساء أفضل العلاقات الممكنة بين وسيلة الإعلام وصحافيّيها من جهة، وبين مستعمليّ هذه الوسيلة ومصادرها على أساس الشفافيّة واحترام حقوق الفريقين من جهة أخرى (أي حقوق الوسيلة الإعلاميّة والصّحافيّ وحقوق الجمهور والأطراف الأخرى) غير أنّ آلية الأمبودسمان هذه المعزّزة بميثاق أخلاقيّ تقرّه المؤسّسة وعلى أساسه يتمّ تدخّله، يمكن أن تكون غير منتجة على الأمد البعيد. ذلك أنّ تكليف سلطة عليا تكون ضمانة لضوابط المهنة وأخلاقايتها من شأنه أن يدفع الأفراد إلى التخلّي عن الشّعور بالمسؤوليّة. لأنّ أخلاقيات المهنة وظوابطها يجب أن تكون شأن الجميع فنجاعتها رهينة الشّعور بالمسؤوليّة والتّكوين والنّقاش لا الزّجر والرّدع... ([58])إنّ الذين يثمّنون روح المسؤوليّة، سواء كانت الآليّة مجسّمة في مجلس أو وسيط، يدعون إلى جعل كلّ الفاعلين يتحمّلون مسؤولياتهم، وهم الذين يساهمون في عمل وسير وتأثير وسائل الإعلام بما في ذلك الجمهور. ففي أوروبّا خاصّة وبشيء من الخجل في إفريقيا شرع البعض في التّأكيد على ضرورة إشراك مستعملي وسائل الإعلام في آليات الرقابة الأخلاقيّة على غرار ما هو معمول به منذ عهد طويل في العالم الانجلوساكسونيّ (كأمريكا الشّماليّة والمملكة المتحدة وأستراليا وأسكندنافيا). فالدّفاع عن أن يكون للجمهور موقع ودور في نشر ومراقبة الأخلاقيات، هو استكمال وترسيخ من وجهة النّظر هذه "لحقّ للجمهور في الإعلام" حق لا يمكن أن يكون كاملا إلا إذا اقترن بواجبات. نعم، للجمهور واجبات في البحث عن المعلومة وفي الاستجابة لانتظاراته، معنى ذلك أنه يتعيّن عليه أن يضطلع بمسؤوليّاته للوصول إلى ذلك الهدف... خاصّة وأن له الآن وبفضل تكنولوجيات المعلومات والاتّصال، متّسعا من الوقت ليساعد أو لا يساعد على احترام أخلاقيات المهنة وضوابطها، كما أنّه بإمكانه أن يردّ الفعل مباشرة على الشّبكة فينتج مضامين بل ويعدّلها

[58] Jean Charles Bourdier « droit à l'information et devoirs d'informer » Revue Medias, Pouvoir, Justice et médias, Paris 4éme trimestre 1997.

أيضا. فبالرّجوع إلى عدّة مفاهيم سلّم بها القانون الدوليّ والقانون الداخليّ في عدّة بلدان، "كالرّسالة الاجتماعيّة لوسائل الإعلام" ومسؤولية وسائل الإعلام الاجتماعيّة" ووسائل الإعلام قوّة إجتماعيّة دافعة"، نستطيع أن نتبيّن أن هذا المنطق الذي يتطلّب مشاركة الجمهور في تفعيل حقّه في الإعلام بالمشاركة في تنظيم ومراقبة وسائل الإعلام، سيفضي إلى إقرار مبدأ مسؤوليّة عامّة ومتضامنة تتوقّف على مساهمة كلّ فاعل في حريّة الاتّصال باعتباره ملكا مشتركا لكلّ أفراد المجتمع" مثلما يرى ذلك أخصائيّ فرنسيّ.

ويمكن أن تفضي هذه "الرّؤية الجماعية" على أساس ما تطالب به عدّة جمعيّات لمستعملي وسائل الإعلام وهي جمعيّات متنافسة فيما بينها ولا تتقاسم بالضّرورة نفس "الخدمة العامة" التي يمكن أن تؤدّيها (محطّة إذاعيّة أو تلفزيونيّة)، إلى فسيفساء من المصالح المتنازعة. وإذا استبعدنا اسناد مهمّة تنظيم وسائل الإعلام ومراقبتها في النّهاية إلى الدولة، فإنّه لا يمكن أن نتصوّر أن تعمل هذه الوسائل وصحافيّوها عملا مسؤولا في غياب توازن ضروري يتحقّق بواسطة تدخّل الجمهور، فالجمهور هو الذي يستطيع إذن أن يكون فاعلا في مناخ ديمقراطيّ عبر القانون وبواسطته (قانون سنّه وأعلنه المشرّع باسمه) وكذلك عبر ما يقدّمه من مطالب يمكن أن تتوقّف عليها حياة وسيلة إعلاميّة أوموتها. إنّ لمثل هذا التّوضيح أهميّته بالقدر الذي يأخذ فيه هذا التّوضيح بالاعتبار التّطور الحديث لوسائل الإعلام. وهو تطوّر يؤدّى بقانون السّوق إلى فقدان شفافيتها حيث يمكن أن تتمّ معاقبة الجمهور ببساطة على أساس منطق قانون العرض والطلب... لذا يجب أن نضمن لتدخّل الجمهور وتأثيره في السّوق والمضامين الإعلاميّة، آليات أخرى كفيلة بتحقيق حقّه المشروع في أخذ الكلمة وتعزيز قدرته على الضّغط باعتباره طرفا فاعلا يتحمّل جزءا من المسؤوليّة الجماعية أو المسؤوليّة الإجتماعية لوسائل الإعلام من منطلق موقعه كمواطن ومستعمل لتلك الوسائل، وناخب، خاصّة في ظل الاستراتيجيات المتنوّعة والمناورات المعقّدة (مثل ظاهرة تكتّل المجموعات الإعلاميّة والشّركات الكبرى المتعدّدة القطاعات... والتمويلات السريّة كما هو الشّأن بالنّسبة إلى عصابات المافيا التي تدير وتشرف على وسائل إعلاميّة في روسيا). مثل هذا الاتّجاه الرّامي إلى منح الجمهور دورا أكبر في عالم

وسائل الإعلام ليؤثّر بصورة مباشرة ولو نسبيّا، في المضامين والأخلاقيات الصحفيّة ما انفكّ يتعزّز بفضل ما توفّره التكنولوجيات الجديدة للاتّصال من إمكانيات التّفاعل.

فلا شيء اليوم يحول من النّاحية التقنيّة دون مشاركة الجمهور مباشرة في إعداد المنتوج الإعلاميّ أو على الأقلّ في إبداء رأيه مباشرة حتى أثناء عمليّة إعداد ذلك المنتوج، كما أنّه لا شيء يمنعه من ردّ الفعل بسرعة على ما يتلقّاه وتقديم الملاحظات الأخلاقيّة وتقاسم نفس المصادر الإعلاميّة مع الصّحافيّ عبر الشّبكة... فالصّحف الكبرى والمحطّات الإذاعيّة والتلفزيونيّة أصبحت اليوم تمتلك أكثر فأكثر نشرات الكترونيّة ومواقع على الأنترنيت تشكّل فضاءات مفتوحة للتّفاعل مع الجمهور وهو ما بات يقلق المهنيين الذين شعروا بتهديد منافسة المواطن العاديّ لهم في عقر دارهم، هذا المواطن الذي كان بالأمس هدفهم "المجهول الهويّة" أو السّلبيّ ولا يملك إلاّ امكانيات محدودة تتحكّم فيها كليّا وسائل الإعلام ولا تعدو أن تكون سوى ذلك الحقّ المنحصر (فيما يسمّى عامّة بريد القرّاء).

وهذا يعني أن المواقف الرّافضة لفكرة إشراك الجمهور بصورة أكثر كثافة وفاعليّة في تنظيم أخلاقيات المهنة وضوابطها ومراقبتها، ليست بقليلة في الأوساط المهنيّة. ويبدو أنّ الحذر إزاء مزيد حضور فاعل لصوت الجمهور في أي آليّة مراقبة أخلاقيّة، هو أكثر وضوحا في أوروبا بالمقارنة مع غيرها من المناطق (إذا إستثنينا اسكندنافيا أو السّويد حيث يحظى الجمهور بثلثي مقاعد مجلس الصّحافة) وفي مقابل ذلك، هناك إعجاب متزايد في أوروبا بآلية أخرى هي الشيوشاشيتسو هات "Les Shioshashitsu" اليابانيّة أو لجان تقييم المضامين.

فهذه اللّجان التي يعود تأسيسها إلى سنة 1922، هي حاضرة في كلّ الصّحف اليوميّة الهامّة (وكذلك في الوكالات ونقابات ناشري الصّحف اليوميّة) وهي تتشكّل من فريق من الصّحافيّين يتولّون يوميّا تفحّص جريدتهم بحثا عن انتهاك ما للقانون وإعداد تقرير في الغرض. وقد تهتمّ هذه اللّجان أحيانا "ببريد القرّاء" وتتلقّى شكواهم. وهذا يعني تطبيق مبدإ "مراقبة الجودة" الشّهير على الصّحافة بما ساهم في شهرة المنتوجات اليابانيّة" ([59])

---

[59] Claude Jean Bertrand, que sais-je ? op. cit. (p92)
يذكر المؤلف في هذا الخصوص أن بعض الصحف في الولايات المتحدة أحدثت صلبها وظيفة (النّاقد الداخلي) وهو ما يعتبر إلى حد ما إمتدادا لتجربة "مكتب الدقة والإنصاف" الذي أنشأه جوزيف بولتزر (Joseph Pulitzer) سنة 1913 لتلقي الشكاوى التي يوجهها القراء إلى اليومية النيويوركية (Word)

ويرى بعض الإختصاصيّين أنّ آليّة "مراقبة الجودة" يمكن أن تشكّل مفهوما أشمل من مفهوم "الأخلاقيّة" يقتضي يقظة متضامنة تسهر على ضمانها أطراف ثلاثة فاعلة ورئيسيّة هي : الصّحافيّون وأرباب المهنة والجمهور.

إنّ التّمشّي الذي يمكن استخلاصه من هذا المنطق هو ضرورة اتخاذ مفهوم الجودة نقطة انطلاق أو نقطة محوريّة منها وإليها يجب أن يتمّ التّفكير حول أخلاقيات مهنة الصّحافة (تقنين المعايير) من ناحية، والأنماط والوسائل الكفيلة بضمان مراقبة ملائمة ومرضيّة تكون في المستوى المنشود بالنسبة إلى الاتّصال باعتباره عاملا من عوامل "الرّقاه الإجتماعيّ" من ناحية أخرى.

ولكي نكون في مستوى الطّموح المتمثّل في تحقيق ما يمكن وصفه "بصحافة الإمتياز" (على الصّعيدين المهنيّ والأخلاقيّ)، يجب أن ندرك أن اليقظة الأخلاقيّة لا يمكن أن تكون نتائجها مثمرة وفاعلة إلاّ إذا حظيت بالمتابعة المتواصلة داخل المؤسّسة الإعلاميّة، بتعاون وثيق مع الجمهور الذي يمكنه، بحكم قانون العرض والطّلب من جهة، وما توفّره تكنولوجيات المعلومات والاتّصال اليوم من إمكانيات من جهة أخرى، أن يؤثّر في مصير المنتوج الإعلاميّ ومضمونه.

ومرّة أخرى يبدو أن المؤسّسة هي في النّهاية، أفضل فاعل يمكن أن نوكل إليه مهمة الحرص على احترام أخلاقيات المهنة فيما يخصّها، وحمل الآخرين على احترامها بدورهم. ونستنتج ممّا تقدّم أن جهاز المراقبة الأخلاقيّة الأكثر إقناعا فيما يتعلّق بحظوظه في التّأثير الفعليّ في المنتوج الإعلاميّ وفي الحسّ الأخلاقيّ لدى الفاعلين الثلاثة الرّئيسيّين في العمليّة الاتّصاليّة (وهم الصّحافيّ ومشغّله والجمهور) هو الجهاز الذي يلزم هؤلاء الأطراف الثّلاثة على أساس ميثاق أخلاقيّ تتبنّاه المؤسّسة، ويمكن أن ينشّطه ويفعّله وسيط دون أن يعني ذلك بالضّرورة استبعاد آلية "لجان مراقبة الجودة" التي أثبتت جدواها في الغرب والشرق على حد سواء. أما الخيار المتمثّل في تبنّي آليةالمجلس على مستوى الهيئة الحرفيّة (وعلى الصّعيد الوطنيّ أو الإقليميّ) فهو لا يقلّ شأنا عن الخيارات الأخرى ولا يعاب عليه شيء سوى ما يسبّبه تسييره من مشاق، وما يتّسم به رد فعله من بطء، ووصول الجمهور إليه من صعوبة (عندما يكون هذا الأخير غير مقصى مبدئيا)،

فضلا عما يتهدّده أساسا من خطر الانزلاق في إنحرافات الحرفيّة والتّحيّز والدغمائيّة والإنغلاق. لكنّ وبعد كلّ شيء، فإنّ مبدأ اختيار الصّحافيّ ألاّ يقاضى إلاّ من قبل نظرائه، لا يمكن أن تكتب له السّلامة كليّا إلا إذا تمّ في إطار هذه الآليات المختلفة المدمجة صلب وسائل الإعلام، وذلك بالرّغم من اختلاف تركيباتها وأنماط تنظيمها وعملها وقابليّتها للبقاء والعيش.

وهذا ما يفسّر الأسباب التي جعلت تلك الآليات التي أعدّت خارج الحقل الإعلاميّ وبمنأى عن الصّحافيين بدءا بالقوانين وصولا إلى "السّلط العليا" ومرورا "باللّجان" التي تضمّ أعضاء من خارج دنيا وسائل الإعلام، غير قادرة على ضمان نظام مراقبة يمكن أن يحظى باحترام المهنيّين وبالتزامهم الكلّيّ بآرائه وتوجيهاته.

الباب التّاسع
تكوين الصحافيين في المغرب العربي

تاريخيّا وفي تونس بالتّحديد بدأ التّكوين الأكاديميّ للصّحافيّين. فبعد تجربة قصيرة دامت ستّة أشهر عام 1956، انطلق تكوين الصّحافيّين في تونس عام 1964 في إطار تجربة تكوين انتظمت بمعهد علي باش حامبه بالتّعاون مع مؤسّسة فريدريش نيومان الألمانيّة علما بأنّ هذه المؤسّسة كانت أهم شريك في تكوين الصّحافيّين في المغرب العربيّ وتونس.

وقد انخرط هذا التّكوين في صلب الجامعة التّونسيّة عام 1968 بميلاد معهد الصّحافة وعلوم الإخبار المحدث بمقتضى قانون الماليّة رقم 67 – 57 الصّادر بتاريخ 30 ديسمبر 1967 ثمّ كان بعد ذلك الشّروع في تنظيم حلقة أولى من حلقات التّكوين المستمرّ للصّحافيّين بالرّباط بالشّراكة مع مؤسّسة فريدريش نيومان أيضا وقد تطوّر هذا التّكوين ليؤول إلى ظهور ا لمعهد العالي للإعلام والاتّصال.

أمّا "المدرسة" الثّالثة التي أنشئت فيما بعد وفق التّرتيب الزّمني فتتمثّل في إحداث قسم علوم الإعلام والاتّصال بجامعة الجزائر والملاحظ في هذا الصّدد أنّه لم يكن بموريتانيا وليبيا أي مركز متخصّص في هذا المجال. على أن المركز الأوّل والوحيد المتخصّص تماما في تكوينهم باستمرار هو المركز الإفريقيّ لتدريب الصّحافيّين والاتّصاليّين الذي شهد النّور بتونس العاصمة في فيفري 1983. كلّ هذه المعاهد هي مؤسّسات عموميّة مموّلة من الدّولة ومن عائدات الرّسوم المفروضة على التّكوين المهنيّ فيما يخصّ المركز الإفريقي لتدريب الصّحافيّين والاتّصاليّين. وفعلا فإنّ القانون في تونس يلزم كل مؤسّسة إعلاميّة بأداء رسم يقدّر بـ 2% من الحجم الجمليّ للأجور يخصّص لتغطية نسبة من نفقات التّكوين المستمّر المتّجه لأعوان المؤسّسة الإعلاميّة التي بإمكانها إستعادة كل النّفقات المترتّبة عن هذا التّكوين المستمرّ المعترف به قانونيّا، (الأمر رقم 79-140 الصادر بتاريخ 12 فيفري 1979، المصدّق عليه بمقتضى قانون الماليّة 1989. رقم 88-149. الصّادر بتاريخ 31 ديسمبر 1988.).

أما معاهد التّكوين الأساسيّ فهي كلّها تابعة للنّظام الجامعيّ وتقدّم تكوينا متخصّصا يدوم أربع سنوات بعد الباكلوريا وتسلّم الأستاذيّة في الصّحافة أو في الاتّصال وتنصّ برامج

التّكوين في هذ المعاهد على دورات تدريبيّة (تربصات) بالمؤسّسات الإعلاميّة تتراوح مدّتها من 15 يوما إلى شهرين.

الجدل حول تكوين الصحافيين:

كما هو الشّأن في العالم تتمحور التّساؤلات المتّصلة بتكوين الصّحافيّين حول أربع مسائل أساسيّة:

- مستوى الطّلاب ونمط انتدابهم
- مضمون التّكوين
- ملامح المدرّسين
- التّفاعل مع الوسط المهنيّ

ففي أيّ مستوى يجب الشّروع في تكوين الصّحافيّين ؟ هل يكون ذلك في مستوى الباكالوريا أو في مستوى الإجازة، (والآن ثلاث سنوات بعد الباكلوريا في ظلّ النّظام الثّلاثي الذي يشمل الإجازة ثمّ الماجستير فالدّكتوراه؟) كيف يتمّ انتقاء المرشّحين للإتحاق بمؤسّسات التّكوين؟ ما هو العدد الذي يجب انتدابه في كلّ سنة من أجل تفادي إنتاج عاطلين عن العمل؟ كلّ هذه الأسئلة تطرح بدرجات متفاوتة على مختلف معاهد التّكوين المغاربيّة في هذا التخصّص. إنّ المثال التّونسيّ الذي سنتبسّط في تحليله في هذا المقال ينبغي أن يعتبر نموذجا لمجموع المعاهد المغاربيّة (إذا استثنينا الأعداد الهائلة التي لا توجد في المغرب) وهكذا فإنّ المعاهد المغاربيّة الثّلاثة تعاني من نمط انتداب المدرّسين القارّين الجامعيّين بل حتى من الطّريقة التي تنتدب بها المعاهد بمحض إختيارها بعض المدرّسين.

وفعلا فهناك عدد كبير من خرّيجي هذه المعاهد ممّن يعدّون بالخارج ومعظمهم في فرنسا، أطروحات دكتوراه في علوم الإعلام والاتّصال ليعودوا بعد ذلك إلى بلدانهم ليدرّسوا مهنة لم يمارسوها قطّ هي مهنة الصّحافة ويحول نمط الإنتداب هذا دون إدماج مهنيّين محنّكين ليست لهم شهادة الدّكتوراه، في سلك التّكوين بتلك المعاهد والنّتيجة هي أنّ المعاهد أصبحت كليّات إتّصال أكثر منها كليّات صحافة. أضف إلى ذلك العدد الضّخم للطلاّب "الموجّهين" كلّ سنة إلى شعبة الصّحافة بتونس (علما بأنّ معهد الصّحافة يعدّ في عام 2005 ،2600 طالب منهم 600 جدد).

أمّا مضمون التّكوين فهو يثير ذلك الجدل القديم حول مسألتي حشو الأدمغة بالمعلومات أو تكوين العقول تكوينا يقوم على اكتساب قدرة التّحليل والتّكوين والنّقد، مسألة أخرى ما انفكّت تطرح وهي تتعلّق بالبعدين النّظري والتّطبيقي وبأيّهما ينبغي أن يحظى بالاهتمام والأولويّة. ثمّ هل يتعيّن أن نزوّد الطلاّب بأدوات منهجيّة تساعدهم على القيام بالأبحاث الجامعيّة أم بمهارة مهنيّة؟

كلّ الجدل يتحدّد في هذا المستوى، وقد أدّى عدم الإعتراف بخصوصيّة الصّحافة إلى توجيه عدد ضخم من المتحصّلين على شهادات الباكلوريا إلى المعهد (فبلغ عددهم 800 طالب بالسّنة الأولى في أكتوبر 2002 و600 طالب في أكتوبر 2005)، وفق آلية التّوجيه الإلكترونيّ التي لا تراعي أيّ ثابتة من ثوابت خصوصيّة التّكوين في الصّحافة والاتّصال. فلو أخذت هذه الخصوصيّة بعين الإعتبار وكما يتعيّن (وهي خصوصيّة تفرض من بين ما تفرضه تأطير مجموعات أقلّ عددا أي تضمّ بعض العشرات لا المئات)، إضافة إلى تنظيم ورشات عمل يمكن التحكّم فيها وتوظيفها بيداغوجيّا على الوجه الأمثل، خاصّة في مجال التّكوين المتعلّق بتكنولوجيا المعلومات والاتّصال، لأعفي معهد الصّحافة وعلوم الإخبار من عبء قبول الأعداد الوافرة من الطلاّب الذين يوجّههم إليه نظام التّسجيل الجامعي حاليّا وذلك بنفس الطّريقة المعتمدة في التّوجيه إلى سائر المؤسّسات الجامعيّة والكليّات. وإذن فقد يستطيع معهد الصّحافة وعلوم الإخبار أن يقرّ القبول بمرحلته الأولى (الإجازة حسب التصوّر المستقبليّ الوارد بمنظومة إ.م.د (إجازة ماجستير دكتوراه) على أساس مناظرة دخول مثل ما دأب على المطالبة بذلك منذ عهد طويل. ويمكن أن تكون المقاييس الدّنيا لهذه المناظرة كالتّالي:

- رغبة المترشّح الثّابتة والمؤكّدة
- اتقان لغة أجنبيّة واحدة على الأقلّ إلى جانب إتقان اللّغة الوطنيّة إتقانا كاملا
- مراعاة المؤهّلات الحقيقيّة للتّأطير البيداغوجيّ المتوفّر حاليّا بمعهد الصّحافة وعلوم الإخبار.
- مراعاة الشّروط المثلى من وجهة النّظر البيداغوجيّة، من أجل إستغلال أمثل لتجهيزات التّكوين لاسيّما المتعلّقة بتكنولوجيات المعلومات والاتّصال (في مجال الصّحافة المكتوبة والصّحافة المرئيّة والتّقنيات متعدّدة الوسائط)

- مراعاة المعطى الأصليّ أو الثّابتة الأصليّة المتمثّلة في المعادلة بين التّكوين والتّشغيل بالنّظر إلى سوق وطنيّة لا تقدر إلاّ على استيعاب بعض العشرات من خرّيجي المعهد (بين 40 و50 سنويا) لكنّها توفّر في المقابل إمكانيّات تشغيل جديّة في مهن جديدة (مثل الملحق الصّحفي ومسؤول العلاقات العامّة بإدارة عموميّة، ومهنة متخصّص في وسائل الإعلام بالمؤسّسات المدرسيّة...).

إن مراعاة خصوصيّة القطاع –على المستوى الإداري- أي على مستوى المقاييس المحدّدة بالسلّم الوظيفيّ والاجراءات التي تعيّنها الوظيفة العموميّة، لكفيلة بالسّماح للمعهد (باعتباره معهدا ذا صبغة عمومية) باللّجوء وبصفة منطقيّة ومنهجيّة إلى المهنيّين والموارد البشريّة الموجودة بالمؤسّسة الإعلاميّة قصد تحسين مضامين التّكوين وإثرائها وإكساب التّأطير التّقني والبيداغوجيّ الطّابع المهنيّ، فضلا عن إقرار علاقات شراكة مع سوق الشّغل، تعود بالفائدة على الطّالب أثناء تكوينه الأكاديميّ (دورات تدريبيّة وامكانيات توفير فرص العمل أثناء تلك الدّورات) . وممّا تجدر الإشارة إليه هنا هو أنّ الإجراءات الإداريّة المفروضة حاليّا على معهد الصّحافة وعلوم الإخبار لا تسمح لهذا الأخير بأن يكون جذّابا للمهنيّين في حين تحظى قطاعات أخرى بمشاركة هؤلاء المهنيّين في إطار نظام ما يسمّى "بإسهام الحرفيّين البارزين في التّكوين" مثلا.

من هذا المنطلق فإنّ اقتضاء توفير شهادات جامعيّة للتمكّن من التّدريس أو التّكوين بمعهد متخصّص يمثّل حالة خاصّة كمعهد الصّحافة وعلوم الإخبار، ينبغي أن يُعدل عنه في مثل هذه الحالة الخاصّة ليعوّض بإجراء آخر يتمّ إقراره وفق خصوصيّة القطاع لاسيّما بالإستناد إلى ما يتطلّبه تعلّم واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتّصال من ضرورات متميّزة وخاصة بهذا الحقل.

الهوة بين مجالي التّكوين والمؤسسة

مع إدخال تكنولوجيات المعلومات والاتّصال وتقدّمها المحتوم، ورغم كلّ شيء في صلب المؤسّسة الإعلاميّة، ازدادت "الهوّة" عمقا بين التّكوين والتّشغيل، وبدرجات متفاوتة الخطورة بحسب سياق كلّ بلد من البلدان الخمسة.

ففي تونس مثلا، يتّهم صاحب المؤسّسة الإعلاميّة التّكوين الأساسيّ المحدود والمتواضع، بل الغائب، أحيانا، وهو تكوين أساسيّ ضروريّ بالنّسبة إلى طالب يريد التّخصّص في الصّحافة للاستئناس بتكنولوجيات المعلومات والاتّصال. مثل هذا التّكوين مدعوّ في نظر المشغّل إلى تجاوز ما هو موجود حاليّا بالمعهد مثلا. فهناك حاجة لتمتين هذا التّكوين الخصوصيّ قصد التوصّل في نهاية مرحلة التّكوين إلى إنتاج ملمح يكون قادرا كليّا "وثقافيّا" على تملّك تلك التكنولوجيات واستخداماتها واستعمالاتها وبالقدر الأقصى لما توفّره هذه الأدوات من إمكانيّات.

وتطالب المؤسّسة الاعلاميّة في ذات الوقت بأن يقوم قطاع التّكوين بدوره في نشر ثقافة "تكنولوجيات المعلومات والاتّصال" في صفوف طلاّبها وفي المركّب الجامعي عامّة، لأنّ تقدّم تلك التكنولوجيات، كما يرى عديد شركاء الحقل التّكويني، يصطدم بعراقيل جدّية على المستوى الثّقافي المغاربيّ بوجه عام: منها تأثير المنطوق (وهو بارز الدّروة في موريتانيا)، وهيمنة الصّحافيين ممّن بلغوا سنّ الأربعين والخمسين عاما على السّوق الصّحافيّة (كما هي الحال في تونس والجزائر والمغرب)، إضافة إلى لجوء الطلاّب والصّحافيّين المحدودة لتكنولوجيات المعلومات والاتّصال في حياتهم الخاصّة.

وفي نفس الاتّجاه يدعو المقرّرون في المؤسّسة الإعلاميّة (المديرون ورؤساء التحرير)، إلى تمكين المكوّنين من الزّاد المعرفيّ القاعدي للاختصاص باعتباره في نظر بعض المقرّرين الإعلاميّين أوّل مقياس مميّز يعتمد في اتّخاذ قرار تشغيل المتخرّج ولربّما هو المقياس الوحيد الذي يحتفظ به ويعتبر في هذا الغرض حسب ما يذهب إليه مشغّلون آخرون. وفي هذا الصّدد أيضا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ بعض المسؤولين الإعلاميّين يتّهمون، كما هو الشّأن في تونس، قطاع التّكوين الممثّل للتّكوين المتخصّص. بطريقة لا تخلو من المغالاة، في حين يرى الجميع أن النّقص في التّكوين، يجب أن يتدارك على مستويات عديدة (مختلف مستويات التّعليم العام، مختلف القنوات وركائز التّعبير الثّقافي في البلاد : (الكتاب، الفنون، أنماط استهلاك المنتوجات الثّقافيّة، الخ).

ومع ذلك فإنّ قطاع التّكوين المتخصّص يقرّ عامّة بأنّ له نصيبه من المسؤوليّة عن المستوى الحالي "للثّقافة العامّة" الذي يكون للخرّيج المغاربيّ الشّاب عندما يرشّح نفسه للعمل بالمؤسّسة الإعلاميّة.

ويرى قطاع التّكوين من ناحيته، أنّ المؤسّسة الإعلاميّة لا تساعد على نشر ثقافة تكنولوجيا المعلومات والاتّصال، إذ أنّها تحافظ بصفة إراديّة واختياريّة على البقاء في وضع يتّسم بنقص في التّجهيزات التي لا تستعملها إلاّ بشكل محدد وهامشيّ بما لا يجعلها مؤثّرة بالمرة أو لنقل بما يجعلها قليلة التّأثير في الممارسات والمهام الكلاسيكيّة (التّقليديّة) التي يضطلع بها المحرّر وحلقة الإنتاج (المكتوبة والمسموعة المرئيّة).

فما الفائدة من تدريب مكثّف ودقيق على هذه الأدوات واستخداماتها المتعدّدة إذا كان خرّيجنا المتفوّق سيوظّف في آخر المطاف في فضاء مؤسّسة محدودة الانفتاح على تلك التكنولوجيات وإمكانيّاتها مثلما يردّ المكوّنون التّونسيّون الحجّة على أصحابها مثلا. وإذا كان هذا هو قصد المؤسّسة الإعلاميّة من هذه الغاية التي تسعى إلى تحقيقها وهو ما لا يشجّع المكوّنين فإنّ الاستثمارات الضّخمة التي ينبغي على هؤلاء تحمّلها والقبول بها لاعداد ملمح مقتدر وكفء في مجال تكونولوجيا المعلومات والاتّصال تبدو مكلفة جدّا بل ومن الصّعب تصوّرها. وفي هذا الصّدد توفّر لنا تونس وضعيّة رمزيّة: مفادها أنّه يكاد يكون من المستحيل على معهد الصّحافة وعلوم الإخبار مثلا أن يستغلّ الاستغلال الأمثل حتى يومنا هذا رصيده الحالي الذي يعدّ أكثر من 170 حاسوبا في غياب شبكة فعّالة بمقرّه الجديد، وافتقاد الصيّانة والحاجة إلى ميزانيّة لبرمجيّات التّطبيق والتّأطير على وجه الخصوص. بل إنّ هذا الجانب المتعلّق بالتّأطير التّقني واللوجستيّ ينظر إليه كشرط مسبق يحظى بالإجماع لأيّ تفكير حول ضرورة إصلاح مضامين التّكوين في علاقتها بهذه الأدوات.

ومع ذلك فإنّ الطّرفين يعترفان بأنّه إذا كانت هناك ضرورة لاعادة النّظر في مضامين التّكوين المتخصّص على أساس علاقتها باستخدامات تلك التّكنولوجيات، فإنّ إي إصلاح شامل للمعطى التّكويني في اتّجاه تحقيق معادلة أفضل بين التكوين والتّشغيل يجب أن يقوم على هذا التّالوث المسبق، هذه القاعدة الأساسيّة التي تشمل الثّقافة العامّة واللّغات والدّورات التدريبيّة في المؤسّسة الإعلاميّ، دون نسيان التّكوين المستمرّ الذي يشكّل بمفرده و في حدّ ذاته دافعا وجسرا بين القطاعين: قطاع التّكوين وقطاع التّشغيل.

رهانات الدورات التّدريبية بالمؤسسة الإعلامية

يأسف قطاع التّكوين بوجه عام، أن تكون وضعيّة التجهيز بتكنولوجيا المعلومات والاتّصال والممارسات التي تفترضها قاصرة عن توفير مناخ محفّز داخل المؤسّسة

الإعلامية بما من شأنه أن يجعل من المنتسبين الجدد والمدرّبين أنصارا متحمّسين للّجوء المنهجيّ إلى هذه الأدوات واستخداماتها. وتمثّل فترة الدورة التدريبيّة بالنّسبة إلى المؤسّسة في نهاية المطاف ضربا من التّمهيد تقيّم على أساسه قدرات إمكانيّات "منتوج" مؤسّسات التّكوين قصد تقرير ما إذا كان هناك أم لا معادلة بين الملمح وحاجات السّوق. فغالبا ما يستند المقرّرون بالمؤسّسة الإعلاميّة إلى إقامات المتدرّبين بينهم ليحدّدوا ما يحدّدونه من نقائص في أساليب التّكوين ومناهجه (على مستوى الثّقافة العامّة واتقان اللّغات وحذق استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتّصال" والدّوافع الفكريّة" والموهبة المؤهّلة لمهنة الصّحافيّ...)

وبذلك فإنّ فترة الدورة تشكّل فترة حاسمة من حيث أنّها تصبح رهانا يحدّد إدراك مشاريع التّعاون بين القطاعين: قطاع التّكوين وقطاع المؤسّسة الإعلاميّة ومواقفها منها. وهكذا يمكن أن نستنتج أنّ قطاع التّكوين الأساسيّ مطالب بإيلاء التّدريب عناية خاصّة وأفضل نظرا لما يكتسيه من أهميّة بالغة بالنّسبة إلى علاقاته مع المؤسّسة الإعلاميّة. ثّم إنّ المشرفين على هذه المؤسّسة لا يجدّدون بصورة مطلقة عروض التّدريب، (مثلما هو الشّأن في المغرب وتونس مثلا) وأن البعض منهم يذهب إلى حدّ اقتراح تمديد فترات التّدريب بل إلى إدماجها في بنية برامج التّكوين على امتداد سنوات التّكوين مع أخذها بعين الاعتبار في نظامي التّقييم والامتحانات المعمول بهما في القطاع. غير أنّ هذا الاقتراح لا يستبعد رغبة الطّرفين في تطوير "دورات تدريبيّة تمهّد للتّشغيل وهو ما لا يمكن تجسيده حسب بعض المقرّرين الإعلاميّين التّونسيّين بالذات، إلاّ إذا قرّر القطاعان إنشاء إطار شراكة حقيقيّة بينهما، يجعل من المؤسّسة الإعلاميّة شريكا كامل الحقوق ومؤثرا في برامج التّكوين لا أن يكون له صوت استشاريّ في أفضل الحالات في بعض هياكل ودواليب المؤسّسة التّكوينيّة (كما هي الحال الآن في المجلس العلمي لمعهد الصحافة وعلوم الإخبارحيث يشارك ممثّل القطاع الإعلاميّ في جلساته).

حاجز اللّغات المستعملة

يجمع المسؤولون عن المؤسّسات الإعلاميّة والمكوّنون على أنّ القدرات اللّغوية التي يمتلكها الطلاّب ومهنيّو وسائل الإعلام هي على حدّ سواء ضعيفة، وتشكو من نقائص عديدة. وهو ما شكّل موضوع جدل بين القطاعين، إن لم نقل حاجزا يعرقل الحوار الذي لا

يفوّت الطّرفان بالمناسبة في إقامته لمواجهة الاختلال المتزايد بين الملامح والمهن المستحدثة أو المتغيّرة بفعل تكنولوجيا المعلومات والاتّصال.

وبصورة متواترة سواء على صعيد وسائل الإعلام الكلاسيكيّة أو على مستوى تكنولوجيا المعلومات والاتّصال. فإنّ مختلف المسيّرين في الحقل بما في ذلك المكوّنون، يشدّدون على مسألة اللّغات إلى درجة اعتبارها فيما يبدو عائقا يحول دون مجرّد النّفاذ إلى الفضاء الإفتراضي. وهو ما أكّدناه في تونس والمغرب وليبيا وموريتانيا ثمّ إنّ مسألة النّفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتّصال بوجه خاص، قد عولجت عامّة من زاوية التّجهيزات، و"التّحفّظ الثّقافي"، وهي بذلك قلّما تمّ التطرّق إليها من زاوية تقنية وقانونيّة. إلاّ أنّها تبقى لدى عدد كبير من الفاعلين وثيقة الصّلة بقدرات المستعملين اللّغوية. إنّ اتقان اللّغات قد استرعى انتباه كلّ الأطراف باعتباره شرطا لازما لانتاج مضامين إعلاميّة جيّدة ولضمان حدّ أدنى من الحرفيّة لدى الصّحافيّ.

نعم، حرفيّة تحثّ، بمفعول مستلزمات الحداثة والتّقدم التي لا محيد عنها، على قدرة استخدام هذه التّكنولوجيات على الوجه الأمثل، والحال أنّ هذه التّكنولوجيات لا يمكن أن يتحكّم فيها وتستغلّ أفضل استغلال إلاّ إذا أتقن المستعمل على الأقلّ إحدى اللّغات المهيمنة في الفضاء الافتراضي كالفرنسيّة (وهي اللّغة الأولى من حيث الإستعمال في أربع بلدان من المنطقة) والإنجليزية (وهي لغة مهيمنة في الفضاء الإفتراضي وتأتي في المرتبة الثّانية في ليبيا بعد اللغة العربية).

وعوض أن تفسّر المؤسّسة من ناحيتها سوء استغلال هذه التّكنولوجيات بالقيود التي فرضتها الأجهزة التّقنية على الرّاغب في النّفاذ إلى الشّبكة، وبمواقف ثقافيّة مناهضة أو بنقص التّجهيزات في المحيط المؤسّساتي الإعلاميّ، فإنّها تميل إلى تفسير النّقص الثّقافي لدى الصّحافيّ في المجال التكنولوجيّ بهيمنة اللّغة الواحدة المعرقلة في المنطقة وتراجع اللّغة الفرنسيّة الصّارخ، دون الحديث عن الحضور شبه الرّمزي للإنجليزيّة في الحقل الإعلاميّ.

أكيد أنّنا انخرطنا بشكل إرادي، لدراسة هذا النّقص الفادح، في تشخيص شامل يبرز تراجع اللّغات الأجنبيّة على مستوى نظام التّعليم والتّكوين بأكمله في المغرب العربي،

دون أن ننسى إبراز سماته وآثاره السّلبيّة بسبب خصوصيّة الحقل الإعلاميّ وتكنولوجيا المعلومات والاتّصال. فاللّغات هي الأدوات الأساسيّة لإنتاج المضامين الإعلاميّة وهي أمر تمّ التأكيد عليه وإبرازه (في تونس وليبيا) ثم إنّها أصبحت حاسمة ومميّزة في ظلّ المعطى التّكنولوجي الجديد بالنّسبة إلى الاتّصال الذي يقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتّصال وغالبا ما يفضي هذا التّقييم إلى معضلة يصعب حصرها والإلمام بها بواسطة تمشّ يعتمد تخطيط خطوات كفيلة بسدّ هذا النّقص وتجاوزه بسرعة. وتتمثّل هذه المعضلة في السّؤال التّالي: كيف نسوّي مشكلا حيويّا بالنّسبة إلى حقل الاتّصال في البلدان المغاربيّة الخمسة في الوقت الذي ينشأ فيه هذا المشكل عن إشكاليّة بنيويّة تؤثّر في مجموع الجهاز أو المنظومة التعليميّة في كلّ بلد منها، فضلا عن أنّه يتغذّى من النّقائص المتفشّية في كلّ قطاعات الحياة الجماعيّة؟

إنّ منطق الإستدلال الذي يحدّد كهدف، تطوير وسائل الإعلام ومضامينها بتطوير استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتّصال واستخداماتها، ينبغي أن يؤدّي بالضّرورة إلى التّسليم بوجود خصوصيّة لا بّد من مراعاتها عند دراسة عدّة عوائق بما في ذلك عائق اتقان اللّغات (بما فيها العربيّة). إنّ اتقان اللّغات، ينظر إليه في الواقع سواء من قبل المكوّنين أو المشرفين على وسائل الإعلام بهذه البلدان باعتباره الدّافع المركزيّ لتحسين المضامنين التي تساهم فيه مباشرة تكنولوجيا المعلومات والاتّصال بما تسمح به من تنويع وإثراء نتيجة النّفاذ إلى عدّة مصادر على مستوى المحيط الوطنيّ أساسا، وعلى المستوى الكونيّ بفضل الفضاء الإفتراضيّ عامّة. وقد يحدث غالبا أن يقاضي القطاع الإعلاميّ قطاع التّكوين ليحمّله مسؤوليّة هذا النّقص في إتقان اللّغات لدى المتخرّجين المتميّزين.

بينما يدّعي المكوّنون أنّ التّكوين الأساسيّ الذي يؤمّنونه في هذا المجال، يجب، بحكم خصوصيّة هذه المهن وأدواتها، أن يتواصل ويسند بتكوين مستمر ومنتظم، حريص على تدارك كلّ مرحلة تكنولوجيّة جديدة، وذلك بالتّنسيق مع عمليّات تأهيل متواصلة للقدرات اللغويّة لمهنيّي إنتاج المضامين والصّحافي معا.

وعندما يتأتى التّسليم بهذا البرهان من قبل الحقل الإعلاميّ، نشهد حينذاك هيمنة الوحدات اللّغويّة في حلقات التّكوين المستمر. وكثيرا ما يكون ذلك بطريقة لا تتلاءم مع حاجات

المؤسّسة. ذلك أنّه يتمّ استدعاء اختصاصيين في الألسنيّة وحتّى في الكتابة الأدبيّة، ليس بإمكانهم إلاّ استنساخ المضامين والبيداغوجيا التي يطبّقونها على جماهير طلاّب كلّيات اللّغات أو الآداب (كما كان الشّأن أثناء حلقة تكوينيّة داخليّة نظّمتها مؤسّسة الإذاعة والتّلفزة التّونسيّة بتونس مثلا).

وتفضي بنا هذه الملاحظة أو هذا الاستنتاج إلى مشكلة تكوين المكوّنين وبالخصوص إلى غياب استراتيجيّة تعلّم قادر بتمشّيه، على التّطابق مع منطق وسائل الإعلام في زمن تكنولوجيا المعلومات والاتّصال: إنّ استعمال اللّغات هو استعمال خصوصي (هو كتابة لوسائل الإعلام) متوقّف على آلة (هي الحاسوب) سواء على مستوى التّحرير والمعالجة (المحتوى والشّكل) أو على مستوى القراءة أو الإستطلاع. فهذا التمشّي لا يعوزه بالمناسبة، أن يدعم موقف أولئك المقرّرين في وسائل الإعلام المغاربيّة ممّن يوكلون هذا الدّور البيداغوجيّ إلى معاهد التّكوين، بحيث يفضي الجدل حول مسألة اللّغات هذه في أغلب الأحيان إلى طريق مسدود، وإلى بروز عراقيل تحول دون الاتّفاق على ما هو منوط بعهدة التّكوين الأساسيّ وما ينبغي على التّكوين المستمرّ أن يتداركه من نقائص وأن يدعمه من عناصر قوّة إن في داخل المؤسّسة ذاتها أو خارجها.

ضعف الاقبال على التّكوين المستمر

بالمقارنة مع بلدان المنطقة يبدو أن تونس قد سجّلت سبقا في مجال التّكوين المستمر. في ميدان الصّحافة والاتّصال، وذلك منذ اثنين وعشرين عاما، عمر المركز الإفريقيّ لتدريب الصحافيّين والاتّصاليين المحدث عام 1983. وهو المركز الذي يجذب إليه المترشّحين للتّكوين المستمر والتّدريب ممّن ينتمون إلى كلّ الوسائل الإعلاميّة متجمّعة في جميع البلدان المغاربيّة بالاضافة إلى عدد كبير من القادمين من البلدان المجاورة للصّحراء وبلدان الشّرق الأوسط.

وهذه الوضعيّة التي يمكن أن تثير حسد البلدان المتاخمة لتونس، لا تخلو من اختلالات تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتّصال ومقتضياتها على تضخيم انعكاساتها السلبيّة على المؤسّسة الإعلاميّة ومواردها البشريّة من جهة، وعلى مستوى الحرفيّة المرتبطة باستخدامات تلك التكنولوجيات لدى مجموع المهنيّين التّونسيّين من جهة أخرى. وأوّل هذه

الاختلالات كما برز بعد، يتجسّم على ضوء حصيلة التّكوين بالمركز الإفريقي لتدريب الصّحافيّين والاتّصاليين بالمؤسّسات الإعلاميّة ذاتها، في ضعف مشاركة مهنيّي وسائل الإعلام المكتوبة وخاصّة منها الصّحف اليوميّة الخاصّة الكبرى في الدّورات التّكوينيّة والتدريبّة، وذلك إذا اعتبرنا حجمها وحاجاتها الأكيدة إلى تطوير منتوجاتها وتحسينها، وتكيّفها بالخصوص مع ما تتيحه تكنولوجيا المعلومات والاتّصال من امكانيات.([60])

وإذا لم تكن بالقطاع الإعلاميّ مواقف مناهضة جليّة من عروض التّكوين التي يتقدّم بها المركز، فإنّ هناك على ما يبدو، سوء تقدير داخلي لحاجات التّكوين المستمر أو، إن لم يكن ذلك، فإدراك لا يقدّر هذا العنصر حقّ قدره، في تطوير المؤسّسة الإعلاميّة باعتباره استثمارا مجديا على الأمد الطّويل.

ومن الواضح في بعض الحالات، في تونس وفي غيرها من بلدان المنطقة، أنّ إدارة الموارد البشريّة بالقطاع الإعلاميّ ترى أنّ التّكوين المستمر وما يتطلّبه من تقليص مؤقّت في عدد العاملين يشكّل تهديدا بالنّسبة إلى توازناتها العامّة المؤسّسة بوجه عام، على أعداد محدودة جدّا من المستخدمين، وذلك بالنّظر إلى ما تدعو إليه وتقتضيه إدارة تتضمّن هيكليّا وبنيويّا التّكوين المستمرّ. إلاّ أنّه مهما كان الدّافع فإنّ ما تبذله الدّولة من جهود في إطار الحالة الخصوصيّة التونسيّة (بواسطة المركز الإفريقي لتدريب الصّحافيّين والاتّصاليّين) لم يستغلّ استغلالا كاملا من قبل الفاعلين في وسائل الإعلام ولا سيّما من قبل الفاعلين في مجال الصّحافة المكتوبة والنّاشرين الخواصّ أساسا ([61])

وإذ هي تحظى بمركز له اشعاع وطني وإقليمي وقارّي ثابت (المركز الإفريقي لتدريب الصّحافيين والاتّصاليّين) وباجراءات منظمّة ومحفّزة بما فيه الكفاية (نظام الرّسوم المهنيّة خاصّة)، فإنّ وسائل الإعلام التّونسيّة تنطوي على مفارقة نلمسها وبحدّة أكبر أيضا لدى وسائل الإعلام المغربيّة التي تظهر إقبالا ضعيفا على التّكوين المستمر، والحال أنّ ما

---

[60] حسب تحقيق ميداني أجراه المركز الإفريقي لتدريب الصحافيين والاتصاليين لدى عيّنة تتكون من 204 صحافي، تبين أن 90% من المستطلعين عبّروا عن رغبتهم في التدريب، إلاّ أنّ 32% فقط إستفادوا من دورة تدريبية في ظرف سنتين (منهم 63% إستفادوا من دورات التدريب الذي نظمها المركز الإفريقي. وقد ذكر حوالي 35% من المستجوبين أن الحاجز الرئيسي الذي إصطدموا به فيما يتعلق بالمشاركة في التدريب كان "رفض المشغّل..." أنظر مذكرة الإدارة العامة للمركز الإفريقي حول التكوين المستمر للصحافيين، أكتوبر 2001، ص 10/9.

[61] ففي سنة 1996 لم تسهام أجهزة الصحافة التونسية بعنوان الرسوم على التكوين المهني، في ميزانية المركز الإفريقي لتدريب الصحافيين والاتصاليين إلا بنسبة لم تتجاوز 8.5% (المصدر السابق، (ص.6)).

يواجهه في هذا الطّور الحقل الاتّصالي، من تحدّيات ورهانات، يتحدّد، في جزء كبير منه، على ميدان التّكوين المستمرّ والتّدريب.

وفي هذا الخصوص يكفي أن نذكّر بالتّحول الضّروري من السّمعيّ المرئيّ إلى الرقميّ لنقتنع بذلك. وبايجاز فإنّ ما نحتفظ به بخصوص هذه المسألة الهامّة هو أنّ المؤسّسة الإعلاميّة المغاربيّة عامّة، والخاصّة أساسا. حتّى في حالة توفّر عروض وإجراءات مشجّعة في البلد، لا تجعل من التّكوين المستمر أحد أنشطتها المنهجيّة والمنتظمة رغم أنه يشكّل دافعا وسندا لا محيد عنه لتملّك تكنولوجيا المعلومات والاتّصال واستخدامها.

خاتمة
(كان يمكن أن تكون مقدمة !)
من أجل استراتيجية لتطوير وسائل الإعلام المغاربية

في أكتوبر 2005 علمت الكوكبة الإعلاميّة أن الصّحيفة الألمانيّة الشّهيرة « Die Welt » بلّغت مختاريها اعتزامها تقديم عرض غير مسبوق يتمثّل في نشر قائمة مقالات على موقعها الإلكترونيّ، مقترحة على القارئ الزّائر لموقعها وضع علامة على المقالات التي يرغب في قراءتها اليوم الموالي. وتلتزم مؤسّسة « Die Welt » في المقابل، بتوفير طبعة من الصّحيفة لا تتضمّن سوى المقالات المطلوبة وذلك في ساعة مبكّرة من يوم الموعد المحدّد...ويتعلّق الأمر هنا بخدمة حسب الاختيار وبمقابل (لا يقلّ عن 2.5 أورو أو 3 دولارات أمريكيّة)، تجمع بين الصّحيفة الكلاسيكيّة والصّحيفة الإلكترونيّة، وبين الرّكيزة الماديّة (الورقيّة) والرّكيزة الإلكترونيّة أو الافتراضيّة (الشّبكة). إنّها صنو صحيفة « Daily me » التي اقترحها نيكولاس نيقروبنتي Nicholas Negroponte التي تحدثنا عنها سابقا.فهل يتعلق الأمر بثورة؟ بالتأكيد بما أن القارئ هو الذي يقرّر ما يجب أن تتضمّنه صحيفته غداة التقدّم بطلبها. نعم إنّها ثورة لكنّها أيضا مفاجأة: ذلك أنّ الصّحيفة الورقيّة لم تمت وأنّ الصّحيفة الإلكترونيّة هي التي أعادت إليها الحياة. وبذلك فهما تعيشان معا متآلفتين، إحداهما تبعث الحياة في الأخرى. فمن الذي ادّعى أن تكنولوجيا المعلومات والاتّصال ستقتل الصّحافة الكلاسيكيّة؟ وعلى الذين يخشون ظاهرة أكل لحوم البشر، ظاهرة "التوحّش" كما تنعت، يردّ عملاق الصّحافة الأمريكيّة، نيويورك تايمز (Le New york Times) موضّحا أنّه منذ أن أطلق طبعته الإلكترونيّة سنة 1998، فإنّ الطّبعة الورقيّة لنفس الصّحيفة ما انفكّ سحبها ينمو وقرّاؤها يتزايدون. فما أعظمه من برهان مدوّ على بقاء بل استعادة الرّكيزة الورقيّة الحياة ! وما أعظمه من دليل واضح وجليّ على ذلك من أنّ امبراطور الفضاء الإفتراضي "شركة ميكروسوفت" مايزال ينشر مجلّة بعنوان (Cyber Magazine) على ركيزة ورقيّة، وأنّه حتى الصّحيفة اليونانيّة الرياضيّة الوحيدة التي كانت تنشر فقط في شكل الكترونيّ، قبلت تحت ضغط القرّاء بإصدارها في نسخة ورقيّة !

ومع ذلك فإنّ ردّ الصّحافة المكتوبة يجب أن يتحدّد على كلّ المستويات التّالية: الموارد البشريّة، كلفة الانتاج والتّصنيع والتّوزيع وإعادة تنظيم المهن والقرّاء والمضامين الجديدة، والتّسويق الإعلاميّ (أو الإشهاريّ) وذلك بتوخّي التمشّي الآتي :

- **ففي مجال الموارد البشريّة**: يتعيّن تأهيل كلّ هيئات المهن التي تساهم في إعداد المنتوج الإعلاميّ تأهيلا شاملا وحقيقيّا (أي المشرفين على التّسيير والصّحافيّين والموثّقين والتّقنيين).
- **في مجال كلفة الانتاج والتّصنيع** : تبنّي التكنولوجيات الجديدة يمكّن من تقليص عدد المواد الاستهلاكيّة غير القابلة للتّعويض ومن كلفتها أيضا (من ذلك الإستغناء عن ورق البرومير والفيلم والصّفائح...) إضافة إلى امكانيّة الحدّ من نفقات التّوزيع بنسبة 40% من معدّل سعر البيع علما بأنّه تمّ بلوغ الحدود القصوى الممكنة في هذا الحيز لتحقيق اقتصاد في النّفقة.
- **في مجال أنماط التّوزيع**: توخّي السّرعة والآنيّة معا بفضل قرب الموزّع من مكان السّكنى (نظام التّسليم بمقر السكنى) أو إلكترونيّا بواسطة الأنترنيت أو عبر شبكات الهاتف أو الأقراص المدمجة وبفضل ما توفّره الإعلاميّة حاليّا، فلماذا لا يقع التّفكير في إعداد صحيفة تستجيب للرّغبات الشّخصيّة لكلّ قارئ ولا تتضمّن إلاّ الأركان التي تهمّه وتوجّه إليه بمقر إقامته على غرار الديلي مي « Daily Me »؟.
- **في مجال القرّاء:** الإقتراب أكثر من القارئ في اتّجاه تحقيق تفاعليّة أفضل (بواسطة البريد والمنتديات واستطلاعات الرّأي والوسيط) واعتماد قاعدة القرب في المواضيع المعالجة إضافة إلى تنويع الخدمات المقدّمة، وأساليب صياغة المعلومة المعدة لقرّاء متعجّلين وتضاءلت لديهم الرّغبة في القراءة.
- **في مجال التّسويق**: اعتماد مبدإ التّرويج للبضائع (كتب، أقراص مدمجة، أقراص فيديو رقميّة مرفقة بالصّحيفة)، علما بأنّ العمليّات الإعلانيّة (الإشهاريّة) ستدرّ بالتّأكيد موارد جديدة، لكنّها سوف تطرح أيضا مسائل جديدة متّصلة بأخلاقيّات المهنة وظوابطها.

- **في مجال المضامين**: مزيد ارتباطها والتصاقها بمواضيع القرب والخدمات، وتحليل المعلومة بدلا من الاقتصار على المعلومة المجرّدة والعمل على السّبق. ويمكن أن تكون سمة القرب التي ستتميّز بها المضامين محكومة بالبعد الجغرافيّ (أي ملتصقة بكلّ ما هو محلي) أو بالبعد الفئوي (وذلك على أساس أن تكون مضامين متخصّصة تعالج مواضيع محدّدة أو معدّة لجماهير مستهدفة بالذّات).

وفي نوفمبر 2004، أعرب الإتّحاد الدّولي للصّحافيّين عن قلقه إزاء نتائج التّحقيق الذي أجراه في أوساط الصّحافيين الأوروبّيين وقد جاء فيه ما يلي: "إنّ التكنولوجيات الجديدة للاتّصال والإعلام أحدثت أزمة متزايدة في أوساط الصّحافيّين الأوروبّيين الذين أكّد أكثر من 40% منهم أنّهم غير مستعدّين لرفع تحدّي استخدام تلك التكنولوجيات... إن عددا كبيرا من الصّحافيين وخاصّة أولئك الذين في منتصف مدّة العمل القانونيّة والصّحافيّين المستقلّين والمتعاونين (أوالعرضيّين)، مهدّدون بالتّهميش مهنيّا جرّاء التّطوّرات التّكنولوجيّة"

فما السبّب في ذلك؟ إنه قارئ « Die Welt » : ذلك القارئ الذي ما كان ليشتري الصّحفية لو لم يتمّ التّواصل معه عبر الشّبكة بتوظيف التّكنولوجيّات الجديدة للاتّصال والإعلام ! ما العمل إذن؟ يجب التّعجيل بوضع استراتيجيّات والقيام بعمل تكوينيّ أوّلا وقبل كلّ شيئ، حتّى لن يستعمل الصّحافيّ الحاسوب وكأنّه مجرّد "آلة رقن متقنة"، بمعنى آخر على الصّحافيّ أن يكون قادرا على تملّك أقصى قدر ممكن ممّا توفّره هذه التّكنولوجيا من إمكانيات وما تحدثه من مستجدّات بوتيرة في غاية الجموح حتّى أنّه يتعيّن عليه ألاّ يبذل شخصيّا الجهد للتكيّف مع تلك المستجدّات فقط وإنّما عليه أيضا لتحقيق هذا الهدف أن يكون متحفّزا، مرفقا، مسندا ومؤطّرا من قبل مؤسّسته بالذّات. إنّها دعوة مباشرة توجّه إلى الفاعلين وأصحاب القرار في المؤسّسة الإعلاميّة ليوائموا أدوات إنتاجهم ومواردهم البشرية وفي طليعتها الصّحافيّون وذلك بانتهاج سياسة تشمل في آن واحد وبشكل متواصل التّجهيزات والتكوين والتدريب. لكن لأي هدف؟ أوّلا، لا مجال لتحويل الصّحافيّ إلى مبرمج أي إلى متخصّص في الإعلاميّة. ولكن لنجعل منه محرّرا قادرا على فهم عمل المبرمج أو مدير المواقع الإلكترونيّة ولم لا المشاركة في هذا العمل...

ولفائدة من ؟ لفائدة ما ينبغي أن يكون هدفا مشتركا بين الصّحافي ومؤسّسته أي التّوصّل إلى صحافة جديدة.

لكن أيّ صحافة؟ تلك التي تسبق تطلّعات القارئ الجديد إن على مستوى الشّكل أو على مستوى المضمون، قارئ « Die Welt » الذي يقرر وهو ببيته ومن بيته ما يتعيّن أن تقدّمه له غدا هيئة التّحرير.

إنّ دخول التّحرير والنّشر الإلكترونيين المجال الإعلاميّ أبرز من خلال تجارب ناجحة كتجربة صحيفة « World Street Journal » أو صحيفة « les dernieres nouvelles d'Alsace » أوّل يوميّة تطلق على الشّبكة بفرنسا) أو صحيفة « San Jose Mercury News » أوّل جريدة إلكترونيّة في الولايات المتّحدة قواعد تفيد الصّحافة في عصر تكنولوجيا المعلومات والاتّصال وهي في الحقيقة قواعد ألفتها الصّحافة منذ عهد طويل وهي : الإفادة، وإكساب المصادر معنى والبحث عن أخرى جديدة أو مستحدثة، شريطة التّأكد من نجاعتها وتبسيط العناوين والبداية أو الفقرات الأولى من المقال، إضافة إلى عدم الانقياد لكل ما يبهر كبراعة الأسلوب وزخارفه والإخراج الفنّي، ذلك أن تكنولوجيا المعلومات والاتّصال تسمح بطريقة خطرة للتّعبير الخطّي بالجنوح نحو المغالاة. وقد صرّح دانيال سكور Daniel Schorr منذ 1995 وهو صحافيّ أمريكيّ محنّك. لدى تعليقه على بروز الطّرق السيّارة للمعلومات ([62]) موضّحا " أعتقد أنّ الخبر المسبق خبر الغد القريب أو البعيد هو ذلك الذي سيقدّم أفضل التّوضيحات، وأفضل العروض والبيانات، وهو الذي سيفسّر للقارئ سبب حاجته إلى معرفة هذه المعلومات أو تلك"

لكن هل يعني ذلك أنّه ليس هناك أي عنصر جديد؟ بلى هناك عنصر جديد هامّ لأنّه يضفي معنى جديدا على قاعدة الإفادة للمكتوب الصحّفي بالنّسبة إلى القارئ في هذا العهد الصّحافي الجديد: ويتمثّل في اعتماد ما يسمّى بالوصلات الرّابطة أو وصلات الإحالة المباشرة بمكان آخر أو وصلات الرّبط النصّي الإلكترونيّ.

[62] Rapporté par Katherine Fulton, « A tour of our uncertain., future » Colombia Journalisme review, mars 1996, bilan d'une enquête de plus d'un an sur l'évolution des premiers médias on line, cité par Pascal Lapointe, in « Le journalisme à l'heure du Net » , guide pratique … les presses de l'université Laval, Canada, 1999.

نعم إنّ المقال لا يكون مفيدا إلاّ متى كان مقتضبا ليعطي حدثا ما معناه الحقيقيّ. غير أنّه ينبغي في ذات الوقت أن يوفّر للقارئ، بفضل تلك الوصلات الرّابطة إمكانيّة الإطّلاع بنفسه وبصورة مباشرة، على المصادر التي استعملها الصّحافي وعلى الخطاب بأكمله والتّسجيل السّمعي أو المرئي لهذا الخطاب... ويكون المقال ذاته جذّابا أكثر، إذا تضمّن وصلات الرّبط النصّي الإلكترونيّ، ممكّنا القارئ الرّاغب في ذلك من التّركيز على ما اعتمده الصّحافي من مراجع عديدة وعروض وتحاليل مستفيضة. ليلخّص في فقرة صغيرة مرحلة من مراحل تحليله... الذي صيغ دائما وفق قاعدة الهرم المقلوب... إنّ وصلات الرّبط النصّي الإلكتروني هذه، تمكّن من تقسيم المقال إلى أجزاء لتسهّل على القارئ استساغته وتجعله أكثر ثراء ووضوحا أيضا. وهذه كلّها من خصائص صحافة الإمتياز فضلا عن تمكّن القارئ من النّفاذ إليه بسهولة أكثر من أي وقت مضى بفضل ما تتيحه تكنولوجيا المعلومات والاتّصال من إمكانيات.

مثل هذه الممارسة الصّحافيّة تتطلّب استعدادا ذهنيّا جديدا لدى المهنيّ كما تتطلّب تكوينا يتلاءم مع هذه الأدوات. إلى جانب توخّي صرامة جديدة، صرامة ستمكّن من استباق حاجيات الجماهير التي ما انفكّت ترتبط أكثر فأكثر بالكوكبة الإعلاميّة ومن ثمّة أكثر إطّلاعا على واقع عمل الصّحافيّين وأحداث السّاعة. ومصادر الخبر، وكيفيّة إعداد الخبر ومعالجته "والوصفات" التي يعتمدها الصّحافيّون. وهكذا إذن لا تترجم تلك الصّرامة بانتباه الصّحافي إلى جودة المنتوج فحسب وإنّما أيضا إلى إستخدام تلك الأدوات. كلّ ذلك في تناغم مع الجماهير المستهدفة التي يتعيّن ألاّ نهمل السّياق الذي تتحرّك فيه ولا سيّما ذلك الذي يتعلّق بتوفير هذه التكنولوجيّات في المحيط الإجتماعيّ برمّته.

وبالرّغم من أن البلدان المغاربيّة الخمسة تعد 84 مليون نسمة أي ضعف سكّان إسبانيا البالغ 42 مليون، فإنّ عدد المبحرين بها على الشّبكة لا يتجاوز 1.5 مليون مقابل 16 مليون مبحر إسبانيّ. وهكذا فإنّ كلّ التّحاليل والتّجارب المتراكمة حول هذا التّطور الذي تشهده الصّحافة، صحافة باتت مقيّدة بهذه التكنولوجيات، تشير إلى أن التّحدي الأهم هو المتمثّل في كسب وفاء المبحر. خاصّة وأنّه في آن واحد قارئ الصّحيفة الورقيّة وزائر الصّحيفة الإلكترونيّة أو البوّابة، والمستمع للإذاعة الرّقميّة ومشاهد القنوات الرقميّة. وهو كذلك اليوم في بعض البلدان وسيكون حتما غدا كذلك في بلداننا المغاربيّة.

إنّ الصّرامة المهنيّة المطلوبة في هذا الصّدد (مرورا بتكوين مستمرّ في مجال التّقيات متعددة الوسائط والتّفاعلية التي توفّرها هذه التكنولوجيات) تفرض نفسها على مستوى آخر: مستوى البعد الأخلاقيّ الذي لا يقصي بروز قيود جديدة بالنّسبة إلى الصّحافيّ على الصّعيد القانونيّ. إنّ مسؤوليّة العمل الصّحفي لم تعد بمنأى عن قاعدة الإقليمية أو السّيادة الوطنيّة. لقد أصبحت تشمل المساحة الكونيّة بأكملها وتمتدّ عبر الشّبكة العنكبوتيّة برمّتها.

وهذا يعني أنّ إتقان هذا النّوع الجديد من الصّحافة. وأدواته المستحدثة هو عمل يوميّ يتحقّق (بالتّكوين) ومهمّة كلّ الصّحافيّين (سواء كانوا مغاربيّين أو ينتمون إلى بلدان أخرى). إنّ الأمر يتعلّق بعمليّة تعلّم يتعيّن الانخراط فيها بسرعة والمواظبة عليها من منطلق الإقتناع بأنّ ذلك مفروض علينا نحن المغاربيّين، تماما كما هو الشّأن بالنّسبة إلى غيرنا وذلك مهما كان مستوى تطوّر هذه الأدوات. فالمهمّ هو امتلاك هذه الأدوات الجديدة ومعرفة حسن إستغلال ما توفّره من إمكانيات. وانطلاقا من تشخيص وضعيّة وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصال بالمغرب العربي يمكن أن نستخلص عددا من التّوصيات العامّة قصد تمكين وسائل الإعلام ذاتها من القيام بوضع استراتيجيّة تنمية مبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصال من جهة وتكوين الموارد البشريّة في مختلف أنواع المهن المساهمة في صناعة الخبر، من جهة أخرى.

وتتطلّب هذه الاستراتيجيّة، في أعلى السلّم الهرمي، انخراط الدولة المنظمّة والمحفزّة انخراطا كليّا وتامّا يتعيّن عليها بمقتضاه أن تتدخّل على الصّعيد التّشريعي وتتّخذ إجراءات تشجيعيّة تستهدف القطاعين العمومي والخاصّ على حد سواء (كالإعفاء من الرّسوم، وتقديم المنح، وتوفير اعتمادات التّنمية، وإنشاء آلية تشغيل الشبان المتحصّلين على شهادات، وتهيئة مناخ يشجّع على البحث والتّطوير...) إن دور القاطرة الذي تضطلع به الدّولة لانبثاق مغرب عربيّ رقميّ هو فعلا دور لامحيد عنه في انتظار أن يعمد كلّ الفاعلين إلى تأهيل أنفسهم ويصبحوا مصدر مبادرات مؤسّسة.

أمّا على الصّعيد التّشريعيّ فهناك ما قد يدعو إلى تحيين مختلف قوانين الصّحافة بإدماج المنشورات الإلكترونيّة ضمنها والإعتراف بوضع قانونيّ حقيقيّ للصّحافيّ الإلكترونيّ. ويتعيّن على الدّولة بالخصوص أن تدفع نحو مزيد من إقامة علاقات عضويّة بين قطاع

المؤسّسة الإعلاميّة وقطاع التّكوين (الأساسيّ والمستمرّ). بتشجيع عقد المعاهدات والإتّفاقيات بينهما، وبإشراك كل طرف في بعض ما يقوم به الآخر من أنشطة وبرامج وبتزويد الشّركاء بآليات قيس وتقييم ويقظة وضبط من أجل مواكبة التّحولات التّكنولوجيّة وتقلبات سوق الشّغل، وملاءمة التّكوين مع التّشغيل والمهن الجديدة، والمستجدات المسجّلة في مجال التعلّم والبيداغوجيا قصد تذليل أكبر عدد ممكن من العقبات ذات الطّابع الإداريّ أو الاجرائيّ، عقبات تفصل بين القطاعين وتمنعهما من تبادل التّجارب والموارد البشريّة. وبخصوص برامج التّكوين الأساسيّ والمستمر، يحقّ للدّولة أن تتولّى القيام باصلاحات جديدة في معاهد الصّحافة قصد إكساب المتخرّجين حرفيّة أفضل وتحقيق مزيد من التّوازن بين التّكوين وحاجات سوق الشّغل. وفضلا عن ذلك فإنّ هذه الإصلاحات قد أصبحت اجباريّة تفرضها ضرورة التّنسيق بين البرامج التكوينيّة تبعا لتّوصيّات مؤتمر برشلونة (نظام أمد : الاجازة في ثلاث سنوات بعد البكالوريا، الماستر : 5 سنوات والدّكتوراه: 8 سنوات). ومن البديهيّ أن تؤمّن هذه الإصلاحات بالتّعاون الوثيق مع المهنيّين، لإيجاد صيغة لتأطير الطّلاب أثناء الدّورات التّدريبيّة التي يجرونها بوسائل الإعلام ثم إنّ تكوين مكوّنين من بين وسائل الإعلام من شأنه أن يوفّر مدرّبين حقيقيّين (يتقاضون أجرة رمزيّة) يتولّون تأطير المتدرّبين الشّبان بطريقة ناجعة. وإلى مؤسّسات الإعلام العموميّة والخاصّة على حدّ سواء واعتبارا للمناخ المشجّع الذي وفّرته السّياسة التطوّعيّة للدول، يعود اتخاذ الإجراءات التّالية :

- مساعدة هيئات ومصالح التحرير على تدارك ما فاتها في مجال إقامة ورشات تكون مجهزة بالإعلامية ومرتبطة بالشبكة العنكبوتيّة، وتتحرّك في فضاءات عمل حميميّة ومفتوحة،
- العناية الملحّة بإعادة إحياء مناخ العمل التآزري بمنهجة ندوات هيئات التّحرير، باعتبارها فضاءات تشاور يتمّ أثناءها تحديد الإختيارات التّحريريّة الجماعيّة غير الموجودة في كلّ هيئات التّحرير.

- إقرار "مواثيق تحريرية" داخليّة خاصّة بكلّ وسيلة إعلاميّة تلزم معا أرباب المؤسّسات الإعلاميّة والصّحافيين باحترام الحدّ الأدنى ممّا أتّفق عليه من قواعد مهنيّة وأخلاقيّة.
- النّهوض " بثقافة المؤسّسة" وإشاعتها على أن تكيّف وفق خصوصيّات الحقل الإعلاميّ وتكنلوجيا المعلومات والاتّصال، وذلك بالتّوازي مع تطوير التّخطيط الاستراتيجيّ صلب المؤسّسة والبرمجة على الأمد الطّويل والتّقييم والتّكوين، وشحذ روح المسؤوليّة والتّشاور والبحث والتّجديد، والتّقنيات التّجارية، وتقنيات إنتاج المضامين الأكثر تطوّرا وترويجها، فضلا عن استغلال أقصى ما توفّره تكنولوجيات المعلومات والاتّصال من إمكانيات.
- إيلاء مسألة الموارد البشريّة الأولويّة المطلقة وذلك بالسّهر على أن تكون هذه الموارد دائما في قلب مخطّطات العمل ومشاريع تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتّصال والمؤسّسات الإعلاميّة والمؤسّسات المثيلة أو الشّبيهة بها. إضافة إلى تمكين هذه الموارد من الإستفادة بكلّ إجراء أو أيّ نمط تنظيم يشجّع على مزيد الاسهام في قرارات المؤسّسة وتأمين هامش أوسع من المسؤوليّة وتكوين مستمرّ أكثر إنتظاما.
- التّعجيل بتنفيذ مخطّط حماية الأرشيف والتّوثيق المكتوب والإيقونيّ (صور – خرائط – منحوتات، تسجيلات سمعيّة، أشرطة، فيديو...) ومعالجتها رقميّا.
- تعهّد وتنمية التّفاعل مع القراء انطلاقا من شكله البسيط (بريد القرّاء، مرورا بالمنتديات واستطلاعات الرّأي على الشّبكة، وصولا إلى الموقّق (الأمبودسمان).
- تنفيذ سياسة تعاون وشراكة حقيقيّة بين مختلف وسائل الإعلام المغاربيّة، كفيلة بتشجيع التّبادل وتنقّل الإطارات والخبراء داخل هذا الفضاء.
- إنشاء يقظة تكنولوجيّة منتظمة قصد متابعة تطوّرات مهن الإعلام على مستوى التّجهيز بالأدوات التّكنولوجية الماديّة منها و غير الماديّة وعلى مستوى الرّكائز والمسالك والمضامين والخدمات أمّا على صعيد جمعيّات أرباب المؤسّسات الإعلاميّة والإتّحادات النّقابيّة فمن المتأكّد أيضا تحيين الإتّفاقيّات الجماعية ومدوّنة

مهن الإعلام التى باتت متخلّفة جدّا عن الواقع الميدانىّ والوظائف الجديدة التى تقضيها تكنولوجيّات المعلومات والإتصال. كما قد يكون من المفيد أن تتّفق الأطراف الإجتماعيّة المتشاركة على تحرير المستخدمين أثناء فترات التّكوين، وعلى جعل التّكوين المستمرّ إجباريّا لفائدة 20% على الأقلّ من الموظّفين سنويّا. (وهذا ما لا يوفّر لكلّ واحد منهم الاّ فرصة واحدة من فرص التّمتّع بالتّدريب كل خمس سنوات).

- إنّه لا سبيل لوسائل الإعلام المغاربيّة دون العمل بكلّ هذه العناصر متضافرة أن تنجح في مواءمة حقيقيّة مع تكنولوجيا المعلومات والاتّصال والصّحافة الجديدة التي تعمل هذه التكنولوجيات حاليّا على صياغتها لإعدادها لمستقبل وشيك مستقبل يجب منذ الآن أن نعتبره حاضرا.